ناهض حتّر

ربيعٌ زائف

نقد الثورات العربية لعام 2011
من وجهة نظر حركة التحرر الوطني

التقدم الأردني

مكتبة
مؤمن قريش

ربيعٌ زائف

نقد الثورات العربية لعام 2011

من وجهة نظر حركة التحرر الوطني

• ربيع زائف / نقد الثورات العربية لعام 2011 من وجهة نظر حركة التحرر الوطني

• ناهض حتر / مؤلف من الأردن

• الطبعة الأولى، 2013

• حقوق النشر والتوزيع محفوظة للمؤلف.

• منشورات مركز التقدم الأردني للتنمية والثقافة

ص. ب: 9692 الرمز البريدي: 11191

عمان - الأردن

Email: ynoon1@yahoo.com

• رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية 3578 /2013/6

• ردمك ISBN 978 - 9957 - 565 - 07 - 7

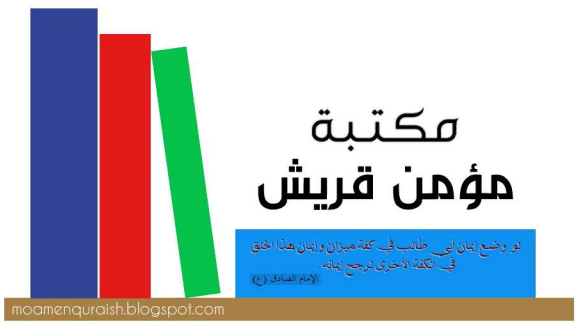

جميع الحقوق محفوظة. لا يُسمَح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأيّ شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبّق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced. stored in a retrieval system. or transmitted in any form or by any means without prior written permission of the publisher.

ناهض حتّر

ربيعٌ زائف

نقد الثورات العربية لعام 2011
من وجهة نظر حركة التحرر الوطني

التقدم الأردني

2013

هذا الكتاب

بين نيسان وتشرين ثاني 2012، خصصت صحيفة "الأخبار" اللبنانية، للكاتب، مساحة ضافية، كل ثلاثاء، للسجال الفكري ـ السياسي ضد الفوضى الفكرية والنزعات الرجعية، الإسلاموية والليبرالية، المرتبطة ب" ثورات" 2011 العربية.

وفي ربيع 2012، كانت جمهرة المثقفين والمناضلين العرب، ما تزال، باستثناءات محدودة، سكرى بالوهم القائل بإمكانية حل الأزمة التاريخية للبلدان العربية، بإقامة ديموقراطية على الطراز الغربي، خارج اشتراطات الواقع، وبغض النظر عن حل قضايا التحرر الوطني التنمية والديموقراطية الاجتماعية، بل وبشطب مقاومة العدوان الصهيوني من الأجندة العربية. وكان لا بد من التصدي لهذه الوهم القاتل. وهو ما حاولت القيام به من خلال عمليتين فكريتين سارتا معاً، هما:

اولاً، نقد "الثورات" العربية التي سرعان ما تدهورت من ليبرالية شعبوية، إلى سيطرة الإسلام السياسي، فإلى هيمنة السلفية الإرهابية، كما وقع، خصوصا، في سوريا، وثانياً، الاشتغال على تجديد طروحات حركة التحرر الوطني الاجتماعي، وإعادة اكتشاف مركزية الدولة الوطنية ومفاهيم التنمية والديموقراطية المضادة والثقافة المشرقية والمقاومة.

لقد أتاحت لي تجربة ثلاثاء "الأخبار"، الغوص النقدي في عدّتي المفهومية، والمواجهة السجالية مع الأفكار المهيمنة، والقيام بهجوم فكري معاكس، كانت

خلاصته هذه الفصول التي استقبلها جمهور واسع من القوميين واليساريين والوطنيين، بحرارة، منحتني الأمل بأن انطلاق المرحلة الثانية من حركة التحرر الوطني العربية، تلوح في الأفق.

عمان في 1 حزيران 2013

تحولات وملاحظات

" أين مهدي؟
سيأتي ليَجْبلَ طيناً بدمَّ
وسيأخُذُ عظماً ويكسرُهُ فوقَ ركبته
ليُرينا البياضَ الأهمَّ"
حسن عبدالله

(1)

أبهذه السرعة يتحرك التاريخ في العالم العربي الجديد، فينحدر بطل المرحلة، الإسلام السياسي، من ذروة الهيمنة على الإجماع الوطني، إلى حضيض سلطوية مهزوزة ومعزولة؟ كان ذلك الانحدار متوقعاً من قبل منظّرين ماركسيين، أبرزهم المصري سمير أمين، بالنظر إلى افتقار الإسلاميين إلى إجابة تقدمية عن أسئلة التنمية وبناء الاقتصاد العادل والديموقراطية الاجتماعية. وهو ما فجّر الصراع في تونس بين الحزب الإسلامي الحاكم (النهضة) وقوى اليسار، لكن المفاجأة المصرية، كمنت في تجاوز المستوى الاجتماعي للاعتراض الشعبي المتوقع على السياسات الاقتصادية الإخوانية، نحو صراع تاريخي بين إجماع مدني علماني (تقوده جبهة الانقاذ) مع إسلام سياسي بلا حلفاء؛ بذلك، يكون الأخير قد فقد هيمنته ـ وليس، بالضرورة، سيطرته السلطوية العارية أخلاقياً والمؤقتة سياسياً ـ وخسر مشروعه. ومشروعه، كما سبق لمحمد مرسي أن وصفه، لدى مثوله بين يدي ملك السعودية، طائفي صريح هو «مشروع أهل السنّة والجماعة» الذي «ترعاه الرياض وتحميه القاهرة».

جوهر «المشروع» الانتحاري هو تحويل جسم الأمة السنّي ـ ومركزه مصر ـ

إلى «طائفة» مغلقة، يهيمن التحالف الإخواني السلفيّ عليها، وتقودها الرجعية الخليجية، وتستخدمها لبناء دكتاتوريات شبه فاشيّة تحظى بدعم النظام الامبريالي مقابل تأمين استمرار سيطرته في البلدان العربية، في ثلاثة مجالات رئيسية: الكمبرادورية(نظام اقتصادي يديره الوكلاء التابعون للرأسمال العالمي، ومنه فرعه الخليجي)، والإبقاء على خضوع منظومة النفط والغاز العربية للمصالح الغربية، وتوفير الدعم الشعبي للسلام الواقعي مع إسرائيل. ومن ثم، يكون الإسلاميون أحراراً بتشكيل المجال الثقافي ـ السياسي الداخلي اللازم لتطييف الأكثرية، ووضعها في حالة صراع دائمة مع المكونات الطائفية والمذهبية العربية الأخرى، المسيحية والشيعية والعلوية الخ.

غير أن حجم الكتلة السنية العربية، وتكوينها التاريخي الأغلبي وتراثها القومي، من جهة، وامتدادها الجغراسياسي وتعددها على المستويين الوطني والاجتماعي، من جهة أخرى، يجعل من غير الممكن تطييفها (حالة لبنان خاصة، محلية وهامشية)؛ هكذا انشقت «الطائفة» المستحيلة إلى معسكرين سيحددان الصراع في المرحلة المقبلة، معسكر الإسلام السياسي ومعسكر العلمانية.

منذ «النهضة» في النصف الثاني من القرن الـ19، لم يغب الإسلام السياسي عن مسرح الأحداث في العالم العربي؛ إنما كان دائما على الهامش، مُلحقاً بالأنظمة الرجعية أو أداة اعتراض وتخريب بيدها في مواجهة صعود حركة التحرر الوطني الاجتماعي، وخصوصاً في المرحلة الناصرية. بعد هزيمة الـ 67، بدأ الإسلام السياسي يكتسب شرعية ضدية، وانتشاراً سياسياً كرّسته الساداتية وصعود السعودية والبترودولار، 1974، وألهمته الثورة الإيرانية، 1979، وعززه انكسار العراق القومي وسقوط الاتحاد السوفياتي، 1990، والأفول الفتحاوي في أوسلو 1994، وانتشار الفيروس الليبرالي، في التسعينيات، في صفوف القوميين واليساريين المهزومين المضطرين إلى الانضواء في تحالفات تحت هيمنة الإسلاميين. وفي حقبة جورج بوش الصغير (2000 - 2008) حصل الإسلاميون - بكل أطيافهم - على موقع القيادة في مواجهة قاسية مع واشنطن

انتهت بمصالحة كبرى، انطلاقاً من تحوّل المقاومة السنية في العراق إلى موقع التعاون، وتسارع التفاهمات الاستراتيجية بين واشنطن والإخوان المسلمين بوصفهم الوكيل المعتدل للإسلام السياسي، السلفي والسلفي الجهادي.

كل تلك المسيرة توّجت في ما يسمى الربيع العربي 2011؛ كان الإسلاميون مهيَّئين لحصد النتائج، وخصوصاً أنهم تبنوا، لاستكمال نسيج الهيمنة الفكرية السياسية، الخطاب الليبرالي وشرعية صناديق الاقتراع.

إلا أن الدكتاتورية تقع في صلب المقاربة الإخوانية، سواء في التنظيم القائم على العصبية والطاعة والتعبئة المعادية للآخر، أم في استراتيجية «التمكين». وهي استراتيجية انقلابية في جوهرها. وهكذا، فإن ما يسمى التطور الليبرالي لدى «الإخوان» لا يعدو كونه ضرباً من البراغماتية في استخدام الوسائل الانتخابية من أجل ضمان تمكينهم من السلطة للقيام بانقلاب، كما يحدث في مصر الآن، لكن، حين تكون الوسائل الانتخابية مغلقة، فإنهم سيلجأون إلى السلاح، كما هو حاصل في سوريا الجريحة.

لكن ما يحتاج إلى تعيين، في حالتيّ تونس ومصر، حيث نجح «الإخوان» بالوسائل الانتخابية، هو السبب الكامن وراء تعجّلهم الكشف عن أنيابهم الدكتاتورية والمليشياوية. ويمكننا القول، هنا، إنهم اكتشفوا، سريعاً، أن الصراعات الاجتماعية الملتهبة التي كانت محرك الانتفاضات الشعبية العربية، لا يمكن كبحها، واستعادة الاستقرار في ظل السيطرة الامبريالية، بوسائل ديموقراطية.

لم تثر الجماهير الشعبية المسحوقة تحت جنازير البلدوزر الكمبرادوري، من أجل تطبيق الشريعة، واستمرار الخضوع لمصالح رجال الأعمال ووصفات صندوق النقد الدولي تحت لافتة إسلامية، وإنما للتحرر من القهر والإفقار والتهميش. بالأساس، لجأت تلك الجماهير إلى الإسلام السياسي كتعبير عن احتجاجها على وضعها الاجتماعي. وكان طبيعياً، بالتالي، أن تلفظه حين يغدو هو في الموقع السلطوي المضاد.

(2)

«كنت واحداً ممن خاضوا الثورة منذ أيامها الأولى... لكننا اكتشفنا وهم الثورة السلمية، ولا سيما بعدما وصل الإخوان إلى الحكم». هكذا صرّح أحد عناصر منظمة «بلاك بلوك» المصرية (الأخبار، 28 كانون الثاني 2012). وهي جماعة شبابية شبه عسكرية ـ شبه سريّة، تتبنى الوسائل العنفيّة في مواجهة السلطة الإخوانية.

جماعات مشجعي كرة القدم في مصر، المعروفة باسم «الألتراس»، كانت أول مَن استخدم العنف المدني ضد العنف الإخواني. لكن تلك المنظمات المتكونة في فضاء العصبيات الرياضية ـ على رغم كونها، في الأخير، تعبيراً سياسياً ـ إلا أنها ليست، بذاتها، جماعات سياسية، على عكس «بلاك بلوك» المتكوّنة في سياق تفاعلات الثورة المصرية؛ إنها جماعة سياسية ـ عنفية، منطلقاً وممارسة. فهل تستوحي سميّتها الأوروبية التي ولدت من قلب مظاهرات الحركة المناوئة للعولمة الرأسمالية في نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الجديد؟ أعني أهي جماعة يسارية جديدة؟

على كل حال، جماعة «بلاك بلوك»، ليست سوى علامة على اتجاه عنفي سيتبلور في عدة جماعات عديدة، علمانية ومدنية ويسارية من الشباب الذين فقدوا الأمل تحت ضغط الحكم الإخواني، وفقدوا الثقة بقيادات المعارضة الضعيفة و المترددة والخائفة من تبعات تصعيد العملية الثورية والاستيلاء على السلطة.

نحن، إذاً، أمام مرحلة كسر احتكار العنف الذي كان، حتى وقت قريب، مقتصراً على الأنظمة الاستبدادية والإسلام السياسي. وحين صار الطرفان جسماً واحداً في مصر، وتشابكت مهمات العنف السلطوي والعنف المليشيوي الإخواني والسلفي، ظهرت النزعات العنفية المضادة لدى القوى الشعبية والمدنية والعلمانية، وربما القبطية. هكذا تسير مصر من الثورة السلمية إلى الفوضى والحرب الأهلية. فهل كان ذلك هو القَدَر المحتوم لثورة 25 يناير؟

مآل الذهاب المرجّح نحو العنف المعمم، يعيدنا إلى نقد نظرية دافع عنها أنصار «يساريون» للجماعات المسلحة في سوريا، ومفادها أن سيطرة الإسلام السياسي ستكون مجرد حلقة مؤقتة في العملية الثورية. لكننا نواجه اليوم، في النموذج المصري ـ وهو الأكثر صفاء وأصالة وحيوية بين نماذج التغيير العربية ـ خطر انزلاق الحلقة الإخوانية إلى الحرب الأهلية وتفكك الدولة وسقوط المشروع الثوري في براثن فوضى مديدة، لا مخرج منها من دون دكتاتورية عسكرية.

ثورة25 يناير هي الآن في عنق قوى المعارضة المدنية؛ إذا لم تتخط خضوعها لما يسمى الشرعية الانتخابية، وتتوحد على أساس برنامج صريح في مواجهة الإخوان المسلمين، ويوحد بين الديموقراطية السياسية والديموقراطية الاجتماعية، ويطرح إقامة نظام وطني تنموي كأولوية عاجلة، فسيكون محكوما على تلك القوى بمغادرة الحلبة.

ألفباء الشرعية الانتخابية أنها دنيوية ومؤقتة ومقيّدة، قانونياً وسياسياً، وتخضع، تالياً، لسلطة القضاء وشرعية المعارضة. وأساس ذلك أن الشرعية الانتخابية هي (1) شرعية متحركة، من حيث أن عمرها يمتد حتى الانتخابات التالية لا غير، (2) وشرعية منقوصة بالضرورة، من حيث أنها تمثل الأغلبية (النصف زائد) ولا تمثّل الإجماع، (3) وشرعية سياسية، من حيث أنها تفويض مؤقت بتطبيق سياسات، وليست تفويضاً بفرض صيغة أيديولوجية.

وتشكّل هذه القيود والتحديدات، الفاصل بين الديموقراطية المستحيلة في بلد منهار فعلا كمصر، والدكتاتورية الواقعية التي تستخدم الشرعية الانتخابية كشرعية مطلقة وكاملة وأيديولوجية؛ بحيث تعصف بسلطة القضاء، وتفرض سيطرتها الحزبية والأيديولوجية على الدولة، وتخلط بين الأغلبية البسيطة والاجماع، وتجرّم المعارضة، وتنشئ، في النهاية، نظاماً دكتاتورياً، يبدو فاشلاً حتى في أداء أبسط المهمات الموكولة إلى الدولة، أي بسط الأمن بالقبول الاجتماعي، وليس بإعلان حالة الطوارئ.

حوّل "الإخوان" ثورة مصر إلى انقلاب لم ينجح حتى الآن، لسببين، أولهما عجز «الإخوان» عن تصوّر معالجة تقع خارج اقتصاد السوق النيوليبرالي، للأزمة الاقتصادية الاجتماعية المتفاقمة في مصر، وثانيهما استمرارية الدفق الثوري للاحتجاجات الشعبية.

في المقابل، عجزت أي من قوى المعارضة الرئيسية عن المواجهة الشاملة مع العجز الإخواني، وتحويل الدفق الثوري إلى برنامج سياسي لانقلاب مضاد، يحافظ على مدنية الدولة، ويشرع في البناء الوطني التنموي.

إذا ظلت قوى المعارضة المصرية، أسيرة الفكرة الليبرالية التي يستخدمها «الإخوان» لإقامة دكتاتورية، فليس سوى الفوضى الأمنية والتفكك، أو تجديد حكم العسكر.

(3)

أخرجتُ كتب راشد الغنوشي من مكتبتي، وألقيت بها في سلّة القمامة. سأطهّر مكتبتي ورأسي معاً من كل الأوهام التي عايشناها، خلال العقدين الفائتين، حول امكانيات التحول الديموقراطي والمدني في حركية الإسلام السياسي: التعددية والمدنية والليبرالية السياسية والتقارب مع مفهومي الوطنية والعروبة والحوار، كل ذلك مجرد حملات دعائية ومساحيق كثيفة تزوّق الوجه الكريه الذي سيكشف عن نفسه سريعا عند «التمكين».

تونس وراء مصر، تسير نحو وثيقة دستورية غامضة، ملتبسة المفاهيم واللغة، وهدفها السماح بالذهاب نحو دولة دينية، تبدأ خجولة وتنتهي صريحة. في البلدين، استخدم الإخوان المسلمون، صناديق الاقتراع والرشوة والميليشيات والصفقات الإقليمية والدولية معاً، للظفر بمفاصل السلطة والمؤسسات، وبدأوا بخوض المعركة التالية للاستيلاء على الدولة برمتها، وانشاء ديكتاتورية تعتقد بحقها الإلهي بالحكم المطلق. ولكن، ما يكبح جماح الإخوان، أنهم يواجهون معارضة متنامية في الداخل، وتفككاً في الجبهة الخارجية، الغربية ـ الخليجية، التي بدت، لبرهة، متماسكة وصلبة، وراءهم.

معارضو «الإخوان» في مصر لفيف متنوع المشارب والغايات، تجمعه، في الواقع، كلمة سر علمانية، لكنه يستخدم في مواجهة أخونة الدولة، خطابا ليبرالياً ـ حقوقياً، وآخر اجتماعياً. الخطاب غير محدّد المضمون والملامح، ويسمح حتى بالائتلاف مع قوى دينية ضد عصبوية التنظيم الإخواني. ومع أن المعارضة التونسية للإخوان، أعمق وأوضح وأصلب، وتستند إلى تقاليد نقابية عمالية راسخة على المستوى الوطني (الاتحاد التونسي للشغل)، وتنظيمات يسارية متجذرة ومناضلة، وقوى بيروقراطية مدنية ذات حضور سياسي مؤثر، فإن الصراع ضد الدكتاتورية الدينية في تونس، ما يزال، هو الآخر، يتم في سياق ايديولوجي غامض.

نموذج السلطة الإخوانية ليس جديداً؛ لقد رأيناه في الدكتاتورية الدينية الجاثمة على قطاع غزة. إنما، بسبب الصراع مع إسرائيل، تجاهل المثقفون والصحافيون توجيه الانتقادات لانتهاكات السلطة الحمساوية الفظة ضد المجتمع وحقوق الإنسان. إلا أن ما يمكن فعله في غزة الصغيرة والهامشية، لا يمكن فعله في تونس ومصر إلا على سبيل التحدي للمجتمع، وبواسطة ميليشيات سلفية خارج القانون.

في الأردن، أدى انحسار التأثير السياسي للإخوان، منذ خريف 2012، وتفككهم الداخلي وشعورهم بالهزيمة، إلى تشقق الطلاء الليبرالي عن شعارات الجماعة التي أعلن مراقبها العام، همام سعيد، صراحة، السير بالبلاد نحو الدولة الدينية. وفي تعميم تسرّب، عمدا، أعلن « الإخوان» أنهم موكّلون « بالمسؤولية الشرعية عن قيادة الشعب الأردني». ويفصح هذا الإعلان عن منهج معاد للتعددية والديموقراطية؛ فـ«المسؤولية الشرعية» تجبّ سواها من الشرعيات الأدنى، كالشرعية الدستورية والانتخابية والثورية إلى آخره من الشرعيات بما فيها «الشرعية الشعبية» التي رفعها «الإخوان» شعارا دعائيا، وتحصر حق القيادة بتنظيم حاصل على التفويض الإلهيّ. وهنا ينتهي أي فارق من أي نوع بين الخط الإخواني وخط السلفية الجهادية.

التماهي بين هذين الخطين، سياسياً وميدانياً، هو ما نجدّه، صريحا، في سوريا؛ فـ «الإخوان» السوريون لم يعودوا ليستروا عورتهم كميليشيا مذهبية تتجه إلى دولة دينية لا تقوم فقط على تحريم كل فكر مختلف وكل نشاط مدني، وإنما على إمارة التغلّب على «النصيرية» و«النصارى»، بحيث لم يعد ممكنا تمييز إخوان سوريا عن «جبهة النصرة» وفصائل السلفية الجهادية الأخرى. صحيح أن الفريقين قد يقتتلان على الغنيمة، أو حتى بأوامر المولين المتصارعين؛ قطر (راعية الإخوان) والسعودية (راعية السلفية الجهادية)، إنما يظل المنطلق الإيدولوجي هو نفسه، وهدف إقامة الدكتاتورية الدينية هو نفسه، والممارسات الإرهابية هي نفسها.

علينا أن نواجه الحقيقة: لا يوجد إسلام سياسي «ديموقراطي» أو «مدني»: الدكتاتورية الدينية، هي أصل أول في الإسلام السياسي، تظهر متلونة خدّاعة، بين السطور، عند «الإخوان» البراغماتيين، وصريحة لدى السلفيين والأصوليين. المذهبية والطائفية والعداء للآخر أصل ثان. وعلى مذبح هذين الأصلين، ومن أجل التمكين لهما، يعبد الإسلاميون، كل آلهة القوة الأرضية: الرأسمالية النيوليبرالية المتوحشة، والامبريالية، والرجعية، وشيوخ النفط، وحتى العدو القومي، إسرائيل.

في مواجهة هذه «الصحوة» الهمجية، لا مجال إلا لقطيعة مفهومية صارمة مع أصولها، تهدم هذه الأصول جذرياً: لا يتمتع أي حزب كان بأي شرعية غير دنيوية، ولا مكان للدين في السياسة، ولا تسامح مع الفاشية باسم الإسلام؛ فهل نجرؤ، إذاً، على إقامة الجبهة العلمانية لإنقاذ الأمة، أقصد ـ العربية ـ حصرا. فالأمم تقوم على القومية والتاريخ المشترك والجغرافيا والثقافة، وليس على الأديان... إلا في الفكر الصهيوني.

(4)

تونس المدنية زحفت، كلها، في وداع شكري بلعيد، صوب اليسار. الفاجعة الوطنية، كانت لحظة انفجر فيها الخوف من مستقبل أسود إرهابي تحت حكم

الإخونجية والسلفية، وروح التمرد والتطلع إلى الخلاص. هذه لحظة تاريخية، لكن متحركة؛ ذلك أن زخمها، على أصالته، محدود في الزمان ومشروط بإجابة اليسار. جاء أحرار تونس، يستطلعون ما لدى اليساريين: ألديكم تجريدة؟

لكن الإجابة حتى اليوم جاءت رخوة ملتبسة؛ «الشعب يريد إسقاط النظام»، بينما الأحزاب تقع في فخ «حكومة الكفاءات». ضغوط الليبرالية و«شرعية الصندوق» لا تزال ماثلة؛ لا أحد يُمسك باللحظة الثورية المنبجسة من دماء بلعيد الحارة.

لم تتردد جماهير انتفاضة 8 جانفي في تسمية القاتل: «غنّوشي يا سفّاح»، ولم تتردد في تحديد الهدف. كذلك في ميادين مصر: انتفاضة جديدة ضد الأنظمة الكولونيالية الملتحية. الفرصة مواتية لثورة وطنية شعبية مدنية يقودها اليسار في بلَدَي «الربيع العربي». ولكنّ اليساريين والقوميين الديموقراطيين، الذين طالما اشتكوا من العزلة وانفضاض الجماهير، شلّهم الارتباك حين أقبل عليهم الناس أفواجاً.

اسمحوا لي أن أعود إلى فلاديمير لينين: لا تكون الجماهير والمجتمعات جاهزة للثورة دائماً، ولكنها تعانق أشواق التاريخ في لحظة تتكون تحت مؤثرات متشابكة، اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وعاطفية، توقد الشرارة؛ «أمس لم يكن الوقت قد حان، وسيكون غداً قد فات: الآن». الآن، الأنظمة الكولونيالية القديمة، في العالم العربي كله، داخل «الربيع» وخارجه، ماتت تاريخياً، ولا يمكن تجديدها، لا بتحسينها ولا بالدكتاتوريات العسكرية. ولذلك، كان الإسلام السياسي هو البديل الجاهز الممكن القادر على تحشيد قسم من الجماهير بالمخدّر الديني، الطائفي المذهبي الرجعي؛ فبشأن الإسلام السياسي، هناك ثلاث حقائق لا تنفع - أو لم تعد تنفع - معها الأقنعة والأضاليل: أولاً، الإسلام السياسي هو الإيديولوجية الممكنة لتجديد اقتصاد السوق النيوليبرالي في مرحلة الانهيار المجتمعي المدني نحو الإفقار والتهميش، المعمّمين؛ فتدهور مستوى المعيشة إلى حدود شبه المجاعة وانسداد آفاق الحياة، يفجران الغرائز

الدينية الفاشية، ويسمحان لمنظماتها بإدارة الفقر الشامل بالانحطاط المدني والاستبداد والتجييش الميليشياوي. ثانياً، كما لا يوجد لدى الإسلام السياسي مشروع تنموي، فإنه يفتقر، كذلك، إلى أي مشروع وطني. بالأساس، نحن صرنا إلى زمن تاريخي لم يعد ممكناً فيه الفصل بين التحرر الوطني والديموقراطية الاجتماعية والتنمية. ثالثاً، إن الخلافات بين الإخوان والسلفية والسلفية الإرهابية، تكتيكية وسطحية وبرّانية. في العمق، لا يوجد انفصال جدي بين تيارات الإسلام السياسي، بل خيوط اتصال وتشبيك في الإيديولوجيا والممارسة.

لم تمر أشهر على نشوء سلطة الإخوان والسلفيين في تونس ومصر، حتى اكتشفت القوى الاجتماعية الحية الخداع؛ لا يوجد لدى الإسلاميين «مشروع نهضة»، بل مشروع لتأبيد السقوط المرير الذي ثارت الجماهير ضده. هكذا، تحولت لحظة إمرار الدستور الإخواني في مصر إلى انتفاضة مستمرة، وتحول استشهاد بلعيد في تونس، خلال ساعات، إلى إعلان الاستعداد لثورة ثانية. وفي الحالتين هبّت رياح اليسار. أعني اليسار بالمعنى الواسع الذي يشمل الفئات المتوسطة والمدنية التي لا يهدد الإسلاميون النيوليبراليون مصالحها الاقتصادية الاجتماعية المباشرة، ولكنهم يهددون نمط حياتها وتطلعها إلى الحريات السياسية والثقافية والفردية؛ هذه الفئات، بتعبيراتها المتعددة، الشبابية والإبداعية الفنية والأدبية والإعلامية والمهنية، وصولاً إلى الأسر البورجوازية التقليدية المتمدنة والأحزاب الليبرالية، تمثّل حليفاً رئيسياً في جبهة الثورة الثانية الحالية، لكنها ليست مؤهلة، ولا يمكنها أن تكون مؤهلة لقيادة إنقاذ المجتمعات العربية من مآل الصومالة؛ فهي لا تملك بذاتها بديلاً وطنياً تنموياً، وليس عندها القدرة لمجابهة المنظمات الفاشية. ويطرح ذلك على قلب اليسار الشعبي في تونس والحلف الناصري اليساري في مصر، مهمة القيادة التاريخية للإنقاذ الثوري غير الممكن من غير القطع مع الإسلام السياسي والتصدي لهزيمته. هل هذه مهمة واقعية؟ بالتأكيد، لكن، أولاً، بالتحرر من خزعبلات الليبرالية وشرعياتها الصندوقية، والإدماج الفوري، كبرنامج عمل مباشر، بين المهمات الديموقراطية والتنموية

والوطنية؛ يمكن اليسار أن يهزم الفاشية الدينية، فقط بأن يكون يسارياً، أي بالذهاب، فوراً، إلى طرح مهمات موقوتة وعيانية في مواجهة الإفقار والتهميش والاستعمار الأميركي والإسرائيلي و...القَطري.

(5)

أستميح القرّاء عذراً، فأستذكر تجربة شخصية. في ليلة من ليالي آب، العام 1998، كنتُ عائداً إلى منزلي في حي عمّاني، حين هاجمني أربعة بلطجية من العتاة، بالضرب المبرح في كل أنحاء جسدي حتى الغياب. في المستشفى، وجدتُ الله في انتظاري؛ فالضرب الفنّي على البطن أدى إلى إتلاف أجزاء من أمعائي الدقيقة، ما آذن بموتي؛ كان الموت، بالفعل، يعانقني، ولم أعانقه. وفي لحظات الصحو الموجوعة، بين عملية جراحية وأخرى، كنتُ مطمئناً إلى تملّكي إرادة الحياة. حتى حينما سهر أطبائي - وهم أصدقائي- لوداعي، كنتُ أخرج من قلب الغيبوبة، أتجرّع الآلام مبتسماً: لن أموت الآن!

كان الله يعلم - ولا بدّ - أنه حين يساعدني على العيش سنوات أخرى، فلن ينال مني الولاء الديني، لكنه الله! وكان ما يزال يتمتع بشيء من حريته، ليمارس رضوانه على جميع البشر بلا تمييز على أساس الدين أو الإيمان أو الجنس أو الجنسية أو الاتجاه الفكري أو الخندق السياسي.

مذ ذاك، وكلما تكون الحياة معي، كريمة وممتعة، تراني، فجأة، أترنّم بقصيدة شاعري المفضّل، حسن عبدالله، وعنوانها «نور»: (هنالكَ دائما نورٌ/ لنجم/ يرفع الظُلُماتِ عنّا وهو مستورٌ ـ هنالك دائما قوّه/ ترافقنا/ وتدركُنا ونحنُ على فم الهوّه - ونحنُ نعيشُ/ ما ينفكُّ يحرسُنا/ ويلمسُنا بلطفٍ غامضٍ ما ليس مرئيّاَ/ وإلاّ/ ما الذي يبقي الفتى حيّا؟).

منذ صيف 2011، حين صعد الإسلام السياسي الجماهيريّ، وانتشرت التهديدات ضدّ المخالفين في الرأي والسياسة، ضد اليساريين والقوميين والنصارى، عملاء دمشق والشيعة وحزب الله وإيران، الخونة والكفّار

والصليبيين... مذ ذاك، لم أردّد قصيدة حسن عبدالله النورانية، ولم يعد لديّ اليقين بأن الله سينتظرني في المستشفى إذا هاجمني البلطجية؛ فبلطجية الربيع العربي ليسوا كبلطجية النظام العربي ـ وإنْ كانت أساليبهم واحدة ـ إنهم محصّنون إلهياً، لهم الحق اليهودي المطلق في ذبح «الأغيار»، ومنع الله من مساعدتهم أو مواساة ذويهم؛ فالله رهينةٌ في قبو من قبائهم، مقيدٌ بالسلاسل تحت حراسة مشددة لإحدى التنسيقيّات.

ولا تفاجأوا، فإنه تقليدٌ قديم في الشرق استعاده الإسلام السياسي من تراث اليهود، وهم أوّل مَن ارتهنَ الله، مستخدمينه في حروبهم الهمجية التي لا ترتوي من الدم، كما ينبئنا، بفخرٍ، النصّ التوراتيّ. كان الله رهينة اليهود والسلطة، فلا يأتي إليك حيث تريده؛ حتى المسيح نفسه ناداه، وهو مثخنٌ بالجراح على الصليب، فلم يستطع تلبية طلب إنسان يحتضر، مات المسيح على الصليب من أجل تحرير الله والإنسان معاً من التنسيقيات اليهودية، ثم، في اليوم الثالث، حطّم زنزانته، ووطئ الإنسانُ الموتَ. ومن أسره في سجون الملوك الكواسر، كان على محمد أن يستردّ الله بالقتال، ليزهرَ ياسمينا في دمشق وألف ليلةٍ وليلةٍ في بغداد!

بين الله المرتَهَن والله المطلَق، انشقاقٌ شاملٌ في المعنى والحضور، لخّصه النبي جبران: «أما أنتَ إذا أحببتَ، فلا تقل: الله في قلبي، لكن قل: أنا في قلب الله»؛ ليس شيئاً واحدا أن تحتكر الله وتستخدمه كأداة وبين أن تعيش، حراً، في فضائه غير المحدود.

إنها حكايةٌ طويلة، ليس لها، هنا، متّسعٌ. ولكنه مهادٌ لأقول إنني، اليوم، أنا اليساريّ، في حاجة إلى النور والقوّة، في حاجةٍ إلى رعاية الله التي تشمل الملحدين. لكنني أبحثُ عنه، فلا أجدُه؛ إنه أسيرٌ في ريف حلب!

خسر اليسارُ العربيُّ، الله، مرتين؛ مرةً باتباعه المغالاة العلموية، ومرةً بالتسليم باختطافه من قبل التنظيمات الفاشيّة. وفي الحالتين، فشل اليسار

العربي في امتلاك ناصية التاريخ؛ ففي بلادنا، حيث يحضر الإلهيّ في البشر والحجر والشجر، لا مناص من تحرير الله، لتحرير الأرض والمجتمع والإنسان.

هنا، في بلادنا الممزقة الجريحة الجائعة المظلومة، لا نستطيع أن نحقق شيئاً في المرئيّ من دون اللامرئيّ؛ علينا أن نمتلك النور. ولستُ أدعو إلى مصالحة مع الدين، ولا إلى توفيقية ما بين الإيمان والعلم... كلا، وإنما أدعو إلى استرداد الله من الفاشست؛ سوف نصرخ بهم، شجعاناً، أنتم سجّانو الله ولا تمثّلونه. لا أحد يمثّل المطلقَ أبدا، وليس لأحدٍ الحق في تمثيل المطلق أبداً. الإسلام السياسي ـ مثل المسيحية السياسية ـ ليس سوى خيانة الله، اختطافه، احتكاره، استخدامه حربة فاشية.

رأيتُ الله، لمحةً... هربتْ، في جموع التوانسة التي جاءت تودّع شهيدنا، شكري بلعيد، فبكيت شوقاً؛ ولمحته في ميدان التحرير القاهري، يحاول كسر القيد، ولا يسعفه اليسار، وأرى الجنود السوريين يلبون نداءه، ولا تحمي ظهورهم أنشودة اليسار.

(6)

ندعو، بلا تهيّب ولا التباس، حملة قطيعة سياسية وفكرية منهجية مع الإسلام السياسي. ونحن نرفضه مرتين، مرة لأنه يمثّل أداة تجديد الأنظمة الكولونيالية الكمبرادورية العربية، والسعي إلى تأبيد التخلّف واللامساواة والاستبداد، ومرة لأنه يصادر الله، ويستخدمه لبسط نوع محلي بشع من الفاشية. ولكن ماذا بشأن حزب يدعي بأنه «حزب الله»، ونواصل، مع ذلك، دفاعنا المثابر عنه؟

شكلياً، هناك تناقض في خطابنا؛ فما الذي يجعل حزب الله مختلفاً، من حيث الجوهر، عن الإخوان المسلمين والسلفيين بمختلف أصنافهم؟

لا يخفى، بالطبع، أن هناك اختلافاً يتعلّق، رئيسياً، بالمقاومة. الجوهري في حزب الله أنه حركة تحرير وطني. ولا نناقش، هنا، السلاحَ والحرب، بل السياسة والموقف. أعني أن حزب الله هو عضو أصيل في محور إقليمي ودولي، مضاد للإمبريالية والصهيونية، انطلاقاً من عقيدته السياسية المتمثلة في العداء لإسرائيل، بوصفها «شرا مطلقاً»؛ يقوده ذلك، شاء أم أبى، إلى علمانية

واقعية تنفي أثره كحزب ديني. كيف؟ استراتيجية المواجهة المستمرة مع العدو الإسرائيلي، تتطلب، واقعياً، إقامة وتعزيز مروحة واسعة جدا من التحالفات مع السائرين، كلياً أو جزئياً، في الخط السياسي نفسه، سواء أكانوا سنّةً أو علويين أو اسماعيليين أو دروزا أو مسيحيين أو شيوعيين أو يساريين أو قوميين الخ، ومع الدول، سواء أكانت مسلمة أم لا، اسلامية أم علمانية. هذه الحاجة الموضوعية - التي تفرضها أولوية الصراع مع إسرائيل - إلى التحالفات، تفرض على حزب الله، في تناقض موضوعي مع ادعاء الاسم، القبول الضمني - أقله في الممارسة - بمشاعيّة الله الذي لا يقبل، بطبيعته المطلقة، أن ينحاز إلى حزب أياً كان. هنا، يغدو الله، إذاً، محفّزاً داخلياً على احتمال أعباء المقاومة، لا أداة للحزب والمقاومة في مواجهة الآخرين. يمكننا القول، بالنتيجة، إن حزب الله، ربما على الضد من فكرته الأولى، هو الحزب الذي يستعين بالله لكي يقاوم. وهذا حق له، بينما ليس من حقه، أو حق سواه، أن يدّعي المقاومة باسم الله، ومن أجل فرض تصوّر واحد للعلاقة مع الله.

ولإنارة هذا التعقيد، نستحضر مثالاً مضاداً هو تنظيم حماس الإخواني؛ فالعقيدة الجوهرية لدى حماس، كما بينت التطورات، ليست العداء لإسرائيل بوصفها الشر المطلق، وإنما التمكين للسلطة الإخوانية القائمة على احتكار الله وكبس المجتمعات في قالبها. والشاهد أنه حالما ظهرت تباشير التمكين، حتى انقلبت حماس على مركز خط المقاومة، دمشق، موجهةً الطعنات إلى ظهر الحليف السوري، ومندرجة في حلف إخواني إقليمي يضم قَطر الإسرائيلية وتركيا العثمانية والنظام المصري الإخواني الذي قام على منح الشرعية الإسلامية لمعاهدة كامب ديفيد مع تل أبيب. وفي السياسة، ينتهي هذا المسار، حتماً، إلى اسباغ الشرعية الإسلامية على اتفاقيات أوسلو، والذهاب إلى استكمالها في صفقة جديدة.

مات حافظ الأسد.. ولم يوقّع. هذه هي ميزته الخالدة. الرئيس السوري الكبير، الحليف الأول لحزب الله، كان علمانياً صريحاً، وسوريا المقاومة، التي

أبى حزب الله أن يغادر موقعها، ليست اسلامية، بل هي جمهورية علمانية، يؤكد رئيسها، بوضوح، أنه يخوض معركة الدفاع عن العلمانية والقومية العربية ضد الإسلام السياسي.

في درس الفلسفة، نتعلم أنه لا علاقة عليّة بين الدين والأخلاق، بل نتعلم أن الانحياز الديني مضاد للأخلاقية. فالانحياز ذاك حصريٌّ والأخلاقية مطلقة، ما يفسّر انفلات المتدينين المتعصبين من كل القيود الأخلاقية إزاء «الأغيار»، كذباً وغدراً واستباحة وذبحاً واغتصاباً الخ مما وجدناه، ونجدُه، في ممارسات الإخوان والسلفية والكتائب والقوات الخ. فمن أين أتى حزب الله بهذه الدرجة الملحوظة من التشدد المناقبي في التعامل مع الحلفاء والخصوم، كما أثبت، مراراً وتكراراً، في سلوكه الميداني في المقاومة والتحرير والأزمات الداخلية، وأخيراً، لا آخراً، في وفائه الاستراتيجي، لدمشق العروبة. إجابتي واضحة: من علمانيته الواقعية؛ فالعلمانية هي شرط لازم ـ ولكنه غير كاف بالطبع ـ للأخلاقية.

لمَ كان ـ أو للدقة: صار ـ حزبُ الله، كذلك؟ ألأنه شيعي يتمثّل عليّاً المبدئيّ المناقبيّ، والحسينَ الفدائي، وتقليدَ التشيّع المعارض والثوري؟ هذا مجرد خيط داخلي - لا ننكره - من خيوط النسيج، لكننا عرفنا أحزاباً شيعية لا تختلف، جوهرياً، عن الإخونجية والسلفية، سواء أفي براغماتيتها السياسية أم في همجيتها مع «الأغيار.»

حزب الله كذلك، لأنه لبناني مقيّدٌ، بسبب تركيبة لبنان المعروفة، باستحالة احتكار السلطة، ولأنه يمثّل جماعةً لبنانية سُحقتْ تاريخياً، وكان شرط تحررها الذاتي ونهوضها الاجتماعي، وما يزال، هو الصدام مع إسرائيل.

(7)

قررت السعودية هدم وجرف ضريح النبي محمد (ص) وثلاثة مساجد تعود إلى فترة الخلفاء الراشدين في المدينة المنوّرة. وبذلك، تكون آخر المعالم التراثية المدينية قد تعرضت للإزالة، لتحل محلها أبنية حديثة. برر السعوديون قرار تجريف الضريح النبوي ببناء مسجد ضخم. في مكة ـ التي تم تجريف معظم

تراثها المعماري ـ كان المبرر هو نفسه: إقامة مساجد حديثة ومنشآت وفنادق فخمة.

وقع مهدا الإسلام، مكة والمدينة، تحت حكم آل سعود عام 1924، حين تمكنت قواتهم من إسقاط مملكة الحجاز المستقلة وطرد الملك علي بن الحسين. مذذاك، خضعت المدينتان التاريخيتان للتجريف المنظم وفق العقلية الوهابية التي تنفر من العُمران الديني والتراث المعماري الحضري والنسيج الاجتماعي المديني المتراكم عبر العصور، وتعالجه بالهدم والإزالة.

هذه العدوانية الوحشية ضد التاريخ الاجتماعي المتجسد عُمرانا، ينطلق، عند الوهابيين، من عقيدة البساطة المزعومة أصلا دينيا، والتي تعبّر عن نزعة صحراوية معادية للحضارة، وتجد في تدمير تجلياتها المادية، طريقة حاسمة في إظهار سطوة المنع والتحريم لمظاهرها الروحية. لكن، ماذا عن العُمران المضادّ؟

أقام السعوديون نظاماً رأسمالياً مشوهاً. وهو تدرّج في النمو على أساس النيوليبرالية المتوحّشة، في نسخة كمبرادورية نفطية تشغل فيها النخب الحاكمة والتجارية، موقع الوكيل المحلي للرأسمالية الغربية والعالمية في سوق مفتوح غير مقيّد بالشروط الاجتماعية والثقافية التي تعرقله أو تحدّ من غلوائه في بلدان أخرى. وقد استفادت الكمبرادورية السعودية من الوهابيّة كأيديولوجيا مسيطرة تأذن بالتخلّص من تلك الشروط، وتسمح بالهدم، حتى حين يتعلق الأمر بالعمران النبوي، من أجل التوسّع في النشاط العقاري وتحويل الحج إلى موسم سياحي تديره، في فنادق الخمس نجوم، شركات رأسمالية غربية، حيث تناهز كلفة الحج البرجوازي الواحد، الخمسة عشر ألف دولار.

الوهابية، بالنسبة للسلطة السعودية، أداة قمع للوعي الوطني والاجتماعي الحديث، تنتهي مفاعيلها حين يتعلق الأمر بالتبعية للخارج وسيطرة الإمبريالية على البلد والتفاهم الفعلي مع الصهيونية. وهي، بالنسبة للجناح العقاري من الكمبرادورية المسيطرة، مجرد جرافة تزيل أي عوائق ثقافية تعرقل التوسع العقاري والسياحي، ثم يكون عليها أن تنزوي عندما يبدأ العُمران المضادّ.

في جدة - وهي مدينة بحرية تاريخية جميلة - تبحث عن التاريخ، فلا تجدّه، وعن التراث فلا تعثر له على مظهر له، وتسعى لفهم هوية المدينة، فتُصاب بالتشوّش؛ قصور فارهة وراء الحدائق الغنّاء، وعمارات مصمتة بلا نَفَس، ومعازل سكنية للغرباء تحاول تعويض جهامة الفضاء المديني بإنشاء فضائها الخاص من الساحات والملاعب والحدائق، إنما في إطار سور خانق كالسجن، ومولات في إثر مولات، وفنادق فخمة من الماركات العالمية في إثر مثيلاتها، ومقاه ومطاعم حديثة هي، في معظمها، فروع للشركات العالمية. حتى المساجد لا توجد لأكثرها هوية عربية إسلامية؛ بعضها هندي الملامح وبعضها صيني العمارة وبعضها ككنائس البروتستانت؛ البحر، حتى بحر جدة الساحر الطليق، لا ينقذك من الاختناق.

ايديولوجية الدمار الوهّابية المعادية للعُمران التراثي كانت، وما تزال، منية المتمني بالنسبة للكمبرادور العقاري في البلدان العربية؛ هنا، توجد قوى اجتماعية وهيئات مدنية، ترفع صوتها الرافض لهدم مبنى تراثي عمره مائة عام. وفي الغالب، تنجح الكمبرادورية العقارية في هدم المبنى المعني بعد فضيحة، لكن، بالطبع، فإنها لا تجرؤ على اقتراح تجريف مسجد أو كنيسة أو ضريح ديني. وهكذا، فهي تغبط نظيرتها السعودية، على الجرّافة الوهابية التي لا يعترضها بناءٌ تراثي ولا مسجدٌ ولا ضريح، حتى لو كان ضريح النبي محمد (ص) نفسه.

أظنه سر افتتان تيار المستقبل (ولا أعني اللبناني فقط، بل العربي بأسمائه العديدة) ومثقفيه الليبراليين، بالوهابية التي تسمح بـ «مستقبل» بلا ماض، بلا قيم ولا مقاومة اجتماعية أو ثقافية، مستقبل يجد مبتغاه في اقتصاد السوق المعولم الحر، كليا، في ارتكاب ما يعوزه من ارتكابات، على كل صعيد، لتحقيق أكثر ما يمكن من الربح؛ الإله الوحيد الجدير بالعبادة الرأسمالية.

في ما سُمي «الربيع العربي»، أطلقت الوهابية غزوتها الكبرى، في مسارين: القَطري، مستخدما النسخة القُطبية (نسبة إلى سيد قطب)من الحركة الإخوانية، والسعودي مستخدما السلفية الجهادية التي تمثل النسخة العربية والأممية من

وهّابية منفلتة من عقالها، غزوة تهدف إلى تجريف الإسلام المصري المتحضّر والوعي الوطني الاجتماعي في أكبر دولة عربية، ولتجريف سوريا نفسها، مجتمعا وعُمرانا. ويمكننا أن نكتشف، منذ الآن، الدواعي الكمبرادورية وراء تلك الغزوة المشؤومة.

البلطجة السعودية تحول دون الاعتراض على تجريف الضريح النبوي؛ فقد غدا الإسلام وكالة حصرية للتحالف الوهابي السعودي - الأميركي.

(8)

يثير الصراع العنيف الدائر في سوريا منذ ربيع 2011، أزمة أخلاقية لدى المثقفين الجادين. فالعنف الوحشي من كلا طرفي الصراع، لا يترك للمثقف سوى فرصة النأي بالذات عن السياسة، للتفجّع على الدم. وسيبدو هذا الموقف الانسحابي أفضل الحلول الأخلاقية، إنما تكمن مشكلته الجوهرية في كون صدقيته تقوم على نبذ أيّ روابط بين - ذاتية، بينما هو، وحالما يجري التعبير العلني عنه، يمثّل اقتراحاً يتجاوز الذات، أيّ إنّه ينخرط تواً في السياسة، حيث الانسحاب تورّط صريح في موقف سياسي.

في السياسة، هناك أزمة أخرى. فقضية نظام الرئيس بشار الأسد واضحة من حيث إنّها قضية الدفاع عن سوريا موحدة علمانية معادية لإسرائيل، في مواجهة قوى إقليمية ودولية تسعى إلى تفكيك البلد باستخدام عناصر طائفية ورجعية وإرهابية، لكن قضية النظام مشوّشة من حيث أنّه، وليس سواه، من فتح الثغرة لمتلازمة النيوليبرالية والفساد والاستبداد، تلك التي فككت المجتمع السوري، وفجرت الاحتجاجات الشعبية أصلاً. لذلك، يبدو الصراع، من هذه الوجهة، بلا معنى؛ فالحرب المشتعلة اليوم ضد سوريا هي تصعيد لسياسات تبناها النظام نفسه، كاللبرلة الاقتصادية، وإفساح المجال، وبقرار سياسي، لتعظيم مكاسب الفئات الكمبرادورية من وكلاء المصالح الأجنبية (وخصوصاً التركية) على حساب المنتجين المحليين، وتجميع عناصر النفوذ السياسي والاقتصادي في شبكة واحدة، والتركيز على القطاعين العقاري والمالي، وتالياً، تهميش الريف وإفقار جماهير الكادحين.

ولم يتوقف النظام السوري لحظة لمراجعة حقيقة أنّ القوى الإقليمية التي تخوض اليوم الحرب الضروس ضده، هي نفسها القوى التي عمل على تطوير العلاقات الخاصة معها، وعلى رأسها تركيا - الطامعة في الهيمنة على سوريا. وقد واتتها الفرصة مرتين، مرة بحرارة الحب ومرة بحرارة الحرب. وبالنسبة إلى قَطر، سيكون مدهشاً ألا تكون دمشق مطلّقةً، خلال شهر العسل الطويل مع الدوحة، على صلاتها الإسرائيلية العميقة. يمكننا القول، بكثير من الثقة، إنّ دمشق هي التي اختارت المآل الكارثي الحالي بنفسها، مراكمةً الأوهام حول إمكان جمع التناقضات وإخضاعها.

بالمقابل، فإنّ قضية المعارضة السورية واضحة وبسيطة للغاية من حيث أنّها تريد إطاحة نظام مستبد في سياق الموجة «الديموقراطية» في العالم العربي، لكن، كل ما عدا ذلك يتسم بالغموض الشديد. بطبيعة الحال، هناك نصوص معارضة تتحدث عن «دولة مدنية وديموقراطية»، بل إنّ بعضها يلامس المشكلات الاقتصادية الاجتماعية من منظور شعبي، لكن قوى المعارضة المحاربة الرئيسية، وبسبب عجزها الداخلي وافتقارها إلى رؤية وطنية اجتماعية مضادّة، لا يعود أمامها سوى التحشيد الطائفي، وسوى السلاح والإرهاب. وهنا، تتحوّل، موضوعياً، إلى أداة للقوى الإقليمية والدولية الداعمة، وتغدو، شاءت أم أبت، متحالفة أو أقله، متسامحة مع المتحالفين منها مع إسرائيل. ببساطة، لا يستطيع المرء ألا يرى أنّ المعارضة السورية، في ثقلها الرئيسي، قد تحوّلت إلى قوة معادية لسوريا لا للنظام السوري. وهو ما يمنح الأخير، موضوعياً، موقع ـ وشرف ـ الدفاع عن الوطنية السورية.

تؤدي هذه المعادلة إلى تعقيد استثنائي في القضية السورية، بحيث لا يمكن استنساخ النموذج المصري أو اليمني فيها. الجيش السوري يقاتل دفاعاً عن البلد، لا عن نظام فقد شعبيته. أما تنحّي الرئيس الأسد، فلن يكون، هنا، مأثرة «ديموقراطية» منه ولا مدخلاً للتسوية الداخلية، بل سيكون، ببساطة، خيانة صريحة للجمهورية العربية السورية، ولن يقود إلى سلام، بل إلى حرب أهلية

مشبعة بالأطراف الثالثة من الإرهاب الأعمى. كأنّها عقدة من التراجيديا الإغريقية؛ فأقدار الصراع لا تسمح مطلقاً للأسد بأن يكون رئيساً سابقاً يحظى بـ«ممر آمن» أو بـ«محاكمة عادلة»، بل سيكون رئيساً خائناً. التنحي، في النموذج السوري الراهن، أصبح يساوي الخيانة وتوقيع قرار انفراط البلد. وبهذه المفارقة القَدريّة، يتضح للرائي أنّه لا تسوية في سوريا إلا بالرئيس الأسد، لكن بوجوده، لن يُكتب النجاح، ولو جزئياً، لاستراتيجية القوى الإقليمية والدولية المعادية.

هنا، نكون قد وصلنا إلى التعقيد الكبير؛ فالصراع في سوريا ليس فحسب صراعاً متقاطعاً مع خطوط الصراع الدولي، وإنما هو محور هذا الصراع المتصاعد الآن. سوريا ليست مجرد حليف لموسكو، بل هي قضية أمن قومي لروسيا، وأكثر من ذلك هي قضية المكانة والدور اللذين يخطط الروس لاحتلالهما، بوصفهما ضرورة حياة لوحدة روسيا ونهضتها، في نظام دولي جديد يتشكّل. وفي مضامين تشكّله واتجاهاته، ستتبدى ملامح القرن الحادي والعشرين.

(9)

منذ أوائل التسعينيات تساءل المحافظون الجدد في الولايات المتحدة عن سبب تعثر القبول الشعبي للسلام مع إسرائيل (وهو العنوان الأبرز للهيمنة الأميركية على الشرق الأوسط). وكان الجواب بسيطاً: إنّ الثغرة المسؤولة عن ذلك التعثر تكمن في أنّ السلام القائم لم تقده من الجانب العربي دول «ديموقراطية"».

توصل المحافظون الجدد إلى أنّ المهمة الرئيسية للولايات المتحدة في المنطقة هي إقامة «ديموقراطيات» متحالفة مع الغرب ومتصالحة مع إسرائيل. ومن الملاحظ أن هذا هو ما حدث في مصر والدول المغاربية، حيث تولت قوة شعبية تتمثل في الإخوان المسلمين تشريع كلا الهدفين المطلوبين، وتقديمهما كحقيقتين واقعيتين مقبولتين على نطاق واسع.

إلا أنّ المحافظين الجدد توقفوا أمام الاستعصاء الديموقراطي الهيكلي في ثلاث دول رئيسية في المشرق، ادّعوا أنها مركّبة اجتماعيا وسياسيا ، بما يحول

دون إصلاحها سلمياً؛

- في العراق، "حيث تحكم أقلية سنية، الأغلبية الشيعية".
- في سوريا، "حيث تحكم أقلية علوية، الأغلبية السنية".
- في الأردن، "حيث تحكم أقلية شرق أردنية، الأغلبية الفلسطينية".

لا يدور الحديث، هنا، كما هو واضح حول أغلبيات سياسية، بل أغلبيات مذهبية وديموغرافية، من شأنها تحويل الديموقراطية الانتخابية إلى آلية للتفكيك الوطني، جرى، أولاً، تشغيلها في ما سمي «العملية السياسية» في العراق المحتل، لكنّها بقيت بعده، حين جرى الاستغناء عن الجنود واعتماد قوى الإسلام السياسي لإنشاء عملية سياسية مشابهة في سوريا والأردن

وحين تولّى جورج بوش الصغير الرئاسة الأميركية، تولدت الفرصة أمام المحافظين الجدد لتنفيذ كسر الاستعصاء الديموقراطي في الحلقة العراقية، فجرى استغلال أحداث 11 أيلول، لغزو العراق وتدمير دولته وجيشه الوطنيين، وإطلاق عملية سياسية هدفت إلى بناء ديموقراطية محاصصة طائفية وإتنية، نقلت الحكم إلى الأحزاب الدينية الشيعية.

المقاومة العراقية حمت سوريا من أن تكون البلد الثاني على قائمة الغزاة، واستطاعت دمشق كذلك تجاوز مخاطر المحكمة الدولية (في اغتيال الحريري) 2005، واستيعاب العدوان الإسرائيلي على ذراع سوريا الاستراتيجية، حزب الله، 2006، ومواجهة الحصارات، لكن انفجار الحراك الشعبي السوري في ربيع 2011، مثّل فرصة مناسبة لتحويله إلى تمرد مسلح وتجييش عناصر التيارات السلفية الجهادية من كل أنحاء العالم واستخدامهم في حرب شاملة لإسقاط النظام السوري بالعنف. بيد أنّه وُجدتْ ثلاثة عوامل مضادة: أكثر من 60 بالمئة من الشعب السوري يؤيد الرئيس بشار الأسد تأييداً حيوياً، الجيش السوري مؤسسي وقوي ومتماسك، ايران وحزب الله يصطفان، كلياً، مع دمشق، روسيا والصين تحولان دون التدخل العسكري المباشر. وهي عوامل أدت إلى تمكين النظام السوري من البقاء، لكن في معركة ساخنة جداً وطويلة.

تعثّر التغيير السريع في سوريا، أدى إلى تغيير الموجة الأميركية المؤيدة للتغيير في الأردن. وبدلاً من الخطاب الأميركي «الثوروي» في النصف الثاني من 2011، بتنا نلاحظ الرضى الأميركي عن إنجازات الإصلاح السياسي في الأردن. لهذا الرضى المؤقت ثمن هو التصعيد مع سوريا، وسوف ينتهي فوراً إذا سقط النظام السوري. فالأردن على الأجندة، لكنّه مؤجل بفضل المقاومة السورية.

(10)

الدرس الأول الذي تركه لنا هوغو تشافيز (1954 - 2013)، هو أمثولة تدعونا إلى التوقف عن ازدراء الإرادويّة؛ فالضابط الفنزويلي الشاب المفعم بحس العدالة، كان ما يزال في السادسة والثلاثين، حين قاد، مع رفاق معدودين، محاولة انقلابية لنيل السلطة في بلده النفطيّ المحكوم بطبقة كمبرادورية عميلة لليانكي. تصوّروا! في مطلع التسعينيات، حين كانت دماء الاتحاد السوفياتي ما تزال طرية، وجحافل الشيوعيين واليساريين حول العالم، قد انقسمت إلى فريقين، يائسين أومتحوّلين إلى عقيدة العصر، الليبرالية والنيوليبرالية، بينما العصر تحت جزمة قطب واحد وحيد، هو نفسه الجار الشمالي لفنزويلا المحكومة من شركات النفط! ورغم كل ذلك، يقرر أحدهم، على رأس عصبة من الشباب، انتزاع السلطة باسم التحرر الوطني والاشتراكية!

لو حسبها تشافيز في 1992، لكان كظم غيظه إزاء الإذلال الوطني والإفقار، وركن إلى الترقّي العسكري، وحرص على مستقبله الشخصيّ! ولو كان ذهب إلى عضوية الحزب الشيوعي، لا إلى كلية الحرب، لكان تعلّم جيدا دروس الشروط الموضوعية الحاكمة للتغيير! ولو كان مجرد مثقف يساري، لكان غرق في حوارات لا تنتهي حول فضائل الليبرالية وآفاق الديموقراطية في زمن الامبراطورية الأميركية.

تحصّن تشافيز بوعيه المصقول بعذابات أهله، وبإرادته الصلبة الثاقبة المعاندة للشروط الموضوعية واتجاهات المرحلة، وسار نحو" تغيير فنزويلا بأخذ السلطة"،في انقلاب فشل،أودى به إلى سجن لم يدفعه إلى التفكير بالتراجع،

وإنما إلى تأسيس حركة كفاحية جديدة تضم مبادرين إرادويين من العسكر والنقابيين والمناضلين الشباب، قرروا، هذه المرة، الإفادة من الديموقراطية الليبرالية، لإحداث انقلاب وطني. اجتماعي، ومن ثم السير نحو تغيير مضمون تلك الديموقراطية نفسها،أي نحو "الديموقراطية التشاركية": لن تذهبوا أيها الناخبون إلى منازلكم بعد الإدلاء بأصواتكم في الصناديق، بل ستبقون في الميدان.. لتشاركوا في إدارة البلد والمحافظات والمدن والأحياء والخدمات والمشاريع، ستبقون في خضم العمل السياسي بلا انقطاع؛ فالمجتمع الذي يفوّض سياسيين على السمع والطاعة،لا يتحرر. التحرر فعل اجتماعي مستمر، تدخلي، تنموي، نقدي، "تشاركي".

فاز تشافيز في الانتخابات الرئاسية، العام 1998، وظل يفوز، مذ ذاك، بلا انقطاع في معركة تغيير الاقتصاد (ليغدو عادلا) والمجتمع(ليغدو مشاركا في صنع مستقبله)والدولة (لتغدو حرةً وخدوما)، ليس من خلال شمولية القمع، ولا من خلال الاستفراد بالسلطة، بل بوساطة الفعالية السياسية الواسعة النطاق للكادحين والفقراء والمهمشين، الذين استطاعوا، بذلك، مواجهة التحدي الانتخابي والإنقلابي لمعارضة يمينية ونصف يسارية، متحدة ومنظمة وممولّة وجماهيرية أيضا.

من تشافيز إلى "الحزب الاشتراكي الموحّد" الذي سيقود "اشتراكية القرن الواحد والعشرين"، بعد رحيل القائد، هناك خط متصل من الإرادوية في مواجهة عالم فظ لا يرحم. وفي هذا الكثير من "طريق المسيح" الذي كان يحلو للجنرال الأحمر، الحديث عنه؛ فجوهر المسيحية يكمن في المسؤولية الفردية إزاء سعادة المجتمع والبشرية وانتظام الكون، حتى لو كنتَ واحدا وحيدا، ومتّ، كيسوع، على الصليب، أو كالحسين في كربلاء.

لكن إرادوية تشافيز والتشافيزية، بالمقابل، امتثلت، عضوياً، لشروط انتصار واقعية، آن الأوان لليسار العربي لكي يتمثّلها. ما هي تلك الشروط؟ أولا، العلاقة النضالية مع الجيش الوطني؛ فتجربة تشافيز في الحصول على السلطة

واستخدامها من أجل تغيير البلد، لم تكن ممكنة من دون دعم تيار نصير من الضباط والجنود، كذلك، فإن آلاف المشاريع التنموية والخدمية، لم تكن لتنجح من دون الإفادة من العناصر العسكرية التي شاركت، بكثافة، في تجربة فنزويلا التقدمية. على اليسار في العالم الثالث، أن يفكّر، مرة أخرى، بالإجابة على سؤال محوري: هل يمكن خوض المعركة التحررية الاجتماعية، بينما المؤسسة التي تحتكر القوة (وتحتكر القدرات التنظيمية والخبرات التقنية الأكثر حداثة في البلدان المتخلفة)، في قبضة العدوّ أو في قبضة الحياد؟ ثانيا، السيطرة على المجال الثقافي والديني، وتحرير الإيمان الشعبي من قبضة الرجعية، وتحويل السياسة إلى كرنفال للعيش البهيج، لا للقتامة والكهنوت، ثالثا، الانتباه الفوري لاحتياجات البشر الواقعية، بدلا من استخدامهم لتحقيق الهدف التاريخي البعيد، من خلال أولوية برامج التنمية الصغيرة والخدمات (السكن، التعليم، الطبابة الخ)، أي تحسين ظروف الحياة في الهنا والآن، كشرط للاندماج الحيّ في المشروع الكبير للتقدم الوطني، رابعا وأخيرا، معركة العدالة والتنمية، ليست ممكنة من دون معركة التحرر الوطني(التي تكفل السيادة والسيطرة على الموارد)، ومن دون إطار سياسي إقليمي متعاضد؛ ذلك ما دعا تشافيز إلى استعادة سيمون بوليفار، وما يدعو اليسار العربي إلى استعادة جمال عبدالناصر، لا أعني التجربة التاريخية العيانية للناصرية، وإنما مضمونها التحرري التنموي الاجتماعي.

(11)

ظنّ عزمي بشارة أنه يعرف سوريا. ظنّ أن ثرثراته المديدة على شاشة «الجزيرة» يمكنها أن تؤلّف واقعاً سورياً ملائماً لربيع حَمَد. حمَد ذهب حتى النهاية؛ ضربات سريعة مباغتة لدمشق، وتنهار أحجار الدومينو من جنوب لبنان إلى فلسطين إلى العراق إلى إيران، حينها يقرر التاريخ، في جدل الليبرالية وزيت الكاز، انتصار الوهّابية النهائي، وتغدو الدوحة عاصمة العرب. هل تحتاج قَطر إلى عمق أرضي وسكاني وجيوش؟ كلا. القوة، في العالم الافتراضي، أصبحت،

أيضاً، افتراضية، تحوّلها المليارات الفائضة إلى واقع: كلّ أرض العرب أرضه، وكل العرب يشاهدون «الجزيرة» ويحصلون منها على أفكارهم وتعصباتهم وأسماء المرشحين المناسبين في الانتخابات. وما ضرورة الجيوش مع كل هذا الفائض من المهمّشين المهووسين المستعدين للموت من أجل حفنة دولارات و70 حورية في الجنة و70 قرص فياغرا؟

هذه هي حفلة الجنون الكبرى التي رآها «المفكر العربي»، «المفكر القومي الديموقراطي التقدمي»: خصوصيتـ(نا) تكمن في أن الدين، وحده، هو الدينامو الشغّال لقيام «الديموقراطية»، والوهابية هي الدينامو الممكن لتحريك فعالية الدين على مستوى جماهيري، الجماهير المفقرة الأمية المهانة الباحثة عن ملاذ، الوهابية هي الملاذ؛ من المحيط إلى الخليج، سوف تهيمن أيديولوجيا دينية واحدة، سوف تنسف هذه الهيمنة القُطريّات ما عدا قَطر، وتذوّب الوطنيات في وطن وهابي واحد، وتُخضع السُنّة للإرهاب المعمّم. المشكلة تكمن في الذين يصعب صهرهم، من الشيعة والعلويين والمسيحيين الخ... يمكن قتلهم! أما العقائد السياسية للمثقفين، علمانيين ويساريين الخ، فهي عوامل هامشية، وبالنسبة لأصحابها يمكن شراؤهم: كن يسارياً ووهّابيا، قومياً ووهّابياً، علمانياً ووهابياً، وبطبيعة الحال، يمكنك أن تكون، بلا تعقيدات، ليبرالياً ووهابياً. الوهابية، إذاً، مشروع «قومي ديموقراطي» تجتمع له وسائل مادية: البتروغاز، والقواعد الأميركية، والتحالف مع العثمانيين، والتواطؤ مع الإسرائيليين، والتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، والسلفيين الجهاديين، والمثقفين والإعلاميين و«الجزيرة» وآكلي قلوب البشر.

لكن الآن، بينما يتفكك المشهد كله، ولا شيء سوى الغموض والشك ومخاوف السقوط، يلوك حمَد جمله حول المهلة الزمنية بشدقين يابسين وبمذاق المرارة من انهيار العالم الافتراضي الجميل، عالم الأوهام. يتحسس رقبته، ويقرص ذقنه، ويكزّ على أسنانه، فيظهر شدقاه وارمين.

عزمي بشارة لا يملك من عدّة الفلسفة إلا أرذلها. لم تعد الممارسة الثقافية

والكدح الفكري والضمير الحي، أي المثقفيّة كمنهج حياة، هي ما يصنع المفكرين، بل الفضائيات في زمن الثورة الوهابية الثانية التي وجدت في جيش أنصاف المثقفين المتعيّشين، أداة غير متوفرة في صفوفها، ومن بين هؤلاء، تم اصطفاء عزمي بشارة، بسبب الحظ؟ بسبب توصية من جهة يثق بها حمد؟ بسبب كونه ضليعاً في الشأن السوري؟ على كل حال، النظام السوري ـ الموهوب، تقليدياً، بالوقوع في غرام الأفّاقين ـ هو الذي صنع عزمي بشارة، ومنحه المكانة اللازمة لكي يكون «بول ولفوتز» الوهابية، في مرحلتها القَطرية. ليس ذلك غريباً، بل اعتيادي تماما؛ فصقور المحافظين الجدد، عاشقو التغيير الديموقراطي بالوسائل الحربية، نحو اليمين والرجعية، كانوا، في معظمهم، يساريين، بل وتروتسكيين، انتقلوا من مفهوم الثورة الدائمة إلى مفهوم الحرب الدائمة، ومن تحقيق مصالح العمّال والفلاحين بالعنف الثوري، إلى استخدام الأخير من دون أي قيد أخلاقي، لتحقيق مصالح شركات النفط والغاز والسلاح، وفرض الأيديولوجيا اليمينية على شعوب الأرض!

(12)

أن تكون مصر أمّ الدنيا؛ ذلك يعني أنها تعرف وتفهم وتتحرّك في الدنيا، أقلّه في دنياها القريبة، بل في الجناح الشمالي لأمنها القومي، سوريا. لكن مصر، المنشقة بين التيار الديني والتيار المدني، مجمعةٌ على فقدان الوعي بما يتصل بالصراع الدائر، اليوم، في سوريا وعليها.

رئيس الجمهورية، محمد مرسي، منحاز، كإخواني، إلى الهجمة الغربية التركية الإسرائيلية الخليجية البربرية، على الشام، لا يهمه أن تقع خاصرة مصر هذه في فراغ الفوضى والدمار والهيمنة الإسرائيلية وتفكيك المقاومة العربية، ما يهمه هو أخونة سوريا، ولو مفتتة، ولو تابعة للبيت الأبيض والسلطان العثماني، بل ما أحلاها، عنده، تابعة لبني عثمان! لكن، ماذا عن رئيس المعارضة، حمدين صبّاحي؟ يرى الحرب السورية، «حربا إقليمية بالوكالة، يدفع

ثمنها الشعب السوري». يعني ذلك أنه يساوي بين طرفيّ الصراع! ولكن، مَن هما هذان الطرفان؟ ألا يجد صبّاحي فارقا بين السعودية وإيران؟ بين التحالف التركي ـ الإسرائيلي وحزب الله؟ بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي؟ هذا مظهرٌ أول لعمى الألوان السياسي لدى صبّاحي، لكن أخطر ما تنطوي عليه هذه المقاربة، هو تلك النظرة الاستعلائية نحو الدولة السورية التي يراها المعارض المصري البارز، مجرّد أداة لقوى إقليمية! مهلا صبّاحي...

اعرفْ، أولاً، أنني حزين للانهيار المصري الطويل؛ لكنني مضطر لأن أقول لك إن الدولة السورية ربما تكون انجاز العرب الوحيد الباقي. وهي حققت، في أصعب الظروف، من الانجازات، ما يجعل المصري مثلك، والأردني مثلي، يشعر بشيء من التواضع حيال الدولة التي لم تركع أمام الولايات المتحدة وإسرائيل، واستمرت، ولا تزال، تقاتلهما وتتحداهما. أأذكرك بأن الجيش العربي السوري واصل القتال في حرب تشرين 1973، شهرين، بعدما صمتت المدافع في سيناء؟ أأذكرك بأن دمشق ردت على كامب ديفيد بدعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية ؟ وبالاشتباك المباشر الشجاع مع الجيش الإسرائيلي في الـ 82 في لبنان؟ وهي لم تغادر ساح النضال ضد الاحتلال الأطلسي في 1983 وواجهت بوارجه وطائراته، وتحملت كل أعباء المعركة مع الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية حتى بدأت حكاية التحرير الطويلة والمنتصرة العام 2000 مع حزب الله.

الراحل حافظ الأسد «مات... ولم يوقع»، ولم يستطع أحدٌ بعده، في سوريا، ولن يستطيع أحد مخالفة هذا الإرث، إلا إذا سقطت الدولة الوطنية السورية التي انتقلت، مع الرئيس بشار، من دعم المقاومة إلى الشراكة معها من موقع الدولة؛ أفتعلم ماذا يعني ذلك؟ وما هو انجازه؟ وما هي كلفته؟ انجازه نصر 2006، وانكفاء الغزاة عن غزة 2009، وكلفته الحرب الهمجية القائمة منذ سنتين ضد سوريا. خيار دمشق الاستراتيجي المتمثل في أولوية المواجهة المستمرة

مع اسرائيل والمشروع الصهيوني، وضع أساس تحالفها المديد القوي مع إيران، الثابتة في عدائها لإسرائيل، لكن سوريا، الدولة القومية المستقلة، ومن دون أن تمس تحالفها مع طهران، أخذت، منذ 2003، خيارات مختلفة عن خيارات الإيرانيين في العراق. وضعت الشام كل ثقلها وراء المقاومة العراقية، وراهنت، حتى حافّة الهاوية، على استراتيجية طرد الغزاة من بلاد الرافدين. وهي تدفع، اليوم، ثمن ذلك التحدي الكبير.

دعك من ذلك كله، ودعني أحدّثك عن شيء آخر يهمك: الدولة السورية المستقلة لا تثقلها ديون خارجية أو داخلية، ولا يبهظها عجز في الميزانية. وهي الدولة العربية الوحيدة التي تتمتع، ليس فقط بالأمن الغذائي، وإنما بفائض في الانتاج الزراعي، وتغطي احتياجاتها الاستهلاكية من انتاج مصانعها، سواء التي يملكها قطاع عام قوي أو التي تطوّرها بورجوازية وطنية حديثة. ورغم كل ذلك، بل قل بسبب ذلك، فإن لدى السوريين الفائض اللازم للتسلح وتصنيع السلاح. تحتاج مصر إلى تصحيح ثورتها، في ظل نظام وطني تنموي، وربما عقدين كاملين من الجهود الحديثة، لكي تلحق بانجازات النظام السوري... الانجازات التي يسعى أمراء الظلام لتدميرها، ويناضل بواسل الجيش العربي السوري للحفاظ عليها، ومنح الجيل الآتي فرصة تصحيح الأخطاء وتطوير النجاح. أنجرؤ، بعد ذلك، على المساواة بين نظام الرئيس بشار الأسد وبين عصابات المرتزقة والإجرام والخراب والعمالة؟

يدعم صبّاحي خياراً شعبياً ثالثاً في سوريا؛ فما هي معاييره وأولوياته؟ إذا كانت معاييره هي التحرر الوطني والاستقلال والسيادة، وأولوياته هي الصراع مع إسرائيل وتعزيز الدفاع والتنمية الوطنية؛ فالنظام السوري الممقرَط هو الخيار. أما إذا كانت معايير «الخيار الشعبي» وأولوياته، حبيسة المحلية والليبرالية؛ فإن الموقع الجيو سياسي لسوريا لا يسمح لها بالمحلية، كما أنه ليس، في سوريا، ليبراليون، بل مجرمو القاعدة.

(13)

بعد الحرب السورية، يشعر كل منّا، بالغريزة أو بالوعي غير المكتمل بعد، أن معتقداته السياسية الراسخة لفترة ما قبل الحرب، لم تعد صالحة للاستعمال بعدها. لقد اهتزت الأرض من تحت أقدامنا جميعاً. بعضنا أخذته الحماسة والتطورات اليومية، فلا يدرك أنه تغيّر تحت وطأة الاكتشافات المدهشة لدوافعه ومصالحه الحقيقية، والأهم لإحساسه الوجودي العميق بالحضور والأمان، وبعضنا يتبنّى مواقف لا تعبر عن توجهاته لما قبل الحرب، وبعضنا حائر، وبعضنا دائخ.

في الحروب الكبرى، تولد الاتجاهات الكبرى في التاريخ الاجتماعي للأمم، ما يحكم، تالياً، سيرورة موت أفكار ومعتقدات وأحزاب وهياكل سياسية، وولادة أُخرى جديدة، تستجيب لتجربة الحرب واحتياجات السلام وآفاق التطوّر اللاحق.

الحرب السورية حرب كبيرة، ليس بسبب امتدادها وشمولها وحجم العنف غير المسبوق فيها، ولا بسبب حجم التدخلات الإقليمية والدولية فيها، وإنما، بالأساس، بسبب كونها مثلت وتمثل حصيلة للصراعات المتداخلة (الاجتماعية والطائفية والكيانية والثقافية) في المشرق، وبين المشرق وجيرانه في الخليج وتركيا ومصر، ومع العدو الإسرائيلي والقوى الاستعمارية. وهذه الصراعات التي طالما انفجرت هنا وهناك في بلدان المشرق، لم تعرف شموليتها وذراها إلا في الحرب السورية.

يكشف ذلك عن حقيقة أولى هي مركزية سوريا في المشرق، ففي هذه الحرب (التي تشاهدها المجتمعات العربية في الخليج ومصر والمغرب على الشاشات، أو ينسلّ منها تكفيريون للمشاركة فيها) انتهينا، في المجتمعات المشرقية، إلى الانخراط الجماعي فيها، ليس فقط من باب التضامن مع فريق من فريقي الحرب، وليس فقط من باب المشاركة في القتال داخل سوريا، وإنما بمجيء الحرب إلينا، كل في عقر داره، في أشكال مختلفة من العنف الدموي

كما في العراق ـ وجزئيا في لبنان ـ أو العنف السياسي كما في لبنان والأردن، والأهم تعطُّل السياسة المحلية، والاضطراب العام، والوقوف على حافة الانزلاق نحو انفراط الأمن، وعلى هاوية الاقتتال الداخلي؛ نتوعّد بعضنا بعضاً، وفقا لمآل الحرب السورية. هذه الحرب هي حربنا، الحرب المشرقية.

نخبئ رؤوسنا في الرمال، أو نتجاهل ما نحدسه ونراه ويدور في العقول والقلوب، لكننا نعرف، في دواخلنا، أننا اصطدمنا مع حقيقة أننا نشكّل، في هذا المشرق، أمةً. ولئلا ندخل في سجال بلا معنى ولا جدوى مع القوميين العرب التقليديين، يمكننا القول إن المشرق هو مجال قومي مترابط وخاص. وقد كشفت الحرب السورية، وجوده الفعلي وخصوصيته الباهرة. نحن ـ يساريين وقوميين ووطنيين و«مدنيين» ـ لم نتوصل بعد إلى بلورة هذا الاتجاه الذي نحدس ونرى، نتهرّب منه، بينما عدوّنا الداخلي المركزي، أي التيار السلفي التكفيري الإرهابي، توصّل إلى موقف واضح حول وحدة المشرق، تحت راية «الدولة الإسلامية في العراق والشام». وبغض النظر عن مضمون هذه «الدولة» ودوافعها الطائفية والمذهبية وسعيها الرجعي التدميري، فإن النظر إلى العراق والشام كمجال واحد، هو استجابة صحيحة لما كشفت عنه الحرب، سبقنا إليها، غريزياً، السلفيون التكفيريون. وبالاتجاه المضادّ، أي في جبهتنا وخندقنا، حيث حزب الله يتقدم الصفوف، توصل الحزب إلى أن الحرب في سوريا هي «معركتنا»، و«سنخوضها» و«ننتصر فيها».

في الواقع، وعلى مدار السنتين الماضيتين من الصراع الدامي، سقطت الحدود السياسية بين دول المشرق، أمام متطلبات الحرب المشرقية. هل يمكن للبنان أن ينفصل بالفعل عن سوريا؟ هل بينهما حدود فعلاً؟ هل يمكن للحدود بين المملكة والجمهورية أن تتحدى وحدة سهل حوران في وقت الحرب؟ هل كان يمكن للعراقيين أن يستمروا في العملية السياسية المحلية في منأى عن اشتعال سوريا؟ الجواب واضح.

وأخيراً، هل يوجد ما هو أكثر سخفاً من التفكير بإمكانية التوصل إلى حل

سلمي مع الإسرائيليين أو مقاومتهم من دون سوريا؟ وهل يمكن احتمال سذاجة المعارضة السورية الديموقراطية التي تتوهّم إمكانية بناء دولة ليبرالية محلية مسالمة في سوريا التي تنعقد عليها كل صراعات المشرق؟

هذه هي، في قلب كل السجالات، خلاصة المشهد: المشرق واحد. وهو منشقٌ، في وحدته، على نفسه (وحدة وصراع الأضداد) بين محور يتشكل من قوى اجتماعية وسياسية وثقافية تؤيّد النظام السوري، وبين محور مضادّ يتشكل من قوى أخرى، تريد اسقاطه. وفي قلب هذا الانشقاق، بالطبع، دوافع طائفية ومذهبية، ولكنها ليست هي الحاكمة؛ ففي سوريا نفسها يصطف قسم أساسي من السُنّة مع النظام، وفي الأردن السُنّي، تنزع الأغلبية بين العشائر إلى هزيمة أعدائه.

دعونا، إذاً، نفكّر في المحطة التالية: صيغة ديموقراطية للاتحاد المشرقي.

(14)

مع انقلاب الموقف العسكري والسياسي لصالح دمشق اعتبارا من أواسط أيار ٢٠١٢، بدأ النائب الاقتصادي الأسبق لرئيس الوزراء السوري، عبدالله الدردري، بالظهور مجددا، أعاد تأهيل نفسه للعب دور سياسي في سوريا ما بعد الحرب؛طوى صفحة التأييد الضمني للجماعات المسلحة، وتطوّع لتنسيق دراسة تمويل (بأكثر من عشرين مليار دولار) لإعادة البناء في سوريا ما بعد الحرب، عُرفتْ، إعلامياً، باسم خطة مارشال سورية، تيمناً باسم خطة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. وبصفته موظفاً دولياً، قابل الدردري الرئيس بشار الأسد الذي نقل عنه زائرون أردنيون أنه تعامل من دون اهتمام مع الفكرة، وحينما سُئل عنها قال إنه يرفضها. لكن مصادر صحافية نقلت عن أوساط دبلوماسية غربية أنه ليس لدى الأسد فيتو على حكومة برئاسة الدردري، في إطار تسوية داخلية.

شخص الدردري ليس مهماً، ولكنه عنوان لمشروع بدأ يتبلور داخل أوساط المال والأعمال، الغربية، وربما المتصلة بمجموعات داخل نظيرتها العربية

والسورية. وهو مشروع ينطلق من التسليم بحتمية الهزيمة العسكرية والسياسية لخطة اسقاط النظام السوري، ما يطرح، تواً، بدء العمل على الخطة (ب) والتي تتمثل باستغلال حالة الإنهاك التي ألّمت بذلك النظام، وحاجته إلى المصالحة الداخلية، وتسريع إعادة الإعمار، ما يفتح الباب أمام نجاح الغرب والخليج وتركيا في اسقاط سوريا، اقتصادياً، والسيطرة على مواردها ومقدراتها من خلال فرض سيطرة النهج النيوليبرالي، بالكامل، على البلاد، بما في ذلك الخصخصة الشاملة، وتحرير السوق وحركة رؤوس الأموال، وتركيز الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الأكثر ربحية، قطاعات البنى التحتية والعقارات والسياحة والمال. ومن العواقب المعروفة لهذا النهج إغراق البلاد بالمديونية والعجز المالي، وتدمير المؤسسات الانتاجية في الصناعة والقطاعات الحرفية، وتفكيك الانتاج الريفي الزراعي، وتحويل سوريا من دولة وطنية تنموية ـ مع ما فيها من تشوّهات كمبرادورية وقوى نيوليبرالية وشبكات فساد ـ إلى دولة كمبرادورية بالكامل، تفقد استقلالها الاقتصادي النسبي. وهو ما يقوّض، بالضرورة، استقلالها السياسي.

وبطبيعة دينامية هذا النهج الاقتصادي ـ القائم على الاندماج الكلي، من موقع تبعي، بالرأسمالية العالمية، ومراكزها الخليجية ـ فإن سياسات من مثل تمويل تسليح جدي للجيش العربي السوري، والمقاومة السياسية والعسكرية في الجولان المحتل، ودعم المقاومة اللبنانية والفلسطينية الخ، ستتفكك من تلقاء نفسها.

وعلى كل حال، فإن خطة مارشال ستفرض على دمشق، في الاقتصاد، الاشتراطات التي فشل فرضها بقوة السلاح والحصار. أمر إيجابي واحد في هذه المقاربة لما بعد الحرب في سوريا، هو الإقرار العملي بأن مقاربة الحرب قد سقطت، وأنه لا مفر من التعامل مع نظام الرئيس بشار الأسد من خلال الإغراءات. هنا، أدعو القيادة السورية إلى تذكُّر الآتي:

أولاً، أن التطبيق الجزئي لسياسات الخصخصة والانفتاح الاقتصادي مع

الغرب والخليج وتركيا ـ والتي كان الدردري نفسه، عنوانها الأبرز، خلال سيطرته على مفاصل القرار الاقتصادي في سوريا بعد ٢٠٠٥ ـ كان السبب الرئيسي وراء خسارة النظام السوري لقاعدته الاجتماعية التقليدية في صفوف الفلاحين والحرفيين والعمال، ممن عانوا، في صدمة نيوليبرالية قاسية خلال النصف الثاني من العقد الماضي، أسوأ مظاهر البطالة والفقر والتهميش. وهو ما شكّل الأرضية الاجتماعية لقدرة القوى الرجعية المعادية لسوريا، على اجتذاب أقسام من القوى الاجتماعية الشعبية وراءها، وشحنهم طائفياً، وتجنيد الآلاف منهم في الجماعات الإرهابية؛ فما الذي سينتجه، إذاً، تطبيق كامل وغير مشروط، لتلك السياسات النيوليبرالية؟

ثانياً، أن القوى الأساسية التي دافعت عن الجمهورية العربية السورية، ونظامها الوطني، وبذلت الدماء في سبيلهما، تتمثل (١) بضباط وجنود الجيش العربي السوري المنتمين إلى الفئات الكادحة، (٢) ومجموعات الشباب من ذوي النزعات الوطنية والتقدمية، (٣) والتيارات اليسارية والقومية التي أملت أن تكون الحرب، محطة، ولو مؤلمة، لتصحيح المسار الاقتصادي ـ الاجتماعي في سوريا، نحو التنمية الوطنية والديموقراطية الاجتماعية، (٤) وقوى البرجوازية الوطنية من الصناعيين السوريين الذين آذاهم الانفتاح على تركيا. وستكون هذه القوى الأربع هي الأكثر تضرراً من سيطرة النهج الكمبرادوري كونه يتجه، موضوعياً، إلى تقليص الانفاق العسكري، ويفاقم نسب البطالة بالنسبة للفئات الشعبية والمتوسطة معاً، ويحطّ من مستوى حياة شبيبة الطبقة الوسطى، ويدمّر المشاريع الصناعية. وهكذا، فإن قبول النظام السوري بمارشال يعني، في النهاية، أمراً واحداً هو تكوين اجماع وطني اجتماعي ضده.

×××

سوريا ما بعد الحرب، لن تكون إلا للذين قاتلوا دفاعاً عنها، ولمصلحة الشباب والعمال والفلاحين والصناعيين الوطنيين، وفي خط الاستقلال والتنمية الوطنية والمقاومة. هذا ما نودّ أن نسمعه، علناً، من الرئيس.

من «الربيع الأميركي» إلى القطبية الجديدة

(1)

لمَ حدث أنّ الربيع العربي انتهى ليصبح ربيعاً للشرق الأوسط الجديد وفق المخطط الأميركي؟

أولاً، علينا أن نلاحظ أنّ القوى المحرّكة لجماهير الربيع العربي، هي مزيج من عناصر سياسية غير منسجمة اجتماعياً، من النشطاء الشباب المسيّسين على النمط الغربي، والقوميين واليساريين المهجوسين بالمبادئ الليبرالية المتمركزة حول الحريات والانتخابات النزيهة والحكومات البرلمانية والرؤساء المنتخبين والمواطنة والعدالة بمعناها الحقوقيّ والإنسانيّ العام... الخ.

والليبرالية أيديولوجيا انتشرت في صفوف النشطاء من مختلف التلاوين منذ مطلع التسعينيات، وتنامى تأثيرها بفضل العمل الكثيف للمنظمات المسماة منظمات المجتمع المدني،المرعية من قبل الدول الغربية، وغزت عقول أوساط واسعة من مناضلي الأحزاب والتجمعات القومية واليسارية. بينما غابت عن الثقافة السياسية العربية المسيطرة، مبادئ التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والتنمية المستقلة. ومما عزّز الأيديولوجيا الليبرالية في صفوف النشطاء السياسيين في العالم العربي،أنّ السياسة، ثقافة و"ممارسة"، انحصرت في الأوساط المتبرجزة من الفئات الثقافية والمهنية، التي حققت مستوى معيشياً أفضل في ظل النيوليبرالية والكمبرادورية، إذ إنّ شاغلها الأساسي أصبح منحصراً في الضيق من الاستبدادية والتهميش السياسي. وبما أنّ العناصر القيادية الرئيسية في الربيع العربي هي من هذا النمط، فقد طبعت الشعارات السياسية لتحركاتها بالليبرالية السياسية.

ثانياً، الكتل الجماهيرية الكبرى في الربيع العربي، جاءت إلى الحراك من سياق آخر تماماً. لقد جاءت من عزلة سياسية وثقافية شاملة، ولم تكن تعرف، طوال العقود الثلاثة الماضية، سوى التأثير المباشر لقوى الإسلام السياسي من خلال التعويض عن الخواء الروحي والثقافي بالتعصب الديني المؤدلج بالوهابية، والإدارة المحلية للفقر المدقع من خلال الأعمال الخيرية الضرورية لضمان الاستمرار في الحياة. ومن نافل القول إنّنا هنا بإزاء سيطرة أيديولوجيا الخليج وأمواله.

ألحقت النيوليبرالية القائمة على منظومة اقتصاد السوق المعولم والاستثمارات الأجنبية التي تتركز حيث الربحية الأعلى في قطاعات التعدين والعقار والمال والتجارة، ألحقَت الاقتصادات العربية - من خلال الخصخصة والاستثمارات والمشاريع غير المنتجة الممولة بالدّين - بالمصالح الرأسمالية العالمية وشريكها الخليجي التابع. وحوّلت البرجوازيات المحلية (ووسّعتها) إلى فئات من الوكلاء الكمبرادوريين الذين تشابكت أعمالهم مع العناصر البيروقراطية الحاكمة، فنشأت، عن ذلك، بالضرورة، منظومة من الفساد الكبير المؤسسي. ونلاحظ أنّ هذا النموذج الاقتصادي يؤدي إلى نموّ غير قابل للتوزيع على نطاق اجتماعي، وعاجز عن توفير فرص عمل تستوعب القوى المنتجة، بل وتفاقم البطالة من خلال تسليع الأرض ورسملة الزراعة وتخريب النمط الفلاحي وإحلال الواردات محلّ المنتجات الحرفية والصناعية المحلية، كما أنّها تعمّق الفقر، ليس فقط من خلال تعميق البطالة الصريحة والمقنعة، بل أيضاً من خلال التضخم والاندماج العولمي من موقع كمبرادوري، إذ إنّه ينشأ وضع لا عقلاني تماماً من التناقض بين أجور مدفوعة بمعادلات اقتصادية واجتماعية ومالية ونقدية محلية، وأسعار مقررة وفقاً لمعادلات السوق الرأسمالي المعولم.

المنتج الجماهيري لذلك النموذج الاقتصادي النيوليبرالي يتسم بالعشوائية الاجتماعية والإفقار المتزايد الحدة، والتبطّل المعمّم وعدم الانتظام المهني

والوظيفي وتفاقم الضغوط المعيشية على الفئات العاملة، بما فيها الفئات الشعبية الوسطى، وانسداد أفق المستقبل وتدني التعليم أو مستواه والخواء الروحي والثقافي.

وكانت الأنظمة الحاكمة قد تحالفت ـ ضمناً وعلناً ـ مع قوى الإسلام السياسي، طوال العقود الثلاثة الماضية، لإدارة وتنظيم وضبط هذه الكتل الجماهيرية. وأما الصدامات بينهما، فهي صدامات بين حليفين حول الحصص في كعكة السلطة والثروة، وأحياناً بسبب الخلافات السياسية أو خروج المجموعات الإرهابية المرتبطة بالإسلاميين عن الخط. ذلك أنّه يظل من المستحيل ضبط عملية اجتماعية سياسية بالكامل، لكن ما علينا أن نلاحظه بدقة أنّ التيار الإسلامي الرئيسي من إخوان وسلفيين وسلفيين جهاديين، لم يخرج، إلا نادراً جداً، وبالنسبة فقط إلى الإسلاميين الجهاديين، عن سقف السياسات السعودية، وتالياً القَطرية.

(2)

وعندما التحقت الكتل الجماهيرية الموصوفة اعلاه بالحركة الاحتجاجية الليبرالية، تحوّلت الحركة إلى انتفاضة ناقصة. وتمكن الإسلاميون، من دون عوائق تقريباً في الحالة المصرية تحديداً، من استخدام تلك الكتل الجماهيرية في إطار برنامج سياسي يقوم على ترميم النظام القديم نفسه في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، لكن على أساس المشاركة الندية في السلطة، وتعميم نموذج إدارة معازل الفقر، من خلال التعصّب الديني والثقافي والأعمال الخيرية، على المستوى الوطني.

أُسقطَ في أيدي العناصر الليبرالية التي لم تفعل شيئاً سوى أنّها قدمت إلى قوى الإسلام السياسي فرصة استخدام مقولات الليبرالية السياسية (المتركزة على الانتخابات والتعددية الحزبية) للسيطرة على الحكم، لكن على الضد من الليبرالية الثقافية. والمفارقة أنّ الإسلاميين استخدموا صندوق الاقتراع الليبرالي ضد الليبرالية والليبراليين، منهين الأوهام عن إمكان ظهور إسلام

سياسي معتدل متنور تعددي ثقافياً. فحتى حزب النهضة الإسلامي في تونس، ارتدّ، بعد فوزه بالانتخابات، عن الدعاوى الخاصة بالحريات المدنية والشخصية إلى السماح والتواطؤ مع مطوّعي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الإسلام السياسي العربي، في واقع حركته الفعلية، لا يستطيع أن يكون مدنياً ومتنوراً. وذلك، لأنّ استيلاءه على/ أو مشاركته في الحكم، مرهونان (1) بالسياق الأميركي بالذات، ما يمنع الإسلاميين من أية نزعات تحررية أو حتى مواجهة جدية مع إسرائيل، (2) وبالتحالف مع الفئات الكمبرادورية مما يمنع الحكومات الإسلامية من اقتراح أو تنفيذ برامج مضادة للنيوليبرالية والكمبرادورية، (3) وبالدعم الخليجي، السعودي ـ القَطري، مما يفرض على الإسلاميين اتّباع الوهابية الشديدة المحافظة ثقافياً واجتماعياً، والشلل إزاء تغيير توازنات النظام العربي الخاضع للهيمنة الخليجية والمصالح النفطية. أعني: إذا كانت شروط حكم الإسلاميين تتمثل في الخضوع للتبعية والكمبرادورية والسلام مع إسرائيل، فما الذي يبقى لهم لكي يجتذبوا الجماهير به سوى إثارة التعصّب الديني والطائفي والمذهبي؟

(3)

مع ذلك، لا تزال هنالك أوهام تقول بأنّ التجربة العملية للإسلاميين في الحكم سوف تطوّرهم باتجاه تقدمي. إنّني أرى عكس ذلك تماماً، بل إنّنا نرى كيف ينزاح الإسلام السياسي التركي نحو وهابية فظّة في التحشيد المذهبي ضد النظام السوري.

الإسلام السياسي يسير نحو المزيد من التموضع التناقضي في المشروع الأميركي للشرق الأوسط الجديد المتمحور حول إسرائيل يهودية وسط كيانات مذهبية. أولاً، لأنّ الاقتصادات النيوليبرالية الكمبرادورية نفسها تحتاج إلى قدر من اللبرلة الثقافية والاجتماعية والحياة المدنية، وخصوصاً في قطاعات حيوية كالسياحة، بالنسبة إلى كل من تونس ومصر، أو إلى الأدوات الربوية في القطاع المالي. وهو ما سيضع الإسلاميين أمام تناقض كارثي. وعلى رغم قدراتهم

الأمنية، فإنّهم لن يستطيعوا كبح جماح التطرّف الخارج من قمقمه. والتطرّف أساسي لحشد الجماهير وراء الإسلاميين. وفي ظل التوتر الناجم عن التناقضات والفقر والبطالة ـ التي لا حلول جذرية لها عند الإسلاميين ـ ستظل تتعزّز فرص الفوضى الأمنية والإرهاب وضياع الاستقرار وتنامي هجرة الفئات الوسطى الخ. وهي كلّها ـ وسواها ـ عوامل تهدد بالمزيد من التدهور الاقتصادي، والمزيد من الانكشاف أمام المساعدات الخليجية، مما يؤذن بتحويل دول الاعتدال إلى مستعمرات خليجية. وهو وضع أدنى من وضع المستعمرات الأوروبية او الأميركية.

ثانياً، في ضوء كل ما سبق، للإسلاميين، موضوعياً وبغض النظر عن وعيهم الذاتي بها، وظيفة أميركية ـ خليجية ـ إسرائيلية، تكمن في خلق مناخ جماهيري عربي يسهّل محاصرة إيران أو ضربها وتقزيم دور حزب الله أو ضربه وشيطنة الحركات الاحتجاجية في البحرين والقطيف بالسعودية، وحماية الخليج كلّه من رياح التغيير. وهذه كلّها تستلزم تصعيد العداء المذهبي السنّي ـ الشيعي إلى الحدّ الذي يتحوّل فيه الشيعة إلى العدو الرئيسي للكتلة الجماهيرية السنية. وهذا الدور منوط بالإخوان المسلمين والسلفيين والسلفيين الجهاديين. وهم ـ بما في ذلك حركة حماس ـ مقيّدون بأداء تلك الوظيفة التي تنسجم مع مصالحهم باستمرار التحكّم في جماهير «هم» على رغم التردي المتوقع أكثر فأكثر في شروط العيش والحياة في البلدان العربية الواقعة تحت سلطة او نفوذ الإسلام السياسي السني. في المقابل، سيتمكن الإسلام السياسي الشيعي، وخصوصاً في العراق، من استغلال الصدام المذهبي للإمعان في تحشيد جماهير«ه» المفقرة، وراء قوى لا تزال عاجزة عن إعادة بناء الدولة الوطنية في العراق.

(4)

غير أنّ كل تلك الاتجاهات والصراعات المارّ ذكرها، تتمفصل في المشهد السوري. إذ، أولاً، عرفت سوريا المَرضين العربيين اللذين خوّرا دول الاعتدال. فمن جهة، رأينا النخبة السورية، منذ إعلان دمشق، تنحو نحو الأيديولوجيا الليبرالية الغربية المبتوتة الصلة بمبادئ التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي.

تلك المبادئ المعتبرة، عند اوساط واسعة من تلك النخبة، شيئاً من الماضي. ومن جهة أخرى، رأينا كيف خضع النظام السوري المانع ونصير المقاومة بحقّ، لمتلازمة النيوليبرالية الكمبرادورية والفساد والاستبداد. اي إنّنا في سوريا إزاء حالة تشبه الحالة المصرية، مع فارقين:

(1) أنّ النخبة الليبرالية المصرية تبقى وطنية، فيما وصلت نظيرتها السورية إلى مستنقع استدعاء الاستعمار والإرهاب لتمكينها من حكم لن تناله، لأنّ موازين القوى تميل جذرياً نحو قوى الإسلام السياسي.

(2) أنّ المتلازمة المذكورة أعلاه لم تستطع بعدُ أن تدمّر أساسيات الاقتصاد السوري كلياً، ولم تأخذ الوقت الكافي لتحطيم كل الفئات الاجتماعية السورية؛ ذلك أنّه لا تزال، في سوريا، عناصر وطنية في النظام وجيش وطني وفئات برجوازية تقليدية وبرجوازية متوسطة وصغيرة متنورة تؤمن بالحياة المدنية، وقوى اجتماعية شعبية منتظمة ومتموضعة في سياق إنتاجي. ومن الواضح أنّ التحالف بين هذه القوى أنقذ سوريا من السقوط في أيدي التحالف الغربي الخليجي، لكن، في المقابل، فإنّ الكتل الجماهيرية المفقرة والمهمشة والمتعصبة التي تسير وراء الإسلام السياسي، وتقدم الحواضن الاجتماعية للإرهابيين، لم تهبط من السماء ولم تتسلل إلى سوريا، بل كانت نتاج متلازمة النيوليبرالية والفساد والاستبداد. وهو ما يطرح في سوريا، في موازاة ضرب الإرهاب، ليس ما يسمى الإصلاح السياسي، وأعني برنامج النظام لمغازلة النخب الليبرالية، بل الخلاص من تلك المتلازمة الخبيثة.

من الناحية الاستراتيجية، ظهرت سوريا بوصفها عقدة المشرق وصورته. هي عقدته لأنّه تبيّن، بالملموس، أنّ سقوط سوريا سوف يفتح المشرق كلّه أمام إسرائيل، وينتهي بالبلدان المجاورة إلى حروب أهلية طاحنة، لتدمير المقاومة في لبنان، وإقامة الوطن البديل في الأردن، وتمزيق الكيان الوطني في العراق. وهي سيناريوهات واقعية شهدنا مقدماتها من خلال الانقسامات السياسية والشعبية حول الموقف من سوريا في البلدان المشرقية الثلاثة.

في ظل سيناريوهات كهذه لانفجار المشرق نهائياً، سوف تنتهي إيران إلى انكفاء شامل، لكن المتضرر الأكبر - من حيث الحجم والدور والطموح - سيكون روسيا. موسكو ستفقد، في ضربة واحدة، جميع حلفائها القائمين والمحتملين في المنطقة التي ستخضع، حينها، للتقاسم الإسرائيلي - التركي، في ظل السيطرة الأميركية الأطلسية الممتدة حتى إلى الداخل الروسيّ.

سوريا ظهرت كعقدة صراع محلي وإقليمي ودولي، ولذلك، تكوّن فيها وحولها حلف لم يعد ممكناً كسره، ولم يعد بأيدي النخب الليبرالية المتحالفة مع الاستعمار والإرهاب ـ وموضوعياً ـ مع إسرائيل، سوى لطم الخدود. الإسلام السياسي السوري، بدوره، يستعد لتجرّع هزيمة جديدة. ومن المضحك أن يبادر الإخوان المسلمون اليوم، بعد سنة من التحشيد الطائفي والمذهبي ودعم الإرهاب والمشاركة بجرائمه، إلى إصدار وثيقة ليبرالية يتوافر منها الكثير لدى حلفائهم في المعارضة المثقفة. كل ذلك مآله من الناحية الاستراتيجية اليوم، سلّة المهملات التاريخية. فالولايات المتحدة الأميركية اضطرت، أخيراً، إلى الاعتراف بميزان القوى الجديد مع روسيا والصين، وستحاول، إذاً، التركيز، من الآن فصاعداً، على حماية مكاسبها في المغرب وتونس وليبيا ومصر وفلسطين، والاستمرار في حماية الخليج من حدوث متغيرات عميقة. وهو وضع ستخضع له عاصمتا الوهابية في الخليج، الرياض والدوحة.

وظهرت سوريا، كذلك، بوصفها صورة المشرق المتحضرة، بفسيفسائها الطائفية والمذهبية والإتنية المنخرطة معاً في حياة مدنية. واكتشفت جميع المكونات المشرقية أنّ مركزها هو سوريا، إذ إنّ ضرب الفسيفساء السورية، سيؤدي إلى تغيير صورة وتراث وروح المشرق. وفي رأيي أنّ هذا التغيير لا يعبر عن رؤية وهابية متعصبة ومموّلة، فقط، بقدر ما يعبّر عن حاجة إسرائيلية إلى تسويغ يهودية الدولة.

(5)

نحن في مشهد صراعيّ سيمتدّ، لكنّنا نعيش عشية متغيرات استراتيجية كبرى، تستدعي مقاربات جديدة في النقاش. أولاً، نشوء محور دولي إقليمي عربي يمتدّ من الصين إلى روسيا إلى إيران إلى العراق (الذي سيكون مضطراً إلى تعديل توجهاته للتلاؤم مع السياق المتكوّن) إلى سوريا إلى لبنان المقاوم.

هذا المحور سيقزّم تركيا والدور التركي ويضغط على الخليج، مما يفتح أبوابه أمام رياح التغيير، وخصوصاً في السعودية. وعلينا أن نقدّر، في هذه الحالة، التغيير الممكن في موازين القوى مع إسرائيل. هل سيؤدي ذلك إلى اشتداد وتوسع نطاق المقاومة أم انّه سيفرض ستاتيكو طويل المدى، أم أنّه سيقود إلى تسوية على المسار السوري ـ اللبناني بشروط الحد الأدنى السورية؟ هذه أسئلة مطروحة، وتنبني عليها رؤى واستراتيجيات.

ثانياً، في الأزمة، اكتشف بلدان عربيان أنّ كيانهما ومستقبلهما مرتبطان بسوريا، أعني لبنان والأردن. وفي رأيي أنّ تحوّلاً ديموقراطياً اجتماعياً في سوريا مزدهرة اقتصادياً ومرتكزة إلى محور دولي، سوف يطرح على البلدين، ضرورة التوصّل إلى صيغ اتحادية في بلاد الشام من شأنها أن تُخرج الجميع من الأزمات المحلية، وخصوصاً الاقتصادية منها.

وإذا كان من الواضح أنّ العراق لن يكون خليجياً، فهل يمكنه العيش في معزل تحت النفوذ الإيراني المباشر؟ وهل يمكن التفكير في تجمّع جديد في المنطقة يعبّر عن تلاقي مصالح بلدان الهلال الخصيب، في صيغة مجلس تعاون أو صيغة أرقى؟

ثالثاً، في القضية الفلسطينية، هل يمكن تخيّل التطورات المار ذكرها أو بعضها أو اقلها في نجاة سوريا واستعادتها دورها، من دون أن تنعكس على السياسة الفلسطينية؟ هل ستبقى الانعزالية التي التحق بها أخيراً الحمساويون أيضاً ممكنة؟ ام أنّ وحدة فتح ـ حماس في السياق الخليجي ستنتهي إلى أوسلو ـ 2؟ ومع ذلك، هل عاد العامل الفلسطيني حاسماً أو حتى أساسياً في الصراع

العربي الإسرائيلي، وخصوصاً إذا تموضع هذا الصراع مجدداً في صراعات قطبية دولية جديدة؟

رابعاً، ربما كان على القوى الوطنية في المشرق ألا تضع مصر في حساباتها لفترة طويلة مقبلة. فمصر في حال من الإنهاك الاقتصادي الاجتماعي الثقافي لا يُرجى منه، حتى بعد ثورة مكتملة، دوراً قومياً في وقت قريب، لكن التاريخ لا ينتظر أحداً ولا يزال أمام مصر من المهمات الداخلية مما يجعلها خارج حساباتنا لزمن قد يطول.

الثلاثاء 3 نسيان 2012

اليسار الليبرالي في الزمن الخليجي

يخلط فوّاز طرابلسي، في افتتاحية العدد الأول من فصليّة «بدايات»* الموعودة منبراً لخطاب يساري جديد، بين الدوافع الموضوعية للانتفاضات العربية وأهدافها السياسية العيانية. ليس هناك شك في أنّ اقتران الاستبدادية بالنيوليبرالية المتوحشة، يقع في صلب الدوافع التي فجرت تلك الانتفاضات، لكن، باستثناء حالة فريدة هي حالة الأردن، واجهنا، ونواجه الانفصام شبه الكامل بين الدوافع والأهداف. ولعلّ هذا هو السؤال الأول المطروح على جدول أعمال اليسار العربي.

وهو سؤال تجاهله طرابلسي في افتتاحيته منذ عنوانها المغلوط «اليسار في الزمن الثوري». فلو كان زمننا الحالي ثورياً حقاً، لكان يسارياً بالضرورة، أي زمن القطيعة مع النيوليبرالية بالذات؛ فالثورة ليست مجرد انتفاضة جماهيرية تنادي بإسقاط النظام كما يعتقد الكاتب، بل انتفاضة أو حركة شعبية أو حتى حركة انقلابية، تؤدي إلى انتقال السلطة من تحالف طبقي إلى تحالف طبقي نقيض، وليس من حزب إلى آخر، أو من نخبة سياسية إلى أخرى، كما هو عنوان الانتفاضات العربية التي يسميها طرابلسي «انتفاضات ضد النيوليبرالية»، بينما هي، بالملموس السياسي، انتفاضات تقع داخل سيطرة النيوليبرالية بالذات، لكنّها تسعى إلى اكتمالها بالليبرالية السياسية الموجهة والمستحيلة.

لا تتقرّر طبيعة الانتفاضات من خلال طبيعة الآلام الاجتماعية للكتل الجماهيرية المشاركة فيها، بل من خلال برامج القوى السياسية المهيمنة على وعي تلك الكتل وحركتها. ولم يعد خافياً أنّ تلك القوى تتمثل في الإخوان المسلمين والسلفيين والجماعات الإسلامية الأخرى. وهي، كلّها، قوى نيوليبرالية في المجال

الاقتصادي الاجتماعي. فهي تؤمن بأولوية القطاع الخاص وبالخصخصة وحرية الأسواق والتجارة وتقديم التسهيلات للاستثمارات الأجنبية. أي أنّها كمبرادورية بالكامل. ولأنّ من المستحيل الجمع بين الكمبرادورية الاقتصادية والتحرر الوطني، نرى القوى الإسلامية في السلطة، أو في الطريق إلى السلطة، تنقلب على خطابها السابق المعادي للغرب وإسرائيل، نحو خطاب التعاون أو المهادنة معهما. الخطاب الإسلاموي السابق لم يكن أصيلاً، بل كان أداة لمناهضة الجناح الاستبدادي الاحتكاري من الطبقة الكمبرادورية نفسها. ولذلك، فإنّ المضمون الملموس لشعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، ليس سوى تعبير عن الحاجة إلى نظام جديد يسمح بالتنافس داخل تلك الطبقة، ويمنح المفقَرين الفتات، بالحدود التي تمنع انهيار الأنظمة النيوليبرالية.

يظنّ طرابلسي أنّ شعار «عمل، حرية، خبز» قد «وضع حق العمل والعدالة الاجتماعية في صلب العملية الديموقراطية»، في سياق وهمه القائل إننا نشهد انتفاضات ضد النيوليبرالية. لكن قوى تجديد النيوليبرالية نفسها ترى أنّ العمالة الرخيصة في مصر، مثلاً، مهدورة بسبب احتكار «البزنس» من قبل النخبة الحاكمة المُطاحة والتي كانت ترفض توسيع صفوفها، وتعرقل التوسع في الاستثمارات وفرص استغلال العمل. الحق في العمل ليس شعاراً ضد النيوليبرالية، فهو لا يتعارض مع حق المُلكية ولا مع حق الشركات في تنظيم الدولة والمجتمع لصالح توسعها. بل إنّه، وحده، ليس حتى شعاراً ديموقراطياً؛ فلكي يكون كذلك، ينبغي ربطه بشروط العمل الإنسانية والحق في الأجر المتناسب مع كلفة سلة العيش الكريمة، وكذلك مع الحق في التنظيم النقابي والإضرابات العمالية. أما «الحرية»، فلا يمكن النظر إليها بمعزل عن محتواها الاجتماعي والسياسي:

حرية «البزنس» والاستغلال والشركات، أم حرية النضال ضد «البزنس» والاستغلال والشركات؟ حرية التبعية للغرب الرأسمالي، أم حرية النضال ضد الإمبريالية؟ حرية المهادنة والتطبيع مع العدو الإسرائيلي، أم حرية المقاومة؟ حرية الطائفة أم حرية المجتمع؟ حرية الفرد السلوكية والثقافية أم حرية الجماعات الفاشية في قمع تلك الحرية؟ حرية النقاب أم حرية السفور... إلخ؟

لا يمكن لليساري أن يمرّ على شعار «الحرية» من دون نقد محتواه، وتعيين معناه الاجتماعي السياسي في سياق تعيين الشروط الملموسة التي انطرح في سياقها.

هنا، نكون بإزاء ليبرالي لا يساري، فما بالك بيساري يريد التأسيس لنهج جديد مضاد للنيوليبرالية التي وجدت أنّ من المستحيل عليها الاستمرار من دون تأمين الخبز للجماهير الجائعة. ولذلك، فهي تفهم وتتفهّم مطالبة الكتل الجماهيرية المهمّشة المجوّعة بما يقيم أودها. وهل يفوتنا أنّ الإسلاميين بنوا جماهيريتهم من خلال برنامج توفير «الخبز» للجائعين؟ وقد اتضح الآن أنّ هذا البرنامج ليس مجرد تكتيك دعوي وانتخابي، بل هو جوهر استراتيجيتهم في إدارة المجتمع في ظل النيوليبرالية، وهذا ما يسمونه بالعدالة الاجتماعية. لكن اليساري هو من يريد اجتثاث الفقر وليس توفير الخبز للفقراء، وهو مَن يسعى إلى الثورة الاجتماعية وليس إلى "العدالة الاجتماعية" القائمة على الإحسان.

يقرأ طرابلسي اعتراف مديري صندوق النقد والبنك الدوليين بقصور النمو في الناتج الإجمالي المحلي في تونس ومصر عن معالجة مشكلة البطالة، وكأنّه انتصار ضد النيوليبرالية جرى تحت تأثير «الثورة»... ولا يتوقف، لكي يرى فيه الحاجة التي تلمسها الإمبريالية لتجديد وتوسيع النيوليبرالية في البلدين.

وبالأساس، نلاحظ أنّ طرابلسي يقبل تلقائياً بمفهوم «النمو» النيوليبرالي باعتباره السياق الثابت للنقاش، ولا يقف، كيساري، لنسفه ومعارضته بمفهوم التنمية. ومن المعروف أنّ المفهومين متناقضان اجتماعياً. فالنموّ يركّز على تراكم الثروة بالأرقام المطلقة، بينما تركز التنمية على الأبعاد الاجتماعية والوطنية للمشاريع وتوزيع الثروة وتطور القوى العاملة وشروط العمل الملائمة من حيث المشاركة في الإدارة وسلّم الأجور الاجتماعي المتضمن تلبية احتياجات السكن والنقل والتعليم والطبابة والثقافة والترفيه... إلخ.

يتناسى طرابلسي كل ذلك، ويكتفي بلوم الأنظمة التي تتخلى «عن كل جهد تنموي»! وكأنّ التنمية جهد يمكن إلحاقه بمجرى النمو، وليس نقيضه!

ولا أدعي بأنّ هذه أشياء لا يعرفها طرابلسي، بل أدعي بأنّها لا تشكّل، كما هو متوقع من يساري، الأساس في صلب تحليله. بالعكس نراه ينسرح في انتقائية بلا قيود لتأملات مثقف ليبرالي لا يلزمه المنطق الداخلي للتحليل ولا الشروط التاريخية العيانية التي تجري داخلها، وليس باستقلال عنها، تأملاته «الحرة»! هنا، يستطيع المثقف أن يماهي بين النموذج النيوليبرالي الاستبدادي في بلدان كتونس ومصر، بجماهيرهما المفقَرة المهمشة، والنموذج الخليجي القائم على إعادة تصدير البترودولارات إلى المراكز الرأسمالية، وبجماهير الخليج التي تحظى بالرعاية الأبوية. وكأنّ النموذجين واحد! وكأنّ طرابلسي لا يلاحظ طبيعة العلاقة التبعية بين الأنظمة العربية النيوليبرالية وبين الأنظمة الخليجية التي تحميها الإمبريالية كبقرة مقدّسة. وهي تمارس، من موقعها كمحميات بالغة الثراء، دور القيادة في العالم العربي. ومما يستحق تشديد الانتباه أنّ الدور القيادي الخليجي لم يتراجع في ظل ما يسمى الربيع العربي، بل تفاقم إلى حد غير مسبوق. وكان على مثقف يساري يطمح بالتأسيس لفهم المرحلة، أن يطرح السؤال عن سبب ذلك ومعناه، بدلاً من تكرار النقد الصحافي لما يسمى «هدر» الثروات الخليجية.

تشكّل الأنظمة الخليجية المتمتعة بحصانة القوة الإمبريالية ـ كما ظهر جلياً في كسر المسعى العراقي لإخضاعها مطلع التسعينيات ـ موقعاً وسيطاً في الكمبرادورية العربية بين الأنظمة التابعة والرأسمال المعولم ومراكزه الإمبريالية. وتمرّ معظم العمليات التجارية والاستثمارات العقارية والمالية العربية، عبر الوساطة والشراكة الخليجية بالذات، لسببين، أولهما الفوائض المالية في الخليج وثانيهما تشابك اقتصاده الاندماجي بالمراكز الرأسمالية.

وبسبب قدرته على تمويل نمط استهلاكي لحياة شرائح اجتماعية متسعة في الداخل، وتمتعه بالحماية الإمبريالية في الخارج، تمكن الخليج من تطوير منظمة إقليمية فاعلة، هي مجلس التعاون الخليجي، ومركز إقليمي ودولي للعمليات الكمبرادورية في دبي، ومركز للعمليات السياسية والإعلامية والأمنية في قطر

التي ساعدت نموذجيّة الشروط الخليجية فيها (مجتمع صغير مموّل، وثروات طائلة، وحماية شاملة بالقواعد العسكرية الأميركية) حكّامها "الأذكياء" على تحويل الدوحة إلى عاصمة الخليج ومركزه كوسيط إقليمي فاعل للإمبريالية. ولا تخطئ العين أنّ ما يسمى الربيع العربي، أو «الزمن الثوري» بتعبير طرابلسيّ، قد منح ذلك الدور القَطري أبعاداً لم تكن متوقعة، ومكّن الخليج من تشديد هيمنته على البلدان العربية، خصوصاً «الثورية» منها، عبر الشريك المحلي المهيمن بدوره على الجماهير المنتفضة، أي قوى الإسلام السياسي.

وتظهر تلك الهيمنة واضحة في البعد الأيديولوجي لنهضة الأصولية الدينية في شكلها الوهّابي، كما في البعد السياسي لعلاقات التبعية بين القوى المحمولة إلى السلطة في تونس وليبيا ومصر واليمن وسواها و«المركزين» القَطري والسعودي. أما البترودولارات، فقد تبيّن أنّ لها وظيفة أخرى هي تمويل الحملات الانتخابية لقوى الإسلام السياسي، ودعم حكوماتها، ولاحقاً تكثيف الاستثمارات الكمبرادورية فيها بالشراكة مع النخب الإسلاموية التي تحظى بتأييد قواعد شعبية واسعة. نحن، بالطبع، لا نتحدث عن مؤامرة أبداً، لكنّنا لا نقع في وهم اعتبار كل انتفاضة جماهيرية أو حركة معارضة عملاً ثورياً. كلا. الانتفاضات الجماهيرية قد تكون، كما يرينا التاريخ بالملموس، عملاً رجعياً، بل ورأس حربة استعمارية كما حدث في ليبيا وكما يحدث في سوريا الآن. ومن هنا، نعتقد بأنّه لا مناص لليساري العربي من طرح السؤال المنهجي حول المعنى الموضوعي للدور الخليجي في «الربيع العربي»، فهل يمكننا ألا نرى في وجه من وجوه ذلك الربيع، غبار الصحراء، وخطة انقلاب، داخل النظام العربي، مكّن ويمكن الخليج من تبوء موقع القيادة العربية المطلقة. (الرياض، الثقيلة الحركة والذكاء، فهمت لاحقاً معنى دعم الدوحة للانتفاضات العربية).

كانت نخب النظام المباركي الاقتصادية تحتكر «البزنس» الكمبرادوري، مما ألّب أجنحة كمبرادورية مصرية ترغب في المشاركة في الكعكة ضد مبارك، بينما كان نظامه يتفلّت من الثقل الموضوعي للقيادة الخليجية، ويسعى إلى الاحتفاظ،

يائساً، بموقع القيادة المصرية في النظام العربي التابع للإمبريالية. وهو ما جعل «ثورة» «25 يناير» أقرب إلى انقلاب سياسي مكّن الخليج وأتباعه المحليين (الإسلاميين) من كسر الاحتكار المباركي «للبزنس»، وإطاحة جهود نظامه للإبقاء على دوره كوسيط رئيسي للإمبريالية في المنطقة.

وليس بلا معنى أنّ طرابلسي يشارك القيادي الإخواني خيرت الشاطر النظر إلى الأنظمة الاقتصادية النيوليبرالية، من زاوية مركزية هي «فضائح الحكام العرب المخلوعين» و«همجية تسخير السلطة في سبيل الإثراء»، لكن اليساري الحقيقي لا يعترض على فساد الكمبرادورية، بل يعترض على الكمبرادورية نفسها، لذلك لا يمكنه أن يتبع طرابلسي الذي يقترح أنّ «الديموقراطية هي الطريق إلى الاشتراكية»! فهذه الوصفة تصدر عن مثقف يقف خارج الجغرافيا والتاريخ الملموسين في العالم العربي، حيث الكتل الجماهيرية الكبرى المتعطّلة والمفقَرة والمهمّشة في حالة من الخمول الذهني والأمية والاستغراق في العصبيات المذهبية والطائفية والإثنية والجهوية والقبول بالقَدر الإلهيّ لنظم الاستغلال والامتيازات. وهو ما يجعل تلك الكتل قواعد للرجعية. إنّ وصفة الديموقراطية كطريق إلى الاشتراكية، ليست وصفة جديدة مبدعة، كما يصوّرها لنا طرابلسي. إنّها وصفة تيار في الحركة الاشتراكية العالمية، تيار الأممية الثانية، منذ مطلع القرن الفائت، ساجله لينين من موقع استراتيجية الثورة الاشتراكية. لكن ذلك السجال تشكّل في شروط أوروبية. وفي تلك الشروط، كان يمكن تقديم أطروحة متماسكة حول الانتقال الديموقراطي للاشتراكية؛ فمع تجذر أنظمة برجوازية ديموقراطية راسخة وطبقات عمالية منظمة وهيمنة فكرية للاشتراكية، كان يبدو أنّه يمكن التوصّل إلى تغيير اشتراكي بوسائل ديموقراطية. لكن التاريخ أفشل هذه الأطروحة مراراً، بالانتفاضات النازية والفاشية (الجماهيرية) أو بالانقلابات العسكرية أو التدخل العسكري والأمني الإمبريالي، كما حدث في تجارب القرن العشرين الذي انتهى أيضاً بسقوط الاشتراكية السلطوية. ما هو البديل العياني في الشروط العيانية للبلدان العربية؟ ذلك هو السؤال الذي تتطلب الإجابة عنه

إبداعاً في الفكر والممارسة السياسية ليسار جديد. هذا السؤال غائب عن نظر طرابلسي الذي واصل، في افتتاحيته، الكلام المرسل على واجب اليسار في دعم المشروع الليبرالي، قبل أن يلطّفه بالاعتراف بأنّ «الثورات» العربية، هي «محط نزاع» مع التدخل الخارجي وقوى الإسلام السياسي. ويرى طرابلسي تلك القوى، كما نراها (ظلامية ورجعية ومهادنة للعدو الإسرائيلي ونيوليبرالية)، لكنّه لا يستطيع أن يرى أنّ التحالف الإمبريالي الخليجي الإسلاموي هو المهيمن فكرياً والمسيطر سياسياً والمدعوم جماهيرياً، في ما يسميه الكاتب «الزمن الثوري».

فهل تكون مواجهة هذه الجبهة عن طريق «إرساء المشروع الديموقراطي لليسار» وهو لا يعدو كونه، كما يقترح طرابلسي، خليطاً من المطالب الليبرالية كالمساواة السياسية والقانونية والانتخابات وفصل السلطات، والمطالب الاجتماعية كالعمل والمعاش والسكن، والتأكيد على «المرجعية الزمنية والمدنية للتشريع»! هكذا! وكفى الله اليساريين شر النضال الطبقي والوطني والاشتراكية (ستأتي من خلال الديموقراطية). فأين التدخل الإمبريالي من ذلك؟ وأين الخليج؟ والإخوان المسلمون والسلفيون والجماعات الإرهابية... إلخ؟ وماذا عن الشروط الموضوعية، الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية، لتحقيق «المشروع اليساري».

يستطيع طرابلسي أن ينسى كلّ ما يحيط بمشروعه الحلو، لسببين، أولهما أنّ رغباته وتطلعاته كمثقف كبير أهم من الواقع الفعلي، وثانيها أنّه ليس في ذلك «المشروع اليساري» أي نقطة تتعارض مع جوهر النيوليبرالية وسيطرة الإمبريالية. إنّها عرضٌ علماني على المائدة نفسها، ولكن بلا سند من جماهير (تناسبها النيوليبرالية الإسلامية، بسبب تخلّفها الثقافي، أكثر من نظيرتها العلمانية)، ولا سند من حزب يراه طرابلسي شيئاً فائتاً، ويمكن تعويضه بمجلة فصلية!

* بدايات... «يسارية أنيقة مسليّة»

«بدايات» مجلة «فصلية فكرية ثقافية» تقول في تعريف نفسها إنّها تصدر للمساهمة في «بلورة المشروع اليساري في العالم العربي». وقد عجّلت «الثورات الشعبية العربية» في دفعها إلى «حلبة المغامرة الصحفية». وبالفعل، عنونت المجلة عددها الأول بعبارة «الثورات بشبابها» في ما بدا أنّه قبول وتحية للطابع «الشبابي» لما يسمى الربيع العربي.

الافتتاحية السياسية الرئيسية كتبها فوّاز طرابلسي، رئيس تحرير «بدايات» التي تميزت بإخراج جميل في الشكل، ومؤثر في عرض المادة ومريح للقارئ (أنجزته جنى طرابلسي). وقد تناغم ذلك مع كون المجلة مسلية حقاً. اليسار الليبرالي خفيف الظل فعلاً.

«بدايات» أقرب إلى كشكول من الموادّ والمقالات والمداخلات والمواقف، لا يجمعها جامع سوى أنّ كتابها يساريون أو يساريون سابقون، تربطها خيوط لا تُرى بـ«يسار» ثورة الأرز المجيدة! ولذلك، فإنّ «بدايات» لا تقول شيئاً محدداً سوى أنّها تحرّض على النظام السوري، مباشرة والتفافاً، بصراخ كما يفعل إلياس خوري، أو بمكر كما يفعل المحرر.

ينعى خوري، في «تأملات في الشقاء اللبناني»، فشل ثورة الأرز المتبدي في صمت بيروت عن المجازر التي تقع على مسافة 120 كيلومتراً، حيث الثورة السورية، ثورة الحرية التي لا تجد سوى القليل من الشباب اللبنانيين لنصرتها (يقمعهم الشبّيحة). لكن خوري الذي يسترسل بأشياء من هذا القبيل، يُغفل، ربما متعمداً، نهوض أنصار حرية سوريا اللبنانيين من سلفيين و«قوات» وحريريين... إلخ، مما يؤكد وحدة الثورتين في البلدين الشقيقين!

في «سلمية سلمية، ضد القتل» لمحمد دحنون، تأكيد على قوة الحق في مواجهة عنف السلطة. وهي مقاربة صحيحة فعلاً لأنّ التوازن الاستراتيجي بين الجماهير والسلطة، لا يتحقق في ميدان العنف، لكن في الميدان الأخلاقي.

ولكن القارئ الذي يدين، بلا التباس، العنف السلطوي في سوريا، يظل يتساءل عن الموقف اليساري من عنف المعارضة. وكان دحنون سيفيدنا جدياً لو وضّح لنا كيف فشل أصدقاؤه في «مجموعة شباب داريا» في تعميم نبذ العنف، ولماذا لم تعد الاحتجاجات في سوريا، سلمية، وإنما عنفية ووحشية، بما يوازي السلوك السلطوي، بل ويزيد عليه بالعمليات الإرهابية العمياء.

ياسر منيف وعمر وضّاحي، من جهتهما، يقدمان عرضاً ممتازاً تحت عنوان «النيوليبرالية والاستبداد في سوريا»، لكنّهما يقعان في الخلط بين المعطيات القيّمة التي قدّماها في الكشف عن التحوّلات النيوليبرالية الكمبرادورية التي أدت إلى الانتفاضة في سوريا، وبين هذه الانتفاضة نفسها، بما هي مسعى لاستكمال تلك التحوّلات، لا عملاً ثورياً ضدها. فما يسمى «الثورة السورية» هو في المجال الاقتصادي الاجتماعي، حركة هدفها كسر المعيقات السلطوية أمام النيوليبرالية، وكسر احتكارها من قبل نخبة النظام، وليس إسقاط النيوليبرالية التي ستنتقل من الاقتران باستبدادية البعثيين إلى الاقتران باستبدادية الإسلاميين. كذلك، يتجاهل الباحثان الأبعاد الجيوسياسية للصراع في سوريا وحولها. وهو التجاهل الذي يورّط بعض اليساريين في مواقف لا وطنية، بل ويحشرهم، مع الخليجيين والإسلاميين، في معسكر النيتو.

يتذاكى محرر «بدايات» في تذكير بقايا الحركة الوطنية اللبنانية والفلسطينيين بالتدخّل السوري في لبنان

منتصف السبعينيات. ففي ما سمّته المجلة «ويكليكس قبل ويكليكس»، نشرت «بدايات» نصوص وثائق أميركية حول التدخل العسكري السوري في لبنان 1976. والوظيفة الراهنة لهذا التذكر واضحة من حيث وقوعها في باب التحريض والتحشيد، لا في باب التأريخ والتفكير.

حتى في زاوية «يا عين» المخصصة للثقافة البصرية، يحضر التحشيد ضد النظام السوري في رسومات رندا مداح، بعنوان «الجولان المعلق بين احتلال واستبداد». ولم نفهم ما إذا كان الاستبداد يمنع المقاومة والقتال لاسترداد الجولان. كما نريد، أم أنّه يمنع التسوية مع إسرائيل بشأن الجولان، كما يريد المعارض عبد الحليم خدام؟

بمكر لا ينسجم، في رأيي، مع المثقفية والوفاء، يستخدم المحرّر اسم ومكانة الراحل جوزف سماحة، من أجل تبرير ضمني للعدوان الإمبريالي الخليجي على ليبيا. فمن بين مئات النصوص الدالة التي يمكن استذكارها من ارشيف سماحة، يعيد المحرر نشر مقال سماحة ضد القذافي ووعيه الصحراوي. المقال المنشور، لأول مرة، في 1989، كان ثورياً في وقته، لكن سماحة لو كان حياً اليوم، فإنّه، استناداً إلى منطق فكره بالذات، لن يعيد نشره، بل سيدين، بقوة، حرب النيتو الإجرامية ضد ليبيا التي استبدلت بصحراوية القذافي، صحراوية قَطرية أكثر إجراماً، حوّلت ليبيا إلى صومال جديدة.

ويتبدى مكر المحرر الذي استذكر المقاوم سماحة لصالح النيتو، في استذكاره ليبرالياً من مثقفي ثورة الأرز، سمير قصير، في مقال قديم له حول المقاومة في جنوب لبنان. المقال، في حينه، 1984، كان ممتازاً، لكن قصير، بعده، انتقل إلى المعسكر المضادّ. واستذكاره، هنا، له معنى التعريض الماكر بالمقاومة الفعلية الراهنة وخياراتها السياسية.

في الإيجابيات، هناك نصوص «الثورات بشبابها»، المكتوبة بحيوية من قبل شباب شاركوا في الانتفاضات العربية. النصوص، لا سيما نصوص جمال جبران وعلي الديري، وخصوصاً نص بشرى المقطري، بالغة الغنى والحيوية، لكن دراسة ميسون سكرية بعنوان «الشباب العربي وتربية العولمة» ليس له مكان في هذا الملف.

أهم المقالات الخاصة بـ«بدايات»، بحث صلاح عمروسي «اقتصاد السوق الإسلامي: البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للإخوان المسلمين في مصر». وهو يضيء المضمون النيوليبرالي لذلك البرنامج.

الثلاثاء 17 نيسان 201

اليسار العربي: تحديّات الانتقال من الهامش إلى المركز

لن يكون لليسار العربي قيمة جدية في الميدان السياسي الإقليمي والدولي، إذا ظل عاجزاً عن بناء قوة فكرية ومؤسسية وجماهيرية منظمة، تؤهله للمنافسة الإنتخابية على الحكم أو انتزاع السلطة أو المشاركة الندية فيها، وفق الشروط المحددة في كل بلد عربي. وما يهم، هنا، هو بطبيعة الحال، عناصر البناء الفكري والبرامجي اللازمة للانتقال باليسار من الهامش إلى القيام بدور سياسي مركزي في بلادنا.

يواجه اليسار العربي سبعة تحديّات فكرية برامجية أساسية، هي:

أولاً - التحدّي الأيديولوجي: لا يمكن إعادة تكوين أي حضور لليسار العربي من دون التحرر الكلي من سيطرة الأيديولوجيا الليبرالية، واستعادة التموضع في الخندق الأيديولوجي الاشتراكي المضاد للنيوليبرالية والرأسمالية، وإعادة تعريف البرنامج الاجتماعي بوصفه محور البرنامج اليساري من جهة، وبوصفه برنامجاً صراعياً يدور، مرحلياً، حول إسقاط الفئات الكمبرادورية، من جهة أخرى. في هذا السياق، أدعو إلى فتح باب النقاش لتطوير صيغ من الديموقراطية البديلة، نقترحها على مجتمعاتنا.

ثانياً - التحدي الثقافي: ويتمثل، اليوم، بالتديّن الجماهيري الرجعي. وكل تديّن لا يرتبط بمضمون تحرري على المستويين الوطني والاجتماعي، هو تديّن رجعي. وتدور الموجة الدينية الحالية في العالم العربي، مدار الانشقاق السني - الشيعي. ومن واجب اليسار، بدلاً من مغازلة المتدينين أو تجاهل ذلك الانشقاق، أن يؤدي، في مواجهة هذه الموجة، ثلاثة أدوار متعاضدة: أولها يتعلق بوصل ما انقطع من تجربة الشهيد حسين مروة وتراث الماركسيين العرب في مسعى

تملّك الإسلام معرفياً ونقدياً، وثانيها يتعلق بالسجال الجدي مع قوى الإسلام السياسي وكشف محتوى برامجها، وخصوصاً الاجتماعية، وثالثها، ينصبّ في ضرورة إحياء المنجزات الفكرية والآثار الأدبية العقلانية والعلمانية والتنويرية لمرحلة النهضة العربية، في القرنين التاسع عشر والعشرين.

ثالثاً - التحدي الخليجي: يتمثّل في الوظيفة الإمبريالية المتجددة لمحميات الخليج البالغة الثراء والشديدة الرجعية التي تمثّل مركزاً للثورة المضادة في العالم العربي. ولا يمكن اليسار العربي أن يبلور نفسه ويؤكد حضوره من دون قطيعة كاملة مع المنظومة الخليجية، ودورها وحكوماتها وإعلامها ونشاطاتها الثقافية، والتركيز، بصورة مكثفة، على فضحها ومقاطعتها ومحاصرتها من جهة، وتقديم كل أشكال الدعم الممكنة لقوى الثورة فيها من جهة أخرى.

رابعاً - التحدي الإسرائيلي: إنّ السيطرة الإسرائيلية في الميدان العسكري في المنطقة، وشيوع أيديولوجية السلام والتعايش مع العدو فيها، دفعا ويدفعان أوساطاً جماهيرية واسعة إلى الإذعان «الواقعي» للأنظمة المسيطرة القادرة على الحفاظ على ستاتيكو يخفض من همجية الوحش الإسرائيلي. وقد مثّل منحى الخضوع لمتطلبات السلام الإسرائيلي من قبل بعض قوى الإسلام السياسي - المهيمنة اليوم على وعي أقسام واسعة من الجماهير العربية - ضربة موجعة غير مسبوقة لثقافة المقاومة، وهو ما يفرض على اليسار العربي، واجب التصدي لهذا المسار الاستسلامي المتجدد، وذلك بفضحه والتزام القطيعة الكاملة مع كل أشكال وبرامج الصلح والتطبيع مع إسرائيل، وتطوير وتعميم ثقافة وممارسة يسارية للمقاومة الفكرية والسياسية والمسلحة.

خامساً - التحدي الإمبريالي الجديد: لقد انتقلت الإمبريالية، في فترة ما يسمى الربيع العربي، من وضع السيطرة على مفاصل الأنظمة، إلى وضع الهيمنة السياسية والفكرية على كتل وازنة من الجماهير العربية، سواء من خلال وهم المشاركة في «القيم الديموقراطية»، أو من خلال وهم التحالف في مواجهة «العدو المشترك» المتمثل في إيران والشيعة. وقد عشنا حتى نرى تظاهرات شعبية تطالب

بالتدخل الإمبريالي في البلدان العربية لإقامة الديموقراطية الليبرالية، وترفع أعلام الدول الاستعمارية، وتستعيد رموز فترة الاستعمار. ولا يفقد اليسار العربي حضوره فقط، وإنما أيضاً صفته وماهيته، إذا لم يضع على رأس جدول أعماله التصدي للفوز الإمبريالي الحاصل بـ«عقول وقلوب» الأقسام الرجعية من الجماهير العربية. وهو فوز نشأ على أرضية هيمنة الأيديولوجية الليبرالية بالذات، وعضّدته قوى الإسلام السياسي التي تجاوزت الحوار مع الإمبريالية إلى التفاهم فالتحالف معها، في سياق يقود حتماً إلى التحشيد المذهبي وتعزيز الدور الرجعي للخليج والتفاهمات الواقعية مع إسرائيل وتوطيد سيطرة الكمبرادور. وهكذا نرى أنّ التحديّات التي تعرقل نهضة اليسار العربي، متداخلة، وتشكّل معاً منظومة واحدة، بما يفرض تجاوزها من خلال منظومة فكرية - سياسية واحدة أيضاً.

سادساً - التحدي الجيوسياسي: يتمثل بانهيار القوة الإقليمية للبلدان العربية المتحضرة المركزية (مصر، العراق، وسوريا التي ستحتاج الآن إلى وقت ليس قصيراً لاسترداد قوتها ودورها) بمقابل بروز القوتين الإقليميتين غير العربيتين، تركيا وإيران، وكلتاهما تمارس هيمنتها على أقسام من الجماهير والقوى العربية على أسس الروابط المذهبية. نميّز، هنا، بطبيعة الحال، بين الدولتين من حيث موقعهما في الصراع مع الإمبريالية وإسرائيل، لكنّنا لا نغفل، مع ذلك، أنّهما تشتركان معاً في دعم الإسلام السياسي وتعميق الإنشقاق السني - الشيعي، وتهميش العروبة. وإذا كانت موجبات التحالف السياسي مع إيران تقتضي من اليسار العربي التفاهم مع الإيرانيين والتنسيق الجبهوي معهم، فإنّ ذلك لا يعني الصمت إزاء الدور الإيراني السلبي في العراق، كما لا يعني عدم التصدي الأيديولوجي والثقافي للإسلام السياسي الشيعي. أما على الجبهة التركية، فإنّه ينبغي على اليسار العربي شنّ هجوم متعدد الأبعاد على العثمنة وسياسات التحشيد المذهبي ونهج التوسع الإقليمي، بل ضد الدولة التركية نفسها، التي ظهر بالملموس أنّها كيان معاد للعرب. وهو ما يطرح مهمة

المساهمة الجدية في تفكيك قوة ذلك الكيان من خلال، أولاً، إعادة طرح مسألة تحرير الأراضي السورية المغتصبة من قبل الأتراك (إقليم الاسكندرون) وثانياً، دعم القضية الكردية التركية وحق الأكراد في الانفصال. ويستطيع اليسار العربي أن يتوصل إلى مقاربة جديدة ومنسجمة مع مبادئ الحق في تقرير المصير ومصالح الأمن القومي العربي معاً، من خلال تطوير موقف يؤيد قيام دولة قومية للأمة الكردية. لقد خسر العرب كردستان العراق فعلياً، ما يجعل اليسار العربي متحرراً إزاء دعم قيام دولة كردية مستقلة في كل الأراضي الكردية، من شأنها أن تخلق توازناً إقليمياً جديداً بين أمم الشرق الأوسط الأربع.

سابعاً - تحدى النزعة المحلية : من دون الوقوع في قوموية تلغي الخصوصيات والبرامج المحلية، فإنّ قوة اليسار العربي تظلّ مرهونة بقدرته على تجاوز الحدود في أشكال متنوعة، حسب الظروف والمعطيات الفعلية، من التلاقي والتفاعل. فبينما نجد أنّ اليساريين الجادين في بلدان المشرق، مثلاً، ملزمون، بسبب التشابك الجغرافي والديموغرافي والاقتصادي والجيوسياسي المتعدد الوجوه بين بلدانهم، بالانخراط في صيرورة وحدوية، يمكن لليساريين المصريين، بالمقابل، التوقف عند حدود التضامن الفعال مع رفاقهم العرب، وذلك في سياق غير مفتعل ومفتوح الاحتمالات في الوقت نفسه.

بالنسبة إلى اليسار الأردني، فإنّ تطوّر الأحداث، خلال العقد الماضي، قد برهن على أنّ التشابك الموضوعي بين الأردن والعراق وسوريا - وبطبيعة الحال فلسطين - هو من الحضور والقوة، بحيث لا يمكن تجاهله، لمصلحة التقيّد ببرامج صرف محلية. وقد آن الأوان لليساريين في سوريا ولبنان، النظر إلى بلديهما كمجال سياسي واحد، والتصرّف على هذا الأساس، كذلك، فإنّ الأفق المفتوح لليساريين العراقيين، اليوم، ممكن فقط بالعلاقة مع الجوار الشامي. إنّ التخلّص من الذهنية المحلية يحتاج إلى ممارسة فكرية وسياسية مضنية، بل إلى ما يشبه الثورة على الذات، وخصوصاً بالنسبة إلى اللبنانيين والفلسطينيين

المتشبثين بخصوصيتهما، في حين أنّ رفاقهم العراقيين والسوريين والأردنيين، قد يكونون أكثر استعداداً للتلاقي في سياق بناء حركة وطنية اجتماعية جديدة في المشرق العربي.

عن تقديس الجماهير والانتخابات والبديل الوطني الاجتماعي

رغم انحلال اليسار العربي مع تفكك الاتحاد السوفياتي نهاية الثمانينيات، فإنّ تاريخ البلدان العربية، خلال العقدين الفائتين، عرف محاولات يسارية مستميتة للإبقاء على الشعلة. وفي أقسى لحظات الظلام والقهر والصمت، وجدنا عناصر يسارية عربية تواصل الاحتجاج، بجرأة ومثابرة، في منابر ومبادرات كان لها دور الشرارة في معظم الانتفاضات الشعبية العربية في 2011. لكن، ما إن ارتفع المدّ حتى تراجع دور اليساريين إلى الهامش. لقد تجمعت سيول تضحياتهم الشجاعة، لتصبّ في مجرى التحوّل الإسلاموي - الليبرالي.

ستقود هذه النتيجة، تياراً من اليساريين العرب، إلى المكابرة وتجاهل المضمون السياسي الفعلي «للثورات» العربية البرتقالية، والنظر إليها كـ«سياق» ديموقراطي وثوري يمنح اليسار، من موقع الانخراط في ذلك السياق، فرصة لاحقة. هذا التيار ينضوي، واقعياً، بغض النظر عن رطاناته، في الجبهة نفسها مع القوى الرجعية وتحالفاتها. التيار الثاني من اليساريين، الأوسع انتشاراً، سيمضي نحو المزيد من الانحلال في الليبرالية الصريحة، مباشرة أو من خلال الانضواء في جبهات تقودها قوى ليبرالية، كما هي الحال في مصر والأردن مثلاً. في حين أنّ يساريين آخرين سيغرقون، مجدداً في اليأس والجمود.

في الواقع، مُني اليسار في «الربيع العربي» بهزيمة جارحة عنوانها انحياز «معبوده» المتمثل في «الجماهير الشعبية» إلى الإسلاميين. «الجماهير الشعبية»، عند اليساري، إله علماني، كلّي الخير والمعرفة والقدرة. لذلك، فإنّ الحركات الجماهيرية تخلب ألباب اليساريين، فتمتنع عليهم، بالتالي، رؤية المشهد السياسي الماثل. لكن، بالعودة إلى التحليل الماركسي، يمكننا أن نرى الجماهير

الشعبية كعلاقات قوى محددة النسب بين الطبقات المتصارعة، ما يميّز، بصورة ملموسة، بين جماهير تقدمية وأخرى رجعية. ولا يتحدد ذلك بكون تلك الجماهير ساكنة أو متحركة، بل بطبيعة القوى التي تحركها وتقودها. بمعنى آخر، ليس للجماهير الشعبية، بحدّ ذاتها، أيّ قداسة، ولا تمثل حركتها بالضرورة أي كشف عن حقيقة مطلقة، بل عن موازين قوى يمكن تعديلها. ويمكن اليساري بالتالي، بل من واجبه، معارضة الجماهير الرجعية، بالنقد البنّاء الهادف إلى بناء كتلة جماهيرية تقدمية.

لماذا وجد اليساريون أنفسهم، رغم مبادراتهم، على هامش الانتفاضات العربية؟

السبب الرئيسي يكمن في أنّ تلك المبادرات كانت محكومة بمنظور ليبرالي يدور حول الإصلاحات الدستورية والديموقراطية البرلمانية والتعددية والانتخابات النزيهة وما شابه. وهي مقاربة من شأنها تعطيل الحضور اليساري لمصلحة قوى النَظْمة الاجتماعية المسيطرة - الكمبرادورية - التي أضحت الديموقراطية الليبرالية، وسيلتها الممكنة لتجديد نفسها، بعدما فقد النمط السلطوي قدرته على البقاء.

ما يبرّر الحضور اليساري هو، ببساطة، أن يكون يسارياً. وهذا يعني، في البلدان العربية، تحديد المهمة المركزية بإسقاط الطبقات الكمبرادورية، الوكيل الاقتصادي والسياسي للإمبريالية. والقيام بتلك المهمة، يستلزم، في الآن نفسه، شنّ هجوم أيديولوجي على النيوليبرالية، وتنظيم الاحتجاجات العمالية والفلاحية والاجتماعية وتسييسها. ومن المفارقات ذات الدلالة أنّ القوى المسيطرة على «ثورة 25 يناير» المصرية، من العسكر والإسلاميين والليبراليين، توافقت على حظر تلك الاحتجاجات (يسمونها فئوية) قانونياً. فالميدان السياسي الوحيد المفتوح، بالنسبة إلى تلك القوى، هو الصراع الانتخابي والسياسي فيما بين القوى النيوليبرالية، في سياق إعادة بناء الشرعية السياسية لاقتصاد السوق المعولَم. وهو النموذج الذي عرفناه في الثورات البرتقالية في أوروبا الشرقية.

وسيجادلنا يساريون يقدسون الانتخابات كميدان رئيسي للصراع، مستخدمين النموذج الفريد لنجاح جبهات يسارية في تسنّم الحكم، عبر صناديق الاقتراع، في أميركا اللاتينية. لكن أولئك يغفلون أنّ كل انتخابات تمكّن اليسار من الفوز فيها، لم تكن سوى تتويج لعملية نضالية جدية ومثابرة، وأحياناً عنفية، لمنظمات وجبهات تمحورت شعاراتها وأنشطتها حول البرنامج الاجتماعي، وامتلكت الإرادة السياسية لتمثيل الأغلبيات الكادحة، والحكم باسمها.

تمثّل الانتخابات والبرلمانات، بالنسبة إلى اليساري، منابر نضالية للدعاية السياسية للبرنامج الوطني الاجتماعي، جنباً إلى جنب مع النضال الأيديولوجي والإضرابات العمالية والاعتصامات والاحتجاجات «الفئوية»، في سياق بناء كتلة جماهيرية مسيّسة وتقدمية. وقد تنشأ ظروف عيانية، في مجرى هذه العملية النضالية، لتحقيق نجاح انتخابي لليسار، لكن ذلك النجاح سيظل قلقاً ومهدداً ولا يؤدي أغراضه الوطنية الاجتماعية إلا بقدر ما يكون النجاح الانتخابي، كما هي الحال في التجربة الفنزويلية مثلاً، مجرد محطة من محطات الصراع. لكن قوّة فاعلة تاريخياً لليسار لا يمكن حصرها في صناديق الاقتراع؛ إذ ينبغي أن تكون مستعدة، فكرياً ومادياً، لخوض كل الأشكال الصراعية الممكنة والضرورية لتحقيق مهمات التحرر الوطني الاجتماعي.

الثلاثاء 24 نيسان 2012

الديموقراطيّة المضادّة... شرعيّة المقاومة الشعبيّة المستمرّة

الهوس اليساري العربي المحموم بالديموقراطية الليبرالية يمنحها الشرعية كمثال أعلى مطلق، كجنّة مكتَشَفة للتوافق والتعايش الودي بين القوى الإمبريالية في الغرب وقوى المعارضة السياسية، الإسلامية واليسارية والقومية، في الشرق العربي، بين البورجوازيين الكمبرادوريين والكادحين، بين عرب النفط وعرب الفقر، بين المقاومين والمطبّعين، وبين العلمانيين والوهابيين: لا صراعات اجتماعية تاريخية ووطنية وأيديولوجية بعد اليوم، بل تنافس انتخابي لا يتذكّر إلا القليلون أنّه محكوم بما يتم تجاهله من حقائق الصراعات وموازين القوى الاجتماعية والجيوسياسية.

اليسار العربي هو المسؤول عن هيمنة نموذج الجنّة الليبرالي ذاك، لسبب واضح هو أنّ المعارضات الأخرى تعبّر عن شرائح مختلفة من الطبقات المسيطرة التي لها مصلحة مباشرة في تجديد سيطرتها بوسائل انتخابية. وهي لم تعد تنظر إلى جمهرة اليساريين كنقيض يعبّر عن قوّة العمل، بل كموظفين ودعاة ليبراليين، أو حتى كأحزاب ملائمة للديكور الديموقراطي، طالما أنّها تلعب على الملعب نفسه، ضمن شروط اللعبة التي تحدد الفائزين مسبقاً من بين صفوف المسيطرين.

لا تصمد الجنّة الليبرالية لحظة أمام أسئلة من مثل أسئلة الاستقلال الوطني والاقتصادي والتنمية وتوزيع الثروة، بل، وبالأساس، السؤال عن محتوى الدعم الإمبريالي للديموقراطيات الانتخابية الناشئة في العالم العربي، ومضمون الهوس الذي يبديه الخليج القروسطيّ بالثورات الليبرالية العربية خارج الخليج.

لكن السؤال المركزي المطروح، هنا، هو سؤال السلطة السياسية؛ هل يمكن أن تؤدي الديموقراطية الانتخابية الليبرالية إلى تغيير اجتماعي في بنية السلطة السياسية؟

هل تجرؤ قوى اليسار العربي على طرح هذا السؤال في ميدان الصراع السياسي؟ هل تجرؤ على فضح اللعبة الانتخابية الليبرالية وشروطها النابذة لأي مستوى وازن من التمثيل السياسي المناوئ للنيوليبرالية المحلية التي تتمحور حول الاندماج الكمبرادوري في اقتصاد السوق المعولَم؟

في الرأسماليات المركزية، لم تعد صناديق الاقتراع، منذ وقت طويل، تخرّج نخباً سياسية ذات أفق يتجاوز النيوليبرالية، ولم تعد تؤثّر في القرار المحتكَر، بصورة فجة، من قبل الشركات. لكن بحثنا، هنا، ينصبّ على بلداننا، حيث الانتخابات والعملية السياسية برمتها تظل محكومة بالسيطرة الإمبريالية والخليجية، بحيث أنّ أي قوة سياسية ترنو إلى منافسة انتخابية جدية تعرف جيداً (كما حدث ويحدث في بلدان الربيع العربي) أنّ عليها أن تقنع الأميركيين والأوروبيين، أولاً، بأنّها لن تمسّ مصالحهم أو مصالح الشركات أو أمن إسرائيل، وحين تفعل ذلك، فهي ستحظى بالدعم السياسي والمالي والإعلامي الخليجي. ولكن أليست مبررات وجود اليسار العربي، كقوة تاريخية مستقلة، هو إطاحة مصالح الإمبرياليين والشركات وإسرائيل وحلفائها في الخليج القروسطيّ؟ داخلياً، نلاحظ أنّ قوى النظام البيروقراطية والأمنية وشبكات المصالح من جهة، وقوى المجتمع التقليدي، الطائفية والجهوية والعشائرية من جهة أخرى، تظل قادرة، في الديكتاتوريات والديموقراطيات الليبرالية معاً، على نسج سيطرتها العيانية المتماهية، باستثناء حالات تحددها الصراعات الجيوسياسية، مع السيطرة الإمبريالية والخليجية والكمبرادورية. وتلعب تلك القوى الدور الرئيسي في الانتخابات، وتحدد سقوف الممارسات البرلمانية. لئلا يكون هناك التباس، فنحن لا نقترح العودة إلى الوسائل الانقلابية والسلطوية لتحقيق مثال اشتراكي أعلى باسم الفئات العمالية والكادحة، بل نقترح الانخراط مع هذه الفئات في

عملية ديموقراطية بديلة، نقدية ونضالية ومديدة ومفتوحة، هي الديموقراطية المضادة.

تنزع الديموقراطية المضادة، أولاً، القداسة عن صناديق الاقتراع. نذكر، هنا، أنّ النازية والفاشية لم تقفزا إلى السلطة بالدبابات، بل بالانتخابات. وعندما تقرر صناديق الاقتراع، في ظروف تاريخية كالتي نعيش في العالم العربي، فوز قوى فاشية رثّة، كالإسلاميين، فهل يجب علينا الإذعان؟ الديموقراطية ليست الانتخابات حتى لو كانت نزيهة وحرة ووفق أحسن الأنظمة الانتخابية. الديموقراطية هي: حرية التعبير، حرية العقيدة الدينية والدنيوية، حرية الممارسة الاجتماعية، حرية التنظيم الحزبي والنقابي، حرية الاجتماع والتظاهر والاعتصام، حرية السلوك الفردي والخيار الثقافي، حرية الخيار الفكري، حرية الصحافة، حرية النقد على كل مستوى وفي كل اتجاه. وهي كلّها حريات ليست ممكنة إلا في دولة مدنية علمانية. بينما نفرق في تقديس ديموقراطية انتخابية عرجاء هي الشكل الملائم لانتصار الفاشية في مجتمع مزدحم بالفقراء والعاطلين والمهمّشين. هؤلاء سيكونون مضطرين الى بيع أصواتهم، بالمال أو بالخدمة أو بالمساعدة أو بالأوهام... وهم، بالأساس، لا يملكون القدرة الاقتصادية أو الثقافية على ممارسة الحريات الديموقراطية، ولا على تحويل طموحاتهم إلى جدول أعمال، ولا على الاهتمام بالسياسة الداخلية أو الخارجية. بالمقابل، فإنّ فقرهم المدقع وحرمانهم المديد معيشياً وثقافياً، سيسقطهم في حبائل الفاشية الرثّة، الموكول إليها إدارة الفقر وتنظيم تهميش الجماهير السياسي وتشكيل الحاضنة الاجتماعية والثقافية للإرهاب بشقّيه المعنوي والفعلي.

الديموقراطية المضادّة ترفض الخضوع لشروط اللعبة الانتخابية هذه، ترفض تقديس صناديق الاقتراع، وتتمسك بالحريات ـ وفي مقدمها حرية الاحتجاج الاجتماعي ضد الكمبرادورية والاحتجاج الوطني ضد الإمبريالية. لا يمتثل اليسار، من موقع الديموقراطية المضادة، للبرلمانية، بل يستخدمها منبراً

للاعتراض أولاً، ويعرّي شرعيتها ثانياً، وينهكها بالاحتجاجات المستمرة ثالثاً، بحيث يفرض عليها التحوّل، واقعياً، إلى إطار للتسويات الاجتماعية التي تديرها وتعقدها وتراقبها قوى نضالية شعبية غير قابلة، بحكم تشكّلها وديناميكيتها، للاحتواء.

الديموقراطية الليبرالية المرتكزة على الانتخابات والبرلمانية ليست عملية طارئة في العالم العربي. فقد شهد العقدان الأخيران في عدة بلدان عربية، موجة من مساعي إسباغ الشرعية على السلطوية من خلال الانتخابات البرلمانية. وقد ارتبطت هذه المساعي بالتحوّل من دولة القطاع العام لحساب الخصخصة وحرية السوق ورأس المال المعولمَ وتفكيك البنى الإنتاجية والإدارية الوطنية وتحطيم وسائل الرعاية الاجتماعية. وهو ما عمّم البطالة والفقر والجوع، إلى درجة أصبحت الحياة السياسية والثقافية فيها مسدودة. وهو ما فجّر الانتفاضات العربية في 2011، لكن من دون أفق يتجاوز الكمبرادورية.

الكمبرادورية هي صفة لنشاط الوكلاء المحليين للشركات الأجنبية. لكن واقع الحال في العالم العربي المتخلف والخاضع للإمبريالية وسّع المصطلح الفني إلى حدود نَظْمة ترتكز على الأولوية المطلقة للمصالح والبرامج الأجنبية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وهي نَظْمة كاملة أبلغ من الاستعمارين القديم والجديد. فالاستعمار القديم المنطلق من الحاجة إلى تصدير فائض رأس المال وفائض العمالة المحدَّثة، كان معنياً بتشييد بنى تحتية وإدارية وثقافية حديثة في المستعمرات، في إطار رؤية وصلت إلى حد اعتبار المستعمرات جزءاً من التراب الوطني للمركز الاستعماري. ففرنسا كانت تعتبر الجزائر قطعة منها. وفي حين أنّ الاستعمار الجديد - الناشئ في فترة الحرب الباردة - اعتنى، بصورة رئيسية، بمحاربة الشيوعية من خلال تعزيز البنى التحتية الوطنية وخطط النمو وتوسيع الطبقة الوسطى، فإنّ الكمبرادورية لا تحسب أي حساب لمصالح المستعمرات، بل تقوم على تدمير منجزاتها وبناها الوطنية، ونهبها بصورة لصوصية من غير اكتراث بشروط تجديد حياة المجتمع

المحلي، بما في ذلك تدمير البنى الإنتاجية المحلية وتحطيم المؤسسات والتعليم والثقافة الحديثة والإدارة والخدمات العامة والبيئة. وينتج من ذلك كله انهيار الطبقة الوسطى واتساع دائرة المهمشين، وبالتالي انهيار القيم الإنسانية وشيوع الانتهازية والفردية والردة الثقافية. وترتكز الكمبرادورية على مفاهيم وثقافة النيوليبرالية، وتبسط سيطرة المصالح الأجنبية من خلال فئات اجتماعية محلية من الطبقات الجديدة التي تمارس العمالة للاستعمار بصورة جماعية. وحين تحول سلطة وطنية دون الكمبرادورية، تتعاون عناصر الكمبرادور مع الاستعمار لتمكينه من تحطيم المقاومة السياسية المحلية، حتى لو أدى ذلك إلى تدمير الدولة برمتها كما حدث في العراق. لكن مصر هي التي تمنحنا أنموذجاً تقليدياً سلمياً لمفاعيل الكمبرادورية في تدمير دولة وطنية حديثة. المآل نفسه ينتظر بلداً كالأردن، كان من المفارقات أنّه استطاع، بسبب تماهي العصبية المحلية مع الحركة الوطنية المناوئة للمشروع الأميركي الصهيوني، مقاومة الكمبرادورية مدة أطول من المقاومة المصرية، لكن سيرورة الانحطاط هي نفسها.

وقارئ التجربتين، المصرية والأردنية، سوف يلاحظ، بوضوح، كيف ارتبط النظام نصف الديموقراطي بالكمبرادورية وتسويغها من خلال ديكتاتورية آليات اتخاذ القرار التي منحت أقليات سلطوية مرتبطة بالمصالح الأجنبية القدرة على التحكم بالنظام كله، بينما يستطيع الآن أن يلاحظ أن الانتقال إلى ديموقراطية ليبرالية أوسع، يصب، مباشرة، في منح الكمبرادورية، الشرعية الدستورية و"الشعبية".

واجهت الكمبرادورية، وتواجه أشكالاً من الاحتجاجات الشعبية المجزأة والقطاعية والمترددة، لكن المتنامية. ويحاول مفهوم الديموقراطية المضادة أن يستوعب هذه الاحتجاجات، ويمنحها نسقاً من الشرعية الفكرية والسياسية.

من الملاحظ أنّ قادة الاحتجاجات القطاعية يرجعون شرعيتها إلى المظالم الملموسة التي تعانيها قطاعاتهم، وإلى المصالح المباشرة للمحتجين، وليس إلى

مرجعية أيديولوجية. وفي متابعتنا لحركة عمال المياومة في الأردن، مثلاً، رأينا ما هو أكثر من حرص الحركة على عدم تسييسها. فخلال خمس سنوات من نشاطها، انضم إلى الحركة عمال لهم مطالب مباشرة، سرعان ما غادروها بعد تحقيق تلك المطالب. وقد أدى ذلك إلى الفشل في تحقيق تراكم حركي نقابي.

ينبغي، بالطبع، تشجيع شرعية الاحتجاج على المظالم القطاعية ولنيل المطالب المباشرة. لكن مفهوم الديموقراطية المضادة يقدم تصوراً مختلفاً إزاء شرعية الاحتجاج. فهذه الشرعية، هنا، هي شرعية مطلقة. وقد لا يبدو أن ثمة فارقاً جوهرياً، على المستوى العملي، بين الشرعيتين. لكن الفارق، في السياق الاجتماعي – السياسي، هو فارق نوعي. فالتأسيس للشرعية المطلقة للاحتجاج الاجتماعي يسمح بالتراكم السياسي، وبدلاً من الاقتصار على التسويات المؤقتة، فهي تخلق إمكانية لتسويات أبعد مدى. **ويتأسس مفهوم الديموقراطية المضادة على أنّ الكمبرادورية هي عدوان دائم يتطلب مقاومة دائمة**، وتسويات أشمل وأعمق، تمنح المجتمع ككل فرصة تجديد نفسه في ظل أنظمة الدمار الكمبرادوري، ومراكمة القوى للخلاص منها بالثورة الاجتماعية.

لكن شرعية الاحتجاج الشعبي ستظل قائمة بعد الثورة أيضاً، طالما أنّ شبكات المصالح ستظل تنشأ وتعمل، وستظل مهمات الاحتجاج ضدها وتفكيكها قائمة. الحق في الاحتجاج الجماهيري السلمي على كل انتهاك للحقوق الجماعية، بغض النظر عن المحددات القانونية والسياسية والاقتصادية، هو الدرس الأول للديموقراطية المضادة. سأذكر، هنا، مثالاً من جنوب الأردن. إذ ثار النقاش على احتجاج عشيرة الحجايا الفقيرة على انتزاع الشركات لأراضيها. وجهة النظر الرسمية، الحكومية والمعارضة، انبنت على أساس قانوني. فبخلاف الاستيلاء غير القانوني على أراضي عشائر أخرى، عمدت الشركات الى شراء أراضي الحجايا. وخلال النقاش، ذكّرنا بأن عمليات الشراء تلك كانت مخادعة من حيث تقدير ثمن الأراضي، كذلك ذكرنا بأن عائلات الحجايا اضطرت إلى البيع تحت ضغط الفقر الشديد، ووقفنا أمام واقعة أنّ هذه العائلات وصلت إلى وضع

كارثي؛ ليس لديها أرض لممارسة الرعي ولا حتى للسكن، والأفق المطروح أمامها هو الهجرة والتحوّل إلى لاجئين معدمين داخل البلد نفسه. لكن جيلاً جديداً من هذه العائلات رفض الخنوع، وقرر الاحتجاج الذي يطاول هنا الشركات والقانون البورجوازي معاً، في حركة هدفها استرداد الأراضي.

في مثل هذه الحركات الاحتجاجية، لم يجر انتخاب منظمي الاحتجاج، وحصل كل منهم على موقعه السياسي الجديد بالتزامه بالمطالب الجماعية، بحيث إن أي بادرة تخلّ عنها، ستفقده دوره، وهكذا، نشأت ديناميكية تمثيل سياسي مضادة للأنظمة المسيطرة.

للجمهور حس عملي. إنّه لا ينخرط في نشاط لا يتمتّع بشروط معقولة للنجاح الملموس أو الحصول على مكاسب ملموسة. لكن هذا الحس العملي - السليم بحد ذاته - هو نفسه الذي يقود الأفراد إلى الأنانية والخنوع. وليس هذان بلا استحقاقات مريعة بالنسبة إلى غير المحظوظين، بل هما يحيلان الحياة الاجتماعية إلى مستنقع، ويخنقان الفرد، ويبددان طاقاته الإنسانية.

بالمقابل، الديموقراطية المضادة نهج عملي يتطابق مع المصالح الفردية والعائلية والشخصية والمحلية، لكنه ينبذ الجهوية والانغلاق والتطرُّف، على المستوى الجماعي، كما ينبذ الأنانية الفردية طالما أنّ شرطيه الرئيسيين هما الجماعية والمبادرة.

وبقدر ما يحقق الأفراد في ظل الجماعية وحركات الاحتجاج والتعاون، من نجاحات، فإنّ استعدادهم للتسيُّس ونبذ الخنوع (أو التطرُّف) يغدو أكبر. وفي إطار عمل ثقافي مضاد، يمكن أن نتوصل إلى المزيد من الأشخاص المسؤولين العقلانيين الديناميكيين القادرين على استيلاد معنى جديد للسياسة، بصفتها ممارسة يومية لصنع الحياة الجماعية.

الناس، ناسنا، ليسوا سعداء. إنّهم يعانون شتى ضروب الضغوط النفسية: بسبب المصاعب المعيشية والقلق على المستقبل، واضطراب الهوية والمخاطر والشعور بالهزيمة والعجز. لكن، أيضاً، بسبب انحلال الحياة الاجتماعية،

وتلاشي روح الإخاء والصداقة والتضامن. وإحياء هذه الروح يمكنه أن يكون الأساس لتفعيل وتوسيع مدى الديموقراطية المضادة.

الثلاثاء 1 أيار 2012

مناقشة مع سعد الله مزرعاني

سعدت بتعليق رفيقنا الكبير، سعد الله مزرعاني، على طروحاتي في «الأخبار»، لكنني انزعجتُ لما ظهر في ذلك التعليق من سوء فهم أجبرني على العودة إلى نصوصي، فوجدتها واضحة ومحكمة، ثم أسفتُ لأنّ رفيقنا، في الحقيقة، ساجل فكرة ليست لي، متجاهلاً الاقتراح الحيّ «للديموقراطية المضادة». وما زلت أودّ، بالطبع، أن ينقد ذلك الاقتراح.

في الفقرة الأخيرة من تعليقه، خلط الرفيق مزرعاني الأفكار ببعضها، فلم نعد نعرف ما إذا كانت «منجزات الانتخابات البرجوازية» هي التي يراها الرفيق «ذات طبيعة قيمية مطلقة» ام هي «كرامة الإنسان وحقوقه الأولية والطبيعية»؟ أولاً، إنّ منطلق اطروحتي هو إنهاء هذا النوع من الخلط بين الانتخابات التي ليست، كمنجز تاريخي، ذات قيمة مطلقة، كما يرى الليبراليون، بل موقوتة ومرهونة بشروطها الاجتماعية والسياسية العيانية، وبين قيم الكرامة الإنسانية والحريات، بما فيها حرية العقيدة والفكر والثقافة والسلوك الفردي، كما حرية النقد والاحتجاج والتنظيم المدني السلمي الخ. ولا أعتبر هذه، كماركسي، «قيماً طبيعية»، بل مبادئ اجتماعية تقدمية ينبغي الدفاع عنها دائماً، في ظل حكومة برجوازية أو حكومة عمالية اشتراكية. نزع القداسة عن صناديق الاقتراع هو مهمة اساسية لليسار، لا تتعارض مع المشاركة في الانتخابات والنضال البرلماني، ولا تعني إدارة الظهر لهما، بل استخدامهما، دائماً وفي أسوأ الشروط، وفي ظل أسوأ الأنظمة الانتخابية، منابر للدعاية السياسية والتحشيد وبناء القوة التنظيمية والجماهيرية اليسارية.

كذلك، فإنّ النضال لتطوير العملية الانتخابية مهمة مطروحة دائماً بما يسمح بتوسيع تمثيل القوى التقدمية في البرلمان.

لكن ما ذهبتُ إليه في أطروحتي هو أنّ البرلمانية ليست ولا يمكن أن تكون محور العمل السياسي لليسار حتى في البلدان التي تتيسر فيها، في شروط تاريخية عيانية، فرص الفوز بالأغلبية النيابية. محور العمل اليساري هو تنظيم الكتلة العمالية والشعبية وتوطيد أجهزتها السياسية وهيئاتها النقابية وبناء وعي جماهيرها التقدمي والدفاع المستمر عن مصالحها ضد كلّ استغلال وكل امتياز وكل قهر، وتطويرها ثقافياً وجمالياً.

أرجو أن تكون الالتباسات قد زالت من فهم الرفيق مزرعاني لنصوصي، فلا يعود يرى فيها «تحريضاً لليسار ضد الديموقراطية»!

كيف يا رفيق؟ وما الذي، عند اليسار الحالي، ليفعله ضد الديموقراطية؟ نحن نتحدث عن ديموقراطية بديلة، مضادة، أي غير مقيّدة بشروط السياسة البرجوازية، ديموقراطية من تحت، مستمرة وتؤصّل الحق الاجتماعي في الاحتجاج حتى، بل تحديداً في ظل حكومة اشتراكية، لأنّني، كمادي، لا أركن إلى أخلاقيات اي بيروقراطية في الإدارة، بل إلى قوة التنظيم الشعبي القادر على النقد والاحتجاج ومنع التعديات. لكنّنا اليوم في مرحلة العدوان المستمر للكمبرادورية على الفئات الشعبية، مرحلة الاستيلاء لا على فائض القيمة فقط، بل على الثروات الوطنية والموارد والأرض والمياه الخ.، وهو عدوان من الشراسة والشمول والإحكام والمثابرة، بحيث لا ينفع معه تركه للبيروقراطيات البرلمانية أو النقابية او الحزبية، وإنما على اليسار أن يؤسس للمستغلين والمُضامين، شرعية الحق في الاحتجاج، وتنظيم صفوفهم للدفاع عن حقوقهم وكراماتهم. وهذا ما أسميه الديموقراطية المضادة التي استقينا روحها وشكلها من نضال الهيئات الشعبية في المحافظات الأردنية التي لم تتشكل بالتعيين ولا بالانتخاب، بل بالتطوّع لأداء مهمات نضالية اجتماعية، جنباً إلى جنب مع السعي إلى التعبير عن المطالب ذات الطابع الوطني العام. ومن الواضح، أن حركية تشكيل هذه الهيئات هي صيغة أرقى من الانتخاب؛ فالموقع القيادي فيها مرتبط بالقدرة النضالية والالتزام السياسي والأخلاقي. وهو موقع غير دائم وغير محصّن،

ويتم شطبه فورياً لدى ظهور علامات التراجع عن المبادئ أو حتى التراجع عن المواقف المجمَع عليها، أو حين يظهر التكاسل أو العزوف الخ.

وأختم بملاحظتين، الأولى تتعلق بالدولة المدنية العلمانية، التي أراها شرطاً للحريات ـ ومنها حرية العقيدة والسلوك الشخصي ـ ويرى الرفيق مزرعاني في هذا الربط، «إرادوية». كلا، بل هو ربط موضوعي تجريبي. لا ديموقراطية من دون حريات، ولا حريات في ظل صناديق اقتراع تنتج سيطرة فاشية أو دينية او عقيدية شمولية تقترح على الإنسان طعامه ولباسه وشرابه وأفكاره وجمالياته ورغباته الخ. وتتعلق الملاحظة الثانية بما سماه الرفيق «سلبيات الإمبريالية ووكلائها». ليس للإمبرياليين ووكلائهم سلبيات يا رفيق، بل لهم مخالب عدوانية مدججة بالسلاح، ولسنا معهم في سجال، بل في معركة، هي معركة التحرر الوطني الاجتماعي. وهذه المعركة هي السياق الموضوعي للديموقراطية المضادة، بينما يقترح الليبراليون، بمن فيهم «يساريون» - ديموقراطية منفصلة عن سياقها الوطني والاجتماعي، ديموقراطية تمثّل نهاية التاريخ في ظل السيطرة الإمبريالية والكمبرادورية، بل حتى في ظل الاحتلال.

الثلاثاء 8 أيار 2012

اليسار والكتلة العمّالية الجديدة

في ندوة نظمها اتحاد الشباب الديموقراطي الأردني، بمناسبة عيد العمال هذا العام (2012)، تحدّثتُ عن التحولات الهيكلية التي شهدتها قوة العمل في البلاد، خلال عقد ونيف من النيوليبرالية، مما يطرح، نظرياً ونضالياً، مهمات استراتيجية جديدة على اليسار، وعلى رأسها إحداث وتفعيل منظمات عمالية ملائمة لتلك التحوّلات، مناضلة، ومسيّسة، وتمتلك القدرة على المبادرة الوطنية من خلال استعادة مركزية الهدف الاشتراكي. وقد طالبني مناضلو الاتحاد بتوسيع إطروحتي. وها أنذا أفعل. أعالج هنا، كما هو واضح، الحالة الأردنية، لكن استنتاجاتي، من حيث المبدأ، لا تقتصر على بلدي، على الأقل تلك التي تتعلق بالجوانب النظرية.

لقد شغلت العلاقة بين الطبقة العاملة واليسار والحق في الاشتراكية، المساحة التأسيسية في فكر الشهيد مهدي عامل الذي كانت له ميزة رفض الخنوع للمسلّمات، والسعي القلق الدائب إلى تأصيل الفكر والحركة والمهمات في سياق نقده للشيوعية العربية. كان مهدي مهجوساً بالأسئلة الجوهرية حول الشرعية التاريخية لقيام حزب شيوعي في بلد لا تتوفر فيه طبقة عاملة حديثة تشكّل الأغلبية والطليعة المجتمعية؛ حزب مَن، إذن، هذا الحزب الشيوعي، ولماذا يوجد إن لم يكن هدفه إقامة الاشتراكية؟ وهل له الحق، في مجتمع فسيفسائي طبقياً، أن يسير نحو الهدف الاشتراكي المرتبط، نظرياً، بالدولة العمّالية التي لا بد، وفق ناقد الأنظمة التقدمية الجسور في كتابه الافتتاحي «نمط الإنتاج الكولونيالي»، أن يقودها الحزب الشيوعي؟

لن أستعرض، هنا، إجابات مهدي على تلك الأسئلة، ولا نقدي لها. (فعلت

ذلك في بحث سبق نشره في العدد الثاني من مجلة الطريق لسنة 1989)، لكنّني أؤكد على المهمة الفكرية الضرورية التي تصدى لها الشهيد، وهي سعيه لتأصيل حق بلداننا التاريخي في الاشتراكية تحت قيادة عمالية.

هذا النوع من الكدح الفكري، كان أساسياً في أوساط اليسار في سبعينيات القرن العشرين، على خلفية تفكك الأنظمة القومية التقدمية لحقبة الخمسينيات والستينيات، لكنّه انطوى مذ ذاك. مهدي عامل نفسه انشغل، لاحقاً، ببحث «أسباب الحرب الأهلية في لبنان»، ومحاولة فهم «الدولة الطائفية».

اليوم، وسط أشكال متصاعدة من التململ العمالي ومساعي اليسار لإعادة تأسيس نفسه ولعب دوره من جديد في خضمّ انفجار أزمة النظام العربي، تعود الأسئلة النظرية لتطرح نفسها، وإنْ في صيغ وظروف جديدة؛ هل هناك أي شرعية لليسار خارج تمثيل قوة العمل، وخارج الهدف الاشتراكي أو الاشتراكي الديموقراطي؟ والسؤال مطروح، نقضيّاً، على اليسار الليبرالي الباحث عن شرعيته في أولوية الدعم غير المشروط للديموقراطية الليبرالية. كما هو سؤال مطروح، نقدياً، على اليسار الماركسي التقليدي الذي لا يزال حائراً في اكتشاف موقعه في الحركة الشعبية العربية الجديدة المنطلقة من انتفاضات 2011.

تقودنا التجارب الاشتراكية العديدة والمتنوعة والمجهضة للقرن العشرين، إلى وعي الهدف الاشتراكي كصيرورة نضالية مديدة، تاريخية، مستبعدين النزعات الانقلابية والتعجّل والتجريب، وتفيدنا مركزية الهدف الاشتراكي، سياسياً، هنا والآن، من خلال استعادة نظرة واقعية للديموقراطية الليبرالية كمنبر نضالي لا كهدف ومثال أعلى.

لا أتحدث، هنا، عما يمكن تسميته يساراً ثورياً، بل عن الحركة اليسارية بعامة، بما فيها اليسار القومي واليسار الاشتراكي الديموقراطي. هل يوجد أي مبرر اجتماعي تاريخي ليسار لا يمثّل مصالح العمل في مواجهة الرأسمال، ولا ينطوي برنامجه على مهمات تراكمية نحو صيغة اشتراكية؟

بالطبع، يمكن أن نبرّر وجود يساريين في حركة ديموقراطية، لكن ليس وجود

اليسار كحزب، كتيار، كمنبر، أو حتى كرؤية، إلا ارتباطاً بحامله الاجتماعي. وهو، هنا، العاملون بأجر، وإلاّ ارتباطاً بالحقّ في حكومة تمثلهم، وببرنامج مجتمعي يمثّل مصالحهم، وإلاّ ارتباطاً بصيرورة تمنح القوة المجتمعية العمالية، الشرعية التاريخية، هي، هنا، الصيرورة الاشتراكية التي تتضمن لحظات مرحلية ومفصلية من مقاومة الكمبرادورية والرأسمالية وكل أشكال الاستغلال والقهر والاستلاب. ولعلّ التشابكات الجيوسياسية لرأس المال المالي في شروط السوق المعولَم، تغنينا عن الكثير من السجال حول ارتباط الصيرورة المجتمعية المعادية للكمبرادورية بصيرورة التحرر الوطني: التحرير والاستقلال والسيطرة على الموارد الوطنية والعلاقات الخارجية وهي نفسها، اليوم، شروط قيان الدولة التنموية.

نحن، إذن، بصدد الكلام على المرحلة الثانية من حركة التحرر الوطني، والتي سنضيف إليها، تواً، صفة الاجتماعي. وهي حركة تضم، بالطبع، فئات مجتمعية متنوعة، لكن قلبها يظل عمالياً، وأداتها وقيادتها، بالتالي، يسارية.

لا يمثل اليسار، قوةَ العمل، بعامة، بل، تحديداً، العمل المأجور مطروحاً منه المستويات الإدارية العليا وما يسمى أرستقراطية العمال. وإلى أواسط التسعينيات، كان الوزن الكمي والنوعي للعمل المأجور الحر في الاقتصاد الأردني، هو الأضعف بين أنماط العمل التي غلب عليها النمط البرجوازي الصغير من المالكين ـ العاملين. وتفسر هذه الواقعة، الشخصية التقليدية لليساري الأردني الخاضع لمتلازمة التصلب العقائدي والجمود السياسي. وفيما بعد الاتحاد السوفياتي، بقيت هذه المتلازمة شغّالة، لكن حلت الليبرالية محل «الماركسية اللينينية»، كعقيدة ثابتة.

نلاحظ، في المثال الأردني، أنّ حقبة النيوليبرالية التي لم تزد بعد على 15 عاماً، تسببت في إحداث تغييرات هيكلية في قوة العمل التي أصبح العاملون بأجر يشكلون نحو 84 بالمئة منها (إحصاء 2009)، أي أغلبيتها الساحقة. ويتقاضى هؤلاء أجراً شهرياً بمعدل نحو 600 دولار في القطاع العام، و500

دولار في القطاع الخاص، في حين أنّ معدل خط الفقر يدور حول 700 دولار، ولا يتقاضى سوى نحو 10 بالمئة من العاملين بأجر، أجراً يزيد على خط الفقر هذا. ويواجه جمهور العاملين بأجر هذه المعادلة المضنية من خلال التضامن الأسري بين الزوجين أو العائلة الممتدة وحوالات المغتربين، ولكن، خصوصاً، من خلال آليات ما يعرف بـ«المناورة الاجتماعية» المتمثلة في: عمل تجاري أو خدمي صغير أو عمل إضافي عشوائي الخ. وتعرقل هذه الأنماط من الدخول الإضافية، تبلورَ الوعي الاجتماعي السياسي للعاملين بأجر، وتعوق نشاطهم النقابي النضالي ووعيهم بأنفسهم كجزء من الكتلة العمالية. لكن بالنظر إلى ضعف حوالات المغتربين في المحافظات الأردنية، وضحالة السوق المحلي فيها، وخضوع أبنائها لقيود ثقافية تحد من المناورة الاجتماعية، وتنامي مصاعب الفلاحة الصغيرة، فإنّ قوى المعارضة الاجتماعية تتبلور، هنا بالذات، وتتسع وتحتدّ. ففي 2008، كانت نسبة الفقر في العاصمة نحو 8 بالمئة، بينما كانت في العقبة ـ الأكثر تحديثاً! ـ 37 بالمئة، وفي المفرق نحو 28 بالمئة، وفي الكرك نحو 26 بالمئة، وفي الطفيلة ومعان وعجلون نحو 20 بالمئة، وفي الزرقاء نحو 17 بالمئة، وفي البلقاء نحو 14 بالمئة، وفي مادبا وإربد نحو 12 بالمئة. وليس من دون دلالة أنّ الحركة الاجتماعية الراديكالية، إذن، تتركز في المحافظات.

عملت التغييرات النيوليبرالية الحادة والسريعة التي شهدها الأردن على تدمير الأنماط التقليدية والوسيطة من العمل المهني والحرفي والتجاري؛ فقد تآكلت المؤسسات الشخصية والصغيرة لحساب الشركات الكبرى في المهن الجامعية والحرفية والخدمية. كذلك حلت المتاجر الكبرى والسلاسل الكمبرادورية من المولات والمطاعم والصيدليات الخ، محل المنشآت الفردية والعائلية. وأريد أن أتوقف هنا عند ظاهرة تبلتر (من بروليتاريا) المهنيين الجامعيين من أطباء ومهندسين ومحامين وصيادلة ومحاسبين الخ، ممن كانوا يشكلون قوة مجتمعية فاعلة من البرجوازيين الصغار والمتوسطين العاملين لحسابهم في عيادات ومكاتب وصيدليات خاصة بهم الخ. أصبح هؤلاء، اليوم،

من الماضي، ولم يبق منهم سوى جيل يتآكل، بينما المتخرجون الجدد في هذه المهن، يعانون البطالة أو يعملون بالأجر لدى الغير في شركات كبرى ومتوسطة رأسمالية، من المستشفيات وسلاسل الصيدليات وشركات المحاماة والهندسة الخ. وباستثناء أبناء البرجوازية، لم يعد المتخرج المهني يأمل في عمل خاص. ولكن المهني الشاب تحوّلت شروطه ـ ولكن ليس وعيه بعد ـ إلى شروط عامل بأجر، ينافس في سوق عمل شرسة يحرس سطوتها جيش من المتعطلين.

هذا هو الأساس في أنّ النقابات المهنية التي كانت فيما مضى مراكز للمعارضة القومية واليساريةومعاقل للبرجوازيين الصغار الأحرار، تحوّلت إلى سيطرة الإسلاميين الذين يتبنون إطاراً ثقافياً رجعياً منبتّ الصلة، كلياً، بالصراع الاجتماعي. هذه النقابات وقعت تحت سيطرة شبكة مصالح أعضائها المتحولين إلى عناصر كمبرادورية. وقد وجدت هذه العناصر أنّ الإسلام السياسي أقدر من المقاربة القومية اليسارية، على إدارة المصالح الكمبرادورية والتناقضات الطبقية داخل النقابات المهنية، وبالمقابل، فأن القوى القومية المناهضة للإسلاميين، لا تتناقض، جوهرياً، مع توجهاتهم الإجتماعية الكمبرادورية؛ فقد وقعت النقابات المهنية تحت سيطرة طبقة واحدة، ذات جتحين، اسلامي و "قومي".

وقد دلتنا التجربة الملموسة أنّ النضال اليساري في هذه النقابات ينصرف إما إلى الفشل، وإما إلى الخضوع للتحالفات الكمبرادورية المسيطرة على الجسم المهني.

لأسباب تتعلق بممارسة المهنة، سوف يبقى كادحو المهن منتسبين إلى نقاباتهم إلى أن تتحوّل إلى هيئات علمية ـ تقنية ـ مهنية صرف تحت إدارة مجتمعية، لكن، حالياً، فإنّ عشرات الآلاف من العاملين بأجر من الأطباء والمهندسين والمحامين إلخ. هم بلا أطر نقابية عمالية تدافع عن مصالحهم. وعلى هذا الأساس، أقترح قيام اتحاد عمالي مهني يجمع الكادحين (عمالاً وموظفين ومهنيين) في منظمة تدافع عن مصالحهم كأجراء. وحتى ذاك، ينبغي على اليساريين الدفع نحو تشكيل لجان نقابية في المؤسسات والشركات المهنية.

مثال آخر نلاحظه في تبلتر العاملين من المستويات الدنيا والوسطى في المصارف وشركات التأمين والشركات المالية؛ لقد تحوّل هؤلاء إلى كادحي مكاتب تعلوهم فئة من المديرين التنفيذيين المتمتعين بامتيازات سخية للغاية. لكن لا يزال الفريقان ينتميان إلى نقابة واحدة فقدت انسجامها الاجتماعي، وبالتالي فاعليتها.

تتوزّع قوة العمل الأردنية على المجالات التالية: الصناعة والصناعة التحويلية والمناجم بنحو 19 بالمئة، والنقل والتخزين نحو 16 بالمئة، أي أنّ 35 بالمئة من قوة العمل الأردنية تعمل في القطاعات العمالية التقليدية، وربما نضيف إليهم، أيضاً، 17 بالمئة من العاملين في التجارة والخدمات والحرف، ليكون المجموع نحو 52 بالمئة. في القطاع الزراعي، يعمل 2 بالمئة فقط. وليس لدينا إحصاء عن نسبة العاملين منهم بأجر، لكن يرجّح أنّهم مزارعون مالكون يشغّلون نحو 27 بالمئة من العمالة الوافدة المصرية كأجراء زراعيين. لقد دمرت النيوليبرالية الزراعة الفلاحية، وأحلّت محلها زراعة الشركات الرأسمالية وزراعة التصدير القائمة على استيراد المدخلات والعمالة. ولذلك، لم يعد هناك في الأردن قضية فلاحين، بل قضية الفلاحة التي، في إحياء أنماطها التقليدية الرفيقة بالبيئة والمعّدة للاحتياجات الاستهلاكية الداخلية، مجال خصب لتوليد فرص عمل إنسانية في الريف. وهذه قضية أساسية بالنسبة للكتلة العمالية التي لها مصلحة مباشرة في تأمين سلة غذاء جيدة النوعية ورخيصة الكلفة في آن. وينتظم جمهور الفلاحين المبعَد عن نشاطه التقليدي والمفقَر، في العشائر، كمنظمات سياجتماعية، وأعلى شكل تنظيمي لهذا الجمهور هو الجيش.

في القطاعات الحديثة، يعمل نحو 2 بالمئة في قطاع المعلومات والاتصالات، وأكثر من 2 بالمئة بقليل في القطاع العلمي والتقني، ونحو 12 بالمئة في قطاع التعليم.

ويعمل نحو 24 بالمئة في الإدارات الحكومية والقوات المسلحة. ولدى تفحّص هذه الفئة الأخيرة، نلاحظ أنّ بين هؤلاء عمالاً بالمعنى التقليدي، ومنهم عمال

زراعة ونقل وخدمات، وعاملون في القطاع الصحي والاجتماعي الخ. وقد بدأ الحراك العمالي في صفوف عمال المياومة الحكوميين بالذات منذ 2007، بينما عبّر المتقاعدون العسكريون، منذ 2010، عن تردي دخول ومستوى معيشة العسكريين الذين يمثلون، سياجتماعياً، التجمعات العشائرية في المحافظات.

إذن، يتسع مفهوم العمال (نفضل استخدام الكتلة العمالية بدلاً من الطبقة العمالية) ليشمل العاملين بأجر في قطاعات ووظائف عديدة تقليدية ومستحدثة، وتقع كلّها، في بنية اجتماعية عيانية، يولّد العمل المأجور فيها، بترابطه البنيوي، فائض قيمة محسوباً بمعايير هذه البنية الرأسمالية الكمبرادورية، وسمح ويسمح بمراكمة الأرباح المليارية من السوق المحلي من قبل الرأسمال الأجنبي ووكلائه الكمبرادوريين. وذلك عدا النهب بواسطة عمليات الفساد في الخصخصة والمشاريع الكبرى والاستحواذ على الموارد من أرض ومياه ومعادن الخ. ويعي طلائع العمال تشابك الاستغلال والفساد لدى النخب المسيطرة في تكوين ثرواتها، ويطرحون، بالتالي، مهمات إعادة تأميم شركات القطاع العام، بوصفها مهمات عمالية.

من الضروري التذكير بأن الحركة الوطنية الأردنية جددت نفسها اعتباراً من 2009، بواسطة العاملين بأجر، كالحركة العمالية الجديدة ـ المتبلورة اليوم في اتحاد النقابات المستقلة ـ وحركة المعلمين وحركة المتقاعدين العسكريين، واعتباراً من 2011، بواسطة اللجان الشعبية المتكونة من العاملين بأجر والشباب والطلاب في المحافظات. ولذلك، اتخذت الحركة الوطنية الأردنية، مضموناً اجتماعياً صريحاً يتجلى في شعاراتها وبرامجها، مثلما يتجلى في التكوين الطبقي لقياداتها. والتحدي، اليوم، يكمن في إسباغ الوعي العمالي على تلك الحركة، بحيث تغدو الكتلة العمالية عاملاً سياسياً رئيسياً في البلاد.

الأول من أيار: طيف شربل نحّاس في عمان

ترى أصوات ليبرالية أنّ الأول من أيار، يوم العمال، أصبح عيداً فولكلورياً مستمراً، بحكم العادة، من الماضي. لسنوات قليلة خلت، كان من الصعب،

مساجلة هذا الرأي، لكن عيد العمال لسنة 2012، كما عشناه في الأردن، جدد قدرتنا على السجال، من موقع عمّالي. إننا إزاء مناسبة حيّة، نضالية. كأنّ شربل نحّاس (انظر حديثه لـ«الأخبار» في 1 أيار 2012، بعنوان « الظروف اليوم سانحة لفعل تغييري»)، كأنّه هو الذي خطّط الفعاليات الأردنية النوعية، عميقة الدلالة، والتي استمرت لثلاثة أيام متتالية، وجرى خلالها الإعلان عن ولادة اتحاد عمالي جديد (من ست نقابات)، هو اتحاد نقابات العمال المستقلة.

إعلان تم في أحد ميادين عمان من دون ترخيص، في ممارسة نضالية لحق منصوص عليه في الاتفاقية الدولية رقم 87 لعام 1948. ومن بين النقابات الجديدة المؤسسة للاتحاد الجديد، نقابات غير مرخصة أيضاً، لكنّها فاعلة ومعترف بها سياسياً (وليس قانونياً) وهي تستند في شرعيتها، كالاتحاد، إلى تلك الاتفاقية، أعني نقابة عمال المياومة في القطاع العام.

كانت الطلائع العمالية التي قادت، منذ 2009 وحتى اليوم، مئات الإضرابات والاعتصامات والاحتجاجات العمالية، قد يئست، مبكراً، من بيروقراطية الاتحاد العام لنقابات العمال، المتحوّلة - رغم كونها عمالية ومنتخَبة وكون بعضها محسوباً على اليسار - إلى جزء من بيروقراطية النظام السياسي. وقد تبيّن للطلائع العمالية الشابة، بالملموس، أنّ شبكة المصالح والمداخلات السياسية والأمنية، تعرقل إصلاح الاتحاد العام، وتحمي بيروقراطيته من إطاحتها. وهو ما طرح، أخيراً، مهمة تأسيس اتحاد عمالي جديد.

عملية من هذا النوع تقع في صلب ما سمّيناه «الديموقراطية المضادة»، أي الديموقراطية من تحت، والتي لا تقيّد نفسها بالأنظمة القانونية السياسية المسيطرة، ليس باتجاه الفوضى، ولكن باتجاه كسر المعيقات القائمة في وجه ولادة التنظيمات النقابية والعمالية والشعبية، وتلا في تعليق المهمات النضالية الاجتماعية على تعديلات قانونية تنجزها المداولات البرلمانية المديدة والمعقدة والمقيّدة والجزئية. والاستراتيجية المتبعة، هنا، هي خلق وقائع ميدانية تنال الاعتراف المجتمعي والسياسي، وترّك الإطار القانوني القائم ليتدبر أمره في استيعابها.

ما هو الجوهري في النقابة العمالية؟ أليس تنظيم العمال، تنظيم الاحتجاجات والاعتصامات والإضرابات والحصول على تلبية المطالب في اتفاقيات جماعية؟ لقد تبيّن، بالمبادرات النضالية، أنّ القيام بهذه المهمات، خارج الأطر النظامية القائمة، ممكن واقعياً. وهكذا، أصبح اتحاد النقابات المستقلة واقعياً أيضاً.

ينبغي التأكيد، هنا، أنّ حرية التنظيم النقابي والاحتجاجات العمالية والاتفاقيات الجماعية بين لجان نقابية غير مرخصة من جهة وبين الحكومة أو الشركات، أصبحت ممكنة على خلفيّة الحراك الوطني الشعبي الذي حقق لنفسه حيثية سياسية لم يعد ممكناً تجاوزها، لكنّنا نلاحظ، بالمقابل، أنّ التحركات العمالية الشجاعة التي شهدها الأردن قبل 2011، مثل حركات عمال الميناء والمياومة والمعلمين، أسهمت، بالتراكم أو مباشرة، في ولادة الحراك الشعبي، ومنحته، منذ البداية، مضموناً اجتماعياً.

المنظمات المطلبية الجديدة في الأردن لم تقتصر على العاملين، فقد استطاع المتقاعدون العسكريون (نحو 140 الفاً) تشكيل أطر مطلبية نضالية نظمت احتجاجات واعتصامات واستطاعت أن تحصل على الاعتراف السياسي بها وبالتفاوض على مطالبها مع الجهات الحكومية، بينما هنالك محاولات شبيهة لم تتبلور كقوى في صفوف المتقاعدين المدنيين ومتقاعدي الضمان الاجتماعي.

مهمة أخرى اقترحها نحّاس في عيد العمال 2012، كانت طلائع من المثقفين اليساريين، بدأت تحقيقها في اليوم نفسه في عمان، تلك الخاصة بـ«دور النخب في إعادة الثقة للعمال»، لكن المعني هنا، فعلياً، هو النخبة اليسارية، وعلى وجه التحديد، النخبة اليسارية الشابة الجديدة التي تسعى إلى بناء منابرها وبرامجها وحركتها خارج الأطر اليسارية القائمة المقيّدة بمنظورها السياسي الليبرالي، واستسلامها لقدرية الرأسمالية النيوليبرالية وتشابك مصالح قياداتها مع النخب المسيطرة.

أشير هنا إلى «اتحاد الشباب الديموقراطي» الذي أعاد تكوين نفسه منظمة شبابية يسارية مستقلة، واختار الأول من أيار، أيضاً، للإعلان عن نفسه هيئة

مستقلة. وكانت أولى فعالياته المشاركة في دعم قيام اتحاد النقابات المستقلة، وتنظيم ندوات بمناسبة عيد العمال شاركت فيها شخصيات يسارية، في سياق تأسيس خطاب فكري وسياسي ونضالي يمنح الحركة العمالية الصاعدة، الشرعية والدعم والأطر البرامجية.

النشاط الرئيسي للطلائع العمالية ومناضلي المنابر اليسارية الجديدة، كان في محيط مبنى إدارة «شركة مناجم الفوسفات» المخصخصة؛ اعتلى عدد من العمال والطلاب سطحه، وأسدلوا العلم الوطني على واجهته، بينما تعالت الهتافات المطالبة بإعادة تأميم الفوسفات الذي يعد الثروة المنجمية والصناعية الأساسية في البلاد، ويقدّر العائد السنوي المنهوب منها بأكثر من مليار دولار.

مرة أخرى، شق الهتاف اليساري عنان السماء في عمان: «المناجم للعمال مش لعصابة راس المال».

الثلاثاء 8 أيار 2012

حروب الخليج في الهلال الخصيب

الخليج! إنّه اليوم وحدة جيوسياسية منتظمة فعلاً، موحدة في سياق الصراع الإقليمي - الدولي المشتعل، بل إنّ الخليج هو الفاعل السياسي الرئيسي بين بقايا النظام العربي، المنهكة والمشتتة الآن؛ يعي وحدته ومصالحه وموقعه ودوره، ويخوض حروبه. ولعل في مسعى "الإمارات" للبحث عن دور الخاص،ولكن غير المختلف عن أهداف الدور القطري، وفي انكفاء الكويت وعُمان ما يؤكّد وحدة الخليج بأكثر مما يشير إلى انشقاقات. ذلك أنّ المنكفئين والمترددين، يسلسون القيادة، في النهاية، إلى الوهّابيين في السعودية وقطر.

يمكننا القول إنّ الخليج كلّه، أصبح، من الناحية السياسية، وهّابياً. وهو سياق مفهوم. فالحفاظ على أنظمة احتكار العائلات «السامية» للثروة والسلطة في صيغ قروسطية بالية، لم يعد ممكناً في ظلّ التطورات الإقليمية والدولية، إلا بالعدوان.

والوهابية، منذ نشأتها، عدوانية، عقيدةً وخطاباً وقتالاً، داخل الجزيرة العربية وخارجها؛ ففي عشرينيات القرن العشرين فقط، توقفت الغزوات الوهابية المستمرة باتجاه العراق والأردن، وعادت، في خمسينياته، للتصدي السياسي والأمني الكثيف لانتشار الناصرية والشيوعية، وخصوصاً في بلاد الشام، وخاضت، في ستينياته، حرب اليمن في مواجهة الجمهورية المدعومة من جمال عبد الناصر. ومن ثمّ، في سبعينياته، وبعد انكفاء حركة التحرر العربية من جهة، وتدفق البترودولارات بين أيدي السعوديين من جهة أخرى، تحوّل الغزاة إلى دعاة تغلغلوا في دول العرب ومجتمعاتهم، وخصوصاً بين الفلسطينيين وفي مجتمعهم، ثم وضعوا منذ 1990 وحتى الآن، كل إمكاناتهم المالية والاستخبارية والإعلامية في الحرب الإمبريالية الضروس لتدمير العراق، البلد الذي يمثّل

التحدي الرئيسي للسيطرة الخليجية، سواء أكان محكوماً من قبل صدام حسين أم من قبل خصومه. واليوم، يخوض وهابيو الخليج، حرب تدمير سورية ولبنان، وإخضاع الأردن لمخططاتهم.

الخليج في حرب مجنونة، ولا غرو... فهو يواجه، اليوم، تحدياً مصيرياً ناجماً عن جملة تهديدات راهنة، أهمها، أولاً، التهديد المتضمَّن في موجات الحراك الشعبي المتتالية في العالم العربي. ورغم كل المداخلات ومؤثرات القوى الرجعية - وفي طليعتها مداخلات الإخوان المسلمين والسلفيين - فإنّ صحوة الجماهير العربية لها إيقاع تاريخي يشير إلى موجة من التمرد. وقد اقتربت حركة الجماهير من حدود الخليج في اليمن والبحرين، ووصلت إلى الداخل السعودي، حيث مهمّشو الجزيرة العربية المتطلعون إلى الخلاص، بعضهم من الاضطهاد المذهبي السافر، وبعضهم من الفقر المدقع الصارخ فوق آبار البترول، وبعضهم من النير الثقيل لحكم آل سعود القروسطي الثيوقراطي السلفي الوهابي الطائفي. ثانياً، التهديد الإيراني المتخذ لبوساً مذهبياً ظاهراً، لكنّه، في عمقه، يظل يمثّل حركة قوة إقليمية صاعدة، مستقلة وتنموية ونصف ديموقراطية، وترى في الخليج، موضوعياً، حيّزاً طبيعياً لنفوذها. ثالثاً، التهديد العراقي التقليدي، المتجدّد الآن بحكومة "شيعية" متحالفة مع طهران، من دون أن يكون مستجداً؛ فالتناقض العراقي ــ الخليجيّ لم يتكوّن بسبب صدام حسين، بل عبّر الأخير عنه بوصفه صيرورة تناقضية قائمة بذاتها بين التقدّم العراقي والتخلّف الخليجي، بين مجتمع تهيأ - ولا تزال إمكاناته قائمة - لتنمية وطنية حديثة، تتفاعل فيها الثروة النفطية والثقافة الحديثة والتكنولوجيا، وبين مجتمعات مفرغة واستهلاكية وهشّة في تركيبها وثقافتها. رابعاً، التهديد الآتي من مصر - بثقلها الإقليمي وإمكاناتها الحبيسة - وقد انفتح باب التاريخ فيها، ولن يطول بها الزمن قبل أن تكتشف طريقها. وطريقها هو تجديد الناصرية؛ بل إنّ النتيجة الباهرة التي حققها مرشح الرئاسة الناصري، حمدين صباحي، مؤشر صريح إلى قوة الاتجاه نحو تبلور ناصرية جديدة في مصر. خامساً، التهديد اللبناني المتمثّل

في المقاومة، التي أثبتت قدرتها على لجم الحليف الإقليمي الأساسيّ للسعودية، أعني إسرائيل. ونلاحظ، هنا، أنّه كلما تصاعدت قدرة المقاومة على التصدي للعصا الإسرائيلية، استبسل السعوديون في تخليق وتمويل الحراب المذهبية ضد حزب الله. سادساً، التهديد اليمني، حيث مآلات الانتفاضة الشعبية لم تُحسَم بعد لمصلحة الخليج، وحيث تشتدّ، في المقابل، الانشقاقات والنشاطات الإرهابية، لكن التهديد اليمني الماثل يتجسد في قوة الحوثيين المتحدية المحاذية للسعودية. سابعاً، التهديد الأردني الناجم عن صعود حركة شعبية متنامية نحو تغييرات ديموقراطية عميقة في المَلَكية الوحيدة الباقية على حدود الخليج. ثامناً، التهديد الدولي المستجد بظهور الحلف الصيني - الروسي وامتداده الجيوسياسي في إيران والعراق وسورية ولبنان.

كل تلك التهديدات يواجهها السعوديون، بينما يشاهدون، عن كثب، حُماتهم الأميركيين وهم يقلّصون وجودهم وينافحون عن حضورهم الآفل في المنطقة. بالأساس، علينا الانتباه إلى أنّ الأميركيين خرجوا مهزومين من عراق يُعاد تشكيله اليوم من خلال العوامل الداخلية أولاً، وفي سياق التموضع، ثانياً، في التحالف الإيراني - السوري وامتداده اللبناني، الذي لا يستطيع أن يتجاهل المتطلب الجيوسياسي القاضي بمدّ جسوره صوب الأردن من جهة، واستعادة الملف الفلسطيني من جهة أخرى.

الحُماة الأميركيون لم يعودوا تلك القوّة الأسطورية التي يركن إليها ملوك وأمراء وشيوخ الخليج؛ فالولايات المتحدة تهتزّ تحت وطأة الأزمة المتفاقمة للرأسمالية والنكوص الداخلي، الاقتصادي والسياسي، وتتراجع أمام صعود القوى الدولية والإقليمية الجديدة. لذا، يجد الخليج نفسه اليوم قلقاً ومضطراً إلى أن يخوض معركته بنفسه وأكثر تطرُّقاً من حُماته. وهو يدافع عن وجوده، بالمساعي اللاهثة لتخريب التغييرات الديموقراطية في مصر وتونس، لكن خصوصاً بشن حروب التفكيك في الهلال الخصيب. إنّه يعي تماماً التحدّي المرعب للكتلة الأموية - العباسية. هنا، علينا أن نتذكر ثِقَل التاريخ؛ لقد خرجت الدعوة

الإسلامية من الجزيرة العربية، لكن الحضارة العربية - الإسلامية تخلصت من غبار الصحراء، وتشكلت وازدهرت في دمشق وبغداد أساساً، وانتكست في الانقطاع العثماني الذي، على أنقاضه، نشأت الدول الوطنية الحديثة في الهلال. اليوم، يتحالف أجلاف الصحراء مع العثمانيين الجدد، ليفرضوا ذلك المزيج البغيض من الوهابية والعثمنة على بلاد الشام والعراق.

الإخوان المسلمون والسلفية يمثّلون الطابور الخليجي الخامس في الهلال الخصيب. إنّهم، بغض النظر عن انتماءاتهم المحلية، مداخلة من الخارج. لذلك، فإنّ الصراع معهم، هنا، صراع وطني حضاري في الأيديولوجية والثقافة والرؤية حول الإسلام نفسه، كما أنّه صراع مضنٍ مفتوح مع السلفية الجهادية التي تنتجها البنية السعودية بانتظام، وتستخدمها وتصدّرها إلى بؤر التوتّر خارجها، كما تفعل، اليوم، في العراق وسورية ولبنان والأردن، وبين الفلسطينيين، لكن ليس في فلسطين حيث الاحتلال الحليف المحصّن من الإرهاب السلفيّ بقرار من قلب السعودية. هكذا، وبينما ننظر إلى أنفسنا، بوصفنا عراقيين وسوريين وأردنيين وفلسطينيين ولبنانيين، ينظر إلينا الخليج، كما حليفه الإسرائيلي، كمدى واحد. وقد أظهرت تطورات 2011 - 2012 في «سوريا» أنّ الهلال الخصيب يكوّن وحدة إقليمية مترابطة في الصميم. فالحدود الجغرافية والديموغرافية والسياسية بين سوريا وكل من الأردن ولبنان، متداخلة بنيوياً، بحيث انكشف فعلاً أنّها مجرد حدود افتراضية، وتبيّن أنّه لا يمكن للبلدين، «النأي بالنفس» عمّا يحدث في البلد الأمّ. تحوّل الصراع في سورية إلى صراع داخلي عميق، سلمي في الأردن - بسبب قوّة الدولة - وعنيف في لبنان اللادولة، لكن، في الحالتين، ربما آنّ للأردنيين واللبنانيين، مراجعة التصلّب الوطني المحلي في ضوء الظهور اللافت لحجم الأثر السياسي للحدث السوري الداخلي على الوطنيتين الفرعيتين.

في لبنان، ما يشبه الجنون... وما يشبه الصحوة؛ جنون المشاركة في الحرب على سوريا، على أرضها وأرض لبنان، وصحوة من وهم لبنان الكبير القادر على إدارة الظهر للبلد الأم. كم سنةً مرت على لبنان اللا - سوري، كم حزباً، وكم

كتاباً، كم حرباً، كم وهماً مذ ذاك، سقط حين وجد اللبنانيون أنّ طرابلس لا تزال جزءاً من سورية، كما تظهر في صيرورتها جزءاً من الحرب السورية التي تمتدّ سياسياً إلى كل المناطق اللبنانية، ويظل محورها واحداً: لمن تكون السيادة في دمشق؟

لم يلعلع الرصاص بين مؤيدي دمشق ومؤيدي المعارضة السورية في الأردن، لكن تفاعلات الصراع وعقابيله هنا أبلغ؛ أولاً، تقاطع الانشقاق حول سوريا، إلى حدّ كبير، مع الانشقاق الديموغرافي السياسي الداخلي. هناك، بالطبع، عوامل عديدة سنتعرّض إليها عما قليل، تفسّر ذلك التقاطع، لكن ما يثير الانتباه أنّ وحدة المذهب (السني) لم تؤدّ دوراً حاسماً هنا؛ صحيح أنّ عناصر مؤيدة للإخوان المسلمين من بين صفوف العشائر وقفت ضد النظام السوري - بوصفه "علوياً" - لكن العشائر، ككتلة سياسية، ظلت، برغم التجييش الإعلامي والسياسي، عصية على نفوذ الإسلام السياسي، وأعربت عن مواقف صارمة إزاء النشاط الإخواني المعادي لدمشق، ولجمته فعلاً. في المقابل، وباستثناء البؤر اليسارية والقومية في صفوف الأردنيين من أصل فلسطيني، نجد أنّ غالبية من هؤلاء تقع تحت تأثير النفوذ الإخواني والسلفي. وبالنظر إلى تلازم هذا التأثير المتصاعد مع مخزون التعبئة الفلسطينوية التقليدي، فإنّ الأبواب تبدو مفتوحة هنا لـ«فتح الإسلام». ولا أقصد التنظيم نفسه بالضرورة، بل الفكرة البالغة الفعالية للدمج بين الهوية الوطنية والهوية الدينية المذهبية. إنّ حضور هذه الفكرة ووجود حاضنتها الاجتماعية، يفتحان ثغرة في جدار النسيج والأمن الأردنيين، ويقودان إلى احتمالات مواجهات أمنية وأهلية خطيرة، إذا قررت السعودية وقَطر أن من مصلحتهما مدّ سلسلة الحروب الأهلية والفوضى إلى الداخل الأردني أيضاً. ثانياً، إنّ مثل هذه المخاوف الأمنية، والقلق من تدفّق هجرة الفلسطينيين - السوريين إلى البلاد المهددة أصلاً بفقدان التوازن الديموغرافي السياسي، إضافة إلى التحسّب من تنامي قوة الإخوان المسلمين المحلية، وتبلور إجماع لدى القوى الوطنية والعشائرية يرفض التدخّل في سورية، كلها عوامل

جعلت مثل ذلك التدخّل ممتنعاً بوصفه سياسة عامة للدولة - لكن، بالطبع، مع وجود خروق واحتمالات - ثالثاً، ووضع هذا الامتناع، العلاقات الأردنية - السعودية على المحكّ. لم يظهر للسعوديين، فقط، أنّ الأردن ليس ذلك الحليف الذي يمكن الاعتماد عليه في معركة الوجود الخليجي، بل ظهر للطرفين أنّ فكرة عضوية الأردن في مجلس التعاون الخليجي زائفة من الأساس، لأنها تتعارض مع دكتاتورية الجغرافيا السياسية؛ فالأردن ينتمي، عضوياً، إلى المدى السوري العراقي، ولا يستطيع حكّامه، كائناً ما كانت توجهاتهم، كسر ذلك الانتماء، والانضواء تحت العباءة الخليجية.

التداخل الجغرافي والديموغرافي - وما يستتبعه من تفاعلات مختلفة - بين دولتي الهلال الكبريين، سوريا والعراق، حاضر بقوّة، و تخفّف، من صورته، مركزيّةُ البلدين، لكن تقاطع أزمتيهما الراهنتين، أظهر الترابط الذي لا فكاك منه بينهما من جهة، وبينهما وبين الأردن من جهة أخرى؛ فمن دون تفاهم جوهري مع دمشق وعمان، لن تستطيع حكومة مركزية عراقية، شيعية التكوين، أن تتلافى، سلمياً، مشروع انفصال المثلث السني العراقي، المدعوم من السعودية. ولن تتمكن الأخيرة من تحويله إلى منطقة مضادة لحكومة بغداد، إلا إذا ربحت الجولة في سوريا أو تعاون معها الأردن في هذا المجال.

في هذه الشبكة، يوجد العامل الفلسطيني المنتشر على كامل رقعة الشطرنج، في كل زاوية وكل محور؛ قَطر التي استأثرت بملفّ حماس - المُعاد تأهيلها خارج الخط السياسي للمقاومة - لأداء دور رئيسي في التفاهمات مع الإسرائيليين، تنسج، كذلك، صلات معقدة مع الإخوان المسلمين والجماعات الليبرالية التوطينية في الأردن، بينما يركّز السعوديون، جهودَهم على اجتذاب المزيد من الفلسطينيين إلى البؤر والمنظمات السلفية الجهادية.

حروب الخليج في الهلال الخصيب، دفاعٌ مستميتٌ عن بنى محكوم عليها بالزوال، في سياق التراجع الأميركي والغربي، والتوازن الإيراني - الإسرائيلي، وتفكك النظام العربي تحت ضربات الحراك الجماهيري الذي لم يصل بعد

إلى مآله الثوري، لكنّه مفتوح الاحتمالات. وكذلك في سياق التفكك الداخلي للسعودية التي يدرك قادتها، في أعماقهم، أنّ صيغة الدولة العائلية المتحكمة في ثروات كبرى، والمضادة، في تركيبها العضوي، للتقدّم، والمتفسخة ذاتياً، والمنتجة، بالتالي، وبصورة تلقائية ومستمرة، للإرهابيين، لم تعد ممكنة. وهو ما يدفع بالرياض إلى جنون نراه، يومياً، منتقلاً من العراق إلى سورية، وبدأنا نراه في لبنان، وغداً في الأردن. نحن لا نستدعي، إذاً، «الهلال الخصيب»، كتكوين جيوسياسي واحد، من تراث أنطون سعادة، بل إنّ حروب التوسع الخليجي في بلدان الهلال هي التي تضع أمامنا ضرورة النظر في راهنيّة الرد الهلالي على تحدي الوجود والتنمية والثقافة القومية والتقدم الاجتماعي.

التركيب الإثني والديني والمذهبي والاجتماعي - الثقافي في الهلال الخصيب، هو تركيب متوازن بين العائلتين، السنية والشيعية، وبين المسلمين والكتلة المسيحية الوازنة، بين البدو وأنصاف البدو والفلاحين والحضر، بين الثروات المعدنية والمائية، بين القدرات الإنتاجية والعلمية والتقنية والقدرة القتالية، وبين تراثات الحقب الحضارية، تلك المتراكمة عبر تاريخ حيوي متصل تعددي حتى في انقطاعاته. وهو ما يمنح الهلال، العمق اللازم للنهوض القومي التقدمي والهوية الإقليمية الفريدة. وما ينبغي لنا أن نلاحظه، تواً، هو أنّ الوطنيات المحلية، على شرعيتها، ستتحول وبالاً على ذاتها إذا ما تصلبت، ونظرت إلى تلك الذات بمعزل عن السياق الهلاليّ، وخصوصاً في زمن الاتحاد العدواني للخليج. مسيحيو لبنان لن يعودوا أقلية متوجسة حالما يندمجون في مسيحية مشرقية، ضُربتْ في فلسطين والعراق، وهي، اليوم، مستهدفة في مركزها السوري، وصار لزاماً عليها أن تنقذ نفسها، ربما انطلاقاً من استعادة الدور النهضوي التنويري العروبي الذي ميّز حركة المسيحيين العرب منذ نهايات القرن التاسع عشر، لكنّه غاب في العقود الأربعة الأخيرة في انكفاء طائفي مميت.

كذلك، ستخرج العائلة الشيعية من روح الغيتوات، حين تنتظم في خط يمتد من جنوب لبنان إلى جنوب العراق، حيث توجد الإمكانات الخصبة لنهوض التشيّع العروبي العراقوي، القادر على خلق التوازن الممكن - والودي - مع إيران،

وتالياً على اجتذاب الشيعة العرب إلى مركز عربي. وهو طموح لا غنى عنه لكي يأخذ الهلال الخصيب موقعه الندّي في سياق الحلف الروسي - الإيراني. التمايز لا يقود، بالضرورة، إلى علاقة عدائية؛ فالتحالف يتم، أصلاً، بين المتمايزين. وهو ممكن على أساس التعددية والمصالح المشتركة.

وستجد العائلة السنية الهلالية، لنفسها، وفي تراثها الحضاري الخاص، إطاراً ينأى بها عن التأثيرات الوهابية الخليجية من جهة، وعن التأثيرات الإخوانية المصرية من جهة أخرى، إلى تسنّن هلالي مستقلّ يمثّل، في خصوصيته المنفتحة، دينامية أساسية في بنية بيئته التعددية.

البقاء داخل الوطنيات والعصبيات المتصلّبة، يحوّل التنوّع الاجتماعي الثقافي المتوازن إلى صيغ من أكثريات وأقليات، وبالتالي إلى ميادين للحروب الأهلية. وإنّها لمفارقة أن ترى الرياض في اتحاد الخليج، مخرجاً له من أزمته التاريخية، بينما تعمى القوى الوطنية في بلدان الهلال الخصيب، عن الإمكانات الهائلة التي يتيحها تضامنه واتجاهه نحو صيغة سياسية تحوّله إلى قوة إقليمية مستقلة وفاعلة وتضمن الوزن العربي بين تركيا وإيران.

ألا من هجوم مضاد ؟

لا يمكننا أن ننسى لحظة واحدة أنّ الضغوط تشتدّ على سوريا، وتتصاعد، في حرب خليجية مفتوحة، ينوب فيها الوهابيون عن الولايات المتحدة وإسرائيل في مسعى تدمير الدولة السورية. لكن، في رأينا، أنّ العامل الرئيسي في تأخر انتقال هذه الدولة من الدفاع إلى الهجوم، يكمن في غياب الإرادة السياسية لتوضيح هويتها الاجتماعية والسياسية والثقافية.

بعد أكثر من سنة من المواجهات، لا تزال هوية الدولة السورية غامضة في كل المجالات:

أولاً، غاب مهندس النيوليبرالية السورية، عبد الله الدردري، لكن الدردرية، المسؤولة عن التفكك الاقتصادي - الاجتماعي للأرياف الفلاحية والضواحي الحرفية، لا تزال قائمة، وتعشش في مفاصل الاقتصاد والقرار والتكوين الاجتماعي للنخب المسيطرة. صحيح أنّ موجة النيوليبرالية لم تستطع القضاء

على مكوّنات أساسية يمكن إنقاذها من القطاع العام والسياسات والهياكل الاجتماعية في سوريا، وصحيح أنّه تم اتخاذ إجراءات، هنا وهناك، لتبريد النتائج السياسية للنهج النيوليبرالي، لكن من الواضح أيضاً، أنّ الخط الوطني الاجتماعي داخل النظام السوري والدولة السورية، لم يستطع، حتى الآن، التعبير عن نفسه سياسياً، إما لتردده وإما لعدم إدراكه أهمية تظهير الموقف الاجتماعي التقدمي لربح المعركة ضد القوى الرجعية. لا نزال نطمح أن يعلن الرئيس بشار الأسد ـ وهو مَن وقّع وشجّع مراسيم الدردرية نقداً ذاتياً صريحاً، فيصف النهج ونتائجه الكارثية ويؤكد التخلّي عنه كلياً، والشروع، بالمقابل، في تدبير سياسات تقدمية صريحة على أساس ضرب المصالح الكمبرادورية وإعادة بناء ودمقرطة الدور القيادي للدولة في المجال الاقتصادي، وتعزيز القطاعات الزراعية والصناعية والحرفية، واتباع منهج شامل منطلق من الرؤية الديموقراطية الاجتماعية، وإعادة توزيع الثروة على المستوى الوطني. هذه السياسات بالذات هي التي تستطيع استعادة جمهور المهمّشين، المفقَرين من سيطرة وكر الذئاب السلفية إلى التحالف الاجتماعي الوطني.

ثانياً، إنّ واحدة من الومضات الرئيسية التي أطلقت الانتفاضة السورية هي شعور السوريين بوطأة الفساد الكبير. ما الذي أنجزه النظام السوري في هذا الملفّ؟ لا شيء. هناك، بالطبع، المخاوف من انفراط بعض التحالفات داخل النظام وخارجه، إذا ما شنّت معركة واسعة ضد الفاسدين. لكنّها، أيّ هذه المعركة، سوف تجتذب قطاعات اجتماعية واسعة إلى صف النظام، وتمنح الصدقية لخياراته السياسية.

ثالثاً، إنّ جميع المتضامنين مع سوريا، توقّعوا أن تكون الانتخابات النيابية إطاراً لتوسيع النخبة السياسية، فتشمل طيفاً من العناصر الديموقراطية المستقلة والمعارضة الوطنية الاجتماعية، وخصوصاً ائتلاف «جبهة التغيير والتحرير» والسوريين القوميين. لكن العملية الانتخابية، بالنظر إلى ثقل السلطة وراء نزعة الاستئثار البعثي، حرمت الدولة السورية من الوزن النوعي لمشاركة المستقلين الديموقراطيين والمعارضين الوطنيين الذين جرى تمثيلهم بصورة

رمزية فقط. وهكذا، فإن هذه القوى المتمتعة بالصدقية، والتي أظهرت، خلال مراحل صعبة من الأزمة، حيوية سياسية مفتقدة لدى أركان النظام في الدفاع عن البلد، تلقت صفعة أربكتها وعطّلت حيويتها، بينما أعيد إنتاج برلمان حسب المواصفات القديمة من التحالف بين النخب البعثية والنخب البرجوازية.

رابعاً، إنّ أكثر الاعتراضات جوهرية على أداء النظام السوري، هي تلك المتعلقة بحقوق الإنسان وكرامته. وفي هذه النقطة بالذات، فإنّ المتضامنين مع سوريا، لا يزالون يقفون أمام خيار أخلاقي موجع جداً لا مبرّر له بين حقوق الأوطان وحقوق الإنسان.

خامساً، وقد لا يريد النظام السوري الانحياز إلى خيارات اجتماعية وسياسية صريحة تهدد تحالفاته الراهنة، ولكن ماذا عن الخيار الوطني الذي هو خياره الرئيسي؟ في 2011 جرى تصعيد شعبي سلمي ضد الاحتلال الإسرائيلي. ورغم أنّه بدا نوعاً من الدفاع عن الذات في مواجهة الرجعية، فقد فتح ذلك التصعيد السلمي أفقاً لمسار تعميق ثقافة وروح المقاومة في سوريا. هذا المسار لم يجر تعزيزه . وحتى حين قررت إسرائيل أخيراً البدء بالتنقيب عن النفط في الجولان، فإنّنا لم نلحظ سوى تعليقات احتجاجية خجولة.هل يظن النظام السوري أنّه سيتجاوز الأزمة في تسوية ما، ليعود الوضع في البلد إلى ما كان عليه سابقاً؛ بزنس وفساد وامتيازات وقمع، بل وعلاقات طيبة مع السعودية؟ إنّه لواهمٌ مَن يظن ذلك. إنّها معركة كسر عظم، ولن تفوز الدولة السورية فيها إلا إذا تحددت طبيعة هويتها الاجتماعية والسياسية واصطفافاتها وتحالفاتها ومقاربتها الخاصة للتحوّل الديموقراطي، بما يمكّنها من شن الهجوم المضاد*.

الثلاثاء 29 أيار 2012

---

* كان علينا أن ننتظر ما يقرب العام، لكي يتخذ النظام السوري، خطوة صحيحة في هذ الاتجاه، بإعلانه فتح جبهة الجولان أمام المقاومة.

سوريا بوصفها دولة المقاومة العربية

في الذكرى السادسة لحرب تموز، أعلن زعيم حزب الله، حسن نصر الله جملة من المعطيات الجديدة المرتبطة بالاستراتيجية السورية التقليدية المعروفة بـ«الدفاع خارج الأسوار». وكانت هذه الاستراتيجية قامت على تجاوز آثار خروج مصر من حلبة الصراع مع العدو الإسرائيلي بعد1973، وبالتالي المصاعب الجسيمة للحرب النظامية على الجبهة السورية نفسها، من خلال إدامة وتصعيد المعركة مع الإسرائيليين والأميركيين على الجبهات غير النظامية في المنطقة. وعلى هذه الخلفية، جاء الدعم السوري الحيوي والمثابر للمقاومات العربية في فلسطين ولبنان (والعراق).

ولطالما صوّر الخصوم السياسيون لنهج المقاومة، تلك الاستراتيجية بأنّها تعبر عن أنانية تحمي نفسها ومصالحها بممارسة الصراع على أرض الآخرين وبرجالهم. لكن أولئك الخصوم يتغاضون عن الكلفة الباهظة للحرب خارج الأسوار، والمخاطر التي تنشأ عنها، وامكانية انتقالها، في المنعطفات الحادة، من خارج الأسوار إلى داخلها. وهو ما يتطلب الحفاظ على جاهزية عسكرية مستعدة للمواجهة من دون تقاعس. التهمة الثانية الموجهة إلى تلك الاستراتيجية هي القائلة إنّ دمشق تستخدم المقاومات ورقة ضغط للتوصل إلى تسوية مع إسرائيل بشأن الجولان، ومع الغرب بشأن مصالحها. وقد أظهرت الأحداث، على مدى العقود الأربعة الماضية، وبعد كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة، أنّ الصراع ـ وليس التسوية مع إسرائيل ـ هو محور السياسة السورية.

دفعت سوريا بالفعل أثماناً باهظة على مذبح استراتيجية الحرب خارج

الأسوار، أبسطها المواجهات العسكرية مع الإسرائيليين والأميركيين في لبنان في النصف الأول من الثمانينيات، وأقساها مساعي الحلف الأميركي - الإسرائيلي - الرجعي لتقويض الاستراتيجية السورية نفسها من خلال الحصار والعزل ونقل الحرب إلى داخل الأسوار، كما حدث في التمرد الإخواني الإرهابي في 1980، وكما يحدث منذ ربيع 2011 وحتى الآن من حرب إرهابية وإعلامية شرسة على سوريا المحاصرة.

الجديد الذي جاء نصر الله به، هو أنّ دمشق تمارس استراتيجيتها تلك في عهد بشار الأسد، بروح متفانية، أولاً من حيث كونها المزوّد الرئيسي بالسلاح - بكل أشكاله - للمقاومة اللبنانية والفلسطينية، وثانياً من حيث كونها تطوّر صناعاتها العسكرية - وخصوصاً الصاروخية - في السياق نفسه، وثالثاً من حيث استعدادها للذهاب إلى الحد الأقصى في تحمّل المسؤولية السياسية والعسكرية والمادية والمخاطر الناجمة عن تلك الاستراتيجية، كما ظهر في حرب تموز في لبنان 2006 وحرب غزة 2009. ففي الحربين، كان الجيش السوري، الرافعة الرئيسية للمواجهة، وشريكاً في الحرب. وقد تطلب ذلك، رابعاً، إعادة تكوين القدرات الدفاعية للجيش السوري بما حوّله إلى قوة عسكرية نوعية.

ولم يذكر نصر الله، لسوء الحظ، معطيات خاصة عن الدور السوري في المقاومة العراقية. ولعل هذا الدور هو الدور الأخطر الذي لعبته دمشق؛ فالعدو، هنا، هو الولايات المتحدة الأميركية نفسها، ومحور المواجهة ليس في الميدان التقليدي لإدامة الصراع مع إسرائيل، بل في هزيمة المشروع الإمبريالي الكبير للمحافظين الجدد، الهادف إلى إقامة الشرق الأوسط الجديد الأميركي العثماني - الخليجي - الأصولي.

ينبغي أن نتوقف هنا، إذاً، لنرى دور سوريا الدولي في أفول مرحلة القطب الواحد، وولادة مرحلة التعددية القطبية. وفي هذا السياق بالذات، تفيد سوريا الآن من الدعم الروسي - الصيني لمقاومتها المديدة للعدوان الإمبريالي الرجعي المستمر والمتصاعد منذ ستة عشر شهراً، بهدف تحطيم وحدة ترابها

الوطني ووحدة مجتمعها وتفكيك جيشها وتدمير قدراتها الاقتصادية وحيويتها الاجتماعية والثقافية.

في وصف سوريا، لم يعد جائزاً، بعد خطاب نصر الله، القول إنّها دولة ممانعة إنّها، بالتحديد، دولة المقاومة العربية. فقد اتضح اليوم أنّ تلك المقاومة هي حزمة سياسية وعسكرية وأمنية واحدة متضافرة في نهج استراتيجي واحد عماده الدولة السورية. ولذلك، فإنّ خروج حماس من دمشق لا يعني انفكاك حركة مقاومة عن حلف إقليمي، بل يعني انفكاكها عن خط المقاومة نفسه؛ فخارج العلاقة التحالفية مع سوريا، لا توجد مقاومة، بل مفاوضات وصفقات وتموضع داخل التجديد الإخواني لكامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة.

وسوريا هي دولة المقاومة العربية بامتياز، لأنّها، على خلاف المقاومات الجزئية، لم تتخذ، في خوضها الصراع مع تل أبيب وواشنطن، معياراً جزئياً ـ طائفياً أو مذهبياً أو قُطْرياً ـ بل ظل معيارها واحداً هو الصراع نفسه بوصفه صراعاً قومياً، وتوظيف المقاومات الجزئية ضده. قاتلت سوريا إلى جانب حزب الله الشيعي وحماس الإخوانية والفصائل العراقية السنية، مبرهنةً على تكوينها العروبي والتزامها الاستراتيجي بالمقاومات بغض النظر عن ارتباطاتها وميولها الجزئية.

إنّ شجاعة ورجولة نصر الله في إعلانه الدور المركزي لسوريا ورئيسها وجيشها وصناعتها العسكرية وضباطها ـ وفي مقدمتهم الشهداء داوود راجحة وحسن تركماني وآصف شوكت ـ في انتصار تموز 2006، تلهمنا الشجاعة والرجولة، لكي نخرج، بدورنا، من الدائرة الرمادية، ونعيد اكتشاف اصطفافنا السياسي وفق الأولوية المعيارية للصراع مع الإمبريالية والصهيونية. وفي سياق ذلك الاصطفاف الصريح والمحدد، سوف نرى، في الدولة الوطنية السورية، وفي ضوء الممكن الواقعي القائم بالطبع، وقبل الربيع العربي وبعده، المركز الرئيسي الأخير للمقاومة العربية وللروح العربية. وما تستهدفه الحرب المجنونة على سوريا اليوم هو تدمير هذا المركز والحاقه بالمعسكر الأميركي الإخواني السلفي الرجعي.

لا يعمينا ذلك عن التناقض القاتل الذي وقع فيه النظام السوري، خلال العقد الماضي؛ فبينما كانت رئاسة الأسد الابن تطوّر قدرات الجيش السوري، وتوطّد دورها في المقاومة، انزلقت إلى ما يشكّل الضد الاقتصادي الاجتماعي لذلك الدور من خلال تشجيع الغزو النيوليبرالي الكمبرادوري للاقتصاد والمجتمع السوريين. وهو ما تدفع سوريا ثمنه الآن، أولاً، بخسارة قسم من القاعدة الاجتماعية التقليدية للدولة والمقاومة، والمتمثلة بالفلاحين وجماهير الريف، وثانياً، بإفقار وتهميش مئات الألوف من الشباب الذين تحولوا خزاناً بشرياً للإرهاب الرجعي، وثالثاً، بنشر نموذج النجاح الفردي البرجوازي على نطاق واسع، مما أدى إلى اهتزاز منظومة القيم الوطنية لدى أوساط اجتماعية عديدة، وفي مقدمتها بيروقراطية الحزب والدولة.

من الثغر الكبرى لذلك التناقض، استطاع العدوّ النفاذ ليخوض المعركة ضد الدولة السورية داخل الأسوار. وهي معركة كسر عظم؛ فلن يتوقف التحالف الغربي العثماني الخليجي الرجعي، بهدف تحقيق ما يلي:(1) شق المجتمع السوري على أسس طائفية ومذهبية تنهي وحدة الدولة، وتالياً امكاناتها ودورها الإقليمي،(2) تفكيك المؤسسة العسكرية وتصفيتها، (3) تفكيك القطاع العام والمؤسسات والقدرات الانتاجية الوطنية لصالح توطين النموذج النيوليبرالي الكمبرادوري نهائياً،(4) إلحاق سوريا بنادي المتعاهدين مع إسرائيل.

بالمقابل، ليس هناك من بديل أمام الدولة السورية سوى خوض المعركة حتى النهاية، بما يحقق الأهداف التالية: (1) سحق التمرد المسلح وتطهير البلد من العناصر الإرهابية، بصورة نهائية، وبأي ثمن وفي أقصر وقت ممكن، (2) اتخاذ كل ما يلزم من سياسات وإجراءات لتطهير جهاز الدولة من عناصر الفساد والترهّل، وتوفير السلع والخدمات وتنشيط الانتاجية الاقتصادية وإطلاق حملة وطنية لإسعاف الفئات الشعبية من الضنك المضاعف الذي ترزح تحته بسبب إفقارها وبسبب الظروف الأمنية الحالية، (3) تظهير أطروحة سياسية متماسكة وجذرية وهجومية، داخلياً وسورياً، ترتكز، بلا لبس، على مبادئ التحرر الوطني

والتقدم الاجتماعي، (4) التخلص، كلياً ونهائياً، من كل آليات ومظاهر النهج النيوليبرالي وضرب مواقع الكمبرادور واستعادة التحالف الاجتماعي الوطني وفق الخط الاشتراكي.

الأيديولوجيا: العامل الحاسم في التكوين السوري

لعل الأساس المتين للنصر في المعركة الدائرة الآن في قلب الشام، وفي معارك المستقبل، يظل يتمحور حول الأيديولوجيا؛ فلا يمكن لبلد، كسوريا، متعدد العصبيات والجهات والمجتمعات المحلية من جهة، ويربض على موقع جيوسياسي استراتيجي، أن يتوحد إلا برابط أيديولوجي.

ولا يمكن أن يكون هذا الرابط الأيديولوجي، في سوريا، دينياً، فبالنظر إلى أنّ العصبيات التي لا بد من لحمها لبقاء الدولة الموحدة، هي هنا طائفية ومذهبية، تغدو أي أيديولوجية من هذا الصنف وصفة للتفكيك لا للتوحيد.

ولا يمكن أن يركن السوريون للحم دولتهم بالأيديولوجية الوطنية الليبرالية؛ فالجمهورية العربية السورية لا تتطابق، في جغرافيتها، مع جغرافية الوطن السوري الجريح. وهي متعددة المراكز الجهوية المتقاطعة مع تنوّع المجتمعات المحلية، وارتباطاتها المجاورة، مما يجعل الأيديولوجية الوطنية الليبرالية، هنا، هي، كذلك، تفكيكية. ولا يمكن، في أحسن الأحوال، تصوّر ديموقراطية ليبرالية في سوريا تزيد في إنتاجيتها على الديموقراطية الطوائفية في لبنان. يعني ذلك استحالة الدولة واستحالة الجيش الوطني الفاعل واستحالة الاستقلال. كذلك، فإنّ التركيب الاجتماعي السياسي السوري المعقد في فئاته الطبقية وتقاطعاتها العصبية والجهوية والإقليمية، لا تسمح بصراع طبقي صاف في ظل الليبرالية الاقتصادية التي تعمل هنا كآلية إفقار وتهميش وتفتيت بين العصبيات لا فوقها.

هذه اللوحة هي التي انتجت بالأساس الحركات البعثية والقومية والشيوعية في سوريا، بوصفها إجابات عن سؤال الدولة والوحدة والدور. ولأنّ البعثيين قدموا صيغة ايديولوجية تمثل ضفيرة من العلمانية الوطنية والعروبة والاشتراكية، فقد تمكنوا من حكم سوريا، وهمّشوا الشيوعيين والقوميين، في حين حكمت اللوحة

الاجتماعية السياسية السورية نفسها على الإخوان المسلمين السوريين بالفشل التاريخي، وحوّلتهم إلى جماعة متعصبة ودموية ومرتبطة بالاستعمار والرجعية الخليجية على طول الخط. وهي لن تستطيع، تحت أي ظرف، أن تقدم إطاراً أيديولوجياً مطابقاً لاحتياجات الدولة السوريا، ولن يعدو دورها إلا أن يكون جزءاً من ماكينة التقسيم أو في أحسن الأحوال جزءاً من التمثيل السني في شبه دولة تقوم على المحاصصة الطائفية والمذهبية. إنّ الطريق المفضي إلى قيادة دولة وطنية في سوريا مغلق مسبقاً أمام أي منظمة أصولية بحكم تكوينها.

وهذا هو السبب الجوهري في أنّ الإخوان المسلمين السوريين، رغم كونهم القوة الرئيسية المدعومة في المعارضة السورية، ورغم ما يتمتعون به من دعم خليجي وصلات دولية، ظلوا، دائماً، عاجزين عن صياغة خطاب وطني موجه إلى سوريا موحدة، مثلما ظلوا ومازالوا عاجزين عن تشكيل الثقل اللازم لتوحيد المعارضة السورية التي لا توجد بين صفوفها، بحكم التكوين السوري نفسه، قوة مركزية تشكّل بديلاً ممكناً للنظام السوري الذي، على أخطائه وخطاياه، لا يزال قادراً على تقديم إطار وطني موحد للسوريين.

لقد تمكن الرئيس الراحل حافظ الأسد من توليف الصيغة الأيديولوجية البعثية بظلال شديدة المرونة والواقعية من الاشتراكية السوفياتية والقومية السورية، ووحّد السوريين وراء دور إقليمي طموح انعقد على متلازمة البراغماتية المقيدة بالاستقلال والصراع الحتمي مع إسرائيل. وقد اختلّت هذه الصيغة المعقدة في عهد الوريث لصالح صيغة متناقضة من اللبرلة الاقتصادية في الداخل والتشدد القويفي الخارج. وهي صيغة انفجرت عندما اجتمعت عليها ايديولوجية «الربيع العربي» ـ وهي خليط ديماغوجي من الليبرالية السياسية والأصولية الإسلامية والعدمية القومية ـ جنباً إلى جنب مع الخطط الانتقامية المعدّة مسبقاً ضد سوريا بسبب دورها في المقاومة، وهوس الخليج بالتخلص من آخر مركز للقومية العربية، ومتطلبات التوسع الإقليمي للبرجوازية التركية التي أعادت اكتشاف ضرورة العثمنة كإطار أيديولوجي للمجال الحيوي التركي.

الرابطة الأيديولوجية اللاحمة - لا يمكنها أن تكون في سوريا إلا عروبية علمانية - ليست خياراً، وإنما قدر البلد والدولة.

المعارضة، بأجنحتها الأصولية والليبرالية، عاجزة وستظل عاجزة عن تكوين خطاب وطني، بينما النظام الحاكم لا يزال متردداً، لكنّه يستطيع مع حلفائه الشيوعيين والقوميين السوريين أن يضفر الرابطة الأيديولوجية المطابقة لاحتياجات الدولة، عروبية ولكن مشرقية، علمانية ولكن وطنية وتراثية، وتنموية وديموقراطية واجتماعية.

الثلاثاء 24 تموز 2012

نصر الله والعلمانية الوطنية

ذهبتُ، باهتمام، لقراءة تعليق فواز طرابلسي على خطاب الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، في الذكرى السادسة لحرب تمّوز. ومصدر اهتمامي ذاك، أنني رأيت في خطاب نصر الله المعني، تقدما نوعيا، بالنسبة إلى جميع خطاباته السابقة، يسدّ فجوات أساسية لطالما انتقدناها في تحليله وفكره. ومنها، مثلا، نظرته الجديدة للجوهري في المأساة العراقية، ومنها، خصوصاً، دور المنظور المقاوم في بناء صيغة من العلمانية الوطنية. وكنتُ شغوفا بأن أرى أثر ذلك التقدّم الفكري في مناقشة نقدية جدية للخطاب من قبل مثقف مهم. غير أنني ذهلتُ من خفّة المناقشة. هي، في الحقيقة، مجرد مناكفة مفككة جديرة بثرثرة عابرة في مقهى. وأنا أضنّ بالكتابة المثقّفة عن المناكفة والثرثرة، وأحسب أن نشر نص يوقّعه مثقف هو مسؤولية ثقيلة لا مجال للتسامح بإهمالها كل ذلك الإهمال الذي أبداه طرابلسي في نصه المعنون بـ«حوار هادئ في ذكرى حرب تموز» المنشور في «السفير» (الأربعاء، 25 تموز 2012).

النص المهلهل يبدأ بمناكفة مسطّحة حول مغزى قيام نصر الله بالكشف عن خديعة المقاومة للجيش الإسرائيلي، بما أدى لإفشال عمليته المسماة «الوزن النوعي» الهادفة إلى تدمير مرابض صواريخ المقاومة. ويسخّف طرابلسي ذلك الكشف، متجاهلاً أنه يأتي، رغم ضرورته الدرامية في خطاب جماهيري تعبوي، على هامش سجال فكري سياسي رئيسي بالنسبة إلى المقاومة، ضد طرحين متداولين، وأصبحا ضارّين للغاية في خضم التطورات الإقليمية الحاصلة: (1) الطرح القائل بالتقليل من أهمية انجاز المقاومة اللبنانية في حرب تموز، وخصوصاً لجهة إنكار وقوع الهزيمة الإسرائيلية. وقد استشهد خطاب نصر

الله بنصوص عديدة لقادة إسرائيليين يعترفون فيها بهزيمة إسرائيل في تموز صراحة. وبينما يتحدث الإسرائيليون عن انجاز يتمثّل في عملية «الوزن النوعي»، أراد نصر الله أن يبدّده بالكشف عن كونه، في الحقيقة، فشلاً. (2) الطرح القائل بتراجع قدرات حزب الله بسبب الأزمة السورية، وبسبب انخراطه في الشأن الداخلي على حساب جهوزيته القتالية. وقد بيّن نصر الله أن للحزب اليوم قدرة قتالية ذاتية تمكّنه من التصدي لعدوان محتمل، وأن لديه أجهزة تركّز جهودها على محور واحد هو محور الصراع مع العدو.

المقصود بهذه الرسالة ليس طرابلسي بالطبع؛ وإنما إسرائيل لردعها عن التفكير في العدوان. وهذا هدف مشروع وصحيح. وجمهور حزب الله، لطمأنته وشدّ أزره في مواجهة الحرب النفسية الإعلامية التي تشنّها شبكة معادية من الفضائيات والصحف والمواقع الإلكترونية، ضد المقاومة، قدرة وثقافة. ويماحك طرابلسي حول الدعم السوري للمقاومة: هل هو هبة أم لمصلحة؟ ويسترسل في سؤال صاغه في جملة طويلة مضطربة ومفككة ومختلطة الضمائر، بحيث لا يمكننا أن نستشهد بنصّها، لكن مضمونها يقول إن الصواريخ السورية المهداة للمقاومة دفع ثمنها الشعب السوري من لحم أكتافه الخ. طبعاً. ونحن لا نماري في أن السوريين سددوا أثمانا باهظة من التضحيات، بما فيها تحمُّل القمع السياسي والفساد، تقديرا لنهج المقاومة المكلف، لكن ليس بسببه. ذلك أن هناك فارقا نوعيا بين تنديدنا بالتناقض بين نهج الاستبداد والفساد ونهج المقاومة، وبين الربط السببي بينهما. في الحالة الأولى نكون في موقع نقد أسلوب الحكم والمستفيدين منه، وفي الحالة الثانية، نكون في موقع نقض المقاومة.

الشعوب هي التي تصنع القدرات الدفاعية بتضحياتها، لكن الأنظمة هي التي تقرر استخدام تلك القدرات، وفي أي اتجاه. ومن الواضح أن النظام السوري بقيادة الرئيس بشار الأسد، عمد، كما أوضح نصر الله، إلى تقديم الدعم اللامحدود إلى المقاومة اللبنانية والفلسطينية (ونضيف: العراقية) حتى عندما كان ذلك السلوك يهدده في الصميم. وهذا دليل جدية وإخلاص بممارسة

استراتيجية «الدفاع خارج الأسوار» الموروثة من عهد الرئيس حافظ الأسد. وبها تتحقق، بالطبع، مصلحة سوريا في إدامة الصراع مع إسرائيل في ظروف انعدام إمكان شن حرب تقليدية ناجحة، وصولا، كما في كل صراع، إلى نتائج سياسية، لكن ما أضافه نصر الله، من خلال ما يعرفه مباشرة من معلومات، هو أن نظام بشار الأسد تحول إلى شريك ورفيق سلاح للمقاومة من جهة، وركّز، من جهة أخرى، على إعادة هيكلة جيشه بحيث تحوّل إلى قوة عسكرية قادرة على خوض حرب كبيرة ناجحة.

هنا، نرى أهمية ما يستعيده نصر الله من دروس حرب تموز التي أثبتت، بالملموس، تراجع أهمية سلاحي الطيران والمدرعات في الحرب، لصالح سلاحي الصواريخ والقوات الخاصة. وهو استنتاج أصبح متداولا بين الخبراء العسكريين. ومن الواضح أن النظام السوري، كما يقول نصر الله، عكف خلال السنوات العشر الماضية على إعادة بناء قدراته الدفاعية على أساس هذا الاستنتاج، وطوّر صناعاته الحربية، وخصوصاً في مجال الصواريخ، بما مكّنه من النجاح في ملاءمة خططه الجديدة وتجهيزاته معاً.

ويريد نصر الله، أن يطمئن جمهوره، من خلال هذه المعلومات، إلى قدرة الجيش السوري على صد عدوان خارجي، كما يريد الكشف، باسم سوريا، عن تلك القدرة درءاً للعدوان المحتمل، لكن الجوهري، هنا، أن النظام السوري كان يمضي نحو المزاوجة بين استراتيجية الدفاع خارج الأسوار واستراتيجية الحرب على الأسوار. وهو ما يضعنا، أحبّ طرابلسي ذلك أم لا، أمام تطور فعلي في استراتيجية مقاومة متشابكة وتشتمل على الجبهتين اللبنانية والسورية معا، بصورة متعاضدة ومتداخلة، بحيث إنه لم يعد بإمكاننا القول إن أحدا يستخدم أحداً، وإنما نحن أمام بنية واحدة.

هنا، يمكن للمثقف النقدي المسؤول، ويجب عليه، أن يطرح السؤال الآتي: هل كان بشار الأسد يظن أنّ بالإمكان تطوير استراتيجيّة وقدرات المقاومة بمعزل عن السياسات الاقتصادية الاجتماعية الملائمة لها في الداخل؟

يذهب تحليلي إلى أن الأسد، المعجب اعجابا شديدا بنصر الله وبتجربة حزب الله، تصوّر أن بإمكانه أن يركّز، كما يفعل حزب الله في لبنان، على شؤون المقاومة، تاركا البيروقراطية المستبدة والفاسدة تتجمّد وتتعفّن، وتاركاً السياسات الاقتصادية - الاجتماعية للنيوليبراليين والكمبرادور. وهي الصيغة المتناقضة التي انفجرت في وجه الأسد في ربيع 2011.

بنية حزب الله المتماهية مع بنية طائفة من طوائف لبنان، لا تضطرها لقمع جمهورها، كما يمكنها، من خلال المؤسسات المدنية، تمكين قسم من جمهورها ذاك من تلافي الانسحاق تحت عجلات النيوليبرالية المتوحشة في لبنان، لكن سوريا الدولة المركزية لا يمكنها أن تقلّد هذا النموذج؛ لا يمكنها أن تطوّر مقاومتها دوناً عن إدارتها ومنظومتها السياسية، كما لا يمكنها أن تتخلى عن القطاع العام والحماية والجمركية وسياسات الدعم الاجتماعي من دون أن تخسر القواعد الاجتماعية للدولة والمقاومة.

هذه التناقضات القاتلة هي التي كان يناضل شيوعيون من مثل قدري جميل ضدها، طوال العقد الماضي، مؤكدين على ضرورة الانسجام بين المجالات الدفاعية والسياسية الإدارية والاقتصادية الاجتماعية في برنامج يوحّد بين المقاومة والتحديث السياسي والتنمية و الديموقراطية الاجتماعية. وهذا هو مضمون المعارضة الوطنية الاجتماعية السورية التي تمكنت، بسبب ضغوط الأزمة الراهنة في سوريا، من أن تجد لها مكانا في السياسة السورية وفي البرلمان والحكومة. وحين يدعي طرابلسي، بهذا القدر من الخفة والجهل الثقيل الظل، أن مناضلا مثل قدري جميل هو «معارض مفبرك»، فلأن المعارضة التي يشجعها ويعترف بها هي المعارضة ضد المقاومة لا المعارضة ضد النيوليبرالية. إنه يصطف إلى جانب هيلاري كلينتون وبندر بن سلطان وحمد بن جاسم، وراء جماعات رجعية هي، من حيث بنيتها الفكرية الأساسية، طائفية وتفكيكية واستبدادية، وينطوي برنامجها على ضرب كل عناصر الاستقلال السوري، سياسياً ودفاعياً واقتصادياً وثقافياً.

علي حيدر - وحزبه السوري القومي الاجتماعي الضارب جذوره العميقة في أرض سوريا - هما، عند طرابلسي، «معارضة مفبركة» أيضا! فمن المعارضون الأصلاء؟ أهم الإخوان المسلمون؟ أم السلفيون؟ أم العصابات المسلحة؟ أم القاعدة؟ كل هؤلاء لا يريدون الحوار مع النظام السوري، ليس لأنهم يتناقضون مع استبداديته، فهم أكثر استبداداً منه (فالنظام السوري لا يقمع، أقله، الحريات الثقافية والشخصية). وليس لأنهم يتناقضون مع نهجه الاقتصادي الاجتماعي، فهم ينطلقون من طروحات نيوليبرالية صريحة شاملة ومتوحشة (بينما النظام السوري يتراجع عن هذه السياسات الآن، وهو، على كل حال، لم يقم، حتى في سنوات الانفتاح، بهدم قطاعه العام)، لكن لأنهم يخوضون حربا طائفية تتطابق أهدافها مع وهّابيي السعودية وقطر وامبرياليي الولايات المتحدة وعثمانيي أنقرة. وهذا الحلف الأسود هو الذي يمنع، كما قال نصر الله عن حق، التوصل إلى تسوية داخلية في سوريا.

يتذاكى طرابلسي بالسخرية من حديث نصر الله عما تضمره القوى الاستعمارية والصهيونية وحلفاؤها، لسوريا، من خطط تدمير وتفكيك وإلحاق، بوصفه ذلك الحديث، بأنه ضرب من «التعويذات بالمؤامرات المجهولة الفاعلين»! معقول؟ ألا يرى طرابلسي كلّ هذا الصراع المحتدم محليا وإقليميا ودوليا في سوريا وحولها، ليصف النظر في ذلك الصراع من موقع المقاومة، بأنه «تعويذات بالمؤامرات»؟ ثم، كيف يعني «مجهولة الفاعلين»؟ ألم تصل إلى علم طرابلسي أنباء المجموعات الأصولية والسلفية الجهادية والقاعدية المسلحة في سوريا، وتصريحاتها وأفعالها؟ ألم يخبره أحد أن ملك السعودية ورئيس وزراء قطر قد انضما إلى حزب جان جاك روسّو، واستلا ملياراتهما لإسقاط النظام اللاديموقراطي في سوريا؟ ألم يلاحظ أن واشنطن وحلفاءها يعلنون، صراحة، عن دعم الإرهابيين في سوريا؟ ألم تقع عيناه على أنصار القاعدة الذين جمّعهم رجب أردوغان في مركز باب الهوى الحدودي؟ ألم يتابع مؤتمرات «أصدقاء سوريا» التي عقدها ألدّ أعدائها مرارا؟ ألم يطلع على المحاولات الغربية ـ الخليجية

لاستصدار قرارات تحت الفصل السابع بهدف الحرب على سوريا؟ أويظنّ، حقا، أن تفجير مكتب الأمن القومي في دمشق هو من تخطيط عبدالباسط سيدا وتنفيذ أعوانه؟ ألم يقرأ تحليلاً غربياً واحداً من التحليلات العديدة التي تقرر أن تلك العملية هي عملية استخبارية بامتياز؟

طرابلسي لا يقرأ ولا يسمع ولا يرى أي شيء له علاقة بالأحداث الفعلية التي تجري في الواقع الملموس. إنه يدور حول نفسه، ولا يستطيع الانتباه وسط كل انفجارات الحرب الكونية الدائرة في سوريا وحولها، سوى إلى ما يراه من «إعادة انتاج حكم عسكري أمني فردي مافياوي يتربّع على رأسه حاكم فرد يتمتع في الدستور الجديد بصلاحيات دستورية مطلقة، تفوق ما كان يتمتع به في الدستور السابق، وهو فوق ذلك كله معفى من أي مساءلة او محاسبة من أي هيئة او مرجعية»! عظيم حقا، هكذا تؤكد أنك ليبرالي فعلاً، لكنها ليبرالية تصب في مجرى العرعورية. فالذين يطرقون أبواب السلطة في سوريا اليوم بالسلاح يحتاجون إلى مئة سنة لكي يبنوا نظاما عسكريا أمنيا فرديا ... إنهم لن يبنوا حتى نظاما ..فالنظام يحتاج إلى دولة، وهؤلاء يشكلون مشروعا نقيضا للدولة الوطنية ابتداءً، وما يمكنهم فعله هو تأسيس إمارات ظلامية طائفية تطبق أوامر هيئة المطاوعة في السعودية.

إنني أتساءل، أحيانا، بجدّ: هل الليبراليون مساطيل أم أنهم يسطلونها عمدا؟ هل حقا يعتقدون أن الصراع الفعلي هو بين الاستبداد السلطوي وبين أفكارهم الديموقراطية؟ هل يظنون أن ما يدور في رؤوسهم يتحقق تلقائيا بسقوط الأنظمة المستبدة؟ هل يظنون حقا أن قوى أصولية سلفية مموّلة من الخليج تقاتل «الحكم العسكري الأمني الفردي المافيوي ....» لكي تطبّق أفكار طرابلسي في جمهورية ديموقراطية؟

في سوريا الفسيفسائية التركيب الطائفي والمذهبي والإتني، لا يمكن للأحزاب الطائفية أن توحد الدولة وتبني نظاماً من أي نوع، بل يمكنها فقط تفكيك الدولة إلى إمارات طالبانية ترتكب الفظائع، ليس فقط بحق أتباع الطوائف والمذاهب

الأخرى، بل، أيضا، بحق كل مخالف في تفاصيل مفسدات الوضوء وطول شعر اللحية! وإلى جانبها ستجد الأقليات العلوية والمسيحية والدرزية والكردية أن من حقها توفير الحماية لأبنائها في دويلات طائفية أخرى. وهكذا. لن يكون هناك بعد فضاء سياسي سوري دولتي لإصلاحه ديموقراطياً، ولا قطاع عام، ولا ثقافة، ولا حرية، ولا تشغيل ولا انتاجية... وبطبيعة الحال، لن يكون هناك جيش وطني ولا مقاومة، ليس فقط بسبب دمار الدولة الوطنية، بل أيضاً لأن الولايات المتحدة والغرب لا يدعمان الانتفاضة السورية المسلحة إلا في سياق يقدم الحماية إلى إسرائيل، وينهي استقلال سوريا، ويحوّلها إلى مجال استعماري صريح.

نعم. يمكن أن يكون هناك امكان لانتظام فضاء سوري موحد، لكن، فقط، تحت سيطرة قوة خارجية، هي تركيا. وهذه هي الأحلام العثمانية لأردوغان وصحبه في أنقرة، لكن تركيا نفسها مهددة بالتفكيك، في سياق تفكك سوريا؛ فالدويلتان العلوية والكردية تطرحان توا مشروعين تركيين موازيين، والجهاديون الذين توفر لهم حكومة أردوغان غرفة عمليات استخبارية في أضنة، سوف يواصلون جهادهم في تركيا غداً.

هذه هي حقائق الصراع الملموسة. ولذلك، تنقسم المعارضة السورية، إلى وطنية أو غير وطنية، ليس على أساس التخوين، وليس بمنحة من نصر الله أو سواه، لكن انطلاقا من موقفها من الدولة الوطنية. هل تتجشم أعباء الصراع داخل هذه الدولة من خلال تسوية داخلية صعبة ومحفوفة بالمخاطر، لكنها تحافظ على الفضاء الوطني موحداً، أم تلتحق بالهجمة البربرية التي تنطوي على تحطيم الدولة والبلد؟

هذه هي حقائق الصراع: «نظام عسكري أمني ...» نعم. وهل تريده أن يناقش صد الهجمات الإرهابية في البرلمان؟ أمّا هبل!.. حتى في أعرق الديموقراطيات، لا تخوض الدول الحروب وتواجه الإرهابيين إلا بصلاحيات دستورية وتنفيذية مطلقة، لكن الجديد في سوريا، الجديد الذي يلمح إليه نصر الله، هو أن موازين القوى الداخلية في البلد لم تعد تسمح بإعادة انتاج «الحكم العسكري الأمني

الفردي المافيوي ...»؛ فالتغيير الديموقراطي أصبح حتميا في سوريا، لكن سوريا المستقلة والموحدة. والسؤال المطروح الآن، السؤال الذي طرحه نصر الله على المعارضة الوطنية التي لم تحسم خيارها بالحوار بعد، هو : أدولة وطنية وجيش وطني ومقاومة وإصلاحات ديموقراطية، أم تفكيك الدولة والجيش، وانشاء الإمارات الطائفية؟ هذا هو السؤال الفعلي الرئيسي في سوريا اليوم. وهو، بالطبع، سؤال نضالي. فالطريق نحو سوريا الجديدة ليس مفروشاً بالورود، ويحتاج شقّه وتمهيده إلى نضال دؤوب وتضحيات في ظل صراع مديد مع قوى الاستبداد والفساد، لكنه، مع ذلك، يظل الطريق الوحيد الآمن الكفيل بالحفاظ على الدولة الوطنية السورية.

في ظل الصراع الحالي الفعلي في سوريا، يضع نصر الله يده على مفصل رئيسي حين يحدد الهدف المحوري للهجمة الحالية على سوريا، بأنه يتمثل في تفكيك الجيش السوري، كمقدمة ضرورية لتفكيك الدولة السورية أولاً، وبالتالي إخضاع سوريا للمصالح الغربية والخليجية، لكن تفكيك جيش تشرين أيضا يحقق غايات استراتيجية مباشرة للعدو الإسرائيلي، من حيث أنه يزيح من أمامه قوة عسكرية تمثل تهديداً محتملاً، وتشكّل داعماً راسخاً للمقاومة اللبنانية والفلسطينية، وحليفا للنفوذ الروسي في المتوسط، وشريكا لإيران، المطلوب رأسها إسرائيلياً وأميركياً.

يقول طرابلسي إن النظام السوري هو المسؤول عن مآل تفكيك الجيش الوطني من خلال زجه في مواجهات داخلية. وقد يكون ذلك صحيحا لو أن في سوريا ثورة ديموقراطية سلمية، لكن الذي في سوريا هو تمرد مسلح مدعوم من قوى إقليمية ودولية، استطاعت أن تحشد عشرات آلاف المقاتلين السوريين والعرب في حرب عصابات واسعة ودموية، بحيث تكون الدعوة للاستغناء عن قيام الجيش الوطني بمهمّاته في مواجهة هذا النموذج المزدوج من المتمردين والغزاة، دعوة إلى انتحار الدولة وتفكيك الجيش نفسه، بلا مقاومة.

لدينا لائحة اتهام طويلة ضد النظام السوري، لكننا اليوم في حالة حرب

وطنية في مواجهة حلف استعماري رجعي يهدد الكيان كله، بحيث توجب أدنى متطلبات السياسة العقلانية أن نتحالف مع ذلك النظام ضد العدو المشترك، من دون أن نتخلى، قيد أنملة، عن برنامجنا الديموقراطي الاجتماعي، لكننا، في اللحظة التي نستغل فيها هذا البرنامج النضالي للاصطفاف مع العدو، سوف نتحوّل من مناضلين إلى خونة.

المطلوب الرقم واحد في سوريا الآن، هو دحر الإرهاب وتطهير الأرض السورية من الإرهابيين. وهي عملية لا يستطيع النظام السوري - ويجب أن يعرف ذلك - أن ينجزها وحده؛ فالمعركة ضد الإرهاب ليست معركة عسكرية وأمنية فقط، بل هي معركة سياسية تتطلب أوسع تحالف وطني اجتماعي ممكن، في ضوء برنامج وطني وواقعي للتغيير. وليس بلا دلالة أن أحدا من الديموقراطيين الليبراليين لم يطرح برنامجا كهذا حتى اللحظة.

يمكن لليبرالي الوطني أن يطرح البرنامج التالي: هزم الإرهاب والتدخل الخارجي، والسلام، وإعادة البناء، وانتخابات رئاسية وبرلمانية حرة في غضون عام أو عامين، لكن لا ! يجب إسقاط النظام فورا ولا حوار مع النظام إلا على أساس استسلامه، وتحويل الشعار الديموقراطي إلى غطاء لإرهاب القوى الأصولية والسلفية والقاعدة.

في تعليق طرابلسي على نصر الله، ضرب من تكتيك الثعلب؛ فبينما يحدد نصر الله منطق سجاله من موقع صريح هو موقع المقاومة، يموّه طرابلسي موقعه السياسي فيفتقر إلى المنطق المتماسك، ويتصيّد في نصه لاهيا. نصر الله يعبر عن قوة تنطلق من أولوية المقاومة ضد إسرائيل. ومن وجهة نظر التحليل المادي، فإن هذه الأولوية، تعكس، بطبيعة الحال، مصالح اجتماعية وسياسية للجماعة الشيعية اللبنانية، لكن هذه المصالح تتجسّد في نخب متماهية مع أولويتها، ويمثل نصر الله أعلى درجة من التماهي بين المصالح الاستراتيجية والفكرة والشخص.

وهذا هو مضمون زعامته التي تعلو على موقعها الحزبي والسياسي والطائفي واللبناني، وتتجلى في شخصية مناقبية بامتياز. ولا يمكن الدخول في سجال فعلي

مع شخصية كهذه إلا من أحد موقعين: موقع النقد من داخل خندق المقاومة نفسه، أو موقع الخصومة والعداء للنهج ومنطقه.

ومنطق نصر الله متماسك: النظام السوري رفيقنا في السلاح، وإسقاط النظام والجيش السوريين لصالح القوى المعادية للمقاومة يمثّل خسارة استراتيجية لحزب الله ومشروعه. يعني ذلك أننا بإزاء قوة مبدئية لم تتزحزح عن مشروعها وسط العاصفة. حزب الله جادّ في أن يكون مقاوما. لذلك، فإن نصر الله لا يخذل رفاق السلاح في زمن الأزمة، كما فعل خالد مشعل واسماعيل هنية، اللذان قفزا من سفينة ظناً أنها تغرق، فتخليا عن مشروع المقاومة، وانضما إلى المشروع الأميركي ـ الخليجي. في المقابل، فإن طرابلسي - و هو لا يهمني كشخص بل كنموذج للمثقفين وأنصاف المثقفين الليبراليين ـ لا يتحلى بالاستقامة، ولا يجد في نفسه الجرأة ليقول إن أولويتي هي لبنان ديموقراطي ليبرالي صاف، نموذجي. وهو ما يتطلب، موضوعيا، نزع سلاح المقاومة وإقامة سلام راسخ مع إسرائيل وعلاقات مع الغرب لا يعكرها مقاومون. هل ذلك ممكن من دون إسقاط النظام السوري؟ لا. إذاً، فإنني أؤيد العاملين على إسقاطه حتى لو كان هؤلاء من جحافل الأصوليين والسلفيين والقاعديين المدعومين من الأنظمة الخليجية والغرب، وحتى لو أدى ذلك إلى تفكيك سوريا. فلتتفكك. بالعكس، فإن، في تفككها، ضمانة للبنان «المستقل». هكذا يستقيم منطق طرابلسي وينسجم مع نفسه: الدولة السورية عقبة أمام استقلال لبنان الكمبرادوري الليبرالي. فلتسقط!

لم يلتفت طرابلسي، ولا سواه من المعلقين على خطاب نصر الله إلى نقطتين في ذلك الخطاب، أحسبهما بالغتي الأهمية من حيث دلالاتهما الفكرية، النقطة الأولى تتعلق بمراجعة جريئة تمثّل نقداً ذاتياً للموقف من المسألة العراقية؛ فنصر الله، عندما تيقّن من أن صلب الهجمة على سوريا تتعلق بهدف تفكيك الجيش الوطني السوري، استعاد ما جرى في العراق من احتلال مغطى، سياسيا، من قبل معارضة داخلية طائفية، فوجد أن هدف تفكيك الجيش الوطني العراقي كان

في صلب أهداف الحرب، التي اتخذت شعارات الديموقراطية وحقوق الانسان والمظلومية الشيعية الخ. يقول: «عندما دخل الاميركيون إلى العراق، ماذا فعلوا؟ حلّوا الجيش العراقي، لماذا حلّوا الجيش العراقي؟ ألأنهم غير قادرين على أن يديروه؟ لا. فالجيش يتبع أي سلطة سياسيّة. كان يمكن للجيش العراقي أن يتبع السلطة السياسية الجديدة. هذا الجيش الذي للأسف قاتل الجيش الايراني لمدّة ثماني سنوات وغزا الكويت وهدد دول الجوار وواجه الشيعة والأكراد والسنة في العراق، حلّوه لأنهم لا يريدون جيشا قوياً، سلاحه وتدريبه وعقله ليس عند الأميركيين. هذا الجيش سلاحه روسي، تدريبه روسي، ذخيرته روسيّة الخ».

في هذا النص، نقد جذري لما كان حزب الله يتبناه من تحليل للشأن العراقي هو أقرب لمواقف القوى الشيعية والمنظور الإيراني. اليوم، يكتشف نصر الله في الحرب على سوريا، حقيقة الحرب السابقة على العراق. وكان يمكنه أن يتجاوز عن تلك المقارنة التي لا تصب في صالح حلفائه العراقيين والإيرانيين، لكن نصر الله، لفكره النظامي وشرفه الشخصي، يتبع منطق خطابه بلا التواءات، ويطارد الحقيقة حيثما كانت، وحين يراها يعلنها: «ذهب الجيش العراقي. ماذا لدينا اليوم في العراق؟ لدينا بوليس».

في هذا المنطق المتماسك علوٌ عن دواعي التحليل المستند إلى نظرة طائفية، وجرأة على الذات، واستنطاق لحقيقة جارحة، لكنها الحقيقة التي ينبغي إعلانها بشرف، والتي تؤسس لحوار جدي في خندق المقاومة حول الجدل الموضوعي بين الدولة الوطنية والعروبة والمقاومة والتحالفات الدولية، حوار يمكنه أن ينتج رؤية وطنية تقدمية مشتركة بين الإسلاميين الوطنيين والقوميين واليساريين.

النقطة الثانية تتعلق بنزعة نصر الله العلمانية الوطنية الواقعية. نصر الله إسلامي، لكنه - في هذه الظروف من صعود الأحزاب الإسلامية وتسويغها حقها في الحكم، بغض النظر عن برنامجها السياسي، باسم إسلاميتها - يكرر قوله: «لا يهم أميركا أن يحكم، في العالم العربي، حزب إسلامي أو حزب عربي أو حزب قومي أو حزب شيوعي. هذا ليس مهماً. ليس مهماً أنك تعمل لحية أو

تحلق لحيتك، تلبس كرافات أو لا تلبس كرافات. المهم ما هي سياستك». وهكذا، فبالنسبة إلى الإسلامي نصر الله أيضا، لا يهم أن تكون إسلاميا أو يساريا أو قوميا. المهم ما هي سياستك نحو الحلف الأميركي. الصهيوني. المهم هو الموقع السياسي الذي تنطلق منه وتنتهي إليه في ممارستك السياسية الفعلية. تقترح هذه المعيارية فضاءً وطنيا وإقليميا ودوليا لحوارات وتحالفات لا تقوم على الدين والطائفة، بل على السياسة. وهذا هو جوهر العلمانية تحديدا.

في النقطتين السابقتين، تحرر فكري وسياسي من الطائفية (من دون التخلي عن الطائفة كواقع اجتماعي سياسي) ومن الربط بين الدين والسياسة (من دون التخلي عن الخيار الإسلامي الذاتي والحزبي)، لكنه تحرر يفتح أفقا للتسويات الوطنية الاجتماعية خارج المنطق الأحادي الاستبدادي للإسلام السياسي التقليدي، المحمول اليوم على الجناح الأميركي الخليجي ليعيد تأسيس أنظمة الاستبداد والاستغلال والاستسلام، تحت لافتة الشرعية الدينية.

على أنني، هنا، آخذ على خطاب نصر الله أنه قارب خروج حماس من معسكر المقاومة، مقاربة خجولة للغاية، ولا تتعدى النصح بمخاطر الارتماء في أحضان النظام العربي على القضية الفلسطينية. أدرك، بالطبع، حراجة موقف نصر الله من حيث أن حماس هي تنظيم إسلامي سنّي، كما أدرك حساسية تناول الشأن الفلسطيني من قبل حزب الله. لكن آن الأوان لقوى المقاومة والتحرر الوطني أن تحسم أمرها، وتعلن أن فلسطين ليست مجرد شأن فلسطيني يُترَك للفلسطينيين.

حمد بن جاسم مارس ويمارس التدخل العلني العميق في ذلك الشأن من وجهة نظر العلاقة العضوية بين الرجعية العربية والصهيونية. وهو أخرج قادة حماس من دمشق، فلم يخرجوا من المكان فقط، بل من الخندق أيضاً. حماس، اليوم، انضمت إلى حلف الاستسلام، ويُعاد تأهيلها من أجل أداء الدور الأخطر في تصفية القضية الفلسطينية. وينبغي، مهما كان الثمن، أن تعلن قوى المقاومة، حقيقة حماس للفلسطينيين، ليس للتعريض بها، بل لمحاصرة الأضرار

الناجمة عن سير حماس في طريق التفاهم من تحت الطاولة القَطرية على إدارة الكانتونات التي سيتركها الاحتلال وراء الجدار العازل، منهياً قضية التحرير والعودة.

هل هناك أوهام لدى حزب الله حول غزّة مقاومة؟ لا ننظر إلى دعوات إسماعيل هنية لإسقاط الأسد ـ الذي زوّده السلاح والطعام تحت القصف ـ من وجهة نظر أخلاقية فقط كمثال على انعدام قيم الوفاء لدى الإخوان المسلمين، بل ننظر إليها، بالأساس، سياسياً، كعملية استبدال للموقع السياسي والانخراط في سياق سياسي إقليمي ودولي يطبعه التحالف بين الولايات المتحدة والخليج و«الإخوان».

وفي هذا السياق لا توجد مقاومة ولا ما يحزنون، بل توجد تفاهمات، ربما يكون التوصل إليها صعباً بعض الشيء، مشوباً بالتردد والتوتر بين الجانبين، لكنه، في النهاية، سياق تفاهمات مع إسرائيل، برعاية أميركية خليجية تركية.

أخيراً، فإنني لا أرى منطق خطاب نصر الله حاضرا في منابر الحزب الإعلامية ومداخلات قادته السياسيين. في «المنار» غزل مستمر مع الإخوان المسلمين في مصر خصوصاً، وتغطيات دعائية في الشأن العراقي، ومساحة تكاد أن تكون صفرية للتيارات القومية واليسارية، واضطراب في الموقف من روح الوحدة الإسلامية التي يظهرها نصر الله.

أخشى أن يكون منطق القائد، ليس، بالضرورة، منطق حزبه.

الثلاثاء 31 تموز 2012

الليبراليّ والإسلاميّ: جدل العلاقة الملتبسة في السياق الأميركي ـ الخليجي ـ الإسرائيلي

يمكن للقوميّ أو للشيوعيّ أن يجدا، في صلب تكوينهما الفكري السياسي، مساحةً ما للشراكة مع الإسلاميّ في ظروف محددة عيانية تتصل، حصراً، بممانعة أو مقاومة عدو خارجي. لكن لا يوجد ما يجمع الليبراليّ، في المبدأ والعقيدة، مع الإسلاميّ قطعياً. فالفكرة الجوهرية، عند الأول، هي الحرية الفردية المقدّسة المرفوض إخضاعها لأي ضوابط سوى الضوابط القانونية حصرياً. أما الفكرة الجوهرية، لدى الثاني، فهي تقييد الحرية الفردية بالمقدّس الشرعي، بينما يقيّدها القوميّ بمصالح الدولة، واليساري بمصالح المجتمع. لكي تكون ليبرالياً مخلصاً، عليك أن تكون منحازاً تماماً لحرية الرجال والنساء، غير المقيدة، في المأكل والمشرب والملبس والعلاقات الشخصية والجنسية ـ على تنوّعها وحميميتها بما فيها العلاقات المثلية ـ وفي اتباع المعتقدات والأفكار الدينية والمذهبية المختلفة أو الإلحادية، وفي استهلاك المنتجات الثقافية والفنون بلا تمييز، من الأدب الرفيع إلى أفلام البورنو ومن الموسيقى الكلاسيكية إلى موسيقى الروك آند رول إلى موسيقى عبدة الشيطان... الخ. ولعله من نافلة القول أن الجُمَل السابقة، وحدها، كفيلة بإحداث صعقة لدى الإسلاميّ. لذلك، فإن المرء ليحار حقاً في شأن هذا التفاهم العميق والتحالف الوثيق المتوطدَين بين الليبراليين والإسلاميين في بلادنا، حتى أنهما يعملان، في مجرى ما سُمّي الربيع العربي، في خلية سياسية وفكرية وإعلامية واحدة! بحيث يصعب التفريق بين مواقفهما.

يهتف الليبرالي والإسلامي في سورية بهتاف مشترك: حريّة! حريّة!. الحرية بالنسبة للأول هي حرية الفرد في مواجهة الدولة والمجتمع، بينما هي، عند الثاني، حريّة الجماعة الإسلامية المذهبية الحزبية في مواجهة الجماعات الدينية والمذهبية الأخرى، وفي مواجهة الفرد على إطلاقه. فكيف يتوحد الشعاران؟

يعرف الليبرالي، مثلما نعرف، أن موازين القوى على الأرض هي لمصلحة الجماعات الدينية المذهبية المتطرفة، وهو يدعمها ويقدّم لها الغطاء السياسي بحجة الهدف المشترك ضد «الطاغية» القومي. لكن المشترك بين الليبرالي و«الطاغية» القومي هو، على صعيد الحريات المدنية والشخصية، أكبر مما بين الليبرالي والإسلامي اللذين يشتركان، اليوم، في مطلب الحريات السياسية والشرعية الانتخابية. لكن في الواقع لا مكان للحريات السياسية الأساسية المنطلقة من حرية الفرد لدى الإسلامي الذي يعتبر الآخر المذهبي، عدواً، والآخر المختلف معه، سياسياً أو فكرياً أو فقهياً، كافراً بحيث يجوز قتله فوراً في محاكمة ميدانية أو، في حالة السلم، إلغاؤه، مواطناً وإنساناً، من خلال تكفيره. أما الشرعية الانتخابية، فهي، في ظل الهيمنة الإسلامية، مزوّرة، ابتداء، طالما أن الاقتراع، هنا، ليس اختياراً سياسياً حراً، إنما هو اختيار بين الكفر والإيمان المعزَّز، بالطبع، بالإحسان المموّل بالبترودولار.

هل يمكن وصف الانتخابات التونسية والمصرية بالحرّة، مع كل تلك الدعاية الدينية والطائفية المستثيرة للغرائز، ومع كل ذلك الإرهاب الفكري المعزز بالقدرة على ممارسة الإرهاب الفعلي، ومع كل هذه الأموال التي تنهال على الإسلاميين من شيوخ الخليج الوهابيين؟

كيف يستقيم لليبراليّ مخلص أن يؤيد الوهابية التي تنطوي على تكفير كل المذاهب الأخرى، بل والأنماط الشعبية والحضارية من التديّن، فما بالك بالأنماط الفكرية المتحررة من الدين؟ وبالمقابل، كيف للوهابيّ أن يدعم ويموّل ويستكتب الليبراليين ـ الكفرة؟

هنالك جدل ملتبس بين الاتجاهين، بعضه محجوب وبعضه ظاهر، بعضه

فكري وبعضه سياسي، يقف وراء هذه الظاهرة العجيبة. وسنحاول، تالياً، الكشف عن ذلك الجدل ومحتواه ومحطاته الأساسية:

أولاً، إن الليبرالي والإسلامي يتوحدان، فكرياً، في منطقة ثالثة هي منطقة النيوليبرالية، أي حرية اقتصاد السوق غير الخاضعة لأيّ ضوابط اجتماعية جوهرية. فالليبرالي، في العمق، مستعد للتضحية بحرية الفرد الثقافية لصالح حرية رجل الأعمال. وهي حرية مكفولة، لدى الإسلاميّ، بلا حدود.

ثانياً، إن الليبرالي والإسلامي معاديان للوطنية والقومية؛ يعتبرها الأول نافلة وفائتة وقمعية، ويعتبرها الثاني عصبية مذمومة وجاهلية. ورغم أن كلاً منهما يعادي الوطنية والقومية، لحسابات مختلفة، عولمية لدى الأول وأممية إسلامية لدى الثاني، فإن المشترك بينهما هو وجود أرضية شرعية للتفاهم مع الغرب الإمبريالي خارج قيود المصالح القومية.

إن «الأستاذية» التي يختزنها الإسلاميّ للغرب ـ وللعالم كله ـ لا تتعارض، من حيث المبدأ والواقع، مع الإمبريالية والسياسات التوسعية للدول الإقليمية. ذلك أن لتلك الأستاذية مجالاً وحيداً هو المجال الديني ـ الثقافي. ولذلك، فإن موقف الإسلامي من الدول الإمبريالية، يتحدد بموقف الأخيرة من الإسلام والجماعات الإسلامية، وليس بالمصالح القومية، الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والجيوسياسية، للدول المسلمة. وهكذا، رأينا أن دعم الإمبريالية الغربية وخصوصا الأميركية، لتولّي الإسلاميين الحكم في تونس ومصر، قوبل من قبل الإسلاميين بالاعتراف الصريح بمصالح الإمبريالية الاستراتيجية في البلدين اللذين أقرّ الإسلاميون فيهما هيكلية التبعية الاقتصادية والعسكرية والسياسية للغرب الإمبريالي ـ بما في ذلك معاهدات الإذعان مع إسرائيل ـ كذلك، تحالف الإسلاميون مع الناتو ضد العدو المحلي المتمثل في نظام معمر القذافي في ليبيا. ومن الواضح اليوم أن الليبراليين والإسلاميين الليبيين مستعدون معاً لتسديد فواتير الناتو ودول الخليج ـ خصوصاً قطر التي موّلت الحرب على ليبيا بملياريّ دولار ـ وتأمين المصالح الغربية الخليجية في بلد تحوّل، عملياً، إلى مستعمرة.

وفي سورية، استعاد الإسلاميون، بتياراتهم الإخوانية والجهادية والقاعدية، التحالف القديم ـ الجديد مع الغرب الإمبريالي ضد العدو الداخلي المتمثل في نظام الرئيس بشار الأسد وأنصاره واتباع الديانات والمذاهب الأخرى، ولو تم ذلك على حساب وحدة واستقلال الدولة السورية، بل إن الإسلاميين يرجون ويسهّلون تدخلاً تركياً لنصرتهم في سورية، حتى وهم يعرفون أن هذا التدخّل توسعي ويستهدف تحقيق الأطماع التركية في بلدهم.

وليس لدى الليبراليين، على كل ذلك وسواه، أدنى اعتراض؛ بالعكس، فهو يتوافق تماماً مع نزوعهم إلى تسخيف الوطنية واعتبار التفلّت من قيود الدولة الوطنية، ضرورة للبرلة بلادهم. ويعتبر المتمركسون منهم أن جدل الصراع الرئيسي هو مع الدولة الوطنية التي ينبغي كسرها بأي ثمن (خسارة الاستقلال والحكم الرجعي الدموي للإسلاميين) مقدمة لإطلاق القوى الليبرالية من عقالها في العملية الديموقراطية اللاحقة!

ثالثاً، إن الليبرالي والإسلامي يرفضان مفهوم الامبريالية وصراع الشعوب التحرري التاريخي معها. هو، عند الأول ذي المرجعية الغربية، غير موجود أساساً، وله، عند الثاني، طابع ديني ثقافي عنصري، بلا مضمون اجتماعي تاريخي. وليس لدى الاثنين أي مشكلة جوهرية في التعامل السياسي مع الدول الإمبريالية والتفاهم معها حتى في ظروف الاحتلال، كما حدث في مثالي العراق وليبيا، وكما يحدث الآن من تفاهمات في ظل ما يسمى الربيع العربي بين الخلية الليبرالية ـ الإسلامية والغرب الإمبريالي، في سورية.

رابعاً، إن الليبراليّ والإسلاميّ ينظران إلى الصراع مع إسرائيل في ضوء السياق الذي حددناه سابقا؛ فالصراع مع العدو الإسرائيلي ليس مركزياً، وإنما الصراع المركزي هو مع قوى الدولة الوطنية المضادّة للمشروع الإسلامي ـ الليبرالي. وهذه الأولوية، تتطلّب، حتما، وضع الصراع العربي ـ الإسرائيلي جانبا؛ فمن دون ذلك ستنتصر المقاربة الأيديولوجية السياسية القومية التي من شأنها أن تمنح الشرعية لنظام مقاوم كما في سورية، وتؤكد، تالياً، على

جملة من التحالفات الداخلية والخارجية التي تعرقل الحرب على الدولة الوطنية، وتطرح ضرورة التفاهمات الداخلية. من جهة أخرى، فإذا كان قيام الحكم الإسلامي بالحرب كما في سورية، أو بالشرعية الانتخابية كما في مصر، يتطلب دعم الإمبريالية الأميركية، والتفاهم معها، فإن الاستمرار في اتخاذ مواقف معادية نحو إسرائيل المحمية أميركياً، سيحرم الإسلاميين والليبراليين من الدعم الأميركي ـ الخليجي الذي لا غنى عنه لربح الحرب المحلية، بالقوة أو بالانتخابات. وهكذا، يتوافق الليبرالي والإسلاميّ على تسخيف سياسات المقاومة الوطنية الدولتية (سورية) أو شيطنتها مذهبياً (حزب الله) أو سحبها إلى المعسكر المضادّ بغرض إعادة تأهيلها في سياق المشروع الليبرالي ـ الإسلامي، الأميركي ـ الخليجي(حماس). وعلى هذا، يمكننا أن نفسّر عواطف راشد الغنوشي الودية نحو إسرائيل، وحرص إخوان مصر على تأكيد عدم المساس بكامب ديفيد، والتوجهات الصريحة للمعارضة السورية نحو السلام مع الإسرائيليين.

خامساً، إن الليبرالي والإسلامي أصبحا متوافقين على تقديس صندوق الاقتراع كأداة ديموقراطية وحيدة؛ هو، عند الأول، من صلب عقيدته السياسية، وهو، عند الثاني، متوافق اليوم مع مصالحه السياسية (كان ضده عندما كان صندوق الاقتراع لا يوصله إلى السلطة، وسيعود ضده عندما يفقد كتلته التصويتية). وصندوق الاقتراع، عند الاثنين، يساوي الديموقراطية. وهي، هنا، ديموقراطية مسطّحة لأنها غير مشروطة، عندهما، بالوطنية ولا بالتنمية ولا بالعدالة الاجتماعية.

سادسا، إن الليبرالي والإسلامي يحتاجان بعضهما بعضاً كماشقين؛ فالأول بلا جمهور، والثاني بلا مثقفين. لكن العلاقة بينهما هي ضرب من زواج المتعة؛ فحالما ينتهي الإسلاميّ، باستلامه السلطة، من حاجته إلى الليبرالي، سيلقي به جانبا عارضا عليه: التأسلم أو الإلغاء.

هكذا انتهى الأمر بعزمي بشارة (الذي صنّعته الدوحة، بإعلامها ومالها،

«مفكراً عربيا» طالما استخدم، لكي يبرّر لقبه ذاك، مزيجاً ساذجاً من أفكار قومية مائعة وليبرالية خارج مجالها التاريخي)، إلى التأسلم على مذهب ابن تيميه، واعتبار الوهابية، المنطلق التاريخي والحافز الأيديولوجي للديموقراطية العربية! وعليه، سيكون حمد بن جاسم، إذاً، بطل حرية العرب في القرن الحادي والعشرين!

سابعاً، إن الليبرالي والإسلامي يتفقان، جوهرياً، على التناقض مع اليسار الحقيقي (وليس اليسار الليبرالي) ذلك أنهما، كلاهما، يرفضان الصراع الطبقي والمنظور الاجتماعي للدولة الوطنية، بل هما يرفضان الدولة الوطنية نفسها، من حيث هي، في ظروف العالم الثالث، إطار لاجم للجماعات الدينية والمذهبية وللفرد وللمصالح الكمبرادورية معا.

ثامناً، إن الليبراليّ والإسلاميّ ينطلقان من البراغماتية في أوسع حدودها انتهازية، وينفران من المبدئية في ممارسة العمل السياسي، ويعتبران السياسة فن الممكن الراهن في ميكافيللية مبتذلة. ذلك أن الميكافيللية، في سياقها التاريخي ومضمونها الفكري الأساسي، تكتسب وجاهتها من ارتباطها بسياسة الدولة القومية. وبدون هذا الارتباط، فهي تتحول إلى مجرد ممارسة انتهازية رخيصة.

تاسعاً، إن الليبرالي والإسلامي لهما مرجعية سياسية ومالية واحدة تتمثّل في الخليج الذي يستخدم الطرفين في تجميل قروسطيته والدفاع عنها. وقد عملت السعودية على ذلك، ابتداء، من خلال الصحافة الليبرالية من جهة ودعم الجماعات الإسلامية والطائفية من جهة أخرى. وربما يكون مشروعها اللبناني في تيار المستقبل الرأسمالي الطائفي الليبرالي، نموذجياً في دمج الكمبرادور والطائفة والجماعات الأصولية السلفية والمثقفين الآتين من الفضاء القومي اليساري إلى الليبرالية والنيوليبرالية، معا في خندق واحد، لكن قطر التي تتميز عن نظيرتها الوهابية بعلاقات تنسيق وثيقة مع الخبرة الإسرائيلية وبحرية الحركة وبالقدرة المالية الناجمة عن صغر احتياجاتها المحلية، هي التي يعود إليها أكبر الفضل في الجمع بين الإسلاميين والليبراليين في إطار فضائية حققت

حضوراً غير مسبوق حتى تحولت كياناً سياسياً إعلامياً قائماً بذاته، هي قناة «الجزيرة»، وتفرعات ذلك الكيان من مراكز الدراسات والنشاطات البحثية والاستخبارية والصحفية الخ

عاشراً، سر الأسرار في التوافق الحاصل بين الليبرالي والإسلامي، يتمثل، إذاً، في أنهما يعملان لدى المعلّم نفسه، وقد جرى تمويل وإعداد السياق اللازم لتفاهمهما العميق منذ أوائل التسعينيات في سياق تكوين قوة ثقافية أيديولوجية إعلامية تشكّل حصان طروادة الخليجي في المجتمعات العربية، يضمن ألا تتبلور لديها ميول الحقوق القومية في الثروة النفطية، تلك الميول التي أطلقها الرئيس صدام حسين بغزوه الكويت.

لقد ذُهل الخلايجة والأميركيون والإسرائيليون، حينها، لما لقيته تلك المبادرة الصدامية (التي مزجت بين معاداة الخليج ومعاداة أميركا ومعاداة إسرائيل)، من تأييد كاسح بين العرب في بلاد الشام ومصر والسودان والمغرب العربي. صحيح أن الرئيس صدام حسين هُزم في حرب الكويت 1990، لكن فكرة التمرد العربي على الثلاثية الخليجية ـ الأميركية ـ الإسرائيلية، بقيت ماثلة ومُلهمة، ويمكن استعادتها دائما في ظل موازين قوى مختلفة. وهو ما استوجب رداً أيديولوجياً استراتيجياً على الطروحات القومية الصدامية، معزَّزا بتحطيم البلد الذي أنتجها. وقد تمثّل ذلك الرد، تحديداً، بتكوين السياق الأيديولوجي الإسلاميّ الليبراليّ.

إن الهجوم الأيديولوجي الكثيف الذي مهّد للغزو الأميركي للعراق، العام 2003، كان مكوناً من طروحات المظلومية الشيعية المتناغمة مع الطروحات الليبرالية الغربية (أين هم الليبراليون في العراق الطائفي اليوم؟). وحالما أنجزت هذه الضفيرة الأيديولوجية، وظيفتها العراقية، قادت السعودية وقطر، سياسياً وأمنياً وإعلامياً، بوساطة قناة «الجزيرة»، حرب التخريب الأيديولوجي للمقاومة العراقية، وتحويلها من رد وطني عراقي على الاحتلال إلى رد مذهبي سنّي على السلطة الشيعية. وهو مسار حصر المقاومة في المناطق الغربية، وحال

دون وحدة الحركة الوطنية العراقية، وسمح بتجذّر «القاعدة» وبعملياتها الإرهابية (المستمرة حتى اليوم) في العراق، وتاليا بظهور ميليشيات الصحوات المذهبية في سياق ما عُرف بالعملية السياسية التي رعاها المحتلون في بلاد الرافدين. هكذا تحولت الهزيمة العسكرية للغزاة الأميركيين في الحرب العراقية إلى نصر استراتيجي يتمثل بتفكيك واحدة من الدول المركزية العربية، بل الدولة التي تُعد قاطرة النهضة في المشرق.

البراغماتية الرديئة هي التي حملت النظام السوري على التعاطي الواقعي مع الإرهابيين المذهبيين في العراق (تدفع سورية اليوم ثمن خطأها العراقي). لكن إيران انطلقت في سياساتها العراقية من مصالحها الإقليمية التوسعية ذات الذراع المذهبي، لتمنع، بدورها، وحدة الحركة الوطنية والمقاومة والدولة في العراق، واضعةً تلك المصالح فوق الاعتبارات الخاصة بالصراع الرئيسي مع الإمبريالية والصهيونية. وقد سايرها حزب الله في ذلك، فحجب دوره الممكن في دعم القوى المناوئة للانقسام المذهبي في العراق.

حادي عشر، وكما في العام 2002/ 2003 في العراق، فإن الهجمة الأيديولوجية الممهدة والمرافقة للحرب على سورية، تأخذ طابع التماهي بين المظلومية السنية في هذا البلد وبين الطروحات الليبرالية. ويبدو للمراقب أن الإسلاميين والليبراليين يمشون نحو هدف مشترك في تحالف ندّي. لكن حالما يقيّض للحرب الإرهابية الدولية على سورية، النجاح، سيتبدل المشهد، وسيخرج منه الليبراليون الذين أدوا الدور المطلوب في العرض، بلا أفق سياسي، وإنما بحفنة دولارات لا غير، يمكنهم إنفاقها في عواصم الغرب.

يسقط الليبرالي العراقي ثم يسقط الليبرالي السوري، والفلسطيني والأردني... ماضغين آلامهم أو ساخرين من أنفسهم وهم يشاهدون أفلاماً قديمة تظهرهم بوضوح كشخوص مسرح الدمى، لكن الليبرالي اللبناني يظل صامداً في موقعه، مطلوباً ومستعداً لتقديم الخدمات للثلاثية الأميركية ـ الخليجية ـ الإسرائيلية، من الهجمة على العراق إلى الهجمة على سورية إلى

سواهما من البلدان العربية إلى الهجمة المستمرة على حزب الله. إنه لا يلعب دورا يحترق، بل يمارس مهنة دائمة، محفَّزا باستعلائه العنصري على العرب أجمعين، ومحصناً بأسبقيته الطائفية والمذهبية المنظّمة في صيغة معترف بها، وفي بلد يظل، على كثرة الأحداث الدامية فيه، خارج الحدث العربي المركزي، وقادراً، بالتالي، على الانسجام مع محيط يسير نحو التلبنن، بل إن عليه أن يتعلم من لبنان صورة مستقبله.

وسط ذلك يعيش حزب الله كنقيض. ولكنه نقيض لا يمارس دوره الضروري، في نقض البنية القائمة. هل يستطيع؟ كلا. وهذه هي مأساته. صحيح أن اقتلاعه صعب جدا، ولكنه يعيش ويشتغل في بيئة وطنية مضادّة ستحكم عليه، في النهاية، بانكماش دوره السياسي الأساسي. لقد تحسّر حسن نصرالله، مراراً، على ما كان يمكن أن ينتجه، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، انتصار المقاومة على الغزو الإسرائيلي في العام 2006، وذهب هباء جراء غياب الحاضنة الوطنية الشاملة للمقاومة القادرة على ترجمة التضحيات إلى مكاسب في شتى المجالات.

إنها لحسرةٌ في مكانها، ولكنها ستظل في نطاق الحسرة، إذا لم يدرك حزب الله أن دوره الصعب والممكن هو دور عربي وليس لبنانيا. معادلة تنطبق على التيار الوطني الحر الذي فوّت وما يزال يفوّت دوره التاريخي الضروري على مستوى المشرق، حاشراً امكاناته الكبرى في الشؤون اللبنانية الصغرى.

ثاني عشر، يبقى أن نسأل: من أين أتى ويأتي كل هذا الجيش من الليبراليين في بلاد لم تتجذر فيها، ولا توجد في بناها أسس موضوعية لتجذّر الليبرالية؟

هذا الجيش حصلت عليه الثلاثية الأميركية ـ الخليجية ـ الإسرائيلية... من اليسار أولا، ومن التيارات القومية ثانيا. غير أن ظاهرة الانتقال من اليسار إلى الليبرالية هي الظاهرة الأساسية، توازيها ظاهرة الانتقال من القومية إلى التأسلم.

تضمنت الأيديولوجية اليسارية العربية، عناصر ليبرالية صريحة. ذلك أن الطروحات اليسارية التقليدية المتعلقة بالتحالف مع البرجوازية الوطنية،

وبالتالي، نبذ مطلب الحصول على السلطة بواسطة الثورة أو الانقلاب، حتّمت على اليساري العربي أن يفكّر الطريق الليبرالي للمشاركة السياسية عبر صيغة يسارية من الديموقراطية. وهذه الصيغة لا تتضمن الانتخابات فقط، بل حرية تشكيل النقابات والمنظمات الاجتماعية وحرية الصحافة والتظاهر والاضراب... الخ. إلا أنه في ظل أنظمة قومية شمولية ترجمت، واقعياً، معظم جوانب البرامج الاجتماعية لليساريين في ظل قمع سلطويّ شمولي، ذهب اليساريون للتعبير عن تمايزهم نحو فكرتين، أولهما ـ بعد هزيمة الجيوش الوطنية في حرب 1967 ـ فكرة حرب التحرير الشعبية. وهكذا التحق آلاف اليساريين ومنهم العديد من المثقفين، بالصيغة التي جسدت تلك الفكرة واقعياً، أي المقاومة الفلسطينية. وهذه، على بطولاتها، ظلت، من الناحية الاستراتيجية، أسيرة السياسات اللاجمة والرجعية للرعاة الخليجيين، مما عرقل أي إمكانية للتأثير اليساري في المسار العام للمقاومة الفلسطينية، وثانيهما، الفكرة الديموقراطية الليبرالية التي بقيت في السلة بعد هزيمة المنظمات الفلسطينية وخروجها من دائرة الفعل التاريخي في العام 1982. وقد تماهى اليسار مع الأطروحة الديموقراطية الليبرالية في الثمانينيات، حين وجد الخلايجة في أواخر ذلك العقد، أنهم يحتاجون قدرات ثقافية وأيديولوجية يمكنها مواجهة التحدي العراقي، فبدأت الأواصر تنشأ بين الطرفين على نطاق واسع، وبدأ العشرات ثم المئات من الكادرات اليسارية، يتوظفون لدى المبادرة الخليجية أو يتمولون من مراكز الأبحاث والمجتمع المدني في الولايات المتحدة والغرب.

ماذا كان يعني أن تكون يساريا في عراق القطاع العام والمشروع التنموي الوطني والعدالة الاجتماعية في ثمانينيات القرن العشرين؟ كان يعني أن تكون شيعياً ضد الحرب على إيران، أو ديموقراطياً ليبرالياً ضد القمع السلطوي الداخلي، أو كردياً ضد وحدة العراق، أو، لاحقاً، خليجياً ضد غزو الكويت. إنها لمأساة تاريخية بالطبع، انتجت ظاهرتها الخاصة في تحول الكثيرين من اليسار إلى التشيّع أو الليبرالية أو الانفصالية أو الانضواء في المشروع الخليجي. بالنسبة

للبعثيين كان مسار الشيعة منهم نحو التشيع بالدرجة الأولى، بينما مسار السنّة منهم نحو التسنّن في عملية بدأت من قلب النظام المهزوم في ما سُمي بالحملة الايمانية، وانتهى في قلب المقاومة، متجسداً في التحالف مع المنظمات السلفية السنية وفرع القاعدة في العراق.

في سورية تأسس اللقاء الليبرالي الاسلامي مبكرا في التحالف الفكري الذي تمّ مبكرا بين العناصر اليسارية المرتبطة بالتنظيمات الفلسطينية والليبرالية اللبنانية ضد التدخل السوري في لبنان في أواسط السبعينيات، ولاحقا بين شيوعيي رياض الترك والإخوان المسلمين في مطلع الثمانينيات. وفي الحالتين، تمثلت المأساة في أن الاعتراض اليساري صبّ في مصلحة العدو من هجمة كامب ديفيد إلى العدوان على لبنان 1982. بالمقابل، كان النظام السوري السلطوي القمعي، ومع كل تلك الالتواءات البراغماتية التي أوجبتها موازين القوى، في الجانب الصحيح من التاريخ. لكن، في التسعين، ارتكب النظام السوري، خطأه الكبير في الانضمام إلى الحلف الأميركي ـ الخليجي في الحرب على العراق. أسس ذلك الخطأ لقيام النظام الحريري (النيوليبرالي الكمبرادوري السنّي المرتبط بالخليج) في لبنان، لكنه خلق نقيضه المتمثل في المقاومة، وأتاح لها دوراً فاعلاً ضد إسرائيل، إنما على أساس تحييد دورها في الداخل المبني على تفاهم المسلمين في جناحيهما: دولة البزنس المرتبطة بالخليج ودولة المقاومة المرتبطة بإيران، بينما يلعب السوري دور الحَكم. (لا تسل، هنا، عن الفساد الكبير المتولّد موضوعياً من الصيغة نفسها.) وبهذه الصيغة، رغم تناقضاتها، أمكن وقف الحرب الأهلية (على حساب المسيحيين والدولة)، وأمكن تحرير الجنوب، لكن جرى تقويض البلد اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وانغلقت عليه آفاق التغيير التقدمي. وبالنتيجة، بدت الأطروحة الليبرالية كمنقذ وحيد. وهو ما رأيناه، لاحقا، متجسداً في ما سُمي ثورة الأرز العام 2005. وقد بدا، عندها، وهماً، أن الوجود السوري في لبنان هو الذي يعرقل الليبرالية.

بسقوط العراق، العام 2003، لم تعد صيغة التسعينيات السورية هذه ممكنة.

فالتالي على جدول الأعمال الإمبريالي هو سورية التي حاولت أن تعرقل ذهابها إلى المقصلة بردود فعل متناقضة؛ من جهة، دعم المقاومة الجزئية في العراق، ولو ارتبطت بالسلفية الجهادية والقاعدة، وتوثيق الصلة مع حزب الله وحماس والمغامرة الكبرى بدعمهما في حربي الـ 2006 والـ 2009، و تطوير القوات المسلحة والصناعات العسكرية، ومن جهة أخرى، محاولة استيعاب الهجوم الغربي الخليجي عن طريق فتح سورية أمام الرأسمال الخليجي والتركي والدولي في مقابل عدم المساس باستقلالها السياسي، واتباع النيوليبرالية الاقتصادية بديلا عن الليبرالية السياسية (وهي التي أصبحت عنواناً لأيديولوجية المثقفين السوريين لمرحلة ما بعد حافظ الأسد)، وكان النظام السوري يأمل أنه يستطيع، بذلك، الحفاظ على رسوخه وخياراته وامتيازات نخبه. هذه المعادلة من مقايضة السياسة بالاقتصاد،كانت الأقرب إلى ذهنية ومصالح الأوساط المقررة في دمشق، لأنها، أي تلك المعادلة، تسمح لأمراء الحزب والنظام الأمني، التحوّل إلى رأسماليين، مستخدمين نفوذهم للشراكة مع الغزاة الاقتصاديين لسورية، ومعززين علاقاتهم الانتهازية مع الخليج وتركيا، وآملين بالتفاهم مع أوروبا ـ خصوصا فرنسا ـ والولايات المتحدة.

وماذا إذاً؟

(1) نيوليبرالية متوحشة حطمت التحالف الوطني الاجتماعي الداخلي، (2) وليبرالية اكتسحت الوعي الأيديولوجي الفاعل لدى النخب الثقافية، (3) وتيارات إسلامية ترى نظيرتها تتقدم الحراك الشعبي في تونس ومصر والمغرب وليبيا واليمن، بينما هي تملك القدرة على التحشيد المذهبي وراء القضية السنيّة؛ ثلاثة عناصر اجتمعت في «الثورة السورية» التي حظيت، للتو، بدعم غير مسبوق، سياسياً وإعلامياً ومالياً وتسليحياً واستخباراتياً؛ ذلك أن الذئاب والثعالب كلها تريد تصفية حساباتها مع سورية ودولتها وجيشها ونظامها، وهي وجدت في

الجدل الملتبس بين الليبرالية والإسلام السياسي، إطاراً يسعها جميعاً.

أثبت الجيش السوري، رغم كل شيء، أنه منظمة وطنية متجذرة. وهو يخوض، اليوم، حرباً شرسة ومصيرية ضد الإرهاب الدولي المشرّع والمدعوم، غربياً وأميركياً وتركياً وعربياً، لكن الحرب الحقيقية، حيث النصر له مضمون تاريخي حقا، هي الحرب الأيديولوجية التي تواجهها سورية الآن مكثّفة ومصيرية، بين الأيديولوجية الليبرالية الإسلامية المذهبية وتلك القومية اليسارية. الأولى تبلورت في سياق سياسي وثقافي موات، وفي ظل مشروع طويل المدى رعاه البترودولار وإعلامه ومؤسساته، والثانية موجودة موضوعيا في صلب المقاومة السورية للعدوان، وبالقطعة، لكنها لم تتبلور حتى الآن في صيغة ومشروع، سيكون على كل المثقفين القوميين واليساريين في سورية والمشرق، أولئك الذين ما زالوا مخلصين لمبادئ حركة التحرر القومي العربية، وممتنعين عن السقوط في حبائل البترودولار، أن يبنوهما. ويتطلب بناؤهما واقعياً أن يحسم النظام السوري خياراته جذرياً ونهائياً، بحيث يغدو منسجماً مع الدور الجيو سياسي لسورية بوصفها قاعدة التحرر العربي.

لقد وصلت البراغماتية إلى الجدار أيها الرفاق. وهذه الحرب مفصلية، فلا تحلموا بالعودة إلى أحضان التضامن العربي واللعب على التناقضات والتفاهمات مع الغرب في الوقت الضائع؛ إما أن تكون سورية قومية علمانية اشتراكية مقاومة مناهضة للإمبريالية والخليج وتركيا وللتحالف الليبرالي الإسلامي، وإما أنها ستخسر الحرب، عاجلاً أم آجلاً.

الثلاثاء ٧ آب ٢٠١٢

الربيع الحقيقي : تجديد حركة التحرر الوطني

أسقط الحراك الشعبي العربي في السنتين الأخيرتين، جملة الأوهام حول البديل الليبرالي؛ تبيّن أنّ مداه لا يتعدى، في أفضل الحالات، تغيير النخب الحاكمة، لا المضامين السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحكم الذي بقي بين أيدي الفئات الكمبرادورية المرتبطة بالغرب الامبريالي والرجعية الخليجية. لا جديد يبشر الفقراء والمستغَلين والعاطلين وسكان أحزمة البؤس والمتسربين من التعليم والمحرومين من التأهيل التنافسي. لا جديد يبشر بكسر حلقة التخلف وإحداث القفزة التنموية. لا جديد في ميدان الحقوق الاجتماعية والخدمات العامة، ولا جديد في العلاقة التبعية مع الغرب والخضوع للمشروع الصهيوني. الجديد الوحيد هو في المجال الثقافي، حيث بدأت بالفعل الهجمة على كل مناحي التنوير والمدنية، صوب شمولية ثقافية رجعية معادية لحرية العقيدة والفكر والحق في اختيار نمط الحياة الشخصي، وتقوم على إطلاق الغرائز العدوانية للعصبيات المذهبية والطائفية والاتنية من كل لون وشكل، وعلى التعصّب الأعمى ضد الاختلاف الثقافي، وعلى الإرهاب المستهدف فرض نموذج وحيد لحياة العرب، هو النموذج الوهابي. وليس ما حدث ويحدث في مصر وتونس - حيث نجح التغيير الليبرالي - هو انحراف عن الليبرالية، بل هو نتيجتها الحتمية في الظروف العيانية القائمة. فقد مثّل استبعاد البرنامج الوطني الاجتماعي، وبالتالي استبعاد المساس بالأنظمة الكمبرادورية السياسية والاقتصادية، الأرضية المواتية لهيمنة الخطاب الديني الإخواني السلفي المتدحرج نحو الوهابية، سياسياً، وتحوُّل قواه، بدعم أميركي خليجي، إلى أداة جديدة، أسوأ من سابقتها، لإعادة انتاج النظام الكمبرادوري وعلاقاته الاجتماعية الداخلية وسياساته الخارجية في السياق السابق نفسه.

لكن، في سوريا، تحطمت كل الأوهام من كل الألوان. الوعي الليبرالي انزلق وذاب في وعي طائفي مذهبي رجعي، ومن ثم في وعي لا وطني وإرهابي. وهو مسار حتمي؛ فشعار: «حرية» المفقَر من كل مضمون وطني اجتماعي، كان لا بد له أن ينتهي، في ظروف سوريا، إلى خلق حاضنة محلية للغزو الإرهابي الأجنبي والتعاون مع أجهزة الاستخبارات الدولية، والتحوّل من موقع المعارضة الليبرالية إلى العمالة الصريحة والقتل على الهوية. والمثال «الباهر» هنا هو انتقال مثقف ليبرالي مثل عزمي بشارة - يعيش تحت سلطة ممالك النفط والغاز - إلى التبرير الفكري الصريح للنشاط الإرهابي في سوريا. بالمقابل، سقطت أوهام الفصل التعسفي بين السياستين الخارجية والداخلية؛ إذ تبين أنه كان من المستحيل إدامة سياسات الممانعة والمقاومة مع اتباع السياسات النيوليبرالية وسيطرة الكمبرادور على قطاعات ومجالات اقتصادية وخدمية أساسية وتعمق نظمة الامتيازات واختلاط السياسة بـ«البزنس» والفساد، كما أنّه كان من المستحيل الحفاظ على الدولة القومية المستقلة ونهجها السياسي في ظل العلاقات الانتهازية مع الغرب وتركيا والخليج. وهو ما طرح، في النهاية، الضرورة الموضوعية لانسجام الخيارات والسياسات. والتحدّي المطروح أمام سوريا اليوم هو مواجهة الذات؛ في خيار وطني اجتماعي يذهب نحو الحدود القصوى الممكنة موضوعياً، أو الانهيار تحت ضربات الحصار والإرهاب والخروق الأمنية.

ما البديل؟

بالتأكيد فإنّ البديل ليس بالطبع العودة إلى القديم وترميمه. هذا وهم ورجعية مهما كانت الشعارات، وليس اليأس والعدمية. فهذه هي طريق صريحة لانحلال الأمة لا بالمعنى المجازي، بل بالمعنى العياني في سيناريو يتحول فيه العرب والمسلمون إلى فائض سكاني مفقَر له وظيفة محددة في خطط الإمبريالية هي تزويدها بالنفط والغاز وعوائدهما... وبجيوش من السلفيين الجهاديين لخوض معاركها تحت راية الإسلام السياسي. وعلينا أن نبحث اليوم جدياً في هذا السيناريو: فبسبب أزمتها الاقتصادية التاريخية من جهة، وبسبب مستجدات

ولادة تعدد القطبية من جهة أخرى، غدت الإمبريالية - التي لا تستطيع فرض هيمنتها على العالم إلا بالقوة - منزوعة الأسنان. فهل تجد في القدرات الإرهابية لقوى الإسلام السياسي، أسنانها الجديدة؟

سؤال مطروح اليوم، وسيكون مطروحاً بقوة إذا ما نجح التدخل الإرهابي في سوريا، إذ يمكن نقله، عندها، إلى روسيا نفسها. يعني ذلك أنّ المعركة مع الإسلام السياسي أصبحت اليوم معركة كونية. ويخوضها الجيش العربي السوري، لا دفاعاً عن مستقبل سوريا والمشرق والعرب فقط، وإنما دفاعاً عن مستقبل التقدم العالمي أيضاً.

نحن نقترح لسوريا والمشرق والعرب، بديلاً تاريخياً مختلفاً يقوم على إعادة بناء الذات في مشروع تنموي وطني يحقق الخبز والكرامة الإنسانية والوحدة القومية والعدالة الاجتماعية والحرية، في ربيع مختلف، عماده تجديد حركة التحرر الوطني. وللمفارقة، فإنّ صحافياً ليبرالياً يعمل ايضاً تحت سلطة الخليج، لكنّه من أصول مثقفة، هو حازم صاغية، يستذكر في مقال له في صحيفة «الحياة»، عدّة عناصر داعمة للرئيس بشار الأسد، يرى أنها من بقايا «التحرر الوطني». وهذه عنده، بالطبع، قرائن إدانة جديدة لمخلفات ماض مكروه عنده يظنه انتهى ويلفظ أنفاسه الأخيرة تحت معاول إرهابيي الوهابية. لكنها، عندنا، قرائن على موجودات يمكن البناء عليها. لا شيء، عند صاغية، يستحق النقاش. فخطابه قائم على ما نسميه في الأردن «تخنيث الهرج»، أي جعل الحديث خنثى وتسطيحه وتتفيه مضامينه ومراميه وتحويله إلى ثرثرة. لذلك ننتقل إلى مباشرة حوار جدي نرجو أن يجد، في صفوف المثقفين الوطنيين، صداه الذي يستمد ضرورته من الضرورة التاريخية الراهنة لبناء حركة وطنية اجتماعية جديدة في المشرق.

لماذا المشرق؟

أولاً، لأن الصراع في سوريا أظهر حقيقة رئيسية آن الأوان لوضعها على أجندة البحث. وهي تتمثل في الترابط العضوي القائم بين سوريا ولبنان والأردن

وفلسطين والعراق. لقد تبيّن أنّ لهذه البلدان الخمسة فضاء سياسي واحد، إذ إنّ الصراع في الجمهورية العربية السورية، انتشر على شكل انقسام حاد شمل بلاد الشام كلها، وعطّل السياسة الداخلية فيها، وأرخى بظلاله العميقة على العراق، وأعاد تموضع هذا البلد المركزي كقوة مشرقية سوف تتعاظم رؤيتها لنفسها خارج السياقين، الخليجي والإيراني، معاً.

ثانياً، لأنّ عناصر التركيب المجتمعي التعددي، وتداخلها وتعقيداتها تتشابه، بل تمتد، بهذا القدر أو ذاك، بين الأقاليم المشرقية، بحيث يصعب، لأي منها، النأي بالنفس عما يحدث لدى الجيران.

ثالثاً، لأنّ التراث الثقافي السياسي، رغم الخصوصيات المحلية، يتلاقى في عناوين واتجاهات كبرى، تميّزه عن الخليج من جهة، وعن مصر من جهة أخرى. وسأتوقف، هنا، عند ملمحين ظاهرين: فالعشائر العربية في ثلاثة بلدان رئيسية من الهلال الخصيب هي سوريا والعراق والأردن هي، رغم الاختلافات، تتموضع في سياق ثقافي تراثي سياسي واحد إزاء عشائر الجزيرة والخليج. وتمثّل عشائر الهلال، تاريخياً، عمود العرب، بينما يمثّل مسيحيو بلاد الشام دينامو العروبة. ولا تجمع هؤلاء - الذين استعادوا، في حمأة الصراع السوري، نظرتهم إلى أنفسهم كجسم مشرقي واحد - مع أقباط مصر، أية روابط روحية أو تشابهات مجتمعية أو ثقافية أو سياسية.

رابعاً، يمثّل الصراع مع إسرائيل قضية مركزية تقع في قلب الفضاء السياسي للمشرق (بينما تبين أنها قضية يمكن تحييدها، واقعياً، في مصر) ويقع المشرق وحده، أيضاً، بين فكّي العلاقة الملتبسة مع كل من تركيا وإيران.

خامساً، إنّ قوى التحرر الوطني في مرحلتها السابقة من لحظة النهضة الأولى إلى الشيوعية العربية والقومية العربية والسورية والبعث والفصائل الوطنية الفلسطينية والعراقية واللبنانية، عرفت نشأتها الأولى وانجازاتها الفكرية والثقافية والسياسية في المشرق أصلاً.

سادساً، القوة الباقية من المرحلة السابقة للتحرر الوطني تتمثل اليوم في الدولة السورية التي سوف يمثّل انتصارها على الغزو الإرهابي الدولي، محطة تاريخية بالنسبة إلى كل بلدان المشرق، سواء لجهة المواجهة مع الخليج وإسرائيل أو لجهة إعادة تعريف العلاقة مع تركيا وإيران أو لجهة اكتشاف الذات المشرقية في مشروع وحدوي، وخصوصاً في مجالي التنمية والدفاع.

التحرر الوطني: المفهوم والحركة

التحرر الوطني مفهومٌ مركّب؛ فهو يتضمن من جهة أولى التحرر من الاستعمار (كما هو في فلسطين) و(أو) السيطرة الإمبريالية المباشرة (كما هو الحال في الخليج) و(أو) التبعية السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية للمراكز الامبريالية (كما هو الحال، في مصر وتونس والأردن والمغرب الخ). ويتضمن، من جهة ثانية، التحرر من شروط التخلف الداخلية المعرقلة لنموّ قوى الانتاج والتشغيل والتنمية المستقلة المتعاضدة داخلياً، أي الاعتمادية المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية المحلية والسيطرة على العلاقات الخارجية وفق معادلة التعاون وتبادل المصالح لا وفق المعادلة الكمبرادورية (القائمة على أولوية المصالح الأجنبية). ويتضمن، من جهة ثالثة، التحرر من العلاقات الطبقية القهرية والامتيازات التي تعرقل التقدم. (والجملة الأخيرة ليست وصفاً لتلك العلاقات التي ستظل قائمة لحقبة ربما تطول، لكن لما يعرقل التنمية والتشغيل منها)، ويتضمن، من جهة رابعة، التحرر من إرث الثقافة القروسطية كالطائفية والمذهبية والجهوية وكذلك الامتثالية السياسية (التي فشلت الأنظمة الاشتراكية والتقدمية في دحرها، بل أكدتها وعممتها) والانتهازية الفردية وعقلية الربح والتربح ومعيارية الثراء المادي والفقر الروحي والعقلية الاستهلاكية والحط من قدر النساء الخ. ويتضمن، من جهة خامسة، النظام الديموقراطي الاجتماعي المنفتح نحو الاشتراكية. ويتضمن هذا النظام، آليات إنمائية ضريبية واجتماعية وسواها من الآليات التي تتيح الإعادة المنظّمة لتوزيع الثروة على المستوى الوطني،

والتنمية المتوازنة للمراكز والأطراف، والمساواة في الفرص الاقتصادية، وشمولية التعليم والتأهيل والثقافة والرعاية الصحية والطبية المجانية واللائقة، وتمكين الأسر من السكن اللائق والخدمات (الماء والطاقة وشبكات المواصلات المنظمة والرخيصة) الخ. ويتضمن، من جهة سادسة، التمكين القانوني والواقعي للفرد، رجلاً كان أو امرأة، من اختيار نمط الحياة الشخصي المتحرر من كل قيد شرعي أو اجتماعي وصيانة حقوقه الانسانية في إطار قانون مدني ليبرالي. وهذه هي المساهمة الوحيدة اللازمة من الليبرالية في فكر التحرر الوطني. وفي ما يخص حركة التحرر الوطني العربية، فقد وجدت نفسها، إضافةً إلى المهمات المطروحة على شعوب العالم الثالث، في العرض المار ذكره، في مواجهة مهمتين: الوحدة بوصفها مهمة أساسية لتحقيق التنمية المستقلة، ومواجهة إسرائيل بوصفها قوة تدخُّل امبريالية، من دون أن ننسى، بالطبع، اغتصابها بلداً عربياً وتشريدها للفلسطينيين.

هنا سؤال رئيسي بالغ الأهمية، واجه، ويواجه فكر وممارسة حركة التحرر الوطني العربية: هل الصراع مع إسرائيل، أم القضية الفلسطينية ما يمثل المسألة المركزية؟ يقود الشق الأول إلى مواجهة مصيرية مع الصهيونية والإمبريالية، بينما يقود الشق الثاني إلى إمكانية التفاهم معهما لتسوية «عادلة» للقضية الفلسطينية يمكن أن تشرف عليها الولايات المتحدة وتقود إلى السلام مع إسرائيل؟

واقعياً، تصاغر السؤال - على المستوى المصري - إلى ما يلي: القضية الفلسطينية أم استعادة سيناء فوراً بالسلام وتلافي المجهود الحربي؟ ثم انزلق السؤال إلى: القضية الفلسطينية أم المصالح المؤقتة للنظام الأردني؟ بل وحتى القضية الفلسطينية أم مصالح الفلسطينيين؟

للإنصاف، ينبغي القول إن السياسة السورية بقيت، من حيث مضمونها، تمنح الأولوية للصراع مع إسرائيل كقضية مركزية، وليس حل القضية الفلسطينية أو حتى استعادة الجولان سلمياً. وهذه السياسة هي عنصر من العناصر الباقية الصلبة للتحرر الوطني في سوريا.

من المفهوم إلى الممارسة، يتطلب التحرر الوطني إزاحة الفئات المسيطرة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية (المال والعقارات والتعدين والطاقة والنقل والاتصالات...) وإحداث قطيعة مع كل النشاطات ذات الطابع الكمبرادوري في كل المجالات، وإنهاء دور القطاع الخاص في الخدمات المدنية، وخصوصاً التعليم والطبابة. وكل ذلك وسواه سوف يؤدي إلى صدام مع القوى الاجتماعية المتضررة وحلفائها ونخبها السياسية والاعلامية والثقافية الخ. ومن المضحك التفكير في حل هذا الصدام الداخلي المركّب على الصدام الخارجي مع القوى الامبريالية وحلفائها، بوسائل الديموقراطية الليبرالية الانتخابية. إنّ التماسك الفكري والجدية السياسية يدفعاننا إلى التصريح بوضوح صارم بما يلي: إنّ التحرر الوطني غير ممكن إلا بالدكتاتورية ضد الفئات الكمبرادورية والرجعية.

الدكتاتورية؟ يا للهول! سوف تنزل على رأسي اللعنات! لكن فلنسمِّ الأشياء بأسمائها.

ماذا في مصر، مثلاً، غير دكتاتورية تحالف الكمبرادور والعسكر، المرتبط بالاستعمار الأميركي، وسواء استخدم هذا التحالف حسني مبارك أم محمد مرسي، فالأمر في النهاية سيان: الحريات المسموح بها هي تلك التي لا تهدد مصالح التحالف الحاكم، والانتخابات. سواء المزورة بالتدخل الأمني أم بالرشى. ينبغي أن تدور على الملعب الكمبرادوري. بالمقابل، الدكتاتورية الوطنية الاجتماعية المعبرة عن مصالح الكتلة الشعبية من العاملين بأجر والكادحين في مُلكياتهم الصغيرة، سوف يكون لها ملعبها الديموقراطي الحقيقي: انتخابات تنافسية بين قوى التحرر الوطني وحريات التنظيم السياسي والنقابي والاجتماعي للكادحين وصحافة مهنية حرة من الرقيب ومن التمويل البرجوازي معاً.

"التحرر الوطني"، يتطلب إنشاء دكتاتورية، لكن ضد الفقر والتهميش . لا ضد الفقراء والمهمشين . إنها دكتاتورية الديموقراطية الاجتماعية التي ستمنع، بقوة القانون، أي مساس بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأغلبية الشعبية، دكتاتورية ضد الكمبرادور والسياسات النيوليبرالية والامتيازات

الطبقية، دكتاتورية تؤمّن الدور القيادي للقطاع العام الاقتصادي والخدمي، دكتاتورية ضد الفساد والفاسدين والإثراء غير المشروع والتهرّب الضريبي... الخ. دكتاتورية ضد التمويل الأجنبي وشبكات
التعاون مع القوى الإمبريالية والرجعية.

لكننا نؤكد، هنا، على أن الدكتاتورية الوطنية الاجتماعية سوف تتعفّن إذا لم تكن دكتاتورية ديموقراطية تنبذ الاستبدادية الفردية والسلطوية، وتحافظ، تحت أقسى الظروف، على حصانة حقوق الإنسان وكرامته.

والتحرر الوطني غير ممكن من دون السيطرة على مجال العلاقات الخارجية، وإخضاعها للمصالح الوطنية. وهو ما يعني الصدام مع القوى الإمبريالية. وبالنسبة إلى حركة التحرر الوطني العربية، فإنها لا تستطيع تلافي الصراع الحتمي مع الرجعية والصهيونية. وفي الممارسة، ينبغي خوض ذلك الصراع بأعلى قدر من الحكمة والتصميم معاً، وفق حسابات دقيقة لموازين القوى، لكن من دون التخلي، لحظة واحدة، عن المنطق الصراعي مع الأنظمة الخليجية وإسرائيل.

كان «التضامن العربي»، أي سياسة المصالحة بين الأنظمة العربية الوطنية والأنظمة الرجعية، وفي مقدمتها السعودية، إحدى نتائج هزيمة حزيران 1967. وقد افتتحها الرئيس جمال عبد الناصر، وقتذاك، تعبيراً عن اختلال موازين القوى بين حركة التحرر الوطني العربية وأعدائها من العرب. وقد استمرت هذه السياسة، بعد رحيله، وتعززت، وخصوصاً بعد حرب تشرين 1973 وتدفق البترودولار، إلى الحد الذي نقل قيادة العالم العربي من القاهرة وبغداد ودمشق إلى الرياض، قبل أن يبلغ الانحطاط مداه ويحط الرحال في الدوحة، لكن، كانت هناك لحظة قصيرة واحدة، في 1990، حاول الرئيس صدام حسين فيها، كسر سياسة التضامن العربي من خلال احتلال الكويت، ضارباً عرض الحائط بموازين القوى الإقليمية والدولية، لحظة أدت إلى انتصار شامل معاكس، لكن المهمة التي تصدى لها صدام حسين تظل

مطروحة؛ لا مستقبل لحركة التحرر الوطني العربية من دون مواجهة شاملة مع الأنظمة الخليجية، والنضال، وفق حسابات تستثني المغامرة، لتفكيكها وإخضاعها واخضاع ثروات الخليج لمصالح التنمية المستقلة في العالم العربي.

انتهت هزيمة حزيران (ونتيجتها التضامن العربي) إلى سياسة السلام مع إسرائيل. ومن الملاحظ أن هذه السياسة لم تنعزل عن التراجع الداخلي عن سياسات التنمية المستقلة والديموقراطية الاجتماعية، مما يدل على العلاقة العضوية بين البرنامج المضاد لحركة التحرر الوطني العربية والسلام مع إسرائيل. وسوف نتذكر أن عهد الرئيس أنور السادات تمحور حول خطين سياسيين: الانفتاح الاقتصادي (الانتقال نحو الكمبرادورية) والسلام مع إسرائيل (الصلح والتعاون والتنسيق الأمني مع أعداء الأمس الامبرياليين والصهاينة). وهذان النهجان المترابطان لا يزالان يحكمان السياسة المصرية حتى الآن، على رغم «ثورة 25 يناير» التي، لذلك، نعُدّها انتفاضة جزئية تمكنت النَظْمة الحاكمة من استيعابها بتسليم المواقع القيادية في الدولة إلى الإخوان المسلمين، الذين يؤيدون، بجلاء، الاقتصاد الكمبرادوري. وهو ما يجعلهم مجبرين، شاؤوا أم أبوا، على قبول كامب ديفيد والتنسيق مع تل أبيب، تحت الرعاية الأميركية. إنها حزمة واحدة من السياسات: «الصداقة» والتبعية (وخصوصاً العسكرية) للإمبريالية الأميركية، والتحالف مع السعودية، والكمبرادورية، والسلام مع إسرائيل.

في النموذج السوري البالغ التعقيد، كانت دمشق تراوح بين سياسة التضامن العربي. وخصوصاً مع السعودية ومصر حسني مبارك. والاستمرار في رفض توقيع معاهدة سلام مع اسرائيل، ودعم المقاومة وتواصل التحالف العسكري مع روسيا في أفق «حتمية السلام». وداخلياً ترافقت هذه الحزمة المتداخلة من السياسات مع اضطراب في النهج الاقتصادي الاجتماعي انتهى بسيطرة الكمبرادورية، نسبياً، في القطاعات المالية والعقارية والخدمية. وهو ما أدى إلى انفراط التحالف الوطني الاجتماعي الهشّ أصلاً.

لكن سوريا هي البلد العربي الوحيد الذي لا يزال يشتمل على مواقع أساسية

لقوى التحرر الوطني. ومن المأمول أن تعيد تجربة الحرب الوطنية التي يخوضها الجيش العربي السوري ضد التدخل الإرهابي الخارجي صهر تلك المواقع في تجربة جديدة للتحرر الوطني. وهذه مهمة نضالية يمكن أن يحرزها تحالف سياسي من داخل النظام وخارجه، في جبهة وطنية تقدمية من طراز جديد، قادرة على تمثّل أوسع اتجاهات المفهوم المركب للتحرر الوطني.

تاريخياً، ليست كل القوى التي شاركت في حركة التحرر الوطني العربية في مرحلتها الأولى، الممتدة على عقود الأربعينيات والخمسينيات والستينيات والسبعينيات، استطاعت أن تتمثّل كل عناصر مفهوم التحرر الوطني بشموليته. وذلك تبعاً للطبيعة الاجتماعية للقوى والأحزاب التي احتلت المواقع القيادية في تلك الحركة. وهي هنا قوى قومية تعبّر، في خطها العام، عن عقلية برجوازية صغيرة وفلاحية لم تستطع التحرر من نزعات الانتهازية الفردية والربح والتربُّح والامتيازات والتعالي على الكادحين والعداء للمثقفين الوطنيين، وعجزها، في المقابل، عن التحرر من الثقافة القروسطية، بما فيها التعصبات المذهبية والطائفية والفئوية والممارسات السلطوية التقليدية.

وهو ما أدى إلى خلل رئيسي في تكوين النخب القومية الحاكمة وتورّطها في الفساد والاستبداد، وميلها إلى التحول إلى عناصر رأسمالية (وبالتالي كمبرادورية، إذ لا توجد شروط اقتصادية محلية لولادة رأسمالية وطنية إلا جزئياً، وفي تقاليد الصناعة السورية) وذلك، من خلال استغلال تحكمها في مفاصل السلطة السياسية، أي في آليات الفساد التي تشتغل مفاعيلها في المستويات الأدنى، وفي كل المجالات والقطاعات. واجهت القوى القومية المسيطرة في حركة التحرر الوطني العربية، معارضة من داخل الحركة، تمثلت في الشيوعيين الذين سعوا، من جهة، إلى تعميق الانجازات الاجتماعية التقدمية (وهو ما يعبر عن فكرهم ودورهم كممثلين للفئات الشعبية الكادحة)، وتورطوا، من جهة أخرى، في الانزلاق نحو مطالب الليبرالية السياسية. وهو ما يعبر عن مطالب برجوازية. وقد واصلت جماعات منهم ذلك

الانزلاق إلى درجة التخلي عن نهج التحرر الوطني كلياً، والانقلاب نحو التحالف مع الغرب والرجعية الخليجية في سياق أطروحة ليبرالية صريحة.

لكن المعارضة الأشرس هي التي واجهتها أنظمة حركة التحرر الوطني من خارجها، أي من الرجعية الدينية المدعومة من مشيخات الخليج. وأقوى منظمات الرجعية الدينية تلك هي منظمة الإخوان المسلمين المعادية للديموقراطية الاجتماعية، والرافضة لتغيير علاقات المُلكية وهدم الهيراركية الاجتماعية.

وقد تصدى الإخوان المسلمون، بكل طاقاتهم، للمشاريع التنموية الوطنية في الخمسينيات والستينيات. ولا غروا فالتنمية الوطنية الشعبية تفكك، بالفعل، الأسس التي تعيش عليها المنظمات الدينية الرجعية، وممثلوها الذين وجدوا أنفسهم في جبهة واحدة، مع الفئات الاقطاعية والرأسمالية وشيوخ النفط، وتالياً مع الإمبريالية وإسرائيل.

تمتعت حركة التحرر الوطني، في مرحلتها الأولى، بحليف دولي وازن هو الاتحاد السوفياتي، بينما واجهت العداء الشامل من قبل الامبريالية، وخصوصاً الأميركية والصهيونية وإسرائيل. وقد أصبح معروفاً اليوم أنّ حرب حزيران 1967 التي ضربت التجربة الناصرية في مصر، نفذها الإسرائيليون - وأفادوا من نتائجها - لحساب التحالف الأميركي - السعودي. وقد صلّى الإخوان المسلمون، لدى انتصار اسرائيل في تلك الحرب، ركعات الشكر لله! اليوم، يشن التحالف الأميركي الخليجي التركي الإسرائيلي، هجمة شاملة لاستئصال آخر مواقع التحرر الوطني في العالم العربي، أي الموقع السوري.

وهي هجمة تستهدف أن تظل الحركات الشعبية العربية بعيدة عن الخليج، وأسيرة التصورات الليبرالية في السياسة (سوف تنحط، لاحقاً، إلى انتخابية استبدادية) والنيوليبرالية في الاقتصاد و«الصداقة» مع الولايات المتحدة والسلام مع إسرائيل، على المثالين المصري والتونسي البالغي الدلالة.

وإلحاح الهجمة على سوريا، تحفزه، بالإضافة إلى الإمكانات الواعدة لنمو التيارات الوطنية الاجتماعية في الحركات الشعبية، المخاوف الغربية الخليجية

من تحقق الفرصة التاريخية التي يحظى بها، اليوم، الحلف الروسي والصيني لتكوين قطبية مضادة للغرب. ففي مقابل الأزمة الاقتصادية والمالية في الغرب الرأسمالي، تتمتع روسيا والصين باقتصادين صاعدين، وبالإرادة الصلبة للدفاع عن مواقعهما في الاقتصاد العالمي. ولذلك، فإنهما تخوضان، وستخوضان، المعركة السورية بكل ما أوتيتا من قوة. وفي سوريا، يريد تحالف الواحدية القطبية أن يحقق هدفين معاً، تحطيم إمكانية نهوض حركة التحرر الوطني العربية وعرقلة ولادة عالم متعدد القطبية في آن واحد.

بعض المتمركسين المنضوين في العباءة الوهابية، يحاول تصوير روسيا بوصفها دولة امبريالية! وهذا وصف يدعو إلى الضحك حقاً. روسيا، اليوم، رأسمالية وطنية صاعدة تناضل ضد محاولات الحاقها من قبل الضواري الإمبريالية، وتحويلها إلى دولة كمبرادورية. إنها تعيش صعوداً قومياً دفاعياً، وسياساتها كلها تقع في باب الدفاع عن الذات ضد الكمبرادورية والتفكك والتهميش. ولذلك، فهي، بالوصف الماركسي، قومية تقدمية (قومية لأنها تدافع عن وحدة وقوة ومكانة الدولة الروسية، وتقدمية لأنها تنموية). ولعله من الضروري، هنا، الانتباه إلى أن امكانات روسيا السياسية (العضوية الدائمة في مجلس الأمن) والعسكرية (بما في ذلك قدراتها النووية وصناعتها المتطورة في مجال السلاح) وبناها كدولة صناعية حديثة، لم تأت بفعل نظامها الحالي الرأسمالي الوطني، لكن بفعل التراكم السياسي والتنموي المتحقق في الحقبة السوفياتية. وهذا التركيب بين المنجزات السوفياتية وتنامي قوة رأسمالية الدولة القومية، هو الذي فتح باب التاريخ أمام روسيا لكي تنافس على القطبية الدولية.

روسيا لا تزال اليوم في مرحلة بناء ودفاع. وهو ما يمنح سياساتها بعداً تقدمياً صريحاً. وفي المستقل ستواجه روسيا ثلاثة خيارات: اكتمالها كرأسمالية كبرى، فتتحول، بالتالي، إلى امبريالية. وهذا احتمال ضعيف لأن الإمبريالية العالمية أغلقت ناديها على هيراركية ألحقت بها كل الرأسماليات الكبرى بالهيمنة الأميركية، فلا يعود أمام الروس، في خيار ثان، سوى الالتحاق به أو

تحطيم النادي الامبريالي، أي خوض حرب عالمية جديدة. أما الخيار الثالث، فيتمثل في انتصار صيغة اشتراكية حديثة في روسيا تربطها بماضيها السوفياتي من دون تكلّسه واستبداديته. ومهما تكن السيناريوهات الروسية اللاحقة، فإن شيئاً واحداً أصبح محسوماً منذ الآن. وهو أننا إزاء عالم متعدد القطبية سوف يمنح، حركات التحرر الوطني، فرصة تاريخية جديدة، تتمثّل في ما يلي:

أولاً، تلافي الهيمنة الامبريالية على القرار الدولي؛ ثانياً، تلافي العدوان الإمبريالي العسكري (مع العودة، بالطبع، إلى الأساليب الاستخبارية والإعلامية وشن الحرب بالوكالة بالاعتماد على الأنظمة والحركات الرجعية كما هو حادث اليوم في سوريا)؛ ثالثاً، إمكانيات التسلّح الحديث وإعادة هيكلة الجيوش الوطنية بما يجعل منها منظمات دفاعية فعالة، رابعاً، إمكانيات فك الارتباط بالرأسمالية الامبريالية وتعزيز العلاقات الاقتصادية القائمة على المصالح المتبادلة مع روسيا والصين والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا (مجموعة البريكس)، وهو ما يعطي حركات التحرر الوطني، القدرة على ضرب القوى الكمبرادورية، واستعادة سيطرة الدولة على العلاقات الاقتصادية الخارجية؛ خامساً، تحرير الإرادة الوطنية في القرار التنموي وإقامة النظام الديموقراطي الاجتماعي.

في الخلاصة، نعيد التأكيد على ما يأتي:

أولاً، كل الطروحات النيوليبرالية والليبرالية واليسارية الليبرالية والسلموية والقومية التقليدية والإسلاموية، التي سيطرت منذ مطلع التسعينيات، سقطت، اليوم، في الوحل، وظهر عقمها التاريخي في تجارب عيانية في بلدان عربية رئيسية، لكن ظهرت كل بشاعتها التدميرية في سوريا،

ثانياً، أظهرت التجربة السورية الاستحالة الموضوعية للفصل بين السياسات الدفاعية وتلك الاقتصادية الاجتماعية، وبينهما وبين السياسة الخارجية، مما يعيد طرح قضية التحرر الوطني بوصفها قضية مركّبة من الوطني والاجتماعي والسياسي والثقافي والجيوسياسي والاستراتيجي،

ثالثاً، تجديد حركة التحرر الوطني أصبح، إذاً، على رأس جدول الأعمال

المشرقي. ولاحقاً العربي. انطلاقاً من المعركة السورية. هل ذلك ممكن؟ نعم، طالما أن العالم المتعدد القطبية ينبلج فجره الحتمي.

رابعاً، إنّ استنساخ مناهج وبرامج الأنظمة القومية للمرحلة السابقة من حركة التحرر الوطني لا يجدي نفعاً، لأنّها، علاوة على كونها مناهج تجريبية وبرامج مهجنة، فقد أصبحت فائتة موضوعياً، مما يضع على عاتقنا انتاج رؤى جديدة لحركة تحرر وطني جديدة.

الثلاثاء 28 آب 2012

وقفة مع «الحليف الإيراني» حول «الصحوة الإسلامية» و"الإخوان" و"حماس"

في الحرب الوطنية الكبرى التي تخوضها سوريا اليوم، هل نملك ترف نقد حليف إقليمي قوي ومواظب مثل إيران؟ كثيرون سيفضلون الصمت والتجاوز عن نقاط الخلاف، خصوصاً أنّها تقع في الجانب الأيديولوجي دون الجوانب السياسية والعملية التي لها الأولوية من وجهة نظر براغماتية. غير أنّ الحرب الدائرة الآن في سوريا وامتداداتها المشرقية، هي، بالدرجة الأولى، حرب أيديولوجية، حرب حول الأفكار والهوية والحضارة ونمط الحياة. وهذا هو، وحده، ما يبرر كل هذا الموت، وكل هذه المخاطرة الجماعية والشخصية، ويمنحهما المعنى.

ومن دون ذلك المعنى، تغدو قضيتنا هي مجرد الحفاظ على نظام سياسي من السقوط. وهو لا يستحق ذلك، ولا يساوي عندي، حياة إنسان واحد.

لكنّنا نقاتل من أجل قضية تساوي وجودنا. وواجبنا إزاء شهداء وأبطال الجيش العربي السوري، وواجبنا إزاء قضية التحرر الوطني المشرقية، يحتمان علينا، عندما يتعلق الأمر بالمعنى، أن نضع النقاط على الحروف مع «الحليف الإيراني» أو سواه.

تدعم إيران، بلا شك، نضال جيشنا وشعبنا، ولكنّها تصطف في الجبهة الأيديولوجية المعادية. إنّها تعلن عن إيمانها بـ«صحوة إسلامية» - هي، بالذات، منطلق الحملة البربرية التي تعصف بسوريا وبالمنطقة - وتؤكد علاقاتها بالإخوان المسلمين الذين يمتشقون سلاح الإرهاب المادي والمعنوي ضد شعوبنا، وتعتزّ بدعم حماس التي غدرت بدمشق، وتستعد للغدر بفلسطين والأردن، بعدما تموضعت في سياق الحملة البربرية ذاتها.

«صحوة إسلامية»؟ نعم. ولكن ليس في هذه الصفة، وحدها، ما يجعلها

إيجابية ومحبذة وشرعية تاريخياً. إنّها صحوة صُنّعت، سياسياً وإعلامياً، في مطابخ الغرب والخليج وتركيا، لاستيعاب الثورات العربية، وإعادة انتاجها - كإصلاحات شكلية - في سياق الهيمنة الإمبريالية والرجعية والنيوليبرالية والسلام مع إسرائيل. وهذا ما حدث في تونس ومصر، حيث يحكم الإخوان المسلمون اليوم، مجددين الأنظمة السابقة نفسها، مع إضافات قمعية، خصوصاً للحريات الشخصية.

لكن نتائج «الصحوة الإسلامية» في المشرق الفسيفسائي التركيب الاجتماعي والطائفي والمذهبي والاثني، والمنخرط - موضوعياً - في مواجهة كيانية مع إسرائيل، هي أفدح بما لا يقاس. هنا، تتخذ «الصحوة الإسلامية» مسار الهجمة الإرهابية الهدّامة للمجتمعات والأوطان، وتمنح التحالف الأميركي الصهيوني، فرصة غير مسبوقة لضرب معاقل المقاومة - بكل أشكالها - وتصفية القضية الفلسطينية تحت راية إسلامية.

* * *

ابتسامة أحمدي نجاد الحبيّة، وهو يستقبل محمد مرسي، ليست مفتعلة. إنّها ابتسامة الترحيب بممثل «الصحوة الإسلامية المباركة». مرسي - الذي هاجم، من على منبر قمة عدم الانحياز في طهران، الحليف العربي الوحيد الثابت للجمهورية الاسلامية في إيران منذ نشأتها 1979، أي النظام السوري، ولم يتورّع، بلا حياء، عن الجمع بينه وبين إسرائيل في خانة واحدة-عُومل من قبل الإيرانيين كضيف شرف. حتى المرشد الأعلى، علي خامنئي، في خطابه أمام القمة، أخذ مرسي بالحسبان، ولم ينبس بكلمة حول سوريا. وفّرها ليقولها لرئيس وزراء سوريا، وائل حلقي، وجهاً لوجه!

وضّح علي لاريجاني، في تصريحات لفضائية «الميادين»، بصراحة، خلفية المشهد السياسي الذي ظهّرته قمة عدم الانحياز، في ثلاث نقاط تشكّل الافتراق الأيديولوجي الحاصل بين الموقف الإيراني والموقف السوري؛ إزاء الإخوان المسلمين، وإزاء حل الأزمة السورية، وإزاء حماس. عند لاريجاني، الإخوان هم

حلفاء، ومكانهم محفوظ في الحل السياسي للأزمة السورية، وحماس حركة مقاومة ستواصل إيران دعمها.

حلقي، كان ضعيفاً ومرتبكاً، وهو يردّ على مرسي، بكلام دبلوماسي مرعوب (أحيي، هنا، شجاعة نائب وزير الخارجية فيصل المقداد في الدفاع عن كرامة سوريا) بينما أحسن وزير الخارجية وليد المعلّم، بتلخيص مرسي كله بكونه يتحدث «كرئيس حزب، لا كرئيس دولة».

بالفعل، مرسي مجرد إخواني حاقد. وهو، ككل الرجعيين، يمقت النظام السوري، لا بسبب غياب «الديموقراطية» وسوى ذلك من الشعارات الجوفاء، بل بسبب كونه آخر معقل لحركة التحرر الوطني العربية، ويمقت سوريا ـ التي يدعي التضامن مع شعبها ـ لأنّها معقل العلمانية والمدنية في العالم العربي. وهو يتضامن، في الحقيقة، مع «طلاب الحرية»، حرية القتل المذهبي والطائفي، من جحافل الإرهابيين الوهابيين (إخواناً وسلفيين) الذين يريدون تدمير البلد وتحطيم نسيجه الاجتماعي الوطني ونمط حياته، وتذبيح وتهجير أبنائه مدفوعين بغرائز الكراهية المموّلة خليجياً وأميركياً.

ومرسي، كأي إخواني، هو مجرد انتهازي، أراد، بإعلانه العداء للنظام السوري، من طهران، أن يبعث برسالة لحلفائه الإمبرياليين والخليجيين، مفادها أنّ العلاقة مع الإيرانيين لا تمسّ التزاماته نحو واشنطن والرياض والدوحة. بصم مرسي، بأصابع يديه وقدميه معاً، على التحالف السياسي والعسكري مع الولايات المتحدة وتجديد الولاء لمعاهدة كامب ديفيد، ليس فقط من خلال الالتزام بها، وإنما، أيضاً، بمواصلة حصار غزة، وتجييش حملة لتأمين سيناء لصالح أمن إسرائيل. ومع ذلك، فهو يتجرأ على النظام السوري الذي، رغم كل شيء، لم يركع لمعاهدة صلح مع تل أبيب، وواصل، باستمرار، النضال ضدها في كل مجال متاح، في الثقافة والدبلوماسية والمقاومة.

ويأتي مرسي، أصلاً، على خلفية توافق كامل مع سياسات مبارك الاقتصادية المنحازة للبزنس والاستثمار الأجنبي والخصخصة، بل ومع شروط صندوق النقد

الدولي التي تقونن تلك السياسات في اتفاقية دولية. وهو خالي الوفاض تماماً من أي حل جدي لمشاكل مصر الغارقة في المديونية والبطالة والفقر المدقع وجبال القمامة وانهيار البنى التحتية، سوى النصيحة والإحسان. ومع ذلك، فهو يريد اسقاط سوريا المستقلة والمتحررة من المديونية والمنتجة والقادرة، رغم وقوعها الجزئي في براثن النيوليبرالية، أن تؤمن، لأغلبية شعبها، مستوى حياة أفضل، مهما كان متواضعاً، من مستوى حياة أغلبية المصريين.

وسوريا - رغم أنها أقامت علاقات انتهازية مع الرجعية السعودية، نرجو أن تكون قد انتهت إلى الأبد - ظلت وفية للمشروع العربي، ولكرامتها المشرقية، ولم يهرول رئيسها إلى الرياض، ليخشع أمام ملكها، عارضاً عليه، كما فعل مرسي، خدمة «المشروع السعودي».

تمنيت لو أنّ مسؤولاً سورياً ردّ على مرسي الذي حيّا كفاح الشعبين الفلسطيني والسوري من أجل الحرية، بسؤال بسيط: لماذا لم تقترح، بشأن إسرائيل، ما تقترحه بشأن النظام السوري، أي المواجهة والإسقاط، بل اكتفيت بمعاتبتها عتباً حيياً على اجراءات الاحتلال دون أن تطالب بزواله؟

منطق «الإخوان المسلمين» متهافت ولا يحتاج إلى أكثر من قبضة شجاعة تسدّد إلى مفاصله: لقد تولوا مصر وفق صفقة استدامة أساسيات نظام حسني مبارك من دون شخوصه. إنّهم خدم الإمبريالية الجدد لا غير. ولا يراهنن أحد على «اعتدالهم» الديني أو الطائفي أو المذهبي. ذلك أنّهم عاجزون، موضوعياً، عن التحرر من المؤثرات الوهابية أو الابتعاد عن مواقع السلفية أو التحوّل إلى قوة ديموقراطية. لماذا؟

أولاً، بسبب ارتباطهم التقليدي والسياسي والتمويلي بالسعودية وقطر والخليج، ثانياً، بسبب اضطرارهم إلى التنافس مع السلفية على جمهور «الصحوة الإسلامية». وهو تنافس لا يفوز به المعتدلون بل المتشددون والأكثر تشدداً، ثالثاً، بسبب التزامهم العضوي بالنيوليبرالية والكمبرادورية. وهو التزام يقود إلى فشل حتمي في المجال التنموي، ويفرض الانحياز لرجال الأعمال ضد الفقراء

والمهمشين الذين لا يبقى، أمام الإخوان، لإدامة الهيمنة على وعيهم سوى حشوه بالتشدد الديني والطائفية والمذهبية.

في التجربة السورية الحاضرة، لا نجد أي فارق يذكر بين «الإخوان» وبين الفصائل السلفية والتكفيرية وجماعات «القاعدة». فالجميع في خندق واحد: «الإخوان» يمتشقون السلاح ويرفضون الحلول السلمية وينسقون مع أجهزة الاستخبارات الإقليمية والغربية المعادية لبلدهم. وفي الممارسة على الأرض، لا نستطيع التمييز بينهم وبين أعتى مجرمي «القاعدة»، سواء في تدمير الموجودات الوطنية أو في الذبح على الهوية الطائفية والمذهبية، ويزيدون على هؤلاء بالاستعداد للتفاهم المباشر مع الامبريالية مع إسرائيل.

هذا هو نموذج «الصحوة الإسلامية» الذي يهلل له الإيرانيون بخليط من الدوافع؛ فالنظام الإيراني هو، في الأخير، نظام يستند، كلياً، إلى مشروع الإسلام السياسي في طبعته الشيعية. ورغم الخلاف المذهبي الحادّ بينهما، فإنّ أساسيات الإسلام السياسي، لدى السنّة والشيعة، هي نفسها. وهي تعبر عن النزعات الثيوقراطية، أي إخضاع السياسة، الدولة والمجتمع والإنسان، لسيطرة رجال الدين أو لمزيد من الدقة لسيطرة حزب يستمد شرعيته من ادعائه تمثيل الدين الصحيح. وإذا كان الدفاع عن مصالح الدولة القومية الإيرانية في تحقيق النمو الداخلي والتوسع الإقليمي، قد وضع النظام الإسلامي الإيراني في سياق التعارض مع الولايات المتحدة، فعلينا أن نتذكّر أن ذلك السياق ظل دائماً مرناً، وانطوى على تفاهمات، بل وعلى تواطؤ صريح ضد عراق صدام حسين، الذي لعب الإسلام السياسي الشيعي ضده، اللعبة نفسها التي يلعبها الإسلام السياسي السني، اليوم، ضد سوريا بشار الأسد. وفي الحالتين، لا يمكن القول إنّه ليس هنالك مبررات محلية لمعارضة النظامين، لكن الحرب على العراق، كما هي الحرب اليوم على سوريا، قامتا في خدمة الإمبريالية الأميركية والرجعية الخليجية وإسرائيل.

هل يمكن أن تغدو مصر الإخوانية نسخة سنية من إيران الخمينية؟ كلا.

أولاً، لأنّ الثورة الإيرانية نشبت، بالأساس، ضد السيطرة الإمبريالية

الأميركية على إيران، وليس في ظلها، كما هي الحال بالنسبة إلى الثورة المصرية. وبينما هدمت الأولى النظام القديم كله، لم تفعل الثانية سوى تجديد النظام السابق المهترئ.

ثانياً، لأنّ نخب الإسلام السياسي الإيرانية التي قطفت نتائج ثورة شعبية عامة، تشكلت، كمشروع سياسي، في ظل مشروع قومي شغّال بالفعل، وله طموحاته وآلياته في مجالات النمو والدفاع والتوسع الإقليمي. وكانت الثورة الإيرانية، في أحد أوجهها الأساسية، تعبيراً عن ضرورة تفلّت ذلك المشروع من قيود النظام الشاهنشاهي وتبعيته للغرب، في حين أنّ نخب الإسلام السياسي المصرية تجددت وتشكلت كقوة في ظل الساداتية، وازدهرت في ظل غياب المشروع القومي الناصري الذي كان، بالأساس، محل عدائها.

ثالثاً، لأنّ نخب الإسلام السياسي الإيراني، على العكس من نظيرتها المصرية، حافظت خلال الفترة النضالية، وبسبب الخلاف المذهبي، على استقلالها إزاء الرجعية الخليجية، وتمتعت، بسبب فعالية المشروع القومي الإيراني، بتكوين معاد للإمبريالية.

رابعاً، لأنّ النخب الإسلامية الإيرانية عبرت في العمق، وتعبّر عن دولة قومية وحركة قومية، بينما نظيرتها العربية عبرت وتعبر عن نزوع معاد للوطنية المصرية والقومية العربية.

دعونا، إذاً، من أوهام «الصحوة الإسلامية»، ودعونا نسأل: ما الذي تريده طهران من مصر الإخوانية؟

تريد أن تستعيد قدراً من العلاقات مع مصر، يسمح بكسر الحصار العربي السنّي المفروض عليها، ويتلافى إسباغ ثوب مذهبي على حرب إسرائيلية أميركية تستهدفها. في هذه الحدود، فإنّنا نستطيع أن نتفهّم المساعي الإيرانية للتقرّب من مصر الإخوانية. لكنّها سياسة انتهازية، وسوف تمنى بخسارة جسيمة، حين تتم تلك المساعي على حساب سوريا. وهي وصلت، أو تكاد إلى هذه الحدود، حين تسبغ طهران ثوب الشرعية على القوى التي تقاتل الدولة السورية.

ستواصل طهران تقديم الدعم السياسي والمادي لدمشق، بينما هي تقدّم الدعم الأيديولوجي لأعدائها. فالحديث عن «الصحوة الإسلامية» يصب، حتماً، في مصلحة الجماعات الإرهابية المسلحة التي تشن، تحت شعارات إسلامية بالأساس، حرب التحالف الإمبريالي الرجعي الخليجي التركي ضد سوريا. وعلى المستوى السياسي، فإنّ التراجع الانتهازي أمام خطاب الإخواني محمد مرسي المعادي لسوريا، واستمرار العلاقات السرية والعلنية مع «الإخوان المسلمين»، يشكل التفافاً على التحالف مع النظام السوري الذي يخوض، اليوم، الحرب على «الصحوة الإسلامية» بالذات، وعلى المنظمة الأكثر فاعلية داخلها، أعني «الإخوان».

لا مكان لـ«الصحوة الإسلامية» في سوريا موحدة، بل في إمارات طالبانية تقوم على تفكيك البلد الفسيفسائي التركيب. وهو، كذلك، بحيث لا يمكن لحمه إلا بالأيديولوجية العروبية العلمانية المدنية. ولا مكان لـ«الإخوان المسلمين» في مصالحة وطنية في سوريا متحررة، ما دام هؤلاء يمثلون ارتباطاتهم الغربية والخليجية بأكثر مما يمثلون الارتباط بفئات محلية، وما داموا قد اصطفوا، جنباً إلى جنب، مع السلفيين الجهاديين و«القاعدة»، في الحرب على الدولة السورية وبُناها التحتية ومؤسساتها وتركيبتها الاجتماعية وجيشها الوطني، وما داموا يشكلون، بالأساس، منظمة طائفية ومذهبية، ولا يمكنها أن تكون، في ظروف سوريا، خارج هذا التوصيف المعبر عن بنيتها الفكرية والتنظيمية.

لنجاة الدولة السورية ومجتمعها ووحدتها واستقلالها ودورها في مقاومة إسرائيل، لا بد، أولاً، من هزيمة «الصحوة الإسلامية» التي تتغنّى بها طهران، أي لا بد، بالملموس، من هزيمة «الإخوان المسلمين» الذين يواصل «الحليف الإيراني» علاقاته معهم، ويأمل بتطويرها. وهي لن تتطوّر إلا إذا أدار ظهره للتحالف مع دمشق.

البرنامج الوحيد القابل للحياة في سوريا هو البرنامج الوطني الاجتماعي القائم على الآتي:

- الأيديولوجية العروبية العلمانية التقدمية، بوصفها المضمون الموحّد للوطنية السورية، والإطار اللاحم للدولة والمجتمع في فضاء وحدة المشرق التي تشكّل الضمانة الاستراتيجية للوحدة الداخلية لكياناته الخمسة، سوريا ولبنان والعراق والأردن وفلسطين.

- التنمية الشاملة المتعاضدة داخلياً، والقائمة على نبذ النيوليبرالية وبسط سيطرة الدولة على القطاعات الاقتصادية الأساسية، وتأمين التراكم الاستثماري الوطني والتشغيل وزيادة الانتاجية للمؤسسات والقوى العاملة.

- الديموقراطية الاجتماعية القائمة على آليات مقوننة لإعادة توزيع الثروة وتمكين الفئات الشعبية من المشاركة في التنمية وفي مردودها، والحصول على نطاق شامل من الخدمات العامة العالية المستوى ومنخفضة الكلفة في مجالات السكن والنقل والاتصالات والطاقة والمياه والتموين، والمجانية في مجالات الصحة والطبابة والتعليم والثقافة... إلخ.

- الحياة المدنية المتحررة من كل قيد أو إرهاب، والحقوق المقوننة لحرية العقيدة والفكر والثقافة والفن، وحرية الرجال والنساء في اختيار نمط الحياة الشخصي.

- محورية الجيش القومي والاستراتيجية الدفاعية والمقاومة بالنسبة للدولة والمجتمع معاً.

- **الحريات السياسية في ظل الثوابت أعلاه.**

ويتعارض هذا البرنامج، بوضوح، مع اتجاهات الإسلام السياسي المحكوم بأن يكون، بحكم الفسيفساء السورية، طائفياً ومذهبياً، والمحكوم بسبب تكوينه الفكري والاجتماعي، إلى أن يكون نيوليبرالياً ومعادياً للحريات المدنية والسياسية، وميالاً، بحكم صلاته الغربية والخليجية، للتفريط بالاستقلال الوطني وبالاستراتيجية الدفاعية والمقاومة.

ولا يظهر الاختلاف مع «الحليف الإيراني» بأكثر مما يظهر من الموقف من «حماس» التي لا تزال تحظى بدعم متباه من طهران، بصفتها حركة مقاومة.

من وجهة نظر التحرر الوطني وسوريا، لم تعد حماس تملك تلك الصفة، بل إنّها، على العكس، تحوّلت جزءاً من صفقة التفاهم الكبرى بين الأميركيين والخليجيين والإخوان المسلمين.

تقيم حماس في غزة إمارة نصف طالبانية، وتقمع الحريات السياسية والمدنية والشخصية، ويعشش فيها المليونيرات. وهي أثبتت، إلى ذلك كله، نموذجها الحازم في منع أي صدام مقاوم مع إسرائيل في إطار هدنة طويلة قد تستمر إلى ما لا نهاية. وقد يتم تبرير ذلك المنع بضرورة واقعية؛ لكن باسم ماذا، إذاً، تتولى حماس الحكم الدائم وتعزل غزة وتقسم الجسم الفلسطيني؟

حركة حماس في غزة والضفة والخارج، كانت تشكّل، قبل ان يسمى الربيع العربي، حالة اعتراض فلسطينية على المشروع السياسي لحلف الاعتدال العربي. وكانت هذه ميزتها الأساسية التي تمنحها صفة مقاومة. لكن، بخروج قيادة «حماس» من دمشق، وانضوائها التام تحت الراية القَطرية التي تمثّل، اليوم، رأس الحَرْبة الأميركية الإسرائيلية لمشروع أسلمة الشرق الأوسط الجديد، تكون حماس قد خرجت من خط المقاومة كله. أم أنّ الحمساويين يحملون معهم جينات المقاومة، اينما حلّوا حتى في أحضان العدوّ؟

لم تغادر حماس سوريا بسبب صعوبات أمنية أو لوجستية الخ، بل هي غادرت الموقع السياسي السوري، وتحوّلت إلى جزء من الحملة الوهابية المضادة، مبرهنةً على أولوية ارتباطاتها الخليجية على اهتمامها الفلسطيني. (فيما بعد، انكشف انضمام مقاتلين من حماس إلى صفوف الإرهابيين في سوريا).

المقاومة ليست بندقية وشعارات، بل هي انتماء لخط سياسي استراتيجي. وبالقفز من هذا الخط السياسي الاستراتيجي، تغدو البندقية، سلاحاً شرطياً أو ميليشياوياً، وتغدو الشعارات مجوّفة بلا معنى. وخط المقاومة في فلسطين ولبنان، ارتكز و يرتكز، واقعياً، على دمشق المطلوب اليوم رأسها لهذا السبب بالذات. ومن المفارقة أنّ حماس هي من بين أشدّ المتحمسين لقطع هذا الرأس.

تأمل حماس بتسوية وضع غزة من خلال «الإخوان» في مصر. وهي

ستكتشف، إذا لم تكن قد اكتشفت فعلاً، أنّ رئاسة مرسي لن تخفض، بل ستزيد الأثقال التي ترهق القطاع المحاصر. لكن المشروع الحمساوي الأساسي يستهدف «كونفدرالية إخوانية» بين الأردن وقسم من الضفة الغربية (لأنّ القسم الآخر سيضم الى إسرائيل) وهو لا يعدو كونه مشروعاً فرعياً من المشروع الأميركي الكبير لـ«أخونة الشرق الأوسط» حول المحور العثماني. هذا المشروع - الذي يضع حماس في موقع معاد لمصالح الشعبين الفلسطيني والأردني - هو السمكة الكبيرة التي ترجو حماس اصطيادها لدى سقوط القلعة السورية، وانفتاح الإقليم على الترتيبات الأميركية الجديدة.

ما معنى أن تواصل طهران دعم حماس المرتدّة؟ إنها رسالة في بريد الإخوان المسلمين، وتالياً في بريد الخليج والولايات المتحدة. فالإيراني ليس ساذجاً لكي لا يدرك أنّ حماس قد انتقلت إلى موقع سياسي جديد، ولكنّه يبحث، بنظرة براغماتية، عن مخارج دنيوية لأزمة الانشقاق الشيعي السني، وإنْ تكن تلك النظرة متماهية مع عقلية تستند إلى المعيارية الدينية التي أظهر السيد حسن نصر الله رفضه لها، مؤكداً بالمقابل على معيارية المقاومة.

لن يكسب الإيرانيون شيئاً من الرقص مع الذيل الملتحي للشيطان الأميركي الخليجي، أم أنكم تظنون حقاً أنّ قضيتكم تُحَل أو تهون بالتقارب الشيعي - السني؟ كلا. الإمبريالية والرجعية الخليجية والصهيونية تعادي إيران بسبب مشروعها القومي، لا بسبب تشددها الديني ولا لحاها ولا تشيّعها. وأعداء هذا المشروع لن يكفوا إلا بتدميره أو امتلاك الإيرانيين للقدرة على الانضواء غير الملتوي في تحالف القطبية الجديدة الصاعد، حيث التعددية الأيديولوجية الجيوسياسية هي الإطار الوحيد الممكن لعضويته. وفي هذه التعددية... المشرق عروبي وعلماني وتقدمي. واضح؟

الثلاثاء 4 أيلول 2012

الإمبريالية و«حرب ما بعد الحداثة»

دفعني ألبير داغر («الحرب في سوريا كحرب جديدة»، الأخبار، 6 أيلول 2012) إلى هذه التأملات في الدلالات المفهومية والاستراتيجية والجيوسياسية للحرب السورية في سياقها الإقليمي والدولي. وأنا أفضّل، هنا، استخدام مصطلح أراه أكثر دقة في وصف الجديد في «الحرب الجديدة» في سوريا، هو «حرب ما بعد الحداثة».

«ما بعد الحداثة» تعبير شامل عن الانحطاط الفكري للرأسمالية العالمية الشائخة التي أصبحت حدود الحداثة الفكرية والقانونية والاجتماعية والثقافية، تقيّدها عن اضطرارها لاستخدام المخلّفات الرجعية من نزعات ما قبل الحداثة، (مقترنة بالطبعْ مع وسائل الحداثة المادية)، في ديماغوجية شاملة فانتازية لرؤية تمزج بين العدمية والكلبية والبراغماتية، هي رؤية ما بعد الحداثة، حيث يمكن نسف المنطق الداخلي والنسق التاريخي للخطاب، وممارسة الهذيان الذي يجمع، مثلاً، بين مبادئ الديموقراطية الليبرالية والمبادئ التكفيرية للجماعات الأصولية والإرهاب في أطروحة واحدة، كما هو الحال في الأطروحة الغامضة للمعارضة المسلحة السورية.

استلهم داغر، في عرض أكاديمي موجز وغني، باحثين غربيين تأملوا، خصوصاً، الحرب اليوغوسلافية في التسعينيات، بوصفها حرباً من طراز جديد، يستعيد، في بعض جوانبه، طُرز حروب العصور الوسطى (تعبئة الهويات - العصبيات الفرعية، والميليشيات المكوّنة من متعصبين ومرتزقة ومجرمين، واستهداف المدنيين بالقتل والتهجير والفرز السكاني). وذلك، في تخطٍّ ما بعد حداثيّ للحروب الحديثة التي تشنها جيوش منظّمة منضبطة باسم سيادة جماعات وطنية مؤطّرة في دول وطنية أو ميليشيات مؤسسة على النزوع

الاستقلالي الوطني أو الأيديولوجيات الحداثية، كما في حركات التحرر الوطني.

لكن حروب ما بعد الحداثة، كما يوضّح داغر، تتميّز عن سابقاتها القروسطية، بطابعها الدوليّ من خلال التدخل الكثيف للشبكات فوق الوطنية التي تربط قوى وأفراداً من خارج بلد الحرب وداخله، ولمساعدات المهاجرين المنتمين إلى العصبية المحاربة بـ«الأفكار والأموال والمتطوعين»، والتمويل الخارجي، بما يؤدي إلى «نشوء اقتصادات حرب مرتبطة بالخارج».

ويرى داغر، الحرب السورية، من خلال هذا الإطار النظري، فيجد أنّها حرب دولية تهدف إلى «فرط الجماعة السياسية الوطنية القائمة، وإعادة تشكيلها من جديد، بل قد تكون إعادة التشكيل هذه سبب انفراط الدولة الوطنية نفسها، وتفتُّتها، أو إحلال كيانات جديدة محلها». هذا ما قد يحصل في سوريا من خلال تحشيد هوية فرعية مذهبية تعتمد، كوسيلة للتعبئة، تظهير الهويات الفرعية الأخرى وإقصاءها، بالدعم الدولي الغربي، والتمويل الخليجي، والدينامية التدخلية لشبكات مهاجرين مشجّعين ومنخرطين في التحشيد المذهبي المحلي؛ وهؤلاء، كما نعرف، من المهاجرين السوريين المرتبطين بالاستخبارات الدولية وحركة الإخوان المسلمين، ومن المقيمين، عادة، في الغرب والخليج. وهي ليست مصادفة.

لا تفوت داغر، الإشارة إلى العوامل الداخلية التي فتحت ثُغراً في جدار الدولة الوطنية السورية، وأهمها السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي طبّقها النظام السوري في العقد الأخير ـ ومعظمها جاءت كتوصيات صندوق النقد الدولي ـ وأدت إلى انفكاك جماهير الريف عن النظام، وتكوّن الاستعداد لديها للتفاعل مع التحشيد المذهبي. وبسبب نهج النظام القمعي اللاعقلاني ومنعه السياسة والنشاط الحزبي التقدمي والنقابي المستقل، وقع فلاحو الأرياف في قبضة المقاولين المحليين للحرب الدولية. وأنا لا أوافق داغر (ولا مرجعه شلهوب) في أنّ اتباع السياسات النيوليبرالية في سوريا، كانت جزءاً من تحضيرات خارجية مسبقة وتآمرية. كلا. في رأيي أنّ أوساطاً واسعة من النخبة الحاكمة السورية

كانت قد تعفّنت بالفساد، وكوّنت ثروات ونمت لديها طموحات لكسر قيود القطاع العام والسياسات الاجتماعية، والتحوّل نحو الاندراج في فئات رأسمالية لا يمكنها، في الشروط السورية، إلا أن تكون كمبرادورية. وفي رأيي أنّ هذا الميل هو الذي وقف وراء تشجيع سياسات الانفتاح على الإمارات وقطر وتركيا، واللهاث وراء استرضاء الدول الغربية. أعني أنّنا، هنا، لسنا أمام اختراق تآمري، وإنما أمام تكوّن داخلي لفئات اجتماعية كمبرادورية من قلب الحزب وجهاز الدولة. ولكن هذه الفئات هي التي شكلت وتشكل حاضنة الاختراقات الأمنية والانشقاقات والتردد في الدفاع عن الدولة وغياب حزب البعث عن المعركة، وسوى ذلك مما شاهدناه ونشاهده من تردي الكفاءة السياسية والأمنية السورية في إدارة الأزمة والحرب.

كيف ترافق هذا الاتجاه الكمبرادوري الانحلالي، في عشريات القرن الجاري، مع اتجاه مضاد، بنائي وتحرري، تمثل في نشوء مجمع عسكري صناعي وإعادة هيكلة القوات المسلحة في استراتيجية دفاعية جديدة فعالة وتصعيد الدعم اللامحدود للمقاومات في لبنان وفلسطين والعراق، في ما يمكن تسميته الحرب خارج الأسوار؟

في رأيي أنّ وراء ذلك ثلاثة أسباب رئيسية: أولها أنّ الفئات الكمبرادورية بقيت على هامش الاستراتيجية الدفاعية، ولم تتحوّل إلى موقع القرار في صلبها. وثانيها، أنّ سوريا دولة مستقلة، ويعتمد استقلالها في ظلّ المتغيّرات المتلاحقة على أدوارها التدخلية الإقليمية المتمحورة حول العداء لإسرائيل، وثالثها، أنّ العلاقة الخاصة مع حزب الله، موضع الإعجاب الشديد للرئيس بشار الأسد، خلقت، عنده، الأوهام بإمكانية استنساخ نموذج الحزب الذي يستعد لمواجهة إسرائيل، ويطوّر قدراته في هذا المجال، بمعزل عن الداخل النيوليبرالي الكمبرادوري. ومع تحفظنا على نموذج حزب الله هذا حتى في لبنان، لم يدرك الأسد أنّ الحزب يستند إلى عصبية طائفة في بلد هو في الواقع كونفدرالية طوائف، وليس دولة وطنية مركزية كسوريا التي لا يمكن الفصل فيها بين السياسات الدفاعية

والسياسات الاقتصادية الاجتماعية والثقافة المجتمعية والأيديولوجيا، إذ لا بد أن تكون كلها متعاضدة لضمان صلابة دولة المقاومة ونجاحها.

وأنا لا أزال عند قناعتي بأنّه ما لم يحدث ذلك التعاضد بين القوات المسلحة والقوى المنتجة، وفي مقدمها قوة العمل الفلاحية والصناعية والحرفية، والنخب التقدمية والثقافة المدنية والأيديولوجيا العروبية العلمانية، فإنّ الدولة الوطنية السورية ستظل مهددة.

غير أنّ ذلك ليس محور اهتمامنا هنا، فنحن وعدنا القارئ بجملة من التأملات حول الجديد في الحرب على سوريا.

* * *

الحرب على سوريا لا تندرج فقط في باب «الحرب الجديدة» ـ «حرب ما بعد الحداثة»، ولكنها مثالها الجديد الصافي؛ إذ هي لم تشتمل، ولن تشتمل، في رأيي، على أي عنصر من عناصر الحرب التقليدية، لا على النموذج العراقي بالاحتلال، ولا على النموذج اليوغوسلافي أو الليبي بالقصف الجوي والصاروخي إلخ. كذلك فإنّها تختلف، كلياً، عن سوابق التدخل الإمبريالي ضد الأنظمة التقدمية بوساطة العصابات أو الانقلابات، كما حدث مراراً في القرن العشرين.

استبعاد التدخل العسكري المباشر ليس، هنا، مجرد خيار بسيط. صحيح أنّه لا يمكننا إغفال توازن القوى الجديد الناشئ جراء عدة عوامل متداخلة، منها الذكرى القريبة لكلفة الحرب العراقية، وامكانية توسّع الحرب السورية إقليمياً لتشمل إسرائيل، وحضور الصعود الروسي، والأزمة المالية التي تغرق فيها الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون، إلى آخره من العوامل التي تجعل التدخل الحربي في سوريا، مغامرة. إلا أنّني أرى أنّ استبعاد ذلك التدخل والاعتماد على جيش من المتشددين والمرتزقة والمجرمين تحت راية دينية مذهبية، يندرج اليوم في استراتيجية بعيدة المدى، لا تزال عناصرها المفهومية والعملانية تتشكّل، ولكنّها تمثّل الخيار المستقبلي للحروب الإمبريالية، بحيث يمكننا القول إنّ النموذج الكامل لحرب ما بعد الحداثة يتبلور اليوم في سوريا. ومن عناصر هذا النموذج، بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، ما يأتي:

أولاً، التجييش الهوياتي الجماهيري المكثف والمتواصل، خارج إقليم الحرب نفسه، ضد الدولة المستهدفة. وهذا ما نلاحظه في هوس التحركات المنظمة للإخوان المسلمين - بمن فيهم أعضاء حركة حماس - في العالمين العربي والإسلامي، المستهدفة شيطنة النظام السوري بطروحات ديموغوجية والتحريض على الحرب. ويبدو أنّ قيادة هذه التحركات قد تولتها أخيراً الرئاسة المصرية الإخوانية. وهو ما يخدمها بالطبع داخلياً في تفكيك المعارضة الاجتماعية والديموقراطية الناشئة في مواجهة «حكم المرشد».

ثانياً، التجييش الإعلامي غير المسبوق المستهدف بناء صورة مفبركة بالكامل عن واقع الحرب في سوريا. ولن أسترسل في هذه النقطة التي تم إشباعها من قبل باحثين وكتاب عديدين.

ثالثاً، الحرب الأيديولوجية المكثفة المَجْدوْلة من فكرويات مذهبية وليبراليات انتخابية، وتستهدف تحطيم أيديولوجية الدولة الوطنية السورية العروبية والعلمانية، وربطها بالاستبداد، وتسخيف أفكار التحرر الوطني والتنمية والمقاومة، والتهوين من مركزية الصراع مع إسرائيل (في النقطة الأخيرة، نلاحظ أنّ الرئيس المصري محمد مرسي يواظب على التحريض الغاضب على سوريا بدلاً من إسرائيل، بينما رئيس الوزراء التركي يريد الصلاة في الجامع الأموي المحرر من نظام بشار الأسد، وليس في المسجد الأقصى المحرر من الاحتلال الإسرائيلي).

في هذه المجالات الثلاثة، تبدو الدولة السورية، عاجزة عن الفعل المضاد خارج حدودها. فباستثناء التيارات القومية واليسارية، الضعيفة أصلاً، التي لم تبذل دمشق في السابق، كما الآن، جهوداً جدية للتواصل معها أو دعمها، لا توجد كتل جماهيرية مضادة للحرب على سوريا، سوى الشيعة والمسيحيين، وهو ما يزيد من قدرة الإخوان على التحشيد المذهبي، مع الأخذ بالاعتبار الحالة الفريدة للجماعة الوطنية الشرق أردنية التي تخشى من أخونة مشروع الوطن البديل، وتمانع بالتالي خيار التدخل في سوريا.

لكن الشلل السوري يبدو شاملاً في المجالين الإعلامي والأيديولوجي. وهما مجالان متعاضدان. إذ إنّ تردد النظام السوري في تظهير حاسم للأيديولوجية العروبية الاجتماعية العلمانية المضادة للأيديولوجية الإسلاموية ـ الليبرالية، يربك الخطاب السوري المقيّد هنا سواء بارتباكه الداخلي أو بتحالفه مع إيران التي تعتبر موجة الأخونة والسلفية «صحوة إسلامية»، وتواصل مساعيها للتقرب من الإخوان المسلمين الذين يشكّلون الرافعة الأيديولوجية للحرب على سوريا.

وقد انعكس الشلل الأيديولوجي السوري في الخطاب السياسي والإعلامي لدمشق التي تعتمد الآن، بعد حجب فضائياتها، على منابر حليفة ميّالة للخطاب الإيراني.

نستطيع، إذاً، أن نستخلص الجديد في الحرب على سوريا كنموذج غير مسبوق، في الآتي:(1) التحشيد الهوياتي الإقصائي داخلياً،(2) وعلى المستوى الإقليمي بالقدر نفسه،(3) الدعم الخارجي الإقليمي والدولي، سياسياً واستخباراتياً ولوجستياً ومالياً وتسليحياً، لمقاولي حرب محليين، وجيش من المرتزقة والإرهابيين،(4) وذلك، بالترابط مع شبكة دولية من المهاجرين الذين تنتظمهم أجهزة استخبارية وحركة عقائدية سياسية دولية هي الإخوان المسلمين،(5) الحرب الإعلامية،(6) والحرب الأيديولوجية.

وفي رأينا أنّ هذا النموذج يشكّل خياراً أميركياً للحروب المقبلة ضد دول أخرى متمردة في الشرق الأوسط وروسيا والصين.

* * *

الأرضية الأساسية التي ينطلق منها هذا الخيار تكمن في التحوّل الاستراتيجي الذي أعلنه الرئيس الأميركي باراك أوباما في إسطنبول والقاهرة، نحو التخلي عن العداء للإسلام السياسي، لمصلحة التفاهم معه. وهو ما ظهّرته، بوضوح، تطورات ما يسمّى الربيع العربي.

قادت الواقعية السياسية المناقضة لحقبة المحافظين الجدد في ولايتي جورج دبليو بوش، إلى فكرة شديدة البراغماتية وشديدة الفعالية معاً، وهي المصالحة

مع الإسلام السياسي السنّي الأغلبي في العالم العربي، وتوظيفه في مجالين، هما:

إعادة إنتاج أنظمة الهيمنة الأميركية في العالم العربي، واستخدام قدرة الإسلام السياسي التنظيمية والتحريضية والدعائية والقتالية في ضرب القوى المناوئة لتلك الهيمنة.

بذرة هذه الفكرة نبتت في العراق المحتل الذي أدمت مقاومته الجيش الأميركي وإدارة بوش معاً، ونجحت في تحويل قسم من قوى المقاومة العراقية إلى حلفاء موضوعيين للاحتلال من خلال التحشيد المذهبي ضد الشيعة. ومن المفارقة أنّ أولى قوى الإسلام السياسي التي اندرجت في هذا الخط، تمثلت في تنظيم «القاعدة» الذي تتوافر لدينا اليوم معلومات عن قيام المحتلين الأميركيين، منذ 2006، بغض النظر عن دخول عناصره إلى العراق، وتقديم التسهيلات غير المباشرة لتحركات أعضائه ونشاطاتهم. إذ تمكنوا من تحويل معظم العمليات القتالية الجارية في البلد من استهداف المحتلين إلى استهداف الشيعة، وتحطيم الطابع الوطني للمقاومة، بينما كانت تجري عملية موازية لاستجلاب العناصر العشائرية السنيّة المندرجة في حركة المقاومة إلى تكوين حركة سياسية مناهضة للمقاومة وللحكومة الشيعية معاً. وبطبيعة الحال، ما كانت هذه التكتيكات لتنجح لولا التحشيد المذهبي المقابل لتنظيمات الإسلام السياسي الشيعي المدعومة من إيران. وبالمحصلة، تحوّلت الهزيمة العسكرية الأميركية في بلاد الرافدين، إلى هزيمة للمجتمع والدولة في عراق لم يستطع حتى الآن انجاز وحدته ونهوضه، كما يحدث، عادة، عند انتصار المقاومات.

لكن الفكرة انتقلت، مع إدارة أوباما، من تكتيك محلي يستهدف تغطية الانسحاب من الورطة العراقية بأقل خسائر، إلى استراتيجية. وهنا، تطلّب الأمر التفاهم مع الحركة الرئيسية في الإسلام السياسي السني، أي حركة الإخوان المسلمين التي تتميز بأنّها حركة دولية ومتجذرة في مجتمعاتها وبنى دولها، وتتبع قيادة مركزية واحدة. وقد تأسس ذلك التفاهم وفق النموذج الذي قدّمه إخوان تركيا في حزب العدالة والتنمية، الذين مارسوا الحكم في ظل الأطلسية،

وليس بالتعارض معها، وبالتوافق مع النموذج النيوليبرالي، وخفض الصراع مع إسرائيل من صراع ضد الاحتلال إلى معارضة للممارسات الاحتلالية.

أربع نقاط أساسية للتفاهم الأميركي الإخواني تبلورت نظرياً، وتجسدت، في ما بعد، سياسياً. هي:

أولاً، التوافق على نهج اقتصاد السوق النيوليبرالي.

ثانياً، التوافق على عدم تخطي التعاطف المعترف به على المستوى الأوروبي والتركي مع الفلسطينيين، إلى المساس بالستاتيكو القائم مع إسرائيل، سياسياً ودفاعياً.

ثالثاً، التوافق على تحييد الخليج من أي تغييرات سياسية دراماتيكية، من شأنها المساس بالأنظمة الخليجية وعلاقاتها النفطية والعسكرية والأمنية والاقتصادية بالغرب.

رابعاً، الديموقراطية الانتخابية، بما يسمح بتجديد نخب الحكم وخفض مستويات الفساد وتحسين الأداء الاقتصادي وإدارة الفقر والبطالة بوسائل أخلاقية لا تمسّ المنظومة النيوليبرالية.

من الملاحظ أن حركة الإخوان المسلمين، سواء أتلك التي تولت السلطات، كما في مصر وتونس والمغرب، أم تلك التي تتحضر لذلك، لم تخرج عن، ولا تطرح، من حيث المبدأ، تجاوز تلك التفاهمات. غير أنّها لم تستطع، ولن تستطيع في رأيي الوفاء بوعد هامشي قدمته للغرب، ويتعلق بالحريات، الفكرية والسياسية والمدنية. ولا يمثل ذلك الوعد الذي طالما طُرح في مناقشات سرية وعلنية بين الإخوان والأميركيين، على كل حال، جزءاً من التفاهمات الرئيسية بينهما. فالطرف الأميركي يتفهم أنّ من غير الممكن الاستمرار في السياسات النيوليبرالية المعادية للفئات المتوسطة والشعبية، من دون قدر من القمع السياسي، كما أنّ المنافسة بين الإخوان وقوى الإسلام السياسي الأكثر تشدداً كالسلفيين والتكفيريين، يُلزم الإخوان التخلي التدريجي عن اعتدالهم للفوز في معركة التشدد. وأخيراً، إنّ الدعم السعودي القَطري الحاسم لمنظمات الإخوان

وأنظمتهم، والشبكات الإخوانية في الخليج، يدفعان بالوجدان الإخواني نحو الوهابية. وهنا، يمكننا أن نسرد قائمة سوداء من التعديات الجسيمة على الحريات الأساسية، التعديات التي مارسها السلفيون، برضى الإخوان المسلمين، في تونس ومصر. ومن المنتظر أن نشهد المزيد منها في الفترة المقبلة. لكن في سوريا حيث الحرب دائرة، من المستحيل الفصل بين الإرهابيين التكفيريين والإخوان المسلمين في الممارسات الإجرامية التي يرتكبها «الثوار» بحق المسيحيين والعلويين والإسماعيليين والدروز، والمخالفين في الرأي.

تؤدي الحركة الإخوانية، إذاً، الدور المركزي في تجديد النظام العربي وإخضاعه للهيمنة الرأسمالية الغربية، وتؤلف حكوماتها مع السعودية وقَطر خصوصاً، اللبنات الأساسية للنظام العربي الجديد. وستقع على عاتق هذا النظام الإخواني الخليجي، منذ الآن، الأعباء الأساسية للمهمات اللازمة لضمان الهيمنة الرأسمالية الاستعمارية الإسرائيلية، في ثلاثة محاور، هي:

أولاً، ضمان الإبقاء على حركة الجماهير العربية في إطار يستبعد الثورة الاجتماعية.

ثانياً، ضمان محاصرة المشروع القومي الإيراني، وتوفير المناخ العام الضاغط باتجاه ضربه.

ثالثاً، تجنيد المحاربين من التيارات السلفية الجهادية والتكفيرية وعناصر القاعدة الخ، ضد الدول والقوى المتمردة على الخضوع للهيمنة الأميركية الإسرائيلية، كسوريا وحزب اللّه، وكذلك، إدامة منع العراق من التوحّد والنهوض، واستمرار حاجته للتفاهم مع الولايات المتحدة.

كل هذه المهمات الكبرى يمكن القيام بها، بصورة كفوءة، بوساطة قوى محلية منظمة، هي قوى الإسلام السياسي التي تحظى بقاعدة شعبية راسخة يلحمها إطار ديني مذهبي يؤلّف بين الفئات الرأسمالية الكمبرادورية والفئات المهنية والفئات المفقَرة والمهمّشة، في قوة سياسية انتخابية وازنة، ترتبط بشبكة متشعبة مع الحركات السلفية والسلفية الجهادية والتكفيرية، وتجمعهما معاً العصبية المذهبية المتخطية للحدود الوطنية.

وتترابط قوى الإسلام السياسي، بفروعها الدعوية والسياسية والجهادية، ترابطاً عضوياً، جماعياً وفردياً، بالسعودية وقَطر (اللتين تمثلان قوة الخليج النفطي المرتبط عضوياً بالإمبريالية الأميركية)، وتتمتعان بالقدرة على توفير الدعم السياسي والمالي والتسليحي والإعلامي لقوى الإسلام السياسي، وتوفير اللُّحمة الأيديولوجية لها جميعاً من خلال تمظهرات الوهابية.

وتتعاضد هذه القوى تعاضداً عضوياً اليوم مع دولة إقليمية كبرى، يحكمها الإسلام السياسي أيضاً، هي تركيا، العضو المخلص والفعّال في حلف شماليّ الأطلسي، الذي تحفّزه نزعات الهيمنة العثمانية على المشرق العربي.

وبالمحصلة، فقد اكتشفت الرأسمالية العالمية في عصر أزمتها الكبرى، وخصوصاً طليعتها الإمبريالية الأميركية - تحديداً - في عصر انحطاطها الاقتصادي والسياسي والثقافي والأخلاقي، في الإسلام السياسي السنّي، قوّة حليفة جبارة مموّلة ذاتياً، ومشحونة بمحفزاتها الأيديولوجية الذاتية، وتتربع على قوة انتخابية شعبية واسعة، وتملك جيوشاً لا تنضب من المقاتلين الانتحاريين الخارجين من خزّان الفقر والتهميش، والمستعدين لخوض القتال، منتقلين من ساحة إلى أخرى، من دون معوّقات وطنية أو لوجستية الخ.

هناك العديد من المصادفات السوسيو - ثقافية التاريخية التي وضعت الأقسام الرئيسية من الأقليات الدينية والمذهبية في المشرق العربي، في الجبهة المعادية للهيمنة الأميركية - الاسرائيلة، لكنّها مصادفة سعيدة، بالنسبة إلى الإمبريالية، تلك التي جعلت اقساماً من الأغلبية السنيّة في موقع يمكّن أنظمة الإسلام السياسي السنّي وقواه من النجاح في التحشيد المذهبي لقوى جماهيرية وراءه، وامتلاك القدرة، بالتالي، على التموضع في وظيفة استراتيجية هي التحوّل الذاتي إلى جيش الإمبريالية الأميركية الرئيسي وقوته الضاربة المتحركة في المرحلة المقبلة.

هذه الإمكانية التاريخية لاستدعاء بربرية القرون الوسطى في معارك الإمبريالية الأميركية من الآن وصاعداً، تشكل الفكرة المركزية لحروب ما بعد الحداثة، وتكشفها كاتجاه قروسطي يتسق تماماً مع الإفلاس المادي والروحي

والفكري للإمبريالية في شيخوختها. وهذه الإمكانية تُختبَر اليوم في سوريا على نطاق تجريبي واسع، قبل اعتمادها. وفي رأيي أنّ هذا هو السر في أنّ الأميركيين يبدون مترددين بشأن الحسم أو التسوية في سوريا؛ يتقدمون خطوة جريئة بالإشراف على النقل الآمن المنظّم لقاتلي القاعدة من اليمن إلى سوريا، ويتراجعون خطوة في تسليح هؤلاء بأسلحة نوعية مثل صواريخ ستنغر، ثم يقدمون لهم المعلومات الاستخبارية لضرب مرافق عسكرية سورية حساسة، بينما يتركونهم للموت في ظروف أخرى. وهذا التردد مجرد مثال من أمثلة معروفة للجميع. إنّهم يختبرون الفكرة الاستراتيجية الناضجة فعلاً. ولذلك، تراهم يصمتون على همجية المقاتلين السوريين والعرب والأجانب من مختلف الفصائل الإسلامية التي تذبح على الهوية وتنهب وتنكّل بالقرى المسيحية والعلوية والأحياء المدنية السنيّة سواء بسواء، وتتذابح في ما بينها أيضاً. وهذا الصمت اللاأخلاقي هو صمت الاختبار الذي تنبغي أن تكون نتائجه واضحة في مطلع إدارة أوباما الثانية.

حرب سوريا، إذاً، ليست نهاية المطاف. والمقارنة بينها وبين حرب يوغوسلافيا مثلاً، تصحّ جزئياً فقط. سوريا اليوم مختبر لنمط الحروب المقبلة، المطلوب خوضها لإخضاع الشرق الأوسط نهائياً للهيمنة الإمبريالية، ومنع تكوّن نظام دولي يقوم على التعددية القطبية.

في لبنان، صدر بالفعل البيان السلفي الجهادي رقم 1 ضد الشيعة. وهو أتى في ذروة تنامي قوة السلفية اللبنانية وتماهيها مع الليبرالية السنيّة المتمثلة في تيار المستقبل، وتموضعها في عمليات إمداد الجهاديين في سوريا بالسلاح والرجال والخدمات اللوجستية والاستخبارية بتمويل وتشجيع من السعودية.

ولا يخفي بيان السلفيين في إلقائه الحجة الشرعية على الشيعة، استهدافاته السياسية؛ فهو يخيّرهم بين الولاء لحزب الله أو الموت ذبحاً. وإذا كان حزب الله لا يزال يسعى إلى استيعاب الفتنة المذهبية في لبنان من خلال الصمت وابتلاع الاستفزازات، بل وبالانتهازية السياسية - التي تتبع الانتهازية السياسية الإيرانية - في مساعي إدامة الصلات مع الإخوان المسلمين، وخصوصاً حماس، فإنّ التطورات، في حينه، ستتجاوز سياسات الحزب وقدراته.

تتمثل قوة حزب الله في منظومة دفاعية استخبارية وصاروخية موجهة ضد إسرائيل. هنا، يظهر تفوّقه الأساسي. لكن ماذا عن السيارات المفخخة التي يمكن أن تستهدف المدنيين والمؤسسات المدنية؟ وماذا عن عمليات الاختطاف والقنص واشتباكات الشوارع؟ بصراحة، تملك الجماعات السلفية، في هذه المجالات، التفوّق والقدرة على المبادرة. يكفي لذلك إحداث تغيّر نوعي في موازين القوى في سوريا لمصلحة الجهاديين، عندها سيسقط الستاتيكو السياسي القائم الذي يحول دون الفتنة التي ستأخذ شكل حرب ما بعد الحداثة على النموذج السوري: تحشيد مذهبي وجيش من السلفيين والمرتزقة وتمويل خارجي كثيف وتجييش مذهبي إقليمي ودعم وتغطية دوليان وتحريض مذهبي شامل على مستوى الأمة، وحرب إعلامية وتواصل، في كل ذلك، مع شبكات مهاجرين في الغرب والخليج. كيف يمكن حزب الله أن ينأى ـ بقدراته العسكرية المخصصة للمقاومة – عن كل ذلك؟ بخوض المعركة؟ بالانفصال الجغرافي – الديموغرافي؟ بالتوصل إلى تسوية على أساس تنازلات جدية في مسألة السلاح؟ في فلسطين السنيّة – سواء داخلها أو في مخيمات الفلسطينيين في البلدان المضيفة ـ تحوّل التجييش ضد النظام السوري (انطلاقاً من تقاليد عداء أسستها فتح واستكملتها حماس أخيراً – إلى تجييش مذهبي معاد للشيعة وتكفيري ووهابي معاد للعلمانيين. وفي تقرير استقصائي عن حجوم القوى السياسية في أكبر مخيم للاجئين والنازحين الفلسطينيين في الأردن، وهو مخيم البقعة، وُجِد أنّ قوة اليسار والقوميين تقترب من الصفر، بينما تسيطر القوى الإسلامية على المخيم. وهي بالترتيب: السلفية الجهادية، ثم الوهابية، وأخيراً حماس.

في مناخ كهذا، ليس مهماً أن يكون هناك شيعة بين الفلسطينيين. تسيطر حماس في غزة، وتعمل على تحويلها إلى دويلة مستقلة، وفي الضفة الغربية، يمكن إشعال الشرارة من خلال الربط بين فساد السلطة الفلسطينية وعلمانيتها والصعوبات المعيشية والتحقيق في مقتل الرئيس الراحل ياسر عرفات، لإطلاق الفوضى تحت الاحتلال. في هذه الحالة، يمكن الإسرائيليين الانسحاب من مناطق الكثافة السكانية ما وراء جدار الفصل العنصري، وترْكها لإدارة حمساوية

تضبطها تحت شعارات ديموغوجية تربط بين شرعية «المقاومة» والضرورات الواقعية والهدنة الطويلة.

لكنّ الفوضى الكبرى والحرب تينك اللتين يمكن أن تقعا في الأردن الذي يمثّل الاستيلاء الحمساوي عليه ضرورة سياسية للبورجوازية الفلسطينية الخليجية الدولية، كما، لاحقاً، ضرورة حيوية للأجزاء المدارة حمساوياً من الضفة.

في الأردن، يمكن ممارسة طرائق حرب ما بعد الحداثة، وفق النموذج السوري بالكامل. صحيح أنّه لا يوجد شيعة، ولكن توجد عشائر يمكن اعتبارها، من المنظور الوهّابي، «جاهلية». هنا، يمكن استرجاع الأحكام الوهابية الصادرة بتكفير العشائر الأردنية في عشرينيات القرن العشرين، والتي كانت مظلة «شرعية» للغزوات الوهابية لشرقي الأردن. لكن التحشيد الأساسي سيكون إثنياً ضد «الأقلية» الشرق أردنية التي يُزعَم أنّها تستأثر بالسلطة على حساب «الأغلبية» الفلسطينية. هنا سيكون لشبكات المهاجرين الواسعة الانتشار، دور أساسي في تنظيم خارجي لانتفاضة ستحظى بدعم خليجي ودولي، سياسياً (بحجج الديموقراطية الليبرالية) ومالياً وإعلامياً وتسليحياً، وفوضى الحرب الأهلية، سيخلقها ويخوضها جيش من الجهاديين والمرتزقة في مواجهة الجيش الأردني الذي سرعان ما سيفقد قدراته لارتباطه بالتسليح الأميركي الذي سيتوقف بحجج إنسانية. والهدف واضح: تدمير الدولة الأردنية بما يسمح بتصفية القضية الفلسطينية شرقيّ النهر.

في مواجهة سيناريو كهذا تبرز، عادة، حجة سخيفة، وهي أنّ إسرائيل لن تسمح بالفوضى أو بسلطة فلسطينية في بلد على حدودها. لكن الفوضى ستكون داخلية بينما إسرائيل محيّدة. وفي الوقت نفسه، فإن تجربة ضبط أمن الحدود كما خبرتها إسرائيل مع الحكومة الحمساوية في قطاع غزة، تمنح الإسرائيليين، الاطمئنان بشأن المستقبل. اطمئناناً يعززه جدار عازل على طول الحدود الأردنية مع فلسطين المحتلة، يقع في صلب الخطط الإسرائيلية. ثم إن وجود فرصة جدية لتصفية القضية الفلسطينية، تستأهل قدراً من المغامرة التي يمكن تل أبيب المجازفة بها.

في العراق، توجد أسس عميقة لخوض الحرب على النموذج السوري. وهي تُخاض منذ الآن عبر سلسلة لا تتوقف من العمليات الإرهابية. ويمكن، في كل لحظة، تصعيد هذه الحرب إلى مواجهة شاملة تتأسس على مظلومية سنيّة هذه المرة، بما يؤدي إلى تفكيك العراق وإنهاكه ومنعه من استعادة القدرة على بناء دولته الوطنية من جديد. لكن حتى الآن، تستخدم الولايات المتحدة الإرهابيين في العراق، بما يضطر حكومته إلى اللجوء مجدداً إلى التعاون العسكري والأمني مع واشنطن، وخفض النفوذ الإيراني لمصلحة الخليج.

ويمكن تطبيق طرائق الحرب السورية على مستوى منخفض، ولكنّه مؤذٍ جداً، في إيران وروسيا وحتى الصين، من خلال سياق لتحالف الإسلام السياسي السنّي والليبراليين، وإن كانت أساليب القتال ستركز، في هذه البلدان، على العمليات الانتحارية بالدرجة الأولى، لكن في سياق سياسي شبيه بالسياق الذي افتتحته الحرب على سوريا.

التحالف العضوي مع الخليج والإسلام السياسي السنّي ليس عملية مؤقتة هذه المرة بالنسبة إلى الإمبريالية الأميركية في عصر انحطاطها الشامل، وإنما سياق كامل لحروب ما بعد الحداثة. وإذا كانت الولايات المتحدة، قد استخدمت جيوش الإرهابيين والمرتزقة في عدة حروب في القرن العشرين ضد بلدان التحرر الوطني، فإنّه لم تتح لها، في تاريخها، جملة من الظروف السياسية والسوسيو ـ ثقافية والجيوسياسية التي تمكنها من استخدام جيوش لا تنضب من المتعصبين الإرهابيين الجوّالين، المحرّضين ذاتياً والمموّلين من بلدان بالغة الثراء، والمنسجمين، كلياً، مع أهداف الإمبريالية في منطقة شاسعة من العالم، اتّفق أنّها هي نفسها المنطقة التي أصبحت اليوم الميدان الرئيسي للاستراتيجية الحربية الأميركية.

الثلاثاء 11 أيلول 2012

فلنتذكّرْ مهدي عامل...

أنا أتذكّره بلا انقطاع، بمعنى أنّني أفكّره في إنتاج أفكاري. مهدي عامل من عدّة شُغلي؛ لا شعار ولا صورة ولا أغنية. وبما أنّني لا أعرفه شخصياً، ولم أر «الضحك الخفيف في طلته»، لم أحزن في مساء الثامن عشر من أيار 1987، حين جاءني خبر استشهاده، بل فكّرتُ، تواً، بعبء المهمات التي تركها لنا، وفكّرتُ، خصوصاً، بلغته(كيف يمكن اغتيالها؟) باكتشافه النظرية العلمية في حركة التحرر الوطني (منجز لا يمكن قتله). فكّرتُ بالفكر وصيرورة أثره الاجتماعي السياسي. مهدي مفكر محكم الفكر وكاتب صعب جداً، لا يتفاعل معه إلا قارئ كادحٌ صبور، فكيف، إذاً، تقرر اغتياله وسط أنداده من المناضلين والمقاتلين، الأكثر فعالية في السياسة اليومية؟ للنص إشعاعاته (رولان بارت) التي تتجاوز القراءة إلى الحضور في الحركات الاجتماعية، كما يحضر النبي في الإيمان، جوهرة للثقة بالذات والشعور بالأمان المعرفي إزاء الكون الغامض والمضطرب.

في هذه الحالة، سوف يساعد الاسم المنحوت من المهدوية والشيوعية (مهدي -عامل) في اكتمال النبوة، الملهمة والمحرّضة والنضالية. لذلك، بالذات، قُتل الدكتور حسن عبد الله حمدان، المعروف باسم مهدي عامل.

عرفنا مهدي عامل، في الأردن، منذ أواخر السبعينات. وقد انتشر كتابه «مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني» بجزءيه، بين صفوف الشيوعيين واليساريين الأردنيين، وساهم في تثمير خط ثوري يمكن تلخيصه كالآتي: بإمكان حزب شيوعي صغير في بلد صغير أن يقود تحالفاً للاستيلاء على السلطة وتحقيق الثورات المطلوبة الثلاث: الثورة الديموقراطية والثورة الوطنية والثورة الاشتراكية. وهي أقانيم

التحرر الوطني الثلاثة عند مهدي عامل. وكان مثال أفغانستان الشيوعية (1978) حاضراً وملهماً. لم ينبس مهدي ببنت شفة عن الاتحاد السوفياتي، لكن الأخير كان موجوداً في صلب تلك النظرية السياسية، بوصفه حامياً ونصيراً ومساعداً كافياً ومضموناً. وبسقوط الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، لم تعد الأحزاب الشيوعية الصغيرة في البلدان الصغيرة، تُحتَسب بوصفها قوى أساسية. وهي نفسها تبددت. وهذا، مادياً، مصير محتوم. في الزنزانة (77 و1979) كنتُ أحار لماذا تتساهل الاستخبارات الأردنية مع معتقلي المنظمات الفلسطينية المسلحة، بينما تطارد وتبطش بالشيوعيين المطلبيين والسلميين؟ بعد سقوط الاتحاد السوفياتي في 1990، توقفت الاستخبارات عن مطاردة الشيوعيين واعتقالهم وجرى الاعتراف بحزبهم - أحزابهم. عندها أصبح واضحاً أنّ تلك الثلّة من المناضلين السلميين كانت تشكّل خطراً محتملاً في خلال الحرب الباردة، وكان يتم تعقّبها وقمعها لأسباب جيوسياسية، لا لأسباب محلية.

في تلك الأجواء، أجواء أواخر السبعينيات، قرأنا مهدي عامل، وأصبح إنجيل القائلين منا بالكفّ عن النظر إلى أنفسنا كتيّار ديموقراطي مطلبي ملحق بفتح وحلفائها والبورجوازية الوطنية، وبلورة رؤية مضادة تهيمن على حركة شعبية يقودها الحزب الشيوعي، وتفكّر، ثورياً، من منظور الحرب الباردة التي كان الشيوعيون وحدهم، من بين الحلفاء، يتحملون وزرها السياسي والأمني والشخصي. أفكّر الآن بأنّ الشيوعيين العرب بعامة لم ينتهزوا الفرصة السوفياتية الطويلة، مع أنّهم وحدهم مَن دفع ثمنها الباهظ. وغالباً ما يجري التعلل هنا بمواقف السوفيات السلبية إزاء برنامج ثوري للشيوعية العربية. لكن تاريخ الحرب الباردة أثبت أنّه حالما كان يتكتل شيوعيّو بلد ويصممون على برنامج كذاك، كان الاتحاد السوفياتي يضطر إلى الخضوع في سياق علاقة صراعية بين الحلفاء، هي بطبيعتها وككل علاقة تحالفية صراعية. ومأثرة مهدي عامل أنّه قرر أن يخوض الصراع داخل حزبه، مع منظومة فكرية كاملة مسيطرة في

الوسط الشيوعي اللبناني والعربي، وخارج الحزب مع الحلفاء الذين نزع عنهم مهدي ثوب القداسة، ونزع عن العلاقة معهم ثوب التماثل، ليؤكد شرعية القيادة الشيوعية للحركة الوطنية، فكرياً من خلال تفوّق الماركسية، وسياسياً من خلال ميكانيزمات الحرب الباردة.

في منطق فكره، كان مهدي ضد القيادة الجنبلاطية للحركة الوطنية، وكان ضد التبعية للأبوعمّارية. وأظنّه أُصيب بالحمى حين سمع في حياته جورج حاوي يقول لأبي عمار: «يا قائدي». فالخلاصة السياسية لفكر مهدي عامل أن يكون حاوي هو القائد، لكنّه، كما الزعماء الشيوعيين العرب، كان مطمئناً أبداً للموقع الثاني أو الثالث. وفي ذلك، عند مهدي، موضع الفشل وتكرار الفشل في حركة التحرر الوطني العربية.

لكن مهدي جاء في ربع الساعة الأخير، وحين جرى الاعتراف به، جرّاء استشهاده، كانت الحرب الباردة تأفل، والعالم يدخل في فترة مظلمة من هيمنة القطب الواحد سياسياً، والليبرالية فكرياً. هكذا ضاع مهدي! صارت كتبه تزيّن مكتبات اليساريين ولكنّها لا تُقرَأ، ويُذكَر في المناسبات، ولا يُفكَّر في طروحاته، ولا أجد له أثراً في منتج فكري لبناني أو عربي. مصيره كمصير فارس آخر من لبنان، المفكر الشيوعي سليم خيّاطة، الذي اقترح، في ثلاثينيات القرن العشرين، رؤية مطابقة للمطالب الأيديولوجية لحركة التحرر الوطني العربية، من حيث هي في آن حركة تحرر قومي واجتماعي وثقافي، لكنّه استُبعدَ واغتيل ونُسي.

لم أنس مهدي عامل أبداً. بمعنى أنّني أستشيره في ما يستجدّ، أقصد أستشير منطق فكره، صراعياً. ذلك أنّ الصراع هو درسه الأول. وضعتُ جانباً بالطبع الاستنتاجات السياسية الخاصة بحزب معين هو الحزب الشيوعي وتحالفاته في فترة معينة هي فترة الحرب الباردة والحرب الأهلية. تلك أصبحت من الماضي. لكن ما يبقى، لدى مهدي عامل، كثير جداً، وأساسيّ. وسأعرض بعضه القليل مرفقاً.

لماذا أستشير مهدي عامل؟ لأنّ نظريته في التحرر الوطني محكمة علمياً،

إذ لا يمكن القائلين بتجديد حركة التحرر الوطني العربية إغفالها، فهي حاضرة كمرجع وأداة. ولماذا أدعو إلى تذكّره الآن؟ لثلاث ضرورات راهنة، لم يعد ممكناً، بالنسبة إلى اليسار الوطني التحرري، تجاهلها، هي الآتية:

أولاً، ضرورة القطيعة مع الفوضى الفكرية المستشرية في صفوف القوى التحررية المفترضة، ولا سيما بين المثقفين والشباب ممن كان لهم دور بارز في إطلاق الانتفاضات العربية في 2011، لكنّهم، بسبب الفوضى والاضطراب الفكري والغرور الفردي، تحوّلوا إلى الهامش الذي ركبت متنه قوى الإسلام السياسي المعادية للثورة،

ثانياً، ضرورة القطيعة مع المرحلة الليبرالية (1991 - 2011) بأفكارها ورموزها ومثقفيها و«يساريها» وأحزابها الخ. وهي المرحلة السوداء التي انتهت ادعاءاتها جميعاً إلى خندق الإرهاب الإمبريالي - الرجعي الصريح كما هي الحال في سوريا اليوم، حيث ارتبط مفهوم «الثورة» بالعدمية الوطنية والعدمية الاجتماعية والعدمية الأخلاقية في جماع ليبرالي ونيوليبرالي وإسلاموي، يمثّل، بذاته، أسوأ درجات تحطيم العقل، بما يتطابق كلياً مع الاحتياجات الأيديولوجية لهيمنة الإمبريالية في عهد انحطاطها الكامل.

ثالثاً، ضرورة التأسيس الفكري، انطلاقاً من أدوات النظرية العلمية، للمرحلة الثانية التي تولد اليوم من حركة التحرر الوطني العربية في أتون الصراع الذي سيتنامى بين الشعوب العربية وبين التحالف الثلاثي الأكثر عدوانية في تاريخنا المعاصر، الإمبريالية الأميركية والرجعية الخليجية وقوى الإسلام السياسي من إخوان وسلفية وسلفية جهادية... الخ.

إن ما ينتظرنا من صراع تناحري مع هذه القوى المتحالفة - موضوعياً واضطرارياً في آن - هو أقسى وأصعب الصراعات التي خاضتها الحركات الوطنية العربية في تاريخها كله منذ العثمانيين حتى الآن. ذلك أنّ تلك القوى، بالإضافة إلى ما تملكه من قدرات عسكرية ومالية وإعلامية الخ، يقع في تصرّفها الآلاف من المهووسين بالقتل، وتحظى بالتأثير الفكري والعاطفي على قسم ليس

يسيراً من الجماهير المفقرة والمهمّشة، ما يجعل قدرتها على تبرير الخيانة الوطنية والاستغلال الطبقي والقمع الدموي، أكبر بأضعاف مما كانت تقدر عليه الأنظمة التقليدية السابقة. وفي مواجهة تلك القوى السوداء، لم يعد باستطاعة قوى التحرر الوطني خوض المعارك من دون مرجعية فكرية نظامية جامعة، ومن دون أطر تنظيمية لا مكان فيها للفردية والليبرالية، فكراً وسلوكاً. ولا تُخاض تلك المعارك محلياً، بل في سياق عربي، حددناه بالمشرق، ليس انطلاقاً من منظور عقدي، بل استجابة لطبيعة الصراع المحتدم في ميدانه الرئيسي، الهلال الخصيب، حيث يمكن التحالفَ الإمبرياليَّ الرجعيَّ تدمير المجتمعات والمنطقة من خلال تفسيخ فسيفسائها الديني والطائفي والمذهبي والإتني والجهوي، ولكن حيث يمكننا، بالمقابل، تحقيق النصر، بالنظر إلى ما يملكه المشرق من تنوّع يستنهض الوحدة، وعروبة متجذرة، وتقاليد تنويرية وعلمانية، وقدرات مجتمعية وثقافية تقدمية ليست متاحة في أي من مناطق العالم العربي الأخرى.

بإمكاننا، في هذا المشرق، أن ننتصر. وينبغي أن ننتصر من أجلنا ومن أجل العالم العربي كله. ومن أجل تحقيق ذلك، نحن نحتاج اليوم، مرة أخرى، إلى مهدي عامل.

* * *

وفي ما يلي سنتناول أبرز الطروحات الأساسية حول حركة التحرر الوطني لدى مهدي عامل.

(1) ضد الكولونيالية

عند مهدي عامل: «ليست الكولونيالية سبباً لـ(التخلّف) لأنّها سابقة له زمانياً، بل لأنّ لها معه ارتباطاً بنيوياً يجعلها تسببه، أي تنتجه باستمرار بحركة صيرورتها بالذات» (1). كيف؟ لقد أدت ضرورة التوسع اللامحدود للرأسمالية إلى قيام الرأسمالية الغربية بفرض نمط الإنتاج الرأسمالي على العالم، جاعلةً منه، بالاستعمار، مجالاً لتحقيق ضرورتها تلك. بالاستعمار إذاً، أصبح العالم كله

رأسمالياً، أي عالماً واحداً، شرط وحدته، وبالتالي وجوده، أن يضمّ، وألا يضم إلا بنيتين، إحداهما تحقق ضرورة التوسع اللامحدود، فيكون شرطها ألا يكون توسعها محدوداً، هي البنية الإمبريالية (المسيطرة)، والأخرى، تتحقق فيها الضرورة تلك، فيكون شرطها أن يكون توسعها محدوداً، هي البنية الكولونيالية (التابعة).

الرأسمالية إذاً، وحدة بنيتين تشترطان بعضهما بعضاً، بحيث إنه لا يمكن أن تكون هنالك بنية رأسمالية، إلا إذا كانت إمبريالية أو كولونيالية. وقانون تفاوت التطور، هو الذي حدّد ويحدد البلدان التي تقوم فيها البنية الأولى، أي الإمبريالية؛ والبلدان التي تقوم فيها البنية الثانية، أي الكولونيالية. ولذا كان مستحيلاً على البلدان التي وضعها تفاوتُ تطور الرأسمالية، في البنية الكولونيالية، أن تغدو في البنية الإمبريالية. فالتطور لا يمكن إلا أن يكون متفاوتاً؛ وتطور الرأسمالية العام، في تفاوته، حدد للبلدان الأقل تطوراً، وضعاً لا تستطيع الخروج منه، إلا بخروجها من سياق تطور الرأسمالية نفسه، وهو وضع الرأسمالية الكولونيالية.

ويعني ذلك أنّ الرأسمالية في البلدان المتخلّفة، لا يمكن أن تكون إلا رأسمالية كولونيالية، وبالتالي محدودة التوسع. ومن شأن التوسع المحدود أن يكبح تطور القوى المنتجة، وألا يهدم، بل ألا يستطيع أن يهدم، أشكال الإنتاج قبل الرأسمالية؛ بل يعيد إنتاجها باستمرار، ومعها يعيد إنتاج الأشكال الاجتماعية والأيديولوجية والسياسية قبل الرأسمالية؛ وبالتالي، فمن شأنه أن يعيد إنتاج التخلف».

يظلّ هذا التحليل البنيوي صحيحاً في اتجاهه العام، لكن تبرز الحاجة هنا إلى الإحاطة بظاهرة جديدة نشأت، خلال العقدين الماضيين، أي منذ سقوط الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، وهي ظاهرة الاقتصادات البازغة في دول كالصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا (مجموعة البريكس).

هذه الدول ليست إمبريالية، وليست، كالنمور الآسيوية السابقة، جزءاً من المنظومة الإمبريالية. وهي ليست اشتراكية، وليست في الوقت نفسه كولونيالية. وهي تغادر منطقة التخلف اقتصادياً وثقافياً، وتسعى - خصوصاً روسيا والصين

ـ إلى تكوين قطب دولي مضاد للإمبريالية. فكيف يمكن توصيف هذه الظاهرة على الأقل في صيرورة تشكلها الحالية، قبل أن يفرض عليها مسار التطوّر اللاحق، التحوّل إلى إمبرياليات أو السير في طريق اشتراكي؟ بالنسبة إليّ، من الواضح أنّ ظاهرة الدول القومية المتحررة لا تزال ممكنة في التاريخ. لكن مع الانتباه إلى أنّنا نتحدث، بالفعل، عن دول قومية مكتملة، كان لاثنتين منها (روسيا والصين) تجربة تنموية تاريخية في إطار اشتراكية الدولة، وللثالثة (الهند) تجربة استقلالية وديموقراطية متجذرة، وللرابعة (البرازيل) تجربة عميقة مستمدة من رؤى اليسار الاجتماعي الجماهيري بنيت على تراكم تنموي استمر عقوداً، وللخامسة (جنوب أفريقيا) تجربة كفاحية فريدة للانتقال من نظام عنصري - كان جزءاً حديثاً من المنظومة الرأسمالية الإمبريالية - إلى نظام قومي ديموقراطي. وكل تلك خصائص لصيقة بتجارب قومية عيانية، ولا يمكن تعميمها، ولا تمسّ، بالتالي، جوهر التحليل العاملي بالنسبة إلى البلدان العربية الشديدة التخلّف والمقيّدة في إطار أنظمة كولونيالية، ما يجعل حركة التحرر الوطني العربية مرتبطة، عضوياً، بالانقلاب الاجتماعي على مستوى كل بلد على حدة، ضد الفئات الكمبرادورية، وعلى المستوى القومي ضد الأنظمة الخليجية.

لكن، هنا أيضاً، سوف نصطدم بالتطوّرات اللاحقة التي شهدناها في العراق وسوريا. كان انهيار النموذج الناصري في مصر من داخله، يسمح لمهدي عامل بمدّ نظريته في الفشل الحتمي للتحرر من الكولونيالية بالنسبة إلى النظامين القوميين في ذينك البلدين، أيضاً. لكنّنا رأينا أنّ نظام صدام حسين لم ينهر من داخله، كما حدث في مصر، وأنّه واظب، رغم انزياحاته العديدة باتجاه التفاهم مع الإمبريالية والرجعية، على نهج مضاد للكولونيالية، ما استلزم منهما، أي من الإمبريالية والرجعية، تحطيم نظامه في حرب ضروس، كذلك الحال مع النظام السوري الذي حافظ، وبصورة خاصة من خلال نهج المقاومة، على حضوره في حركة التحرر الوطني ـ رغم انزياحاته النيوليبرالية. وقد أثبتت تجربة سنة

ونصف من الحرب الإمبريالية الرجعية الشرسة ضد هذا النظام أنّ انهياره من الداخل ليس متيسراً. يقودنا ذلك إلى القول إنّ تركيبة حركة التحرر الوطني، أكثر تعقيداً مما هي عند مهدي عامل، لكن استنتاجاته الأساسية تظل صالحة لفهم الخط العام لسمات الأنظمة العربية - بما فيها انزياحات نظامي صدام والأسد، وتآكلهما في المجال الاجتماعي - وصالحة، خصوصاً، لفهم سيرورة تجديد نظامَي الحكم في مصر وتونس، على أيدي الإسلاميين، من دون القطيعة مع الكولونيالية، بل بتجديدها. وذلك من خلال استخدام الأيديولوجية الدينية الليبرالية الشوهاء، بديلاً لبرنامج التحرر الوطني الاجتماعي.

(2) ضد الفوضى الفكرية

حركة التحرر الوطني، عند مهدي عامل، هي الحقل التاريخي للفكر العربي المعاصر. وعليه، فإنّ هذا الفكر، شاء أو أبى، هو فكر هذه الحركة، فلا ينأى عنها حتى حينما يُغَيّبها بتجاهلها. فالتجاهل شكل من أشكال ارتباط الفكر بحقله التاريخي. كيف؟ الإجابة، عند مهدي عامل، تتحدد كالآتي: لا يتحرك الفكر في فراغ، بل في إطار واقع اجتماعي تاريخي محدد، ولكل واقع ضرورة محددة تميزه، وتحدد له منطق صيرورته (إذ الواقع، دائماً، في صيرورة). ومن ضرورة هذه الصيرورة، أنّها تحدد، بالضرورة، جميع مستويات الواقع الاجتماعي التاريخي، ومنها المستوى الفكري، بحدودها. وحدودها هي حدود حركة الانتقال مما هو كائن إلى ما هو نقيض الكائن. فالفكر إذاً، في تحركه في إطار واقعه، يتحرك، بالضرورة، في إطار صيرورة الواقع إلى نقيضه. ولما كانت صيرورة الواقع الاجتماعي التاريخي الراهن في البلدان العربية، تتحدد بكونها حركة انتقال من الكولونيالية إلى التحرر الوطني، فهذه الأخيرة إذاً، هي الحقل التاريخي للفكر العربي المعاصر. ولكن، كيف يتجاهل الفكر حقله، ويظل مع ذلك في حدود حقله؟ ذلك، عند مهدي عامل، لأنّ «الفكر ليس واحداً، بل هو وحدة صراع تناقضي بين فكرٍ يفكر في تغيير الكائن ـ فيكون من منطقه (أي من منطق ذلك الفكر) التأكيد على صيرورة

الكائن إلى نقيضه، أي التأكيد على عقل الصيرورة الواقعية تلك، والتحدد بها، أي بضرورتها -؛ وبين فكر يفكر في تأبيد الكائن، فيكون من منطقه، بالتالي، أن يتجاهل تلك الصيرورة. فيكون التجاهل إذاً، موقفاً من الصيرورة تلك» (2). وهكذا، فإذا كانت حركة التحرر الوطني هي صيرورة واقعنا المعاصر، فستكون حقلاً للفكر العربي المعاصر، سواء أكّدها أو تجاهلها. فليس التجاهل هنا سوى شكل أيديولوجي من أشكال التفكير في تلك الحركة. «فتحرك الفكر - كما يقول مهدي عامل ـ قائم بالضرورة في حقل أيديولوجي يتحدّد في بنيته، بالبنية الاجتماعية التي هو فيها. وبالتالي بحركة الصراعات الطبقية التي تحدد بنية علاقات الإنتاج الخاصة بهذه البنية الاجتماعية» (3).

فماذا عن المفكر الفرد؟ هل هو محكوم أيضاً بالحقل التاريخي للفكر؟ أليس له حرية الانفكاك من حلبة الصراع، فلا يكون في فكره مرتبطاً بطبقة اجتماعية ضد أخرى؟ يقول مهدي عامل: كلا. «ليس للفكر حرية ذاتية في التحرك والتطور، كما أنّ نشاطه في إنتاج المعرفة ليس من فعل الفرد كإرادة ذاتية مطلقة» (4).

وذلك لأنّ علاقة الفكر بالواقع ليست «علاقة بين وعي فردي وواقع موضوعي. ولا يمكن إطلاقاً حصرها في هذه العلاقة النفسية. إنّها في أساسها علاقة موضوعية بين بنية فكر وبنية واقع، كما أنّ التفاعل فيها هو بين بنيتين، لا فرد وبنية» (5).

فالفرد، عند مهدي عامل، لا يفكر في موضوع فكره بصورة مباشرة؛ لأنّ هذا القول يقوم على افتراض مستحيل، هو افتراض وجود وعي فردي «صافٍ» متحرر من كلّ مؤثر خارجه، كأنّه وعي الله؛ بل فكر الفرد، عنده، محدّدٌ، بالضرورة، بما هو خارجه، لذلك فهو، أي الفرد، لا يستطيع أن يفكر بموضوعه إلا بصورة «غير مباشرة، تمر بالضرورة ببنية فكرية لها وجودها. الموضوعي يحملها المفكر الفرد وبها يفكر (...). إن الفرد وإن كان (مفكراً) لا يفكر بفكره الفردي، بل بالبنية الفكرية التي هو سناد لها» (6).

ولا يتعارض هذا الحكم، عند مهدي عامل، مع واقع وجود الفكر كأفكار

فردية متناثرة. فليس ذلك الواقع سوى «شكل تاريخي محدد لوجود البنية الفكرية (7). إذ البنية الفكرية هي «التربة الواحدة التي تنبت عليها أفكار متعددة قد يبلغ الاختلاف بينها حدّ التناقض، إلا أنّ جذورها تمتد في تربة واحده هي التي تحدد لها طبيعة نشأتها ومجال تطورها. ووجود التناقض بين هذه الأفكار لا ينفي وجودها في تربة فكرية واحدة، بل قد يكون دليلاً عليه، إذ لا تناقض إلا بين أطراف تضمّها وحدة بنية» (8). وأساس ذلك «أنّ البنية الفكرية هي الإطار الذي يتحدد فيه الوعي الأيديولوجي الخاص بطبقة اجتماعية معينة، أو ما نسمّيه أيديولوجية هذه الطبقة الاجتماعية» (9).

فالفرد، إذاً، لا يستطيع أن يفكر إلا من خلال أيديولوجيا طبقة اجتماعية معينة؛ ليس لأنّه، بالضرورة، ابن لهذه الطبقة المعينة أو نصيرٌ لها، بل لأنّه لا يستطيع أن يفكر إلا من خلال بنية فكرية هي، بالضرورة، أيديولوجية، أي بنية فكر طبقة ما. إذ ليس للبنية الفكرية، عند مهدي عامل، ولا يمكن أن يكون لها، علاقة مباشرة بالواقع الاجتماعي التاريخي، «بل هي تكتسب طابعها الاجتماعي التاريخي من وضعها الصراعي داخل البنية الأيديولوجية الخاصة بالبنية الاجتماعية (10).

الفرد إذاً، لا يستطيع أن يفكر إلا من خلال بنية فكرية لا يمكن إلا أن تكون أيديولوجية.

لذا، كان غياب حركة التحرر الوطني عن الفكر العربي المعاصر، عند مهدي عامل، هو الشكل الذي تحضر فيه تلك الحركة في ذلك الفكر، أي كان تحديداً لموقف الثاني من الأولى؛ وهو، هنا، موقف التجاهل.

(3) ضد الليبرالية والسلفية

ولا يعني تجاهل الفكر العربي المعاصر لحقله التاريخي، عند مهدي عامل، اتهاماً للمفكرين العرب، أي لا يعني أنّ هؤلاء، عنده، يتجاهلون الانشغال بواقعهم، بل يعني، عنده، أنّ هؤلاء، على العموم، يفكرون بواقعهم من خلال

بنية أيديولوجيا الخصم بالذات. وتحدَّد هذه البنية، حسب مهدي عامل، بمفهوم التخلّف؛ وهو المفهوم الذي يدور عليه الفكر العربي المعاصر.

وليس مفهوم «التخلّف» أيديولوجياً، بمعنى أنّه فارغ، كلياً، من تصوير الواقع الفعلي ـ فتخلّف القوى المنتجة في البلدان الكولونيالية، واقع قائم ـ لكنه مفهوم أيديولوجي لأنه يجعل من سمة معينة للبلدان الكولونيالية، يتسببها، باستمرار، واقُع السيطرة الإمبريالية عليها، سمةً عامة لهذه البلدان، تتحدد به، فيغيب ما هو من «التخلّف» أساسه، أي السيطرة الإمبريالية.

المذاهب الفكرية العربية، عند مهدي عامل، تتصارع، في ما بينها، صراعاً عنيفاً، لكنه صراع يقوم على تربة واحدة، هي معادلة «التخلّف» - التقدم». فلما كان الفصل بين «التخلّف» و«التقدم» لا يكون إلا بمقياس هو النموذج المثالي للتقدم - إذ لا معنى للقول بـ«التخلّف»، إلا إذا كان تخلّفاً عما هو في «التقدم» النموذج. اتفقت المذاهب العربية، حسب مهدي عامل،على ما يأتي:

أ ـ إن بلادنا: متخلّفة»؛

ب.وعليها أن«تتقدم»لتتماثل مع نموذج التقدم في هذا المجال (وهو، طبعاً، الغرب الرأسمالي). لكنّها، أي المذاهب تلك، اختلفت إزاء فكر ذلك «التقدم»، فانقسمت إلى:

- مذاهب تقدمية تقول بـ«تخلّف» العقل العربي. فلا بد له إذاً، من أن يتقدم ليتماثل مع «العقل» الغربي؛

ـ مذاهب سلفية ـ قوموية ترى أنّ عقل الغرب فاسد، وأنّ التفوق في الروح، هو «لنا»، لا للغرب الرأسمالي. فلا بد لنا، إذاً، من العودة إلى «أصالتنا» إذا ما أردنا أن نتقدم.

- مذاهب توفيقية، تحاول التوفيق بين المذهبين.

ولا نريد أن ندخل، هنا، في مناقشة تفصيلية مع هذه المذاهب (11)، أو حولها، فالذي يهمنا، هنا، هو الإشارة فحسب، إلى طابع المناقشة الفكرية العربية، من حيث هي تجري في سياق حدده، أصلاً فكرُ الخصم ـ الإمبريالية. لذا، توجّب عند مهدي عامل، نقض هذه المناقشة، بإنتاج النظرية العلمية في حركة التحرر الوطني.

لم يعش مهدي عامل، لكي يرى كيف انحلت المذاهب «التقدمية»، اعتباراً من التسعينيات، إلى ليبرالية صريحة تقترح النموذج النيوليبرالي كإطار للتقدم مرفقاً، خصوصاً عند اليساريين السابقين، بالتعددية السياسية والانتخابات الخ، كدواء شاف للتخلف العربي، ولم ير كيف انحلت المذاهب السلفية إلى مذهب إرهابي متوحش، ثم إنّه لم ير كيف اندمج الليبراليون والسلفيون الإرهابيون معاً، برعاية خليجية، في الخندق الكولونيالي نفسه، كما هو حادث في سوريا الآن.

(4) وضد العقل المطلق

افتراض وجود المنطق الموضوعي في التاريخ الاجتماعي، هو الأساس لإمكان إنتاج النظرية العلمية في حقل التاريخ الاجتماعي. فبوجود ذلك المنطق الموضوعي، تصبح مقاربته بالنظرية، وفقاً لمحدداتها العلمية، ممكنة. وربما كان ضرورياً أن نقف هنا لتبديد ما قد يكون التباساً بين المنطق الموضوعي في التاريخ، كما يفهمه مهدي عامل، و«العقل في التاريخ»، كما هو عند هيغل. فالعقل في التاريخ، عند مهدي عامل، ليس هيغلياً، بل هو عقل مادي، يحدد الفكر، ولا يتحدد بالفكر. فهو من الواقع الاجتماعي التاريخي معطى نعقله، فيكون عقلنا له انعكاساً للعقل في الواقع. ولو كان العقل في التاريخ، هيغلياً، أي مثالياً، لما أمكننا إنتاج المعرفة العلمية في التاريخ في نظرية علمية، شرط علميتها أن تكون نسبية، بينما شرط العقل ذاك، أن يكون مطلقاً. فالمعرفة لا تكون علمية إلا إذا كانت علماً بما هو نسبي، أي معين، وبالتالي مادي أو مشروط بالمادي. والعقل المطلق، عند هيغل، كالله، ليس مشروطاً بما هو خارج ذاته. بل هو شرط ذاته، معيّن بذاته ولذاته، مُنَزَّه عن النسبية، بينما العلم يتحدد بما هو نسبي. لذا، كانت معرفة المطلق إلهاماً؛ وكانت معرفة النسبي تنظيراً يستلزم استكشاف ما هو، في النسبي، منطق موضوعي؛ فيكون هذا المنطق نفسه، في وجوده الواقعي والنظري، نسبياً. من هنا، قرّر مهدي عامل، علمية الفكر الخلدوني (12)، رافضاً في الوقت نفسه النظرية الخلدونية. فالفكر الخلدوني علمي، أولاً، لأنّه قطع مع التأريخ التجريبي

السابق له. فبينما كان ذلك التأريخ، في تجريبيته، لا يرى من تتابع الأحداث إلا ظاهرها، فيفسر الحدث بالحدث؛ قرر ابن خلدون أنّ للتاريخ منطقاً، هو الذي يحكم، بالضرورة، حركة الأحداث التاريخية في تتابعها. وثانياً، لأنّ ابن خلدون، لم يذهب مذهب التأريخ المثالي السابق له، فيبحث في تاريخ «الخليقة» كله، بل قرر أن يستكشف منطق عصره؛ فلما اكتشف المنطق ذاك، صاغه في نظرية عامة في ضوئها ينقد الأخبار، ويفسر الأحداث، ويتنبأ بما سيأتي منها.

الفكر الخلدوني، إذاً، علميٌّ، عند مهدي عامل، في تحدده فكراً نظرياً في النسبي؛ وهذا هو شرط علمية كل فكر. ولكن، على الرغم من، بل بسبب «علمية الفكر الخلدوني»، فإنّ مهدي عامل يرفض الانطلاق من النظرية الخلدونية، لأنّها علم في تاريخ انتهى من التاريخ، لمّا وحدت الرأسماليةُ العالم. فصار منطقها - الرأسمالية - هو منطق التاريخ العالمي، وصارت النظرية العلمية في التاريخ، هي النظرية التي تستكشف المنطق ذاك، وتحدده في سياقها النظري.

فصار دور ابن خلدون أن يقودنا إلى ماركس.

... غير أنّ مهدي نفسه يقول إنّ محدودية التوسع الكولونيالي تقود، بانتظام، إلى إعادة إنتاج الظواهر ما قبل الرأسمالية، ومنها العصبيّات. ومفهوم العصبية هو الأداة النظرية الأساسية عند ابن خلدون. وفي رأيي أنّ ابن خلدون يظل صالحاً لفهم صراع العصبيات في المشرق، طالما ظل المشرق كولونيالياً. ولا يعني ذلك تأبيد العصبيات، بل يعني الاعتراف بأنّ واقعنا الاجتماعي السياسي الثقافي، لا يزال مقيداً بالتحليل الخلدوني الذي ينبغي أن يجد له مكاناً في نظرية حركة التحرر الوطني العربية، يرنو إلى تجاوز الخلدونية، بمعنى أننا لا نستطيع اليوم أن نغفل العصبيات من تحليلنا واستراتيجيتنا إلا إذا كنا نقرر التعالي على واقعنا. لكنّنا، في الوقت نفسه، نسعى إلى تقويض العصبيات، لا بالتصادم معها، ولكن بالصدام مع الكولونيالية - النيوليبرالية التي تنتجها، وبهزيمة الأخيرة، سوف تتحول الأولى إلى فولكلور.

الهوامش

(1) مهدي عامل، مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، ج 2: في نمط الإنتاج الكولونيالي، ط 2، بيروت، دار الفارابي، 1978، ص 203.

(2) مهدي عامل، أزمة الحضارة العربية أم أزمة البورجوازيات العربية، ط 3، بيروت، دار الفارابي، 1981، ص 155.

(3) المصدر نفسه.

(4) مهدي عامل، مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، ج 1: في التناقض، ط 2، بيروت، دار الفارابي، 1978، ص 16.

(5) المصدر نفسه.

(6) المصدر نفسه.

(7) المصدر نفسه، ص 17.

(8) المصدر نفسه، ص 18 - 19.

(9) المصدر نفسه، ص 22.

(10) المصدر نفسه.

(11) في مقدمة كتابه: «أزمة الحضارة العربية أم أزمة البورجوازيات العربية»، يعالج مهدي عامل التيارات الأساسية في الفكر العربي المعاصر، مظهراً تماسك هذا الفكر حول محور «التخلّف ـ التقدم». ويناقش الكتاب، بخاصة، زكي نجيب محمود، شاكر مصطفى، أدونيس، فؤاد زكريا، أنور عبد الملك.

(12) خصص مهدي عامل كتيّباً ممتازاً للبحث «في علمية الفكر الخلدوني» بالاسم نفسه. انظر: عامل، في علمية الفكر الخلدوني، بيروت، دار الفارابي، 1986.

الثلاثاء 25 أيلول 2012

من ثنائية النظام المعارضة إلى وحدة الحركة الوطنية السورية

شهدت دمشق، أخيراً (ايلول 2012)، حراكاً سياسياً مكثفاً، تمثل في عقد مؤتمرين لقوى المعارضة الوطنية: «المؤتمر الوطني لإنقاذ سورية» في 23 أيلول، و«مؤتمر قوى التغيير الديموقراطي السلمي» في 26 أيلول 2012. وفي المؤتمرين، وعلى هامشهما، ظهرت مواقف متمايزة، ظهّرتها الخطابات والمقابلات والتصريحات.

ويمكننا القول إنّه توضحت، من الناحية الفكرية وليس التنظيمية، أربعة مواقف رئيسية، أحددها، هنا، انطلاقاً من تحليل النصوص، وليس من خلال أي انحياز سياسي أو شخصي، كالتالي:

(1) موقف «هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديموقراطي»، المشوّش نفسياً وفكرياً وسياسياً

(2) موقف هيثم مناع، الأخلاقي والمضطرب سياسياً

(3) موقف جبهة التغيير والتحرير، الواقعي العملي

(4) موقف فاتح جاموس، اللينيني بامتياز

وتلخّص هذه المواقف (التي سأتناولها في المقال أدناه) لوحة المعارضة الوطنية السورية، لكنّها لا تلخّص الحركة الوطنية السورية التي تضم أيضاً حزب البعث الحاكم وحلفاءه التقليديين فيما كان يُعرَف بـ«الجبهة الوطنية التقدمية»، وقوى مجتمعية ومهنية وعشائرية، ليس لها بعد تمثيل سياسي مستقل، ولكنها تعبّر عن حساسيات مستقلة، والعناصر الفنية والإدارية النظيفة من بيروقراطية الدولة السورية ومؤسساتها، بالإضافة إلى الجيش العربي السوري الذي لا يمكن

النظر إليه كمؤسسة مهنية فقط. إذ هو بالأساس مؤسسة وطنية وعماد الدولة.

أعضاء شبكة النيوليبرالية والفساد في النظام، كما الإخوان المسلمون وحلفاؤهم من العناصر التكفيرية والإرهابية وسواهم من عملاء التحالف الغربي التركي الخليجي، ليسوا جزءاً من الحركة الوطنية السورية. كذلك الحال بالنسبة للأجهزة الأمنية التي لا بد من إعادة هيكلتها على أسس أمنية مهنية، ووقف تدخلها، نهائياً، في الحياة السياسية. ووفقاً لهذا التوضيح، فإنّني أدعو القوى اليسارية والقومية العربية إلى مبادرة تتضمن ما يلي:

أولاً، دعوة أطراف المعارضة الوطنية إلى الاصطفاف في إطار ديموقراطي واحد، يؤمّن التعددية الفكرية والسياسية، ولكنّه موحّد إزاء الغزو الغربي التركي الخليجي لسوريا،

ثانياً، وعلى هذا الأساس، الانتقال من مفهوم «المعارضة الوطنية» الفائت وغير المطابق للاحتياجات الوطنية السورية الراهنة والملتبس مع مفهوم «المعارضة» الخائنة، إلى مفهوم الحركة الوطنية السورية.

ليس للحركة الوطنية مضمون أيديولوجي أو سياسي حزبي أو فئوي، بل يتحدد مضمونها، بطبيعتها كحركة وطنية من حيث تمثيلها لكل مكونات المجتمع الوطنية التي لها مصلحة في، وترى أولوية الدفاع عن استقلال الوطن وسيادته وترابه ووحدته، وصيانة دولته الوطنية، وتحرير أراضيه المحتلة (الجولان والإسكندرون).

يتحمّل حزب البعث الحاكم، المسؤولية الرئيسية عن تدهور الوضع السوري، ذلك أنّ القمع المنظّم الطويل المدى للتعددية السياسية في سوريا، أدى إلى تكوين تشوّهات عميقة، فكرية ونفسية وسياسية، لدى الأحزاب والشخصيات المعارضة، وأتاح الفرصة الواقعية للنشاط الديني كملجأ وحيد للتعبير عن الذوات المسحوقة والممنوعة من التعبير السياسي في المجتمع. وقد رافق ذلك - على طول الخط - تعاظم قوة وانتشار مؤسسة الفساد التي استولت، في ظل الرئيس بشار الأسد، على مجالات القرار الاقتصادي ـ الاجتماعي، وفرضت على الدولة والمجتمع،

سياسات نيوليبرالية متوحّشة كان من شأنها إفقار وتهميش الأغلبية الشعبية.

وكان من شأن كل ذلك أن ينفجر تحت تأثير الطاقة الجماهيرية التي ولّدتها حركة الانتفاضات العربية، ليكشف حجم الخراب الحاصل في المجتمع السوري من انشقاق طائفي ومذهبي وأحقاد ونزعات اجرامية وتفكك المعارضات، واستعداد بعضها للتورط في الخيانة، وهيمنة الإخوان المسلمين والتيارات الدينية على الحركة الشعبية. لكن المأساة الأكبر إنما تكمن في ما ظهر، علناً، من انهيار الروح الوطنية لدى أقسام من الجماهير السورية، بدا وكأنّها في حالة انتحار وطني، وهي تطالب بالتدخل العسكري الأجنبي في تظاهرات، أي في انزياح جماعي وليس فردياً عن الروح الوطنية. وقرنت هذه الأقسام من الجماهير (خصوصاً في الريف السني الذي تثقف على أنّ إفقاره وتهميشه ليسا سوى مظلمة مذهبية)، القول بالفعل، حين قدمت للجماعات المسلحة المدعومة من الغزاة الأجانب، الحاضنة الاجتماعية والمقاتلين. وعلى هامش الحركة، المشوّهة في تركيبها ووعيها، وأحياناً في قلبها، نشطت شبكات التهريب والمافيات وعصابات الإجرام، بوصفها «معارضة».

كل ذلك لم يهبط من السماء بالطبع، بل تكوّن نتيجة سياسات اتبعها النظام السوري، وهو يتلقى اليوم، مع المجتمع والدولة، نتائجها. لكن بالمقابل، لا بد من الاعتراف بحقيقتين، أولاهما أنّ نظام البعث، رغم كل شيء، حقق انجازات اقتصادية وتنموية لا مجال لإنكارها، خصوصا بالمقارنة مع مصر مثلا، وثانيتهما، أنّ نظام البعث لم يركع، حتى في أسوأ الظروف، أمام الولايات المتحدة وإسرائيل، وأنّه حافظ على سياسات خارجية مستقلة، وعظّم الدور الإقليمي السوري، وسار دائماً، في نهج دعم المقاومات العربية.

ولذلك، من غير الممكن، موضوعياً، إخراج نظام البعث من إطار تجديد الحركة الوطنية السورية، على أن يكون جزءاً من هذه الحركة وليس «كلها». يتطلب ذلك من «هيئة التنسيق»، التراجع عن برنامج اسقاط النظام، بالمقابل، على النظام أن يعترف، صراحة، بالمسؤولية عن أخطائه في إدارة الدولة والاقتصاد

الوطني، والاعتذار عنها، وتحرير نفسه من العناصر الفاسدة، والمبادرة إلى إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، مهنياً، لمواجهة الاختراقات الاستخبارية الأجنبية والتنظيمات الإرهابية، وليس لمواجهة التعددية السياسية.

فقد النظام السوري، موضوعياً (بسبب أخطائه المتراكمة ونتائجها الكارثية) وفعلياً (بسبب تراجع قدرته على السيطرة والهيمنة)، شرعية التمثيل الأحادي للدولة السورية. وهذا يعني، بالمعنى التاريخي، أنّ ذلك النظام، بسيئاته وحسناته، أصبح من الماضي، وتالياً أصبحت المعارضة من الماضي أيضاً. اليوم، نحن في سوريا، أمام استحقاق وطني يتمثل في تجديد الحركة الوطنية السورية الجامعة القادرة، وحدها، على القيام بمهمات متداخلة ومركّبة لا يمكن تأجيلها، وهي:

- هزيمة الغزاة وأدواتهم من الجماعات الأصولية المسلحة المحلية والجماعات الإرهابية الوافدة،
- تأمين وحدة وسلامة الأراضي الوطنية وبسط سيادة الدولة على كل شبر فيها،
- المصالحة الوطنية الشعبية،
- وقف كافة أشكال العنف والقمع في مواجهة المجتمع وقواه السياسية الوطنية، وإنهاء ظاهرة الاعتقال السياسي،
- إعادة المهجّرين إلى أحيائهم وبلداتهم وقراهم، وتقديم كل أشكال المساعدة للأسر لإعادة تأسيس حياتها الطبيعية،
- الشروع في إعادة البناء،
- تهيئة الظروف المناسبة لإجراء انتخابات حرة لجمعية تأسيسية، بإشراف مجموعة دول البريكس.

وقيام الحركة الوطنية السورية، عملية اجتماعية تاريخية موضوعية، تفرض وستفرض نفسها من خلال الفرز الحاصل والمتعاظم على أساس الموقف من الغزو الأجنبي للبلاد، ومن المصالحة الوطنية. فلا انتصار على الغزاة من دون مصالحة وطنية، ولا مصالحة وطنية من دون التوافق على أولوية صدّ الغزاة.

في رأيي أنّ انعقاد مؤتَمرَي دمشق المعارضين الوطنيين، على رغم الخلافات والتباينات، يشكّل خطوة تأسيسية في طريق تكوّن الحركة الوطنية السورية الجديدة التي حالما تتبلور فكرياً وسياسياً وتنظيمياً، فإنّها ستضع النظام أمام خيار تاريخي لا مناص منه، سوف يعمل، بدوره، على الفرز داخله.

هل يمكننا تكوين مبادرة يسارية ـ قومية من بلدان الهلال الخصيب، للسير في هذا السيناريو إلى مؤتمر عام للحركة الوطنية السورية، يتحدد المشاركون فيه وفق معايير موضوعية تتصل بالحركة وروحها ومهماتها، وتنبذ كل التحيّزات الفائتة والنزعات الإقصائية، وتنتهي بإعلان حكومة ائتلافية تمثّل كل أطراف الحركة الوطنية، وتتمتع بالصلاحيات اللازمة لتنفيذ المهمات المعرّفة أعلاه؟

في رأيي أنّنا في لحظة متحركة بالفعل، بحيث يمكن أن يكون هناك وزن جدي لمبادرة تقترحها قوى يسارية وقومية بشأن سوريا. لقد آن الأوان لكي تخرج تلك القوى من دائرة الرأي إلى دائرة الفعل السياسي. وسوريا، اليوم، هي قلب السياسة العربية، وسيتوقف على مآل الصراع فيها مصير المشرق كله، فإذا مضت التطورات باتجاه هزيمة الغزاة وانتصار الحل الوطني الاجتماعي الديموقراطي في هذا البلد، فإن الفرصة ستكون مهيأة لولادة المرحلة الثانية من حركة التحرر الوطني العربية، وبالمقابل، فإنّ انتصار الغزاة أو حتى الوقوع في براثن الستاتيكو التدميري الحاصل، سيقود إلى دمار المشرق كله.

معارضو الداخل: أربعة مواقف

تمكنت «هيئة التنسيق» من جمع عشرين حزباً وتياراً من المعارضة السلمية السورية، في مؤتمر علني في فندق أمية في دمشق، الأحد 23 أيلول 2012، دعا إلى ما يمكن تلخيصه بإسقاط النظام السوري سلمياً. وهو هدف يفتقر إلى الواقعية، ليس فقط من زاوية احتساب موازين القوى، بل، بالأساس، من زاوية عدم تطابقه مع الواقع الماثل، وجوهره عملية الغزو الأجنبي للبلاد بأدوات محلية وإرهابية عربية ودولية.

تقترح «هيئة التنسيق» تنظيم استسلام النظام من خلال مفاوضات، لكنّها تشترط أولاً «سحب الجيش». والمعنى الفعلي الوحيد لهذا المطلب هو استسلام النظام و«الهيئة» معاً للمسلحين الأصوليين والإرهابيين المدعومين من الخارج، والتمكين خصوصاً للاحتلال التركي، وإغراق البلد في حرب أهلية بين ميليشيات المذاهب والطوائف والاتنيات إلخ. برنامج «هيئة التنسيق» مؤداه الفعلي هو الطلب من القوات المسلحة الانسحاب من المعركة، وخيانة الوطن. وهذا كله، إذا حسُنت النوايا، ليس سوى سذاجة سياسية، لكن لا يعدم أنّ قادة في الهيئة - مثل حسن عبد العظيم ورجاء الناصر - يميلون، بالفعل، إلى انتصار الجماعات الإسلامية المسلحة، بل إنّ عبد العظيم والناصر، لم يصدرا يوماً أية إدانة للتفجيرات الإرهابية حتى عندما استهدفت مؤسسات مدنية وإعلامية، وأعادانا، دائماً إلى «مسؤولية النظام»! حسناً... النظام مسؤول في الأساس عن تخليق الظروف الملائمة لولادة الإرهاب، أمعنى ذلك ألا ندين الإرهابيين؟

من الواضح أنّ تحوّلاً ديموقراطياً غير مؤطر قانونياً، قد حدث فعلاً في سوريا، التي ربما كانت البلد العربي الوحيد الذي يمكن أن يُعقَد فيه، وعلى أرضه، وفي فندق بعاصمته، مؤتمر معارض ينادي بإسقاط النظام الحاكم. ولم تأذن دمشق بمؤتمر كهذا، بالطبع، إلا تحت ضغوط حلفائها في روسيا والصين وإيران، لكن هناك، في الأساس، سبب داخلي هو أنّ استراتيجية النظام السوري تقوم اليوم على كسب الحرب الفعلية مع المجموعات المسلحة والمنظمات الإرهابية المدعومة من التحالف الأميركي التركي الخليجي. وهو ما يجعل من المعارضين السلميين، حتى أولئك ممن يطالبون بإسقاط النظام، حلفاء موضوعيين في الحرب ضد التدخل الخارجي.

المؤسف أنّ «هيئة التنسيق» لم تتمتع بسعة الأفق الديموقراطية، وبقيت متمترسة في ثنائية النظام/ المعارضة، بحيث رفضت مشاركة «جبهة التغيير والتحرير» وحلفائها في «المؤتمر الوطني لإنقاذ سوريا»، في تناقض مع عنوان المؤتمر نفسه من حيث أنّه وطني، أي من حيث يفترض أنه يتسع لجميع الوطنيين،

أي لجميع الذين يرفضون التدخل الخارجي والغزو الأجنبي المتعدد الأشكال.

حجة «هيئة التنسيق» لاستبعاد «الجبهة» (المكونة رئيسياً من حزب الإرادة الشعبية والحزب السوري القومي الاجتماعي) هي أنها ممثلة بوزيرين في الحكومة السورية (قدري جميل وعلي حيدر). ولا بد للمرء أن يتوقف أمام هذه التطهّرية السياسية الإقصائية التي يمارسها سياسيون سبق لهم التفاوض مع ما يسمى «المجلس الوطني السوري» في إسطنبول، وعماده كما هو معروف مزيج من مندوبي الاستخبارات الغربية والإخوان المسلمين، الذين تحوّلوا إلى كتائب مسلحة إرهابية تعمل بإمرة الاستخبارات التركية وشريكاتها الدوليات والعربيات.

وفيما ترفض «هيئة التنسيق» التدخل الخارجي (المباشر) فإنها لم تُدن، لا هي ولا مؤتمرها، بكلمة واحدة، التدخل الخارجي غير المباشر القائم فعلياً، من خلال الإدارة الاستخبارية والتدريب والتمويل والتسليح وتأمين المقاتلين الأجانب إلى الداخل السوري. وقد أصبح هذا التدخل الإجرامي، الحقيقة البارزة في المشهد السوري اليوم، ما حدا بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إلى الإعلان الصريح عن أنّ الغرب هو السبب الرئيسي للفوضى والعنف في سوريا.

لكن، من غير الممكن لـ«هيئة التنسيق» أن تعترف بهذه الحقيقة، لأنّها تنسف مطلبها بانسحاب الجيش من المعركة مع الغزاة. في المقابل، فإن دعوة «الهيئة» إلى التزام «المعارضة المسلحة» بوقف النار، هي دعوة بلا قيمة، ذلك أن عماد تلك «المعارضة المسلحة» جماعات لا تصغي إلى الهيئة، بل إلى أوامر الاستخبارات الغربية والتركية والخليجية.

لو كان أولئك الإرهابيون مسيطرين في دمشق، فهل كان ممكناً لمؤتمر «هيئة التنسيق» أن يُعقد فيها؟ وهل يظن أولئك المناضلون الديموقراطيون أنّهم سيحكمون أو يشاركون في الحياة السياسية؟ سيكون مصير أولئك «العلمانيين»، الذبح الحلال بسكاكين «الثوّار» أو الهرب من سوريا - بالآلاف - إلى المنافي الدائمة.

كان بإمكان «المؤتمر الوطني لإنقاذ سوريا» أن يستوعب كل قوى المعارضة الوطنية، وانتزاع الكثير من النظام السوري، لو أنّ «الهيئة» انطلقت من موقع وطني صريح، وتعاملت بحكمة وواقعية مع موازين القوى القائمة؛ كان بإمكانها انتزاع حكومة وحدة وطنية تتولى، هي بنفسها، التصدي للإرهاب والتدخل الخارجي، المباشر وغير المباشر، وتعيد هيكلة الدولة السورية كجمهورية ديموقراطية تعددية. وهو الخيار الوطني والواقعي والذكي والمقدام الذي أخذه قدري جميل وعلي حيدر.

ورغم أنّني أؤيد الخط العام لـ«جبهة التغيير والتحرير»، واعتبرها متفوّقة على «هيئة التنسيق» من جهة وضوح موقفها الوطني، كما من جهة تأكيدها بخلاف «الهيئة»، على البعد الاجتماعي التحرري المعادي للنيوليبرالية، فإنّني لمستُ تراجعاً في الأداء والخطاب السياسي لرموزها في قيادة «مؤتمر قوى التغيير الديموقراطي السلمي»، الذي افترضت به أن يشن هجوماً سياسياً معاكساً وواضحاً وصلباً ينطلق من أولوية إسقاط الغزو أولاً، بدلاً من تقديم التبريرات والاعتذارات ومدّ يد التفاهم بلا شروط.

في سلسلة من التصريحات والمقابلات حول «المؤتمر الوطني لإنقاذ سوريا»، ميّز هيثم مناع نفسه عن «هيئة التنسيق» ومؤتمرها. ورغم أنّه أكد، مراراً، على شروط «هيئة التنسيق» غير الواقعية للتفاوض مع النظام، فإنّه هاجم، مراراً أيضاً، جماعة إسطنبول وعلاقاتها الدولية والإقليمية المشبوهة، وهاجم الإرهابيين بحس وطني وانساني مرهف، لكنّه، ويا للأسف، لا يتحلى بالنضج السياسي الكافي، ويظل يقبع وراء حجب التطهرية التي قد تخدمه شخصياً، لكنّها لا تخدم مشروعه السياسي للجمهورية الديموقراطية.

شيء آخر يغيب عن هذا المناضل المحترف في مجال حقوق الإنسان، هو حقوق المجتمعات في مواجهة النيوليبرالية والكمبرادورية، حيث الصراع الاجتماعي معقد وشرس بأكثر مما يمكن تجاهله، أو الدعوة إلى معالجته بعبارات مطاطة مثل «العدالة الاجتماعية». يلوم هيثم منّاع. الذي لا يكل من القول إنّ «الحقيقة ثورية دائماً»، وسائل

الإعلام لأنّها لم تعد تتحدث عن «الثورة» في سوريا، بل عن «الحرب».

لكنها، بالفعل حرب. وحرب شاملة تشنها قوى دولية وإقليمية على الوطن السوري والدولة السورية بأدوات إرهابية. وفي سعير هذه الحرب الوجودية، ليس هناك مجال للمساواة بين طرفي الحرب؛ الجيش العربي السوري المعبر عن سيادة الدولة الوطنية في مقابل المجموعات المسلحة والإرهابية المدارة من قبل الغزاة الأجانب. وبنتيجة الحرب. لا بنتيجة المناقشات. سوف يتقرر مصير سوريا والمشرق.

وحده، فاتح جاموس، باسم «تيار طريق التغيير السلمي»، نهج نهجاً لينينياً «بالتحليل الملموس للوقائع الملموسة» ووضع النقاط على الحروف، وحدد المهمات الملقاة على عاتق الوطنيين السوريين، بروح ثورية لا تعرف العُصابات النفسية أو الخوف من الاتهامات أو مغازلة العدو من تحت الطاولة. المناضل الشيوعي الذي قضى في سجون النظام السوري ما يقرب من عقدين، لم يتلعثم، وهو يعلن البند الأول في بيانه المقتضب والدسم: «نعتقد أن مستوى التدخل الخارجي التركي قد وصل حد التدخل العسكري المباشر في الكثير من التفاصيل على مساحات واسعة من محافظتي إدلب وحلب، وكذلك في غابات اللاذقية، ما يطرح على المؤتمرين ضرورة التفكير الجاد في خلق جبهة مقاومة سياسية وشعبية لمواجهة هذا التدخل وأدواته، ومساندة عمليات الجيش العربي السوري في ذلك».

نعم. هذا هو المدخل الوحيد الصحيح لتناول القضية السورية الآن : المقاومة، لكن، بقيت خطوتان أمامه وأمامنا لولوج هذا الطريق، هما: التوضيح بأن المقصود بالمقاومة الشعبية تحديداً المقاومة المسلحة، ثم لماذا يجب أن تقتصر على السوريين؟ المعركة هي معركة وجود بالنسبة إلى المشرق كله، معركة اليساريين والقوميين المخلصين لحركة التحرر الوطني الاجتماعي، ولا شيء يمنع، سياسياً وأخلاقياً، من مشاركة الرفاق العرب في جبهة للمقاومة السورية ضد الغزو التركي، وغداً ضد الاحتلال الإسرائيلي.

الغزو الاستعماري التركي غدا مكشوفاً، وهو يستهدف، مستخدماً أدوات

الإسلام السياسي المسلح والغطاء الخليجي الغربي، السيطرة على المحافظتين اللتين يطمع، تقليدياً، في ضمهما إلى «الدولة التركية». الوقت، إذاً، ليس وقت المماحكة حول المسؤول عن وصول البلاد إلى هذه الحافة، بل هو وقت المقاومة، وليس وقت «التفكير الجاد» في إنشاء جبهة للمقاومة، بل هو وقت إنشائها فعلاً. وهذا لا يتعارض مع جهود التغيير الديموقراطي السلمي: فهذه الجهود تعني الداخل، أي تعني التوافق بين الوطنيين على تجديد الدولة السورية، لكن مع الغزاة والإرهابيين، لا مصالحة ولا مفاوضات، بل المقاومة.

وأتابع مع فاتح جاموس، «ثانياً، إنّ هناك صفاً دولياً وسياسياً صديقاً بالفعل للشعب السوري يقف إلى جانبه في أزمته السياسية الوطنية، وفي كارثته الإنسانية وتفاصيلها المخيفة، وعلى رأس ذلك الصف يقف الأصدقاء الروس والصينيون ومجموعة دول البريكس، وعدد من دول المنطقة على رأسها إيران». ويطالب جاموس هؤلاء الأصدقاء بتفعيل «التضامن والإغاثة الانسانية، والمساهمة في إطلاق الحوار الوطني»، في مقابل دعوة «هيئة التنسيق» لمؤتمر دولي حول سوريا يحضره أعداؤها من ممثلي الإمبريالية والرجعية. و«ثالثاً، حان الوقت لتقوم النخب السياسية والفكرية السورية بعملية مراجعة جادة في ما يتعلق بالأحداث وحقيقتها، وأنها تحولت إلى أزمة وطنية شاملة تفترض حلولاً خاصة» مبتكرة، انطلاقاً من ضرورة الانتباه إلى «خطورة تلك الجبهة الممتدة من الولايات المتحدة إلى دول الخليج وتركيا، والعاملة على إيصال أكثر القوى الدينية تطرفاً وتكفيريةً وطائفيةً ودمويةً، إلى الحكم»، بما يستوجب التقاء «القوى والفعاليات الديموقراطية والوطنية العلمانية والمستنيرة لأداء دور فاعل في الأحداث والاحتمالات والسياقات الخطرة التي تُدفَع إليها سوريا».

الأرجح أنّ خط فاتح جاموس لا يمثّل، حتى الآن، تياراً أساسياً في الحركة الوطنية السورية، لكنّه، مع ذلك، يرسم لها الطريق الصحيح، محلياً وإقليمياً ودولياً.

الثلاثاء 2 تشرين الأول 2012

عملية «أيوب» الكبرى في السياسة الدولية

وإذا الحربُ أعرضتْ زَعَمَ الهولُ .. لعينيه أنه تهويلُ

أبو الطيب المتنبي

لم يحصل حسن نصر الله على تكليف من موسكو أو بكين أو طهران أو بغداد أو دمشق، لكي يكون الناطق الرسمي باسم الحلف الجديد المتكوّن، في السياسة الدولية، على نار الحرب في سوريا، لكنه احتلّ، من الناحية التاريخية، هذا الموقع الكوني. سأشرح، تواً، هذه الخلاصة غير المجازية، لكنني، قبل ذلك، أود أن أقول إنني أشعر بالخجل - هكذا بالضبط - لأن لبنانيين عديدين يماحكون رجلهم الكبير بالصغائر، ولأنّ عرباً كثيرين تعميهم المذهبية عن اكتشاف «ناصرهم» الجديد.

لبناني؟

ولمَ لا؟ لبنان فعالية وليس حجماً. مَن يمكنه أن يتصوّر تاريخ المشرق من دون جبل لبنان؟ ومَن يمكنه أن يرى العروبة ناقصةً فيروز؟ ومن يمكنه - من الوطنيين العرب - أن يتصوّر السنوات العجاف منذ اكتمال الهزيمة في 1982 من دون حزب الله؟

«شيعي»؟

وماذا يعني ذلك، عنده، سوى التمثّل بفدائية الحسين؟ سيف الدولة كان شيعياً ومقاتلاً - انطلاقاً من إمارة حلب الصغيرة - في زمن سابق من النكوص القوميّ، حين كان المشرق ممزقاً ومصر ترزح تحت حكم العبد كافور الإخشيدي! بينما كانت خيول الحمدانيين تصهل دفاعاً عن الإقليم العربي كله.

و«زعيم حركة مقاومة، لا رئيس دولة»؟

لكن ذلك هو، بالذات، ما يمنحه قدسية الحضور وحرية الطليعة في اقتحام بوّابة التاريخ.

ولا يتعلّق هذا التقدير بطائرة «أيوب» التي أطلقها حزب الله في سماء فلسطين المحتلة (ليست الأولى وليست الأخيرة) ولا بتفاصيل عملية «أيوب» الصغرى وكيلومتراتها ومخطط سيرها وأهدافها ونتائجها وصدمة الإسرائيليين بها إلخ، بل يتعلّق بعملية أيوب الكبرى في السياسة الدولية. تعالوا نتابع.

حين دخل القيصر فلاديمير بوتين، الكرملين، لأول مرة، في 2000، كان نصر الله يوقّع هزيمة الاحتلال الإسرائيلي وفراره من جنوب لبنان. يعني ذلك أنّ عقد الفراغ الاستراتيجي الناجم عن هزيمة العراق وتفكك الاتحاد السوفياتي، في 1990، لم يكن فارغاً تماماً. كان هنالك حزب الله ينحت في الصخر ويحافظ على الربيئة الأمامية وسط الانهيارات السياسية وما تبعها من انهيارات نفسية عمّت المنطقة، وشلّت القوى الوطنية والتقدمية عن الفعل التاريخي، بينما كان أيّوب متحصناً بصبره الاستراتيجيّ، يقاتل في جنوب لبنان، مؤمناً، في عزّ الهزائم، بالنصر المبين مرتين في 2000 و2006!

و«دمشق وطهران وراء المقاومة»؟

نعم. لكن ذلك لا يخفض أصالة التجربة الكفاحية لحزب الله درجةً واحدة: أعطى السوفيات لمصر عشرة أضعاف ما أعطوه لفييتنام، ولم تحصل حركة مقاومة في التاريخ على ما حصلت عليه «فتح» من مساعدات وتسليح ودعم شعبي وسياسي ومالي، وبعدها «حماس»...

علينا، إذاً، أن ندقق، هنا، لكي نكتشف سرّ حزب الله. ليس ذلك السر في البطولات، فعسكريو الجيوش ومناضلو المقاومات، لم يفتقروا إلى البطولة قطّ. السرّ في أمثولة أيوب مرفوعةً من الفردي إلى العام، أي في الصبر الاستراتيجيّ المتمحور على إرادة الصراع والنصر. هنا، لا تذهب التضحيات سدى، ولا تتحوّل البطولات أشعاراً، بل تتراكم لتتجلّى في مستوى نوعي غير مسبوق، تلك التجليات المسماة شعبياً «مفاجآت حزب الله»! في المشهد الجيوستراتيجي المتكوّن

الآن من بكين إلى جنوب لبنان، لم يعد حزب الله، «إيرانياً» أو «سورياً»، لكنّه غدا، مع إيران وسوريا والعراق وروسيا والصين، أطراف حلف دولي، باسمه، وعلى خلفيته، جرت عملية أيوب الصُغرى. ودعونا نلاحظ، هنا، أنّ طرفي مثلث الممانعة، دمشق وطهران، في حالة دفاعية، بينما الطرف الثالث، حزب الله، كالرّوس، في حالة هجومية. ولا تهمّ الأحجام في هذا السياق، وإنما المصادفات وإرادة التحدي والقدرة على الفعل.

حسناً! الأهمّ من الإعلان عن طلعات طائرة أيوب التجسسية فوق فلسطين المحتلة - على أهميته الاستثنائية - هو إعلان نصر الله الصريح القاطع استعداد المقاومة للقتال، في الوقت الذي تفرضه الضرورة، إلى جانب الجيش العربي السوري.

هكذا، يسمح التاريخ لحزب لبناني مقاوم بالوقوف في الميدان الاستراتيجي مع قيصر الكرملين! بالخلاصة، فإن تكوُّن الحلف الروسي الإيراني المشرقي، حرّر حزب الله من موقع الأخ الأصغر ووضعه على قدم المساواة مع حلفائه، سوى أنّه أقدر على الاقتحام.

لا معنى، بعد اليوم، لمخاوف حزب الله - اللبنانية والمذهبية - ولا للفرق في السجالات الداخلية. لقد كلّف التاريخُ، المقاومةَ، بالاقتحام، فهل تصغي، بعد، إلى حساسيات نجيب ميقاتي أو تتحسّب لسعد الحريري أو تأخذ وليد جنبلاط في الاعتبار أو تواصل الابتسام لتذاكي سمير جعجع أو تستمر بسياسة التسامح مع مهربي السلاح والفتنة الوهابية؟

سيف الدولة المعاصر، نصر الله، يواجه الاستحقاقات الكبرى: قتال الإسرائيليين في فلسطين، وقتال حلفائهم في شماليّ سوريا، فهل يمكنه ذلك من دون تطهير الداخل؟

سؤال ليس برسم حزب الله وحده، بل برسم جميع الوطنيين اللبنانيين، سؤال آن أوانه، بينما تمتدّ عملية أيوب الكبرى لتشمل العراق في لحظة تحوّل نوعي إضافية.

سنتذكّر الآن أنّه لم يمض شهران بعد على ما أعلنه نصر الله من حسرة على الجيش الوطني العراقي الذي فككه الغزاة الأميركيون في 2003، فهل نحن في عشية الشروع في تجديده؟

منذ انسحاب قوات الاحتلال الأميركية من العراق، ظهرت مؤشرات متتابعة على المضمون الانهزامي لذلك الانسحاب؛ صحيح أن السفير الأميركي لم يفرّ - كما تمنينا - بطائرة مروحية، لكن الاحتلال انتهى من دون قواعد أميركية، ومن دون نفوذ أميركي صريح، بل خيمت على العراق صيغة غامضة من التفاهم بين واشنطن وطهران، مع ترجيح للنفوذ الإيراني. الأزمة السورية هي التي ظهّرت مدى استقلالية القرار العراقي إزاء واشنطن؛ وقفت بغداد إلى جانب دمشق، ليس فقط كممر إيراني للمساعدات، وإنما، أيضاً، كشريك في الدعم، وكحليف في مواجهة الخليج.

وعلى هذه الخلفية، تفاقمت الضغوط على حكومة المالكي، وأسوأ أوجهها هو تصاعد العمليات الإرهابية المكثفة لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، المدعوم من السعودية التي رعت، على العموم، التحوُّل السياسي لقوى في المقاومة العراقية السابقة من العداء للأميركيين إلى العمل لحسابهم.

ربما كان المالكي - رجل العراق القويّ المتشبه بأداء صدام حسين - ينتظر الفرصة لكي يظهّر مدى استقلالية بغداد إزاء واشنطن وطهران معاً، فما إن تبلور الوضع السياسي، الإقليمي والدولي، عن المشهد الدامي لولادة التعددية القطبية، حتى بادر الرجل إلى الحركة السريعة من موقع جديد، فدمشق لم تعد تلك القوة الباحثة عن النفوذ في العراق، ولكن عن الدعم والمساندة، وطهران لم تعد الحليف الأكبر، بل تحولت إلى موقع دفاعي والرقم 3 في حلف تترأسه موسكو. وفي فضاء هذا الحلف ترسخت حقائق استراتيجية ملائمة لبغداد؛ لا استخذاء أمام تركيا «الوقحة»، ولا قبول بالتدخلات في سوريا، ولا تسامح ولا مصالحة مع الإخوان والسلفيين والقاعدة، وأية تسوية في البلد الجار، حتى لو كانت تشتمل على تغييرات عميقة، لن تضم أياً من تلك القوى، وينطبق ذلك،

بالطبع، على العراق، المستفيد، أيضاً، من الخطوط الاستراتيجية الآخذة في التحدُّد مع الخليج. فالتسوية الممكنة في آسيا العربية، هي الحلف الروسي الإيراني المشرقي في مقابل الحلف الأميركي التركي الخليجي.

خارج هذا الترسيم الجيوسياسي يقبع الإسرائيليون والفلسطينيون والأردنيون. مصير إسرائيل أصبحت ملامحه واضحة: الانكفاء. وبالنسبة إلى الفلسطينيين، فإنّ المطروح عليهم، في سياق الربيع العربي، غزة ونصف الضفة الغربية والمحاصصة في الأردن في إطار كونفدرالية أو من دونها. وليس هناك أي اقتراح بالنسبة إلى الأردنيين سوى القبول بحصيلة الصراعات والتسويات.

هل هنالك بديل، أيها الفلسطينيون والأردنيون سوى المقاومة؟ هل هنالك بديل من الاندراج في عملية أيوب الكبرى؟

الثلاثاء 16 تشرين الأول 2012

رؤية جديدة لحلف قديم

تشنّ السعودية وقَطر حرباً مكشوفة متصاعدة على سوريا. وربما كان ضجيج هذه الحرب المسعورة يخفي حربهما المستمرة على العراق، إذ يتم إرسال الانتحاريين، بصورة منتظمة، لتفجير المحاولات العراقية للاستقرار وقتل المئات تلو المئات من العراقيين لمجرد كونهم ينتمون إلى المذهب الشيعي. وتستفزّ الدماء بالطبع الدماء، وتنغلق الطريق على استعادة روح الوطنية العراقية التي هي شرط لا غنى عنه لنهضة العراق.

المؤسف هو ذلك الصمت الثقيل المفضوح إزاء القتل العمد المنظم للعراقيين الشيعة، وكأنّ الرأي العام العربي (السنّي) يقبل ذلك ضمناً. لقد وصلنا إلى درك تتقبل فيه ضمائر عالجها البترودولار الوهابي القتل على الهوية المذهبية والطائفية والإثنية! أصبح ذبح الشيعة والمسيحيين والأرمن والعلويين والاسماعيليين واليزيديين... إلخ، وغداً الدروز وسواهم، والسنّة ممن لا يخضعون للمنهج الوهابي، شأناً يتضمن مبرراته الذاتية. قد يكره المرء ذلك، لكنّ الفكرة نفسها لم تعد صادمة: الاختلاف المذهبي والطائفي سبب وجيه للقتل. هذا هو الاحتلال الوهابي للهلال الخصيب من داخله. كينونة «الهلال» تكمن في تعدديته اللانهائية من خيوط النسيج الاجتماعي الثقافي. ويقاتل الخليج ضد هذه الكينونة بالذات؛ فبإلغائها تكتسب الصحراء حضورها حتى البحر الأبيض المتوسط.

لا يرسل الوهابيون إلى الأردن، بعد، الانتحاريين المفخّخين؛ فليس في الأردن شيعة، لكن التحريض ضد المسيحيين بدأ لأول مرة في تاريخ البلد الذي لم يعرف الانشقاق الطائفي بتاتاً. فجأة، ظهرت أصوات تحرّم على المسيحيين الأردنيين

المشاركة في الشأن العام الذي هو «شأن المسلمين»! وكالعادة، يمكن الدفع بهذه الروحية نحو أفعال إرهابية.

تمارس الرياض الضغوط على عمان لزجّها في الأتون السوري، وتحويل الأردنيين من عشائر عربية متحضرة إلى جماعة مذهبية حقودة. وفي مسار تهديم البلد نفسه، تعمل الدوحة على برنامج الحرب الأهلية بين الأردنيين ومواطنيهم من أصول فلسطينية. كيف؟

- بخطوة أولى منجزة تم استلال حماس من دمشق، وتحويلها من حركة مقاومة إلى نوع من تنظيم يمزج العصبية الفلسطينية بالعصبية السنيّة. وربما يفاجأ مَن بقي من المقاومين ممن يتأمل خيراً بحماس، أنّ جماعتها في الأردن تقف في مقدمة الصفوف في مجالي المناداة بالحقوق المنقوصة والمحاصصة محلياً، والتحشيد المعادي ضد سوريا خارجياً.

- بخطوة ثانية، فشلت حتى الآن، لتغيير المعادلات الداخلية في الأردن بما يسمح بتحويل البلد إلى «حماس لاند» تعيد استقطاب الفلسطينيين في كل مكان حول مركز سني وهابي، وتفرض سيطرتها على الضفة الغربية، وتتأهل لشراكة مع إسرائيل تضع الدوحة في قلب فلسطين والأردن الفلسطيني. وهذه الخطة هي، بطبيعة الحال، سياق أكثر منها سلسلة مؤامرات، مع أن التآمر بالمعنى الفعلي ليس غائباً.

في لوحة الصراع الشامل على مستقبل الهلال الخصيب، لم يعد الأردنيون «سنّة» بالمعنى السياسي. فالمشروع الخليجي يستثنيهم من الصورة التي يلزّمها العامل الفلسطيني بالدرجة الأولى. وهو عامل جاهز بسبب مزيج معقد من المصالح الاقتصادية والعلاقات ومزاج التديّن بين الفلسطينيين، ذاك الذي يمنح قاعدة واسعة للإسلام السياسي في صيغته المتحوّلة إلى عقيدة وهابية. هذا الميل إلى التديّن والتمذهب يظل ضعيفاً في صفوف الجماعة الوطنية الأردنية التي تنطوي على تقاليد ثقافية يمكنها الخروج من الانشقاق المذهبي الحاصل في المنطقة.

العراق - من جهته - محاصَر بالسعودية وتركيا المنضويتين اليوم في حلف

مذهبي أطلسي، ومهدد بالفوضى والتحوّلات في سوريا، بينما العلاقة الودية مع إيران هي أثقل من أن يتحملها استقلال العراق وضرورات توحده الوطني. ليس للعراق، الآن، سوى الأردن كمنفذ جيوسياسي إلى قلب المشرق والعرب وفلسطين، ما يمكنه من إعادة تأسيس دوره الإقليمي اللازم لنهضته. العراق لا يُحكَم ولا يُدار كدولة مركزية في الإقليم من المنطقة الخضراء في بغداد، فهذه وصفة للتشقق الداخلي المستمر. وهو تشقق يلتئم فقط في دور عراقي أساسي خارج الأسوار.

هذا ما وعاه صدام حسين الذي - بغض النظر عن وسائل حكمه المحلية - يعدّ المكتشف العملي للاستراتيجيات العراقية التي لا يمكن تجاوزها، ولكن يمكن فقط تعديلها، ووفقاً للمعطيات المستجدة. ومن تلك المستجدات أنّ إيران الدولة في 2012 ليست إيران الثورة في 1979. وهو ما يفتح مجالاً لتطوير العلاقات الثنائية معها، وفي الوقت نفسه وضع حدود سيادية وسياسية وثقافية تحافظ على استقلال العراق ككيان وطني ومركز رئيسي في المشرق ومقر للتشيّع العربي وللانسجام المدني الوطني. وهي تطلعات لا يزال يمكن لتحققها اليوم أن ينطلق من الأردن، أي في البلد نفسه الذي بدأ صدام عهده الرئاسي بالتطلّع صوبه. بيد أنّ العلاقات الخاصة بين الأردن والعراق لا تعود إلى عهد صدام، وإنما إلى لحظة البداية بالنسبة للدولتين. فثورة العشرين العراقية نصف المنتصرة، فرضت على البريطانيين في 1921، صيغة الدولة المستقلة المتعاهدة مع لندن. وهي الصيغة التي تم استنساخها في الأردن بعد أقلّ من سنتين. وجرى هذا الاستنساخ لثلاثة أسباب، أولها وجود الصيغة، وثانيها أنّها تتم في كلا البلدين مع الهاشميين، وثالثها ـ وهو الأهمّ ـ تشابه التكوين السياسي للعشائر المستقرة المسلحة التي بدأت في الأردن في الفترة نفسها نشاطات تمرد تذكّر بالتمرد العراقي. بمعنى ما، إذاً، ثورة العشرين العراقية هي التي انجزت الثورة الأردنية وحققت للأردنيين صيغة الدولة شبه المستقلة مبكراً جداً، أي قبل حوالي 25 عاماً من تحققها في سوريا ولبنان.

العلاقة الخاصة بين الأردن والعراق رسمتها حدود تقسيم «الهلال» من

خلال الربط بين البلدين من خلال «كوريدور» أرضي واسع يقطع الفاصل الصحراوي الجزيري. كان البريطانيون يهدفون من خلاله إلى تأمين التواصل بين مناطق نفوذهم من بغداد إلى عمان إلى حيفا. غاب السبب وبقيت النتيجة ماثلة؛ فالتواصل الجغرافي والسياسي والاقتصادي بين البلدين أصبح جزءاً لا يتجزأ من تاريخهما كدولتين.

في النصف الأول من عشرينيات القرن العشرين، كانت العشائر الأردنية والعراقية تقاتل على الجبهة نفسها، لكي تضمن الكيانين الوطنيين الوليدين من الغزوات السعودية الوهابية المنطلقة من نجد للتوسع على حساب الأردن والعراق. تلك ملحمة من الكفاح الرهيب مجهولة على نطاق واسع، ومجهّلة من قبل السردية القومية العربية المتمحورة حول خط القاهرة ـ دمشق ـ الرياض. ونحن نستعيدها اليوم لا كدرس تأريخي، بل كلحظة تنوير لها ضرورة راهنة في خريطة الصراعات المعقّدة في المشرق. الغزوات المثابرة العنيفة الهمجية للبدو الوهابيين على مضارب العشائر المتحضرة نصف البدوية ـ نصف الفلاحية التي تكوّن الأطراف الممتدة من الهلال الخصيب في جنوب العراق وشرقي الأردن، لم تميّز بين شيعة العراق وسنّة الأردن، فكلاهما، عند الوهابيين، «كفّار» يحل تقتيلهم وتدمير مرابعهم ومقدساتهم واستلحاقهم بالإسلام الخاص بمملكة آل سعود، وبسلطة الملك السعودي. ورغم ما تركوه من دمار وقتلى وجرحى، فشل الغزاة في تحقيق أهدافهم أمام حائط المقاومة العشائرية الصلب والباسل. عمّ كان يدافع أولئك العراقيون والأردنيون؟ عن وجودهم وحريتهم بالطبع، لكن أيضاً في العمق عن حدود اجتماعية ثقافية، هي حدود الهلال الخصيب، حدود المشرق. لسنا، إذاً، أمام صراع بين السنّة والشيعة، بل بين نطاقين حضاريين. الأول جزيري بدوي بدائي بدئي مترحّل يتجسد في منظور فقير أعمى متخلف للإسلام والحياة والدورة الاقتصادية الاجتماعية. والثاني مشرقي متحضر، متجذر في الأرض، مركّب من طبقات ثقافية عديدة متراكمة عبر التاريخ من حضارات وأديان وتجارب ولغات، متدامج في عمليات انتاجية وتبادلية سلمية

الطابع، فلا يتعاطى، بالأساس، مع مفهوم التكفير والواحدية؛ ذلك أن التعددية هي أساس وجوده الاقتصادي الاجتماعي.

في 1925، انعقد في الكويت مؤتمر للسلام بين العراق والأردن من جهة والسعودية من جهة أخرى. وإذا ما كان الغزو الوهابي العسكري على البلدين المتحالفين قد توقف مذ ذاك، فإنّ الغزو السياسي والعداء ومساعي التدخّل لم تتوقف طوال الفترات اللاحقة، في حين ظلت بغداد وعمان في حلف لم يتزحزح حتى ثورة 1958 العراقية حين انقطعت العلاقات، إنما مؤقتاً، إذ رفض أركان الدولة الأردنية الذهاب مع العائلة الهاشمية بعيداً في دروب الانتقام. حين ذاك، لخّص الزعيم الأردني الشهير، وصفي التل، الموقف بجملة قاطعة: «رحم الله الملك (فيصل الثاني المقتول في الثورة) لكن الأردن أبقى». وكان يعبر عن قناعة البيروقراطية الأردنية في الضرورة الحيوية للعلاقات مع العراق، ملكياً كان أو جمهورياً. ويمكننا أن نقول اليوم: بعثياً كان أو شيعياً.

عاشت العلاقات الأردنية العراقية، لحظات من التوتر بين 1968 و1978، لكنّها ظلت تنطوي على تفاهم جوهري. ففي حلقة مفصلية بالنسبة للأردن، في 1970، اتخذت بغداد البعثية قراراً استراتيجياً بتحييد القوات العراقية ـ الموجودة حين ذاك في الأراضي الأردنية بموجب اتفاقية الدفاع المشترك ـ عن الصراع الدائر بين الجيش الأردني والمنظمات الفلسطينية.

وكان على بعثيي بغداد تبرير هذا القرار ـ الذي نبع من إدراك عميق، لدى صدّام حسين تحديداً، للمصالح العليا للدولة العراقية ـ بفيض من الجمل الثورية والاحتكاكات التي أنهاها صدّام حالما تسلم مقاليد الرئاسة في 1979. بين 1979 ومطلع 2003 تنامت العلاقات الأردنية العراقية مثل كرة نسيج تجاوزت السياسات اليومية بتعقيداتها المتشعبة، وتحدت كل الضغوط التي مارسها الغرب والخليج على عمان لخفض صلاتها مع بغداد. في ذينك العقدين، كان الاقتصاد الأردني يعتمد على النفط العراقي الرخيص (نصفه منحة ونصفه بسعر تفضيلي) المموّل بصادرات أردنية خلقت مروحة من التشغيل في العديد من

المجالات: الصناعة والزراعة والنقل البحري والبري والجوي والتجارة والخدمات المالية وسواها. وخلال الحرب العراقية الإيرانية، تحوّل الأردن إلى منفذ حيوي ووحيد للعراق، وهو ما تكرر خلال فترة الحصار في تسعينيات القرن الماضي. لكن من التبسيط المخلّ أن نفسّر العلاقات بين البلدين بمدلولاتها الاقتصادية؛ فقد انتظمت بغداد وعمان في حلف جيوسياسي كان موجهاً، أولاً، نحو إيران من جهة العراق، وثانياً، نحو إسرائيل من جهة الأردن. بالنسبة للعقل الأحادي ستبدو هذه المعادلة إما اتهامية كونها تشير ضمناً إلى حلف إيراني إسرائيلي، أو أنّها زائفة، كون العداء الإيراني الإسرائيلي لا يسمح بالتصدي لهما معاً. لكن العقل الجدلي يأبى محاكمات المنطق الشكلي؛ ففي الثمانينيات، كانت مركزية العراق الإقليمية مهددة بالتمدد الإيراني فعلاً، وكانت سيادة الأردن مهددة بالضغوط الإسرائيلية التي وصلت حداً لوّح فيه آرييل شارون باحتلال عمان وفرض الوطن البديل بالقوة. في هذه اللوحة من الصراعات المعقدة، كان الأردن، بالنسبة للعراق القاعدة الخلفية الضرورية والآمنة، التي تمكنه من المجابهة مع إيران، وكان العراق، بالنسبة للأردن، العمق الاستراتيجي الذي يمكنه من الصمود في مواجهة الضغوط الإسرائيلية. وما ينبغي أن نتذكّره هنا أنّ عمان رفضت بصورة مثابرة عقد معاهدة سلام - لا تلبي شروطها - مع إسرائيل، منذ كامب ديفيد وحتى 1994، حين فقد العراق قدراته العسكرية والسياسية إثر العدوان الأميركي في 1990/ 1991. ولم يحدث الاستسلام الأردني في وادي عربة بين عشية وضحاها، فقد عانى الأردن، إلى جانب العراق، الحصار، وخاض البلدان معاً، بين 1990 و1994، المواجهة القاسية مع الخليج. حينها، في تلك السنوات الساخنة، ظهر المضمون المشرقي الصريح لحلف استعاد ذكرى مقاومة الغزوات الوهابية. من المهم جداً الانتباه إلى ان سياق العلاقات الخاصة بين العراق والأردن قد ترك أثره الإيجابي البليغ على العلاقات بين الأردنيين والفلسطينيين، الذين توحّدوا، شعبياً، مع العراق وضد الخليج، في لحظة من الإشراق الوطني التي حظي الملك حسين خلالها بتأييد جماهيري غير مسبوق. الملك حسين، حليف صدام وصديقه

المقرّب، استذكر في تلك اللحظة ثارات الحجاز المغتصَب. أطلق لحيته وأعلن عن تغيير لقبه من «جلالة الملك» إلى «الشريف»، تذكيراً بحقه الوراثي بالعودة إلى مكة. كانت تلك ومضة بليغة من فهم الهلال الخصيب لذاته في مواجهة الجزيرة، ومضة لم تكتمل بسبب الانشقاق السوري اللبناني نحو القتال في الخندق الخليجي. اليوم، تدفع سوريا الثمن الباهظ لذلك التماهي مع أعداء الهلال الخصيب. إذاً، العداء السعودي الخليجي للعراق لم يبدأ مع ولادة حكومته الشيعية، بل عبّر عن نفسه بأشكال مختلفة منذ الغزوات الوهابية إلى السياسات المناوئة للعراق الهاشمي والقاسمي، وليس انتهاء بالمؤامرات المتتابعة ضد عراق صدام حسين، وقد وجد نفسه في مطلع ثمانينيات القرن الماضي بين المطرقة الإيرانية والسندان الخليجي. وكلاهما أرادا منع العراق من التكوّن كقوة إقليمية رئيسية، فانتهى إلى المواجهة معهما بالتتابع، من حرب إلى حرب، ومن حصار مديد خانق وإجرامي إلى مواجهة الغزو الأميركي في 2003، بعدها استُغلت المقاومة الباسلة، أبشع استغلال- ومن الطرفين الإقليميين نفسيهما - لتفسيخ الوطنية العراقية مذهبياً. في المرحلة الحالية لانهيار النظام العربي، تنطلق الغزوات الوهابية، مرة أخرى، لتضرب في المشرق؛ في العراق وسوريا ولبنان، بوساطة المجموعات الإرهابية، وتسعى بوساطة الخنق الاقتصادي والسياسي، إلى إعادة تكوين المجال الأردني الفلسطيني، وهّابياً، في سياق التفاهم الاستراتيجي مع شريك العمر، إسرائيل. ما فشلت فيه الوهابية في عشرينيات القرن العشرين، تحوّل، منذ مطلع الحقبة النفطية في سبعينياته، إلى مشروع طويل المدى من التدخّل الناعم والسيطرة الأدبية والسياسية المدعومة بالبترودولار وبالإرهاب الذي حقق أولى انجازاته في أفغانستان، ثم تأسس بوصفه أداة دائمة للغزو الوهابي. وبالمحصلة، استطاعت عاصمتا الوهابية، الرياض ولاحقاً الدوحة، تحقيق اختراق ثقافي عقيدي وتشكيل حواضن اجتماعية للانغلاق المذهبي والنزعات التكفيرية والمنظمات الإرهابية في قلب الأوساط السنيّة في الهلال الخصيب. ومعالجة هذا الاختراق، وليس فقط آثاره، تشكّل، اليوم، المهمة الرئيسية أمام القوى المؤمنة بالذاتية الحضارية للمشرق الواقع بين عدوين متحالفين، الوهابية والصهيونية.

إنه لأمر يدعو للتفاؤل أنّ الإعلام السوري أصبح يعبّر، تحت ضغط الأزمة، عن اتجاه يركز على تمييز الحدود الحضارية التي تفصل سوريا عن الجزيرة.

لكن ما نخشاه أن تكون هذه الأطروحة مجرد وسيلة صراعية مؤقتة، لا رؤية جذّرتها المواجهات الدامية بين المشروع الحضاري السوري ـ على أخطائه السياسية وخطاياه الاقتصادية الاجتماعية - وبين المشروع الخليجي الذي يتلخّص، في النهاية، بالتعصب المذهبي والمتفجرات والإرهاب. كذلك، فإنّ المراقب ليحار من أنّ السوريين ما يزالون يتجاهلون معاني ودلالات الدعم الآتي من العراق والأردن.

تولد الأفكار الكبيرة عادة في الأزمات الكبيرة. وربما يكون هذا هو الوقت الملائم للتفكير بالمشرق ووحدته ومستقبله. يمكننا أن نتصوّر إطلاق تيار فكري سياسي يسعى نحو مشروع ينضّد الدول المركزية الثلاث في الهلال الخصيب، سوريا والعراق والأردن. عندها سوف ينشأ سياق يستوعب العصبيتين المحليتين، اللبنانية والفلسطينية. هل فكرت دمشق ـ وأفضل التفكير هو الذي يحدث تحت النار ـ في استنقاذ نفسها بمشروع يتعداها إلى حدودها الحضارية؟ إلى ذلك، سنفكر الآن بالممكن الذي يقع في قلب ذلك المشروع، أعني استعادة ما انقطع من العلاقات الخاصة بين العراق والأردن.

بين المجابهة العدائية للسعودية وتركيا، والصداقة الباهظة الكلفة لإيران، والاحتمالات الصعبة لمستقبل سوريا، يلوح الأردن، مرة أخرى، كمجال حيوي للحضور العراقي. وهو أفق يحتاج من بغداد إلى القليل من الخيال السياسي والكثير من التبصّر الاستراتيجي. يمكن للعراق، بإقدامه على تجديد شامل لعلاقاته مع الأردن، أن يضع اللبنة الأولى ليس فقط في دوره الاقليمي المستقل اللاحق، وإنما، أيضاً، في إعادة بناء وحدة نسيجه الوطني.

تجديد المنحة النفطية العراقية للأردن (وفتح بوابة التعاون الاقتصادي على أسس تفضيلية) سوف ينقذ البلد المأزوم اقتصادياً ومالياً، من الإفلاس. لكن

الأهمّ أن نكون بإزاء تجديد العلاقات الثنائية في سياق جيوسياسي، يحافظ على الطابع السلمي للصراع السياسي في الأردن، ويحرره من الضغوط الخليجية، ويرسّخ حياده الإيجابي نحو الصراع في سوريا، ويعزز قدرته على مواجهة التحدي الإسرائيلي المتجدد الأطماع بمناسبة حالة التفكك العربي والضعف الأردني، ويتلافى، خصوصاً، الاحتمالات الأسوأ لتردي العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية.

سوف يستردّ العراق كلفة الانفتاح على الأردن من خلال تفعيل الحيوية الاقتصادية الثنائية في عدة مجالات من إعادة الإعمار في العراق والاستثمار السهل العالي المردود في الاقتصاد الأردني. ففي النهاية، سوف تنتظم العلاقات الاقتصادية بين البلدين على أسس المنفعة المتبادلة، لكن الكسب الأساسي لكل من بغداد وعمان، سيكون في المجال الجيوسياسي: فبإنقاذه الأردن وتجديد العلاقات الاستراتيجية معه، سوف يخرج العراق من مأزق الغرق في السياسة المحلية، ويعيد تركيبها وفق دوره الإقليمي المتجدد، عبر الأردن، نحو فلسطين، وبهما في مواجهة السعودية وتركيا. وهو نفسه الإطار المناسب لتكوين تحالف إنقاذ سوريا.

هل تتوقع بغداد أن تكون المبادرة من قبل الأردنيين الواقعين في شبكة معقدة من الضغوط القاسية والمربكة؟ بغداد هي التي في موقع المبادرة هنا. وإذا ما حزمت القيادة العراقية أمرها، وقررت منح الأردن سعراً تفضيلياً يغطي احتياجاته النفطية ووضعاً تفضيلياً للتعاون الاقتصادي، فستتكون، عندها، النواة اللازمة لشبكة متعددة المستويات من العلاقات الجيوسياسية الثنائية التي يحتاجها البلدان في المدى المنظور.

مرة أخرى، أذكّر العراقيين بأن المشروع الوطني العراقي لا يُدار في الإطار الضيق للمعادلات البرلمانية والإدارية في بغداد، بل يُدار استراتيجياً وعلى مستوى الإقليم، وبوابته الممكنة اليوم، تقع في عمان.

علاقات لها تاريخ

1925 التحالف الأردني العراقي يضع حداً للغزوات الوهابية المتكررة من قبل السعودية.

1945 مشروع اتحاد بين البلدين عرقلته السعودية ومصر في الجامعة العربية.

1947 معاهدة أخوّة وتحالف بين المملكتين.

1958 قيام الاتحاد الهاشمي الذي انتهى بقيام ثورة 14 تموز من العام نفسه.

1967 القوات العراقية تتمركز في الأردن للدفاع عن البلد ضد العدوان الإسرائيلي.

1970 بغداد ترفض التورّط في الصراع الداخلي بين الجيش الأردني والمنظمات الفلسطينية.

1979 الرئيس صدام حسين يبدأ سياسات تقارب مع الأردن.

1980 الأردن يدعم العراق في الحرب مع إيران.

1990 الأردن يدعم العراق في صراعه مع الكويت والخليج.

1991 عمّان ترفض المشاركة في فرض الحصار على العراق.

1991 - 2003 تطور غير مسبوق في العلاقات الاقتصادية بين البلدين، تنظيم المنحة النفطية العراقية في بروتوكول، تبادل تجاري واسع النطاق مع وعبر الأردن الذي تحوّل إلى رئة العراق المحاصَر.

1996 انتفاضة شعبية في الأردن أسقطت حكومة عبد الكريم الكباريتي المدعومة كويتياً وأميركياً، وأنهت برنامجها لفسخ العلاقات الخاصة مع العراق.

1999 رحيل الملك حسين، مما أدى إلى تقلّص حجم التفاهمات السياسية بين البلدين من دون تراجع العلاقات الاقتصادية.

2003 تورّط أردني محدود وسرّي في دعم غزو العراق، وسط رفض شعبي عارم.

2003 توقف المنحة النفطية العراقية للأردن (التوقف مستمر حتى الآن).

2003 - 2004 الأردن يستقبل مسؤولين بعثيين سابقين ومئات الآلاف من العراقيين الفارين من بلادهم.

2003 - 2007 تأييد جماهيري واسع للمقاومة العراقية وتسهيلات رسمية لجماعات منها.

2004 اجتماع اللجنة العراقية الأردنية العليا وتأسيس منطقة «الكرامة» الحرة لتشجيع الاستثمارات والتبادل التجاري بين البلدين.

2004 تدريب الشرطة العراقية في الأردن.

2004 آلاف الأسر العراقية . خصوصاً من المحسوبين على نظام صدّام ورجال الأعمال وعائلات المنطقة الغربية. تتخذ الأردن مستقراً دائماً.

2005 تحسن مضطرد في مستوى التبادل التجاري بين البلدين.

2008 ارتفاع قيمة الصادرات الأردنية إلى العراق، لأول مرة منذ الحرب، إلى 1.3 مليار دولار. أهم تلك الصادرات: الحليب ومشتقاته، الخضار والفاكهة، السمن النباتي، المشروبات الغازية، الاسمنت، أسلاك الكوابل، مستحضرات الغسيل، زيوت التشحيم، البلاستيك، وسماد ثنائي فوسفات الأمونياك. بالمقابل، يستورد الأردن من العراق، سماد اليوريا، الحديد ومشتقاته، المواد الكيميائية، الألمنيوم ومشتقاته، والتبن والقش للعلف الحيواني.

2011 توافق سياسي ضمني بين بغداد وعمان حول رفض التدخل الخارجي وتسليح المعارضة في سوريا.

2012 وفدان أردنيان رفيعا المستوى زارا بغداد للتباحث حول تزويد الأردن بالنفط العراقي.

2012 زيارة رئيس الوزارة ، نوري المالكي، الى عمان

2012 توقيع اتفاقية مدّ أنبوب نفط البصرة - العقبة

الثلاثاء 19 حزيران 2012

بعض قضايا التحرر الوطني في الأردن

«وادي عربة» ماتت... تحيا المقاومة

في الذكرى الثامنة عشرة للمعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية، المعروفة بمعاهدة «وادي عربة»، نظّم الحراك الشعبي الأردني ـ بغياب الإخوان المسلمين ـ وقفة احتجاج أمام السفارة الإسرائيلية في عمّان، يوم الجمعة 19 تشرين الأول 2012، أحرق، خلالها، علما الولايات المتحدة والكيان الصهيوني. وتعالى الهتاف الساخر من رئيس الوزراء عبد الله النسور، الذي كوّع 180 درجة بانتقاله من المعارضة الموالية إلى ولاء بلا ضفاف: «يا نسور يا تكتيكي ليش الجيش الأميركي»، في صرخة اعتراض على وجود قوة أميركية مؤلفة من 150 عسكرياً في شمالي الأردن، كان وزير الدفاع الأميركي، ليون بانيتا، قد أعلن عن تنسيقها مع القوات الخاصة الأردنية، للتدخل في سوريا بهدف تأمين الأسلحة الكيماوية في حالة سقوط نظام الرئيس بشار الأسد.

كان الشباب المعتصمون بضع مئات، لكن هتافهم كان يعبّر، بالفعل، عن الرأي العام المتبلور في كل أنحاء الأردن، ولدى غالبية الأردنيين: «من الرمثا للعقَبَه فلتسقط وادي عربَه». وقد تعالى هذا الهتاف في المحافظات، في الفعاليات المخصصة لـ«جمعة إسقاط المعاهدة». وفي الكرك، المعقل القومي الراديكالي في جنوب الأردن، جرى تجديد هتاف شعبي قديم: «من الميّه للميّه فلسطين عربيّه».

وفي المشهد، تسترعي الانتباه ملاحظتان، استرخاء القوى الأمنية المرافقة للفعاليات القومية اليسارية المناوئة لـ«وادي عربة» والتطبيع ـ ما يعكس نوعاً ما الاجماع الضمني الحاصل على الموقف من إسرائيل ـ والغياب الشديد لحضور الإخوان المسلمين عن تلك الفعاليات. وفي الظلال، هناك الخيط الذي يربط الملاحظتين معاً: أصبح التصعيد ضد السلام مع إسرائيل، ينطوي، ضمناً، على التعريض بـ«الإخوان»!

في قرى «العبيدات» في شمالي البلاد، رفعت منازل العشيرة الأعلام السود

بسبب قبول أحد أبنائها، منصبَ السفير الأردني لدى تل أبيب. وهو المنصب الذي ظل شاغراً منذ سحبت القاهرة وعمان، سفيريهما لدى العدو منذ الحرب على غزة في 2009. ولوحظ أنّ مهرجاناً خطابياً تنظّمه العشيرة للتنديد بالقرار المفاجئ، لم يتضمن كلمة إخوانية. «الإخوان» محرجون بشدة؛ فبطلهم، الرئيس المصري، محمد مرسي، هو الذي كسر قرار المقاطعة الدبلوماسية مع إسرائيل، بسفير ودود يرفع نخبها، ويحمل رسالة مرسي التي تتمنى للكيان الصهيوني، الرغد، ولرئيسه السعادة. عمّان، كالعادة، تتبع القاهرة، خطوة بخطوة، في ما يتصل بالعلاقات مع تل أبيب، لكن سفيرها إلى دولة العدو، كان مطارداً بلعنات عشيرته، فلم يجرؤ على ملاطفة شمعون بيريز، ولم تجد الصحافة الإسرائيلية في خطاب سفارته، جديداً يبرر النشر.

طوال الثمانية عشر عاماً من عمر معاهدة وادي عربة، تكوّنت صورة إعلامية كثيفة الألوان عن قيادة الإخوان المسلمين لمعارضتها. وأجد أننا كنا مخدوعين بتلك الصورة . التي ركزتها فضائية «الجزيرة» في الأذهان، وتتلاشى، اليوم، لدى تفكيكها إلى عناصرها الفعلية.

في الضحى الحزين ليوم 26 تشرين الأول 1994، كنتُ واحداً من عشرات اليساريين والقوميين في باحة المسجد الحسيني بعمان، نهتف ضد المعاهدة. كان معنا، حينها، ما لا يزيد على أصابع اليد الواحدة من الإخوان المسلمين. والمفارقة أنّه لم يخالجني، وقتذاك، إلا الشعور بأنّ اليسار، رغم مصيبة تفكك الاتحاد السوفياتي في 1990، كان أقدر من «الإخوان» على الحشد والتضحية. نظراً إلى التوتر الأمني الشديد الذي رافق توقيع المعاهدة وإقرارها في البرلمان - وربما أنّ الرغبة - المشروعة - في الائتلاف والرد الجبهوي على التحدي، كانت وراء تغييب الأسئلة النقدية: لماذا لم يحشد «الإخوان» جماهيرهم ضد المعاهدة؟ ولماذا لم ينسحبوا من البرلمان الذي أقرها؟ ولماذا كانت أصواتهم خافتة بينما الأصوات الأعلى والأكثر فعالية في مجابهتها ومجابهة موسم التطبيع مع العدو، هي أصوات اليسار والقوميين ورجالات الدولة من طراز رئيس الوزراء الأسبق، أحمد عبيدات، والنائب المخضرم، ليث شبيلات؟ ولماذا تجاوزت جميع حملات

الاعتقال بين عاميّ 1994 و2000، أياً من أعضاء «الإخوان»، بينما شملت يساريين - كنت واحداً منهم - وبعثيين ووطنيين على رأسهم شبيلات؟

أكثر من ذلك، ما معنى غياب «الإخوان»، في تلك السنوات، عن «جمعية مناهضة الصهيونية» التي شكلت تياراً واسعاً مضاداً للتطبيع؟ ولماذا كانت معارضتهم للمعاهدة تستبعد الاقتراب من التنازلات العميقة التي قدمها المفاوضون الأردنيون لإسرائيل، وتلحّ، في المقابل، على رفضها لأسباب عقائدية بعيداً عن الملموسات التي، بتعيينها، يمكن توضيح خطرها وكسب الرأي العام ضدها؟

أستطيع القول، للإجابة عن هذه الأسئلة وسواها، إنّ الإخوان المسلمين الأردنيين والفلسطينيين، كانوا، في الحقيقة، متحالفين مع الملك حسين ضد «فتح» والاتفاقية الفلسطينية - الإسرائيلية في أوسلو. وهي التي منحت الفتحاويين، موقع الصدارة، وهمّشت الدور الممكن لحماس في الشأن الفلسطيني. في دعايته الشخصية الكثيفة لـ«السلام» مع إسرائيل، استخدم الملك حسين كل ثقله في خطاب متعدد الأبعاد. ترك الحديث عن المنافع المادية - كعادته - للمسؤولين والإعلاميين، بينما سعى هو إلى بلورة خطاب استراتيجي، يمكن إيجاز أهمّ عناصره كالتالي:

- أصبح الأردن، بعد أوسلو، معزولاً تماماً؛ فعداء السعودية والدول الخليجية للأردن - بسبب وقوفه الصريح مع الرئيس العراقي صدام حسين في مسألة الكويت، تحوّل حصاراً انتقامياً. وعلى الخلفية ذاتها كانت العلاقات مع مصر وسوريا، شبه مقطوعة، بينما بوارج التحالف الغربي تحاصر ميناء العقبة، وتفتش السفن القادمة إليه، بحجة منع وصول الممنوعات إلى العراق. - كان لدى الأردن حتى الـ93 ورقة واحدة هي دوره في المفاوضات على المسار الفلسطيني. وقد أسقط ياسر عرفات هذه الورقة في أوسلو. اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية مفاوضاً، ولم تعد «المظلة» الأردنية لازمة.

- كانت المملكة المعزولة تواجه، بذلك، تحالفاً إسرائيلياً - فتحاوياً من شأنه أن يقلب المعادلة الأردنية الداخلية، لمصلحة نوع ما من السيطرة الفلسطينية.

وعلى هذه الخلفية، برر الملك حسين، معاهدة وادي عربة، بوصفها رداً يخترق هذا الوضع المأساوي، ويعيد الأردن إلى الميدان مجدداً. مصطفى حمارنة، مستشار الملك حسين وقتها، كان يقول: «نحن لا نفاوض عن القدس، بل عن عمّان». إصرار الملك حسين وإلحاحه على الحصول على تفويض سياسي وشعبي أثارا شعور المراقبين بعمق الأزمة التي وجد نفسه فيها: فـ«وادي عربة»، بالنسبة إليه، كانت مخرجاً من مأزق استراتيجي، لكنها في التفاصيل كانت سيئة جداً. ولذلك، أراد الملك حسين أن يضمن تفهّم الأردنيين لخطوته والحفاظ على صورته لديهم كملك هاشمي، متجنباً صورتي أنور السادات وياسر عرفات التهريجيتين، (لكنه، بعد التورّط، وقع هو نفسه فريسة اللهاث وراء إرضاء الرأي العام الإسرائيلي والأميركي على حساب صورته لدى الرأي العام الأردني والعربي. ونذكر، هنا، مشاركته «الساخنة» في جنازة اسحق رابين 1995، واعتذاره الشخصي المؤلم لأسر ضحايا حادث الباقورة في 1997 حين قتل جندي أردني سبع طالبات إسرائيليات على أراض أردنية مؤجرة للإسرائيليين. وقد سبق أن قلت في كتابي «الملك حسين بقلم يساري أردني» أنّ الرجل «مات سنة 1994 وليس عندما وافته المنية سنة 1999»).

لم يأبه «الإخوان»، منذ البداية ودائماً، لتفاصيل التنازلات التي قدمتها عمان في معاهدة «وادي عربة»، ولم يكونوا جادين في معارضتها، وركزوا هجومهم، في المقابل، على فتح والسلطة واتفاقية أوسلو. وكان ذلك، ملائماً للغاية لأغراض الملك حسين، الذي رأى - آسفاً وغاضباً - اتساع دائرة الجماهير الرافضة لـ«وادي عربة» أو المشككة فيها، فيما كان التأييد الشعبي لأوسلو وعرفات، لا يزال قوياً، ومؤذناً، بالتالي، بضياع فرص الهاشميين في فلسطين. وبينما كانت اتفاقية أوسلو تحرز، في شهر العسل الإسرائيلي - الفتحاوي، نجاحات سياسية، تعزّزت، في المقابل، الشكوك حول المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية. فتحت الضغط، بدأ كوادر من لجان المفاوضات، في مسعى مشروع للدفاع عن النفس، تسرّب أنّ الجهاز الأردني الفني استعد للمفاوضات بملفات كاملة، ووضع أسساً واضحة لاسترداد الحقوق الأردنية المغتصبة من قبل الإسرائيليين، إلا أنّ الأوامر

السياسية قطعت طريق التفاوض الفني، ووجهت المفاوضين الأردنيين إلى تسهيل الوصول إلى اتفاقات، بأي ثمن. وهكذا، جرى التوصّل إلى أسوأ شروط بالنسبة إلى الأردن.

ومع ذلك، كان خطاب الملك حسين يركّز على استصغار شأن التنازلات الحيثية مقابل المكسب الذي عدّه استراتيجياً، والمتمثل في اعتراف إسرائيل بالمملكة الأردنية الهاشمية ككيان، مقترناً بوعد رابين غير المكتوب بالتخلي عن مشروع الوطن البديل. النقطة الجوهرية التي رفض الملك حسين، التنازل عنها - في مقابل أوامره بتسهيل الاتفاق، أي قبول تنازلات جوهرية في مجالات تخص مصالح الأردن الحيوية. كانت الحفاظ على دور أردني خاص في القدس. لقد كان متشبثاً بتلك العلاقة الرمزية بفلسطين، التي قد تتحول، مرة أخرى، إلى علاقة سياسية. من الناحية الاستراتيجية، كان الملك حسين ينظر إلى معاهدة وادي عربة كشيء عابر مؤقت يريده عاجلاً - مهما كان سيئاً - لاستخدامه التكتيكي، فلا يدقق في تفاصيله، ويتساهل في معطياته، بينما غريزته السياسية تدله على الإمكانيات التي يفتحها أمامه صعود حركة حماس.

قبل المعاهدة، لكن بقوة أكبر بعدها، رعى الملك حسين، الحركة التي كان يؤمل أنّها قادرة على إحداث انقلاب في السياسة الفلسطينية، يطيح قيادة ياسر عرفات وهيمنة فتح، ويسمح بعودة العلاقة الوحدوية بين الفلسطينيين والمملكة. وبصورة جدلية، رأى الملك في رفض حماس لأوسلو وإلحاحها على المقاومة، طريقاً يفضي إلى مفاوضات جديدة تفرضها الأحداث، تكون عمّان هي المؤهلة فيها كمفاوض رئيسي، وتتم، خلالها، استعادة وحدة الضفتين في صيغة كان قد اقترحها عام 1972 تحت اسم «المملكة العربية المتحدة». حماس سوف تقلب الطاولة التي خسر عليها الملك حسين، لعبة المفاوضات. وبوصفها امتداداً للإخوان المسلمين الأردنيين - الفلسطينيين، رأى الملك في امتداد هذا الحزب الكبير عبر النهر، قاعدة داخلية لتجديد الوحدة الأردنية - الفلسطينية، تحت عرشه. لذلك، سوف نستذكر الآن، بانتباه خاص، أنّ المرة الوحيدة التي هدد فيها الملك بإلغاء معاهدة «وادي عربة»، كانت عندما حاول الموساد الإسرائيلي اغتيال

رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل في عمان. بالطبع، كان الملك يريد لربيبه مشعل الحياة، لكنّه بالأساس، أراد أن يفرض على إسرائيل حق الأردن السيادي في التحالف مع حماس، أي حقه في التدخل في الشأن الفلسطيني. وهو حق كان التنازل عنه يجعل معاهدة «وادي عربة»، بتنازلاتها الأردنية، بلا طائل.

كانت الفترة الممتدة بين 1994 و1998 (حين وقع الملك حسين أسير المرض)، هي الفترة الذهبية في العلاقة بين عمّان وحماس. وفي هذه الفترة، خططت حماس ونفذت - ومقرها العاصمة الأردنية بالذات - سلسلة من أقوى العمليات الاستشهادية ضد أهداف إسرائيلية. وكانت هذه العمليات، للمفارقة، محط اغتباط الملك حسين، الذي رأى فيها - وربما أرادها - وسيلة فعالة لتحطيم السلام بين فتح وحزب العمل الإسرائيلي. كان الملك وحماس - ومن ورائهما الإخوان المسلمون - يلعبون اللعبة نفسها، متفقين على الوسائل والأهداف.

برحيل الملك حسين، انتهت اللعبة الاستراتيجية المحفوفة بالمخاطر والمتوترة بالاحتمالات المفتوحة. وخلال شهور، توافق وريثه، الملك عبد الله الثاني، مع اتجاه البيروقراطية الأردنية - المكبوح سابقاً بقوة زعامة الملك حسين - على النأي بالنفس عن الشأن الفلسطيني، واتباع سياسة الدعم غير المشروط للسلطة في مشروعها لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة. وعلى هذه الخلفية، جرى إبعاد حماس عن عمان، وبدأت مرحلة القطيعة معها.

هنا، ظهر الخلاف، داخل النظام الأردني نفسه، بين تيار وطني محلي يريد اغتنام البيئة الناشئة عن وقف التدخل في الشأن الفلسطيني، لإعادة بناء الدولة بالانفصال عن العامل الفلسطيني - وهو ما يقتضي تبريد وربما تجميد السلام مع إسرائيل، وتحديد العلاقات مع تل أبيب في سياق عربي لا ثنائي - وتيار رأى في تلك البيئة نفسها، أساساً لإقامة منظومة نيوليبرالية مزدهرة في بلد كوزموبوليتي ناجح اقتصادياً. ومن شأن هذه السياسة التي اتخذت عناوين مثل «الاقتصاد أولاً» ثم «الأردن أولاً» أن تلغي، في تقدير أصحابها - مشكلات الهوية والتوطين السياسي والمواجهة مع إسرائيل. وقد انتهى هذا المشروع، كما هو معروف، الى فشل كامل على المستويين الاقتصادي - الاجتماعي والسياسي. وهو

ما أطلق، مجدداً، الحركة الوطنية الاجتماعية، التي تربط بين بناء دولة القطاع العام الديموقراطية والتحرر من التبعية للغرب وإعادة تعريف إسرائيل كعدو.

في المحصّلة، يمكننا القول إنّ معاهدة «وادي عربة» أصبحت، اليوم، شأناً من الماضي؛ فبينما ترى إسرائيل أنّ تعهدات اسحق رابين الجوهرية للملك حسين بطي مشروع الوطن البديل، فائتة، فإنّ الحركة الوطنية الأردنية، وأقساماً من بيروقراطية الدولة، لم تعد ترى فيها سوى قيد تهرّأ، ولم يعد قابلاً للحياة. الإخوان المسلمون، وحدهم، يلوّحون بقدرتهم على تجديد مضمون «وادي عربة» من خلال كونفدرالية عبر النهر، تضمن لإسرائيل ابتلاع نصف الضفة الغربية والأمن، بشرط تمكين الإخوان من تسلّم السلطة في الكونفدرالية المؤهلة لإنجاز الحل النهائي للقضية الفلسطينية، وإنْ يكن تحت شعار «هدنة» لـ99 عاماً!

هل اتضح، إذاً، سبب غياب الإخوان المسلمين عن الاجماع الوطني ضد معاهدة «وادي عربة» في ذكراها الـ18؟

يستعيد الإخوان الحمساويون، اليوم، مشروع الملك حسين مقلوباً؛ فبدلاً من كونفدرالية أردنية تستوعب الفلسطينيين، تراهم يسعون إلى كونفدرالية حمساوية تستوعب الأردنيين! لذلك، فهم ـ كما فعل الملك حسين سابقاً ـ يبدون الاستعداد لتقديم التنازلات الحيثية لإسرائيل، مقابل توطيد التفاهمات الاستراتيجية معها. لا تزال هذه العملية ـ التي تشرف عليها قَطر ـ في بداياتها، ولا يزال صراع الأجنحة الإخوانية والحمساوية يعرقل تبلورها، من دون أن يمنع ظهور مقدماتها أو يحد من اندفاعها، بانتظار التخلّص من العائق الرئيسي أمامها، أي النظام السوري، سواء بإسقاطه أو بلجمه داخل حدوده في تسوية ما، لا تسمح له بأكثر من السعي إلى مداواة جروحه.

استرداد الحقوق الأردنية: هل هناك بديل عن المقاومة؟

يهتف شباب الحراك الأردني: «وادي عربة فضيحة». وربما كان الكثير منهم - كما الكثير من العرب - لا يعرف، بالضبط، حجم هذه الفضيحة المروّعة من التنازلات عن الحقوق الأردنية الصميمة فيها، والتي استعيد هنا أهمّ محاورها عن دراسة أنجزتها بصددها، ونشرت «الأخبار» مقاطع منها في تشرين الثاني 2009.

تزيد الأراضي الأردنية المحتلة «قانونياً» اليوم - سواء مباشرة أو بمنح المحتل حقوق التملك والاستثمار فيها بموجب معاهدة «وادي عربة» - عن مساحة قطاع غزة! إلا أنّ أهميتها القصوى، بالنسبة للأردن، تتجاوز المساحة والاعتبار الوطني والسيادي إلى صلتها بتآكل الحقوق المائية الأردنية، المغصوب معظمها أصلاً. وهو ما يجعل من المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية للعام 1994، مزدوجة الإساءة إلى كرامة الأردن ومصالحه في آن.

إلى ذلك، كرست «وادي عربة»، سياسات توطين اللاجئين والنازحين، وألغت حق العودة، مما عرّض ويعرّض البلاد إلى مخاطر الانشقاق الأهلي، ويهدد بنقل الصراع الديموغرافي السياسي من غربي النهر - مع الكيان الصهيوني - إلى صراع داخلي، شرقيه. وأصبح هذا التنازل الذي قدمه مفاوضو «وادي عربة»، التحدي الرئيسي أمام استحقاق الانتقال الديموقراطي في الأردن. وأخيراً، وليس آخراً، فإن الأضرار التي لحقت بمنظومة الدفاع الوطني الأردنية، بموجب «وادي عربة»، كشفت البلاد أمام العدوانية الإسرائيلية، وحاصرت حرية قرارها السياسي والتنموي. لكلّ ذلك، لا تعترف الحركة الوطنية الأردنية بمعاهدة «وادي عربة»، وينادي الحراك الشعبي بإسقاطها. لكن اسقاطها يظل بلا معنى إن لم يرتبط بتوفر إرادة وشروط المقاومة لاسترداد الحقوق الوطنية المكرّس اغتصابها في المعاهدة، كالتالي:

أولاً، الأرض: تخلى الجانب الأردني، مسبقاً، عن المطالبة باستعادة بلدة «أم الرشراش» على خليج العقبة والتي احتلها الإسرائيليون العام 1949، أي بعد

الهدنة، وفي خرق واضح لها، وأقاموا فيها ميناء إيلات الذي ما فتئ أن توسع على حساب المياه الإقليمية الأردنية لاحقاً.

يحدّد أطلس المركز الجغرافي الأردني (مؤسسة تابعة للقوات المسلحة) الصادر في 1983 ـ والذي سُحب من التداول بعد المعاهدة العام 94 ـ خرائط الأراضي الأردنية المحتلة من قبل «العدو الإسرائيلي»، في «خريطة منطقة الاحتلال في خليج العقبة». (انظر الخريطة رقم 1) ويقول النص المرفق بها والذي كان يمثّل الموقف الرسمي في حينه: « تبيّن الخريطة أنّ خط الهدنة عام 1948 يقع في الطرف الشمالي الغربي من خليج العقبة، وقد ضمنت اتفاقية الهدنة هذا الخط، لكن إسرائيل احتلت الموقع الحالي والمبين في الخريطة، بحجة أن الحد الفاصل بين فلسطين وشرق الأردن في عهد الانتداب كان يمثله هذا الخط. وبذلك تكون إسرائيل قد خرقت اتفاقية الهدنة، ولم تكتف بذلك؛ إذ إنّ المنطقة المخصصة لرسو السفن في ميناء إيلات تتعدى لتشمل مياها إقليمية أردنية صميمة. وإذا اعتبرت العوامات التي تضعها إسرائيل في خليج العقبة، فاصلاً بين المياه الإقليمية الأردنية ـ الإسرائيلية، فإنّ هذا يعني تقليص المياه الإقليمية الأردنية باتجاه الجنوب ليصبح عرضها صفراً، وهو ما تبينه الخريطة» (انتهى).

وقد انطلق مفاوضو «وادي عربة» من الاعتراف بالحجج والوقائع التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي، متنازلين، رغم الدستور، عن أراض وطنية ومياه إقليمية، وعن المدى الجغرافي الطبيعي للمنفذ البحري الوحيد للبلاد، وعن الاتصال الجغرافي مع مصر. وتشكّل هذه التنازلات المسبقة كارثة استراتيجية وتنموية وأمنية. على أنّ المفاوضين الأردنيين لم يتمسكوا بالسيادة أو حتى بالمساحات من الأراضي الأردنية المحتلة في منطقتي الاحتلال موضع التفاوض؛ في الباقورة (شمالاً) ووادي عربة (جنوباً). يقول أطلس المركز الجغرافي الأردني (1983) في خريطة «الاحتلال في الباقورة» (انظر خريطة رقم 2)، ما يلي: «عينت الحدود بين شرق الأردن وفلسطين إبان الانتداب البريطاني، واعتبر نهر الأردن حداً فاصلاً بين القطرين، ونهر اليرموك حداً فاصلاً بين الأردن وسوريا. إلا أنّ اليهود احتلوا المنطقة الواقعة في الجانب الأردني عند ملتقى نهر الأردن ونهر

اليرموك في غرب الباقورة والتي بلغت مساحتها 1390 دونماً. ويبدو واضحاً أنّ إسرائيل تهدف إلى السيطرة على ملتقى النهرين، واستغلال المياه من خزان اليرموك» (انتهى).

وقد قدم الجانب الأردني، هنا، تنازلات واسعة وغامضة وخطيرة. فقد قبل بجزء من مساحة المنطقة المحتلة من أراضي الباقورة يبلغ 850 دونماً بينما تنازل للإسرائيليين عن 540 دونماً. وعلى القارئ الانتباه إلى أن مئات الدونمات، هنا، ليست مجرد كمّ مساحيّ، وإنما لها أهمية استراتيجية في ما يتصل بالحقوق المائية الأردنية في نهري الأردن واليرموك.

لكن الأسوأ هو الثمن الذي دفعه الأردن لقاء الاستعادة القانونية وليس السيادية أو الفعلية على تلك الـ850 دونماً، والمتمثل في قبول الجانب الأردني بعدم ممارسة أي لون من ألوان السيادة الحدودية أو القانونية أو الضريبية أو الشرطية على الأرض «المستعادة» التي تم إخضاعها لـ«نظام خاص» يسمح بحقوق تملك واستعمال وإقامة ودخول وخروج الإسرائيليين وشرطتهم وموظفيهم الخ، الى المنطقة من دون قيود، وتمنع المواطنين الأردنيين، بالمقابل، من الدخول إليها إلا بتصاريح، وتجمد سيادة القوانين والمحاكم الأردنية كلياً فيها. ويظل الأخطر هو حدود منطقة «النظام الخاص» التي تخطت الأراضي «المستعادة» إلى أراض لم تكن محتلة سابقاً، لكن تم إخضاعها لشروط النظام الخاص بمنطقة الباقورة / نهاريم وفق الملحق (1/ب) لمعاهدة 1994 والتي ظل تعيين حدودها، سرياً وغامضاً، ولكنه يشمل، على الأقل، الأراضي التي كانت مخصصة، قبل قيام دولة إسرائيل، لشركة كهرباء فلسطين (مشروع روتنبرغ) في الموقع الذي يسميه الإسرائيليون «نهاريم». وهي أراض أردنية صميمة لم تكن محتلة ولكنها موضع مطالبة إسرائيلية بحقوق الملكية، وتبلغ مساحتها 5380 دونماً. وبالمحصلة، فإن إسرائيل - وليس الأردن - هي مَن حصل على «حق» و«استعاد» حق التملك والاستخدام لأراض أردنية وتحت مظلة قانونية تنزع عنها كل ممارسات السيادة، بما فيها البلدية منها. وبالنسبة للخريطة الخاصة بـ«منطقة الاحتلال الإسرائيلي في وادي عربة»(انظر الخريطة رقم 3)، يقول

أطلس المركز الجغرافي الأردني (1983) ما يلي: «قامت إسرائيل بعد عام 67 بتغيير خط الهدنة في وادي عربة، وزحزحت هذا الخط شرقاً لمسافات مختلفة، وصلت في بعض المناطق إلى 8 كلم، بطول 128 كيلومتراً. وأما المساحات التي استولت عليها إسرائيل فقد بلغت 387.4 كيلومتر مربع» (انتهى).

وقد تم الاتفاق بصدد هذه المنطقة على تسوية اعادت قسماً منها إلى الأردن مقابل التخلي عن الحق في الممارسات السيادية الأردنية عليها، بما في ذلك منح المستوطنين فيها حقوق الاستئجار والاستثمار الخ. والسائر في طريق البحر الميت ـ العقبة، يلاحظ المزارع الإسرائيلية الفنّاء في الوادي، ويلاحظ أنّ الجانب الأردني غير مستغَل زراعياً إلا في حدود ضيقة ومن قبل شركات تابعة للأمن. ولا يعود ذلك إلى ظروف طبيعية؛ فالطبيعة واحدة، ولا إلى «كسل الأردنيين»، بل إلى الأفضلية الإسرائيلية في استغلال المياه الجوفية. وبالمحصلة، تخلص الإسرائيليون، في هذا البند، من أعباء حماية مستوطنيهم في وادي عربة، وانتزعوا قوننة استثماراتهم وسرقتهم للمياه الجوفية الفلسطينية ـ الأردنية.

ثانياً، المياه: قد قدّم الجانب الأردني في هذا المجال، ما يُعد كارثة بالنسبة لبلد هو من أفقر عشرة بلدان في الموارد المائية:

(1) أقر الجانب الأردني بالواقع القائم من استئثار إسرائيل بكل المياه العذبة في أعالي نهر الأردن حتى بحيرة طبريا، متنازلاً عن حقوقه المائية في البحيرة وفي المصادر المائية شمالها - وتبلغ 100 مليون متر مكعب، هي حقوق أراضي الزور الأردنية ـ وعن حوالي 5 م.م.م من المياه العذبة لإرواء الملكيات الإسرائيلية في أراضي الباقورة وعما مقداره 10 م.م.م لإرواء الأراضي المؤجرة للمستوطنين الإسرائيليين في وادي عربة. وهكذا نلاحظ أنّ التنازل عن السيادة على أراضي الباقورة والغمر في وادي عربة، استتبع التنازل عن حصصهما المائية. وحصل الأردن مقابل ذلك على حق تحلية 60 م.م.م من المياه المالحة جنوبي طبريا وإقرار إسرائيل بحقوقه في تصريف أوديته الداخلية، وحقوقه لدى سوريا في نهر اليرموك!

(2) ورغم أنّ نهر اليرموك هو نهر سوري - أردني داخلي، وليس للأراضي الفلسطينية ـ وبالتالي الإسرائيلية - أي حقوق عليه، باستثناء حقوق مثلث

اليرموك ومقدارها 17 م.م.م، إلا أنّ الجانب الأردني، ومن دون مشاركة سوريا أو موافقتها، أبرم اتفاقاً مع طرف ثالث بشأن الحقوق الثنائية الأردنية ـ السورية في اليرموك! وتنازل للإسرائيليين عن 25 م.م.م من مياه النهر، ووافق على إقامة سد تحويلي مشترك مع الإسرائيليين على هذا المجرى المائي الداخلي بين البلدين الشقيقين. وقد أدى هذا الإجراء العدائي إلى نشوب مشكلة مياه مع سوريا التي لم تعد تعترف واقعياً بالحقوق الأردنية في اليرموك، وتقوم، بالتالي، بالسحب فوق حصتها من النهر وتخزينها في سدود محلية.

(3) اعتمد الاتفاق بين الجانبين الأردني والإسرائيلي، مبدأ الربط المائي الثنائي، وأهم عناصره تخزين فائض المياه الأردنية الشتوية في بحيرة طبريا ـ رغم أن تخزينها محلياً أكفأ وأقل كلفة ـ عبر أنابيب، واستعادتها صيفاً. وتحسن المياه الشتوية العذبة نوعية المياه المستهلكة في إسرائيل التي تضخ، بالمقابل، مياها من نوعية رديئة، وغالباً، ملوثة، إلى الأردن صيفاً. وهو ما فجر فضائح متكررة خلال السنوات الثماني عشرة الماضية.

ثالثاً، اللاجئون: الأردن هو أكبر مستضيف للاجئين الفلسطينيين خارج فلسطين. ويعيش على أرضه حوالي مليوني لاجئ ونازح وفدوا جراء حرب 1948 وحرب 1967. ومن البديهي أنّ إنهاء حالة الحرب والصلح بين الأردن وإسرائيل، يتطلبان وفقاً للشرعية الدولية وموجبات السيادة والمصالح الأردنية، القيام أولاً بإنهاء الوقائع الناتجة من الحرب، وأهمها، بالنسبة للأردن، واقعة اللجوء الفلسطيني. وقد تنازل الجانب الأردني عن حقه كدولة مضيفة وحق اللاجئين بصفتهم تلك - وبصفتهم مواطنين أردنيين - في العودة والتعويض والملكية. وقد اعتبرت المادة 8 من معاهدة وادي عربة، قضية اللاجئين والنازحين «مشكلة إنسانية» ناجمة عن «النزاع في الشرق الأوسط»! وأحالت البحث فيها إلى لجنة رباعية مع مصر والفلسطينيين (بالنسبة للنازحين) والمجموعة الدولية المتعددة الأطراف (بالنسبة للاجئين). وقد وضعت إسرائيل اللجنتين على الرف، بينما ينفذ الأردن من طرفه الاتفاق الثنائي على البند ج القاضي «تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها وغيرها من البرامج الاقتصادية الدولية المتعلقة باللاجئين والنازحين، بما

في ذلك المساعدة على توطينهم». وهكذا نلاحظ أن معاهدة وادي عربة تنص على التوطين صراحة، ولا تذكر حق العودة والتعويض إطلاقاً، وتؤكد «الطابع الإنساني» وليس السياسي للمشكلة، وتحدد المسار الاقتصادي والتوطين لحلها.

تشكل قضية اللاجئين والنازحين، مشكلة رئيسية لقضايا الهوية والمواطنة والديموقراطية والتنمية في الأردن، وتمثل سياسة التوطين قنبلة موقوتة تهدد استقرار ووحدة البلاد. ومما يثير التساؤل قبول الجانب الأردني بالتعامل معها بهذا القدر من الخفّة في معاهدة دولية. غير أنّ الخفّة والتنازلات المعيبة والغموض تميّز كل حرف في معاهدة «وادي عربة» التي ألحقتْ بعشرات الاتفاقات التفصيلية حول التعاون الثنائي في كل المجالات الممكنة، القائمة والمستقبلية. وهي اتفاقات سمحت لإسرائيل بإحداث اختراقات جرى صدّها من قبل المجتمع مبكراً، باستثناء العلاقات الثنائية الرسمية.

ويظل أسوأ ما في معاهدة «وادي عربة»، تخلي الجانب الأردني، ومن طرف واحد، عن منظومته الدفاعية إزاء إسرائيل، بما في ذلك تفكيك أجزاء من حائط المدفعية الثقيلة الاستراتيجي على طول المرتفعات الأردنية المواجهة لإسرائيل. وهو كان مفخرة الدفاع الأردني خلال حرب الاستنزاف على الجبهة الأردنية 1968 - 1970. وإلى ذلك جرى تجميد خدمة العلم والإضرار بمنظومة مكافحة التجسس والعلاقات مع العدوّ التي أصبح الكثير منها «قانونياً».

الثلاثاء 23 تشرين الأول 2012

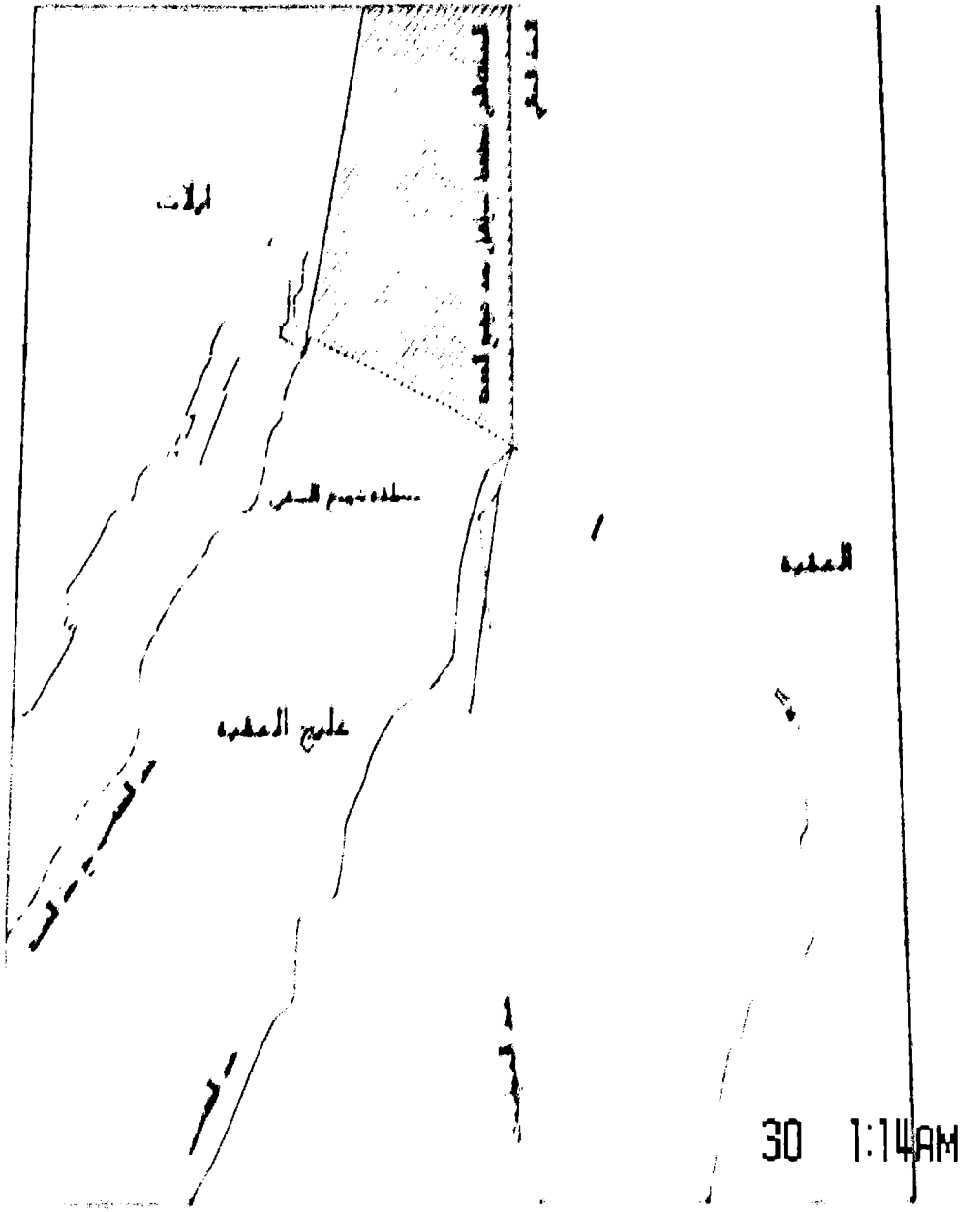

خريطة رقم (1)

خريطة منطقة الاحتلال الإسرائيلي في خليج العقبة

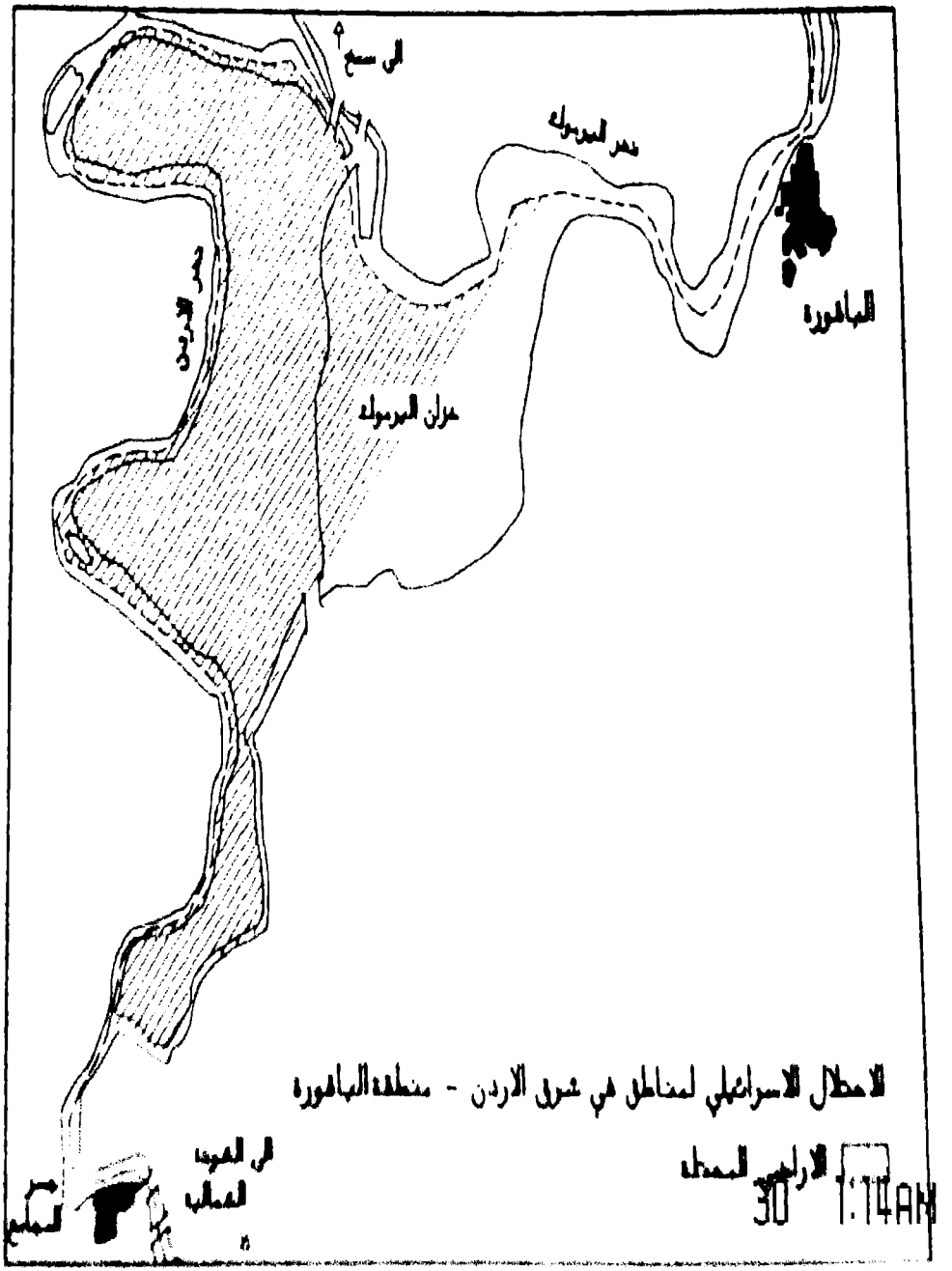

خريطة رقم (2)

خريطة منطقة الاحتلال الإسرائيلي في الباقورة

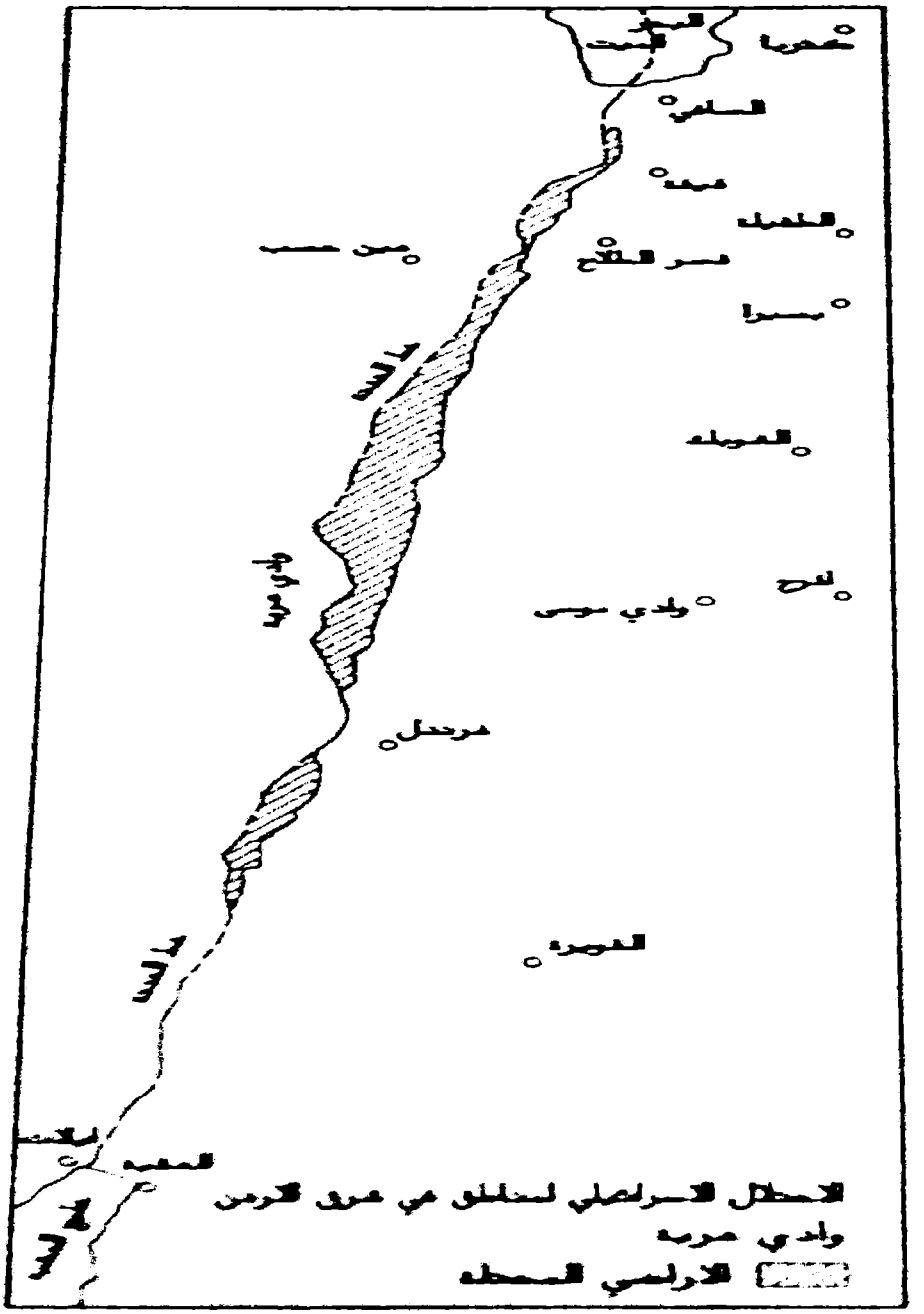

خريطة رقم (3)

خريطة منطقة الاحتلال الإسرائيلي في وادي عربة

الهوية الوطنية للأردن: حلّ مع الفلسطينيين ومقاومة إسرائيل

إذا تحدثتَ في عمّان عن التصوّر التقليدي الذي ينظر إلى فلسطينيي الأردن بوصفهم ـ كفلسطينيي سوريا ولبنان ـ جزءاً من الشعب الفلسطيني، ستتّهمها أوساط فلسطينية، منها مثلاً قياديون في «حزب الوحدة الشعبية»، بالعنصرية. لكن حالما تتبنى وجهة نظر هؤلاء في المواطنية الكاملة لفلسطينيي الأردن، يتهمك رفاقهم من قياديي الجبهة الشعبية في بيروت أو الشام، بالتفريط في حق العودة والضلوع في مؤامرة التوطين. وبين هؤلاء وأولئك، سيكون على الأردنيين الانكفاء عن أي برنامج لبلورة هويتهم وكيانهم، وبالتالي، تأجيل استحقاقات التغيير الوطني الاجتماعي في الأردن.

لكن، لم يعد ممكناً إخضاع مشكلة الانقسام الأهلي في الأردن، للنقاشات الفلسطينية؛ فهي مشكلة أردنية، أولاً وأخيراً، مشكلة معيشة متعددة الأبعاد، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وأمنياً. وهي أبعاد حاضرة في الراهن، وتشل التنمية والديموقراطية والتحديث والثقافة، وتنزل بالقوى الاجتماعية إلى الاصطفاف في عصبيّتين، تتجاهلان، بدورهما، حقيقتين لا بد من مواجهتهما، هما:

1) أنّ مستقبل البلد كله مرتبط ببناء الدولة الوطنية الديموقراطية الموحدة، وتالياً ذات القدرة الدفاعية الفاعلة في مواجهة لا مفر منها مع التوسعية الإسرائيلية،

2) أنّ للأغلبية الشعبية في البلاد، بغضّ النظر عن أصولها، قضية مشتركة أخرى، هي قضية تنظيم قواها في منظمات نقابية وسياسية قادرة على الدفاع عن مصالحها، وقادرة على تكوين الكتلة الوطنية الاجتماعية اللازمة لانتصار مشروع تنموي مضاد للكمبرادورية والفساد والأمركة.

وأمام هاتين الحقيقتين، وما تفرضانه من مهمات، فإنّ أول نقطة منهجية ينبغي تسجيلها لتنظيم حوار جدي حول الوطنية الأردنية، هي ضرورة الفصل بين مشكلة الانقسام الأهلي في الأردن، من جهة، ومشكلات «الحل النهائي» للقضية الفلسطينية، من جهة أخرى. وهذا يعني أنّ علينا أولاً التوقّف عن تأجيل البحث عن حل للمشكلة الأولى بأبعادها المتعددة، وعلينا ثانياً بناء تصور مشترك لهذا الحل يقوم على أساس أولوية المصالح الوطنية المحلية، لا على أساس أولوية تسهيل ما يسمّى العملية السلمية.

النقطة المنهجية الثانية اللازمة، هنا، هي أنّه لا مناص أمام طرفي المعادلة الأردنية من اعتماد مبدأ الحلول الوسط أساساً لبناء وحدة الشعب والدولة، لا على أساس المحاصصة، ولكن بالنظر إلى تلك الوحدة بوصفها سياقاً اجتماعياً ـ سياسياً مديداً ومتصاعداً للاندماج الوطني. على هذه الخلفية، تكون البداية الوحيدة الواقعية لبناء نموذج وطني لتجاوز الانقسام الأهلي، هي الاعتراف المتبادل بواقعتين تاريخيتين، هما:

أولاً، أنّ الأردنيين من أصل فلسطيني لما قبل فك الارتباط في 1988 أصبحوا أردنيين بالمعنى القانوني، وأنّ قسماً كبيراً منهم أصبح، بحكم عوامل اجتماعية وسياسية وثقافية، جزءاً لا يتجزّأ من التكوين التاريخي الأصيل للشعب الأردني. وعلى النخب الشرق الأردنية القبول الواعي والمرحّب بهذا التكوين الأساسي للوطنية الأردنية، وتمكين هذا القسم من الشراكة ـ بالتدريج ولكن بثبات ـ في العملية السياسية الوطنية، بلا عقد من أي نوع. ولتأكيد هذه الناحية، ومن دون أي مسّ بمواطنة الجميع قبل 88، علينا أن نلاحظ أنّ أكثر من نصف الأردنيين من أصل فلسطيني قد تأردنوا بالمعنى الجذري الشامل، أي أصبحوا أردنيين بالمعنيين القانوني والاجتماعي السياسي. ومن هؤلاء:

ـ من خدم في أجهزة الدولة الأردنية المدنية والعسكرية والمؤسسات العامة، وخصوصاً من المتقاعدين.

- الفعاليات المندرجة نهائياً في الحياة الاقتصادية والمهنية والاجتماعية والثقافية والنقابية والأحزاب السياسية الأردنية.

- أبناء العشائر الممتدّة عبر النهر ومركزها في الأردن.

- الأنسباء... وهنالك حالات أخرى فاتتني حتماً، لكن القصد هو الإشارة إلى أنّ عملية التأردن هي عملية اجتماعية وسياسية حقيقية، وآن الأوان لترجمتها في عملية التوحيد الاجتماعي الوطني.

ثانياً، إنّ العلاقة الخاصة بين الأردن والضفة الغربية، قد انتهت بالانفصال. وهو ما يتطلب العمل على تأطير هذه الواقعة السياسية، من الجانب الأردني، دستورياً وقانونياً، من جهة، وتضمينها في اتفاقية شاملة بين عمّان ومنظمة التحرير الفلسطينية، من جهة أخرى. ولعله ذو مغزى أنّ النظامين، الأردني والفلسطيني، توافقا على انفصال البلدين، سياسياً، منذ 1988، من دون أن يدوّنا ذلك في اتفاق حتى الآن. وهو ما أراه ضرباً من التواطؤ يتضمن السكوت على أجندتي التدخل المتبادل.

يستنكف النظام الأردني، من جهته، عن الاستجابة لمطلب الحركة الوطنية بإصدار قانون جنسية جديد يلحظ فك الارتباط مع الضفة الغربية ويوحّد معايير المواطنة وينهي دراما سحب الجنسيات ومنحها بالرشى والنفوذ. بالمقابل، تستنكف السلطة الفلسطينية، عن إبداء أي قلق حيال هجرة مواطنيها أو تنظيم إقاماتهم في الأردن أو البحث عن أسباب هجرتهم وتوخي معالجتها. فالفاسدون والمتنفذون هناك يريدون، أيضاً، التخفّف من ضغط الديموغرافيا الفلسطينية.

إنّ المزيد من الأردنيين من أصل فلسطيني (يشكلون نحو 40 بالمئة من المواطنين) باتوا يدركون اليوم أنّ السعي إلى تجنيس نحو مليون مهاجر جديد من مواطني الضفة الغربية وتوطينهم في البلاد هو سعي غير واقعي وتفجيري، فضلاً عن كونه جزءاً من المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي لتفريغ الأراضي المحتلة من سكانها.

منذ 1988، تكونت جالية فلسطينية في الأردن من مهاجرين ليسوا لاجئين ولا نازحين؛ إذ إنّهم مواطنون معترف بهم في الضفة، لكنّهم هاجروا منها

طوعاً. وليس حل مشكلة هذه الجالية في تجنيس أفرادها، بل في تصميم برنامج اقتصادي اجتماعي يشجعهم على العودة إلى الضفة، كما يشجع الغزيين على العودة إلى غزة، وإعادة توطينهم فيها، لكن الحكومة الحمساوية، هي الأخرى، مشغولة، كنظيرتها في رام الله، عن مواطنيها، حتى ولو كانوا في وضع «البدون» البائس في المهجر الأردني.

تقترح الحركة الوطنية الأردنية، إطاراً قانونياً وسياسياً لوحدة الشعب الأردني على أساس معيار واحد للمواطنة، ووحدة كيانه وهويته الوطنية. وكما دمج الشعب الأردني، في تكوينه الذاتي، الشركس والشيشان والشوام وفلسطينيي ما قبل 48 والحجازيين، فتأردنوا، وأصبحوا جزءاً من الوطنية الأردنية، كذلك، تواجهه، اليوم، مهمة دمج القسم المتأردن موضوعياً في صفوف الأردنيين من أصل فلسطيني، لا على أساس وحدة هويتين، بل في إطار الهوية الوطنية والسياسية الأردنية. والمدخل إلى هذه العملية التاريخية يتمثل في أمرين: الأول تنجزه الدولة من خلال الإسراع في إصدار قانون جديد للجنسية يتضمن تعليمات فك الارتباط ويوحّد المعايير القانونية للمواطنة، والثاني تنجزه الحركة الوطنية الأردنية من خلال العمل الكثيف على استقطاب المواطنين المندمجين، اجتماعياً وسياسياً وثقافياً، بغض النظر عن أصولهم. وبخلاف ذلك، سيظل جزء مهم من الشعب الأردني تحت التأثير المتداخل للتنظيمات الفلسطينية المختلفة، وفي حالة عزلة سياسية عن الحراك الشعبي من أجل التغيير، كذلك سيظل قسم كبير من الكادحين الأردنيين، ملتحقين، سياسياً، بالكمبرادور تحت تأثير عصبيات الأصول الديموغرافية.

صار ضرورياً التحديد القانوني للجنسية وللعلاقة مع الكيان الفلسطيني، ومنح جميع مواطني الدولة، المساواة القانونية والفعلية، والفرصة الحقيقية لكي يصبحوا أردنيين سياسياً، من خلال الانضواء في صفوف الحركة الوطنية الأردنية، وفي إطار برنامجها الوطني الاجتماعي المربع الأركان، الاستقلال وتنظيم القدرات الدفاعية في مواجهة العدو الإسرائيلي، إسقاط الطبقة

الكمبرادورية والنهج النيوليبرالي،الديموقراطية الاجتماعية وتنمية المحافظات والحكم الدستوري.

الغائب التاريخي في المعادلة الأردنية، أي العامل الوطني الشعبي، حضر منذ 2010، ويعزز حضوره السياسي والتنظيمي والمعنوي في حركة وطنية اجتماعية تعيد بناء المعادلة كلها. لذلك، لم يعد مقبولاً اليوم أن يكون الأردني فلسطينيّ الأصل، أردنياً بالجنسية، وفلسطينياً في السياسة؛ ذلك أنّ تلك الشيزوفرينيا ستعرقل مشروع التغيير الوطني الاجتماعي في البلاد أو تحوّله إلى حرب أهلية. وستكون هذه كارثة على البلد والمنطقة، على القضية الأردنية والقضية الفلسطينية معاً. اندراج فلسطينيي الأردن في وحدة الشعب الأردني ووحدة حركته الوطنية، لا يلغي، بالطبع، الحق الثابت بالعودة والتعويض للاجئين والنازحين منهم. ومع الأخذ بالاعتبار أنّ قسماً من فلسطينيي الأردن أصبح، بغض النظر عن مآلات القضية الفلسطينية، جزءاً لا يتجزأ من التكوين الأردني، فإنّ قضية العودة هي في النهاية قضية نضالية لكل الأردنيين، ولا يمكن حذفها من مهمات النضال الأردني ضد إسرائيل. (وتشمل تلك المهمات تحرير أراض أردنية مغتصبة أو مؤجرة أو مملوكة من قبل الإسرائيليين، واسترداد الحقوق المائية الأردنية في نهر الأردن وعروبة القدس... الخ).

وضّحنا سابقاً بعض ملامح الإطار الوطني الديموقراطي لإعادة بناء الدولة الأردنية على أساس وحدة الشعب والهوية والمصالح. وهي ليست مجرد دعوة، بل توصيف لعناصر أساسية في عملية توحيد وطني جذرية متشعّبة المجالات السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تمثّل معاً مشروعاً وطنياً مشتركاً يستند إلى التراث الوطني التقدمي المحلي والعربي. لذلك، لا يمكن أن تكون متعجلة أو معدة وفق وصفات جاهزة أو في خدمة قوى انتهازية.

ولا يمكن تحقيق الصهر الوطني من دون إعادة الاعتبار إلى السياسة كتعبير عن الحداثة، أي كممارسة يستطيع من خلالها المواطن والمجتمع، السيطرة على حياته وتطوّرها. ولا سيطرة كتلك، من دون السيطرة على الاقتصاد لمصلحة

المجتمع والسيطرة على العلاقات الخارجية لمصلحة الدولة. الحداثة هي قدرة الفرد على المشاركة الفاعلة في تقرير مصيره ومصير مجتمعه وبلده في عملية ديموقراطية في سياق مشروع وطني ودولة وطنية. وأول عناصر الحداثة، اندراج المواطنة في دولة وطنية موحدة. وبالمقابل، إنّ المواطنة المستندة إلى المحاصصة تلغي وحدة الدولة وتحوّل الديموقراطية إلى سياق يخدم المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي.

الفلسطينيون ـ الأردنيون والجالية الفلسطينية

بخلاف سوريا ولبنان، حيث يحتفظ اللاجئون الفلسطينيون منذ 1948، بهويتهم السياسية والاجتماعية، ويتحدد وجودهم كلاجئين موجودين خارج البنى المحلية، تحوّل الفلسطينيون اللاجئون في الأردن منذ 1950 إلى مواطنين أردنيين، بالنظر إلى قيام وحدة اندماجية بين الأردن والضفة الغربية. وهي الأراضي التي استطاع الجيش الأردني الاحتفاظ بها من الأراضي الفلسطينية في حرب 1948. وقد اعتبر مواطنو الضفة الغربية ـ واللاجئون إليها واللاجئون إلى الأردن نفسه من مناطق 48 ـ مواطنين في الدولة الاندماجية التي جرى بناء كامل مؤسساتها الدستورية والسياسية والعسكرية والمدنية على أساس المناصفة في ظل الاندماج.

حتى 1964 ـ حين جرى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ومن ثم تأسيس فتح في 1965 ـ كانت القوى الوطنية والشعبية الفلسطينية قد اندمجت في أحزاب موحدة على مستوى المملكة. وعلى سبيل المثال، اتحدت عصبة التحرر الوطني الفلسطينية مع المجموعات الشيوعية الأردنية في حزب واحد، كذلك فعل البعثيون والقوميون العرب، بينما اندمجت النخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة الجديدة، اندماجاً كاملاً.

بعد هزيمة 1967 ووقوع الضفة الغربية تحت الاحتلال، وجدت دعاوى فتح الانفصالية ـ التي كانت معزولة قبل ذلك ـ آذاناً صاغية لدى أقسام واسعة من

فلسطينيي الدولة الاندماجية الذين بدأوا يؤيدون الانفصال الفلسطيني عن الأردن، مبرزين هوية فلسطينية مستقلة عنها. حتى القوميون العرب التحقوا بهذا الاتجاه، مؤسسين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - بتفرعاتها اللاحقة - في حين رفض هذا الاتجاه قسم آخر من الفلسطينيين شمل النخب السياسية وكذلك الشيوعيين والبعثيين. مقاومة مؤيّدي الدولة الاندماجية ظلت فاعلة حتى صدامات 1970 بين الجيش الأردني - الذي أيدته غالبية الشرق أردنيين - والمنظمات المسلحة التي أيدتها غالبية الفلسطينيين. وهزمت المنظمات، بسرعة وسهولة، لسبب سياسي أولاً، إذ تحوّلت من قوى مقاومة شرعية تعبر عن الدولة الاندماجية إلى منظمات انفصالية تقاتل على أرض الإقليم الذي تريد الانفصال عنه.

أحدثت صدامات 1970 شرخاً عميقاً بين الشرق أردنيين والفلسطينيين الذين ظلوا مواطنين، لكنهم أصبحوا الآن مؤيدين بصورة حيوية وشبه كاملة للانفصال الفلسطيني تحت شعار «منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني». ونشأت بذلك مشكلة التناقض بين الهوية والمواطنة.

في 1988، رضخ الملك حسين لمطالب الانفصال الفلسطينية - والأردنية والعربية - وصدر بالتالي قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية، وكان ذلك مقدمة لإعلان المجلس الوطني الفلسطيني في العام نفسه «الدولة الفلسطينية» في مناطق 67 بما فيها، بالطبع، الضفة الغربية والقدس الشرقية. وبموجب تعليمات فك الارتباط، فإن الفلسطينيين الحاصلين على الجنسية الأردنية والمقيمين في الأردن بصورة دائمة قبل 1988 ظلوا مواطنين. وبذلك نشأت جماعة الفلسطينيين - الأردنيين في الدولة الأردنية، وهي تشكل حوالي 40 بالمئة من المواطنين الأردنيين.

لم تطرح هذه الجماعة مطالب سياسية خاصة بها، وتعاملت مع مواطنيتها في دولة أخرى، غير الدولة الفلسطينية، كصيغة عملية مؤقتة. لكن اتجاه الأحداث بعد أوسلو، وخصوصاً لجهة تعثر الحل واستبعاد شموله اللاجئين، وتعثر نشوء دولة فلسطينية وانكشاف ضعف قدرتها حتى لو نشأت في استيعاب اللاجئين والنازحين، أوجد تياراً قوياً بين الأردنيين - الفلسطينيين للتصالح مع واقعهم.

وبدأت نخبهم تطرح مطالب سياسية صريحة داخل الدولة الأردنية. وقد نجم عن ذلك توتر عميق أصبح أحد المحاور الرئيسية في الحياة السياسية في الأردن، منذ أواخر التسعينيات من القرن العشرين.

الفلسطينيون الأردنيون الذين تحوّلوا - في الآن نفسه - إلى جماعة خارج العملية السياسية الفلسطينية وذات هوية منفصلة داخل الدولة الأردنية، أي مندمجين ولا مندمجين معاً، أصبحوا يشكلون ظاهرة فريدة في صفوف الشعب الفلسطيني، من المهم دراستها من حيث الحضور الديموغرافي الاجتماعي واتجاهات وآليات المشاركة الاقتصادية والسياسية والثقافية في ضوء مشكلات الهوية والاندماج.

وقد أدى انطلاق الحراك الشعبي الأردني، منذ 2010، والصعود غير المسبوق للحركة الوطنية الأردنية، إلى طرح مسألة المواطنة والاندماج الوطني على بساط البحث، خصوصاً أنّ القسم الرئيسي من الأردنيين - الفلسطينيين، اتخذ استراتيجية النأي بالنفس عن الصراع السياسي - الاجتماعي المحتدم في البلاد.

منذ 1988 وحتى الآن، هاجر إلى الأردن، بشكل طوعي، ما يزيد على المليون من مواطني الضفة الغربية. ونشأت، بالتالي، جالية فلسطينية كبيرة، تم تجنيس حوالي 94 الفاً منهم من خلال الرشى أو ضغوط المتنفذين. وبالإضافة إلى الولايات المتحدة، وُجد تيار محلي بين الأردنيين - الفلسطينيين، يطالب بمنحهم، مع حوالي ثلاثماية ألف من النازحين الغزيين، الجنسية الأردنية.

في حالة ما، إذا تم تجنيس مهاجري الضفة لما بعد الـ88 ونازحي غزة، سوف يرتفع المكوّن الفلسطيني من المواطنين الأردنيين إلى حوالي 60 بالمئة، مما يهدد التوازن الداخلي، ويؤدي واقعياً، لقيام صيغة ديموغرافية للوطن البديل. وهو ما يواجه معارضة قوية من قبل الحركة الوطنية التي تقترح صيغاً لمعالجة المشكلة الإنسانية للجالية الفلسطينية من خلال تأطير وجود أفرادها قانونياً كمقيمين فلسطينيين، وإعتماد حوافز اقتصادية لضمان عودتهم إلى ديارهم.

الثلاثاء 22 أيار 2012

الأردن، أفق لبناء «الشام الحقيقية»

«من هو الأردني؟» و«ما معنى أن تكون أردنياً؟» سؤالان ما برحا مطروحين يلحان على الحياة السياسية الأردنية، حتى أنّ الملك عبد الله الثاني اضطرّ، في إطار المناقشات الساخنة التي أطلقها الحراك الشعبي خلال 2011 - 2012، إلى كسر التابو الهاشمي إزاء ذينك السؤالين، والقبول بطرحهما على جدول الأعمال. لقد تولّد رأي عام في البلاد يرى أنه آن الأوان للبدء بمعالجة جدية ومسؤولة لمرحلة إعادة بناء الدولة، تفرض أولوية بحث مسألة المواطنة والهوية* التي طالما تجنّبها السياسيون لثلاثة دوافع، منها دافع الانتهازية التي تبتعد عن وجع الرأس وتستبعد الخلافات وتستجلب الشعبية على حساب الحلول الاستراتيجية، ومنها دافع التحضير لـ«الوطن البديل»، ومنها دافع «الواقعية السياسية» التي ترى أن اتجاه التطورات سوف يفضي إلى كونفدرالية مع كيان فلسطيني مجزوء غير قابل للحياة من دون الصلة مع الأردن. وهو ما يوجب الصمت حول سؤال الهوية الأردنية، تحضيراً للتساوق مع تلك «الحتمية الكونفدرالية» المدعاة.

السجال لا يزال قائماً حول مَن يحق له التمتع بالجنسية الأردنية. فهناك مَن يعتبر أنّ فشل المشروع الفلسطيني يوجب إلغاء قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية (الصادر في 1988 مقدمة لإعلان الدولة الفلسطينية في العام نفسه)، ويعتبر أن الجنسية الأردنية حق لجميع أبناء الضفة. وهنالك مَن يرى أنّ الجنسية الأردنية هي حق لأبناء الضفة المقيمين في الأردن بعد 1988 أيضاً، وهنالك مَن يريد تجنيس الغزيين المقيمين الخ. وقد تم، بالفعل، وإن يكن بحدود فرضتها تدخلات البزنس والفساد الإداري والضغوط السياسية الغربية، منح الجنسية الأردنية لعشرات الآلاف من هذه الفئات، خلافاً لتعليمات فك الارتباط.

وعلى الجهة الأخرى، هنالك مَن يرى أنّ الجنسية الأردنية هي حق، فقط، لمن كان أردنياً من أبوين عثمانيين، وهنالك مَن يوقف هذا الحق على سنة 1946 (قيام المملكة)، أو على سنة 1967 (أي اللاجئين دون النازحين). لكن هذه التيارات تراجعت بسبب تطور المنحى الديموقراطي التقدمي في صفوف الوطنيين الأردنيين لصالح الاعتراف بوجود مكوّن فلسطيني بين مكونات الشعب الأردني.

سؤال «مَن هو الأردني؟» مطروح على الإرادة السياسية للنظام الذي آن له أن يتخلص من أوهام الدور الأردني في الضفة، والمبادرة إلى إصدار قانون جديد للجنسية ينظمها وفق تعليمات فك الارتباط لعام 88، بدلاً من الاحتكام إلى هذه التعليمات الإدارية. بذلك، سيكون جميع المواطنين من أصل فلسطيني لما قبل 31 آب 1988، أردنيين بصورة قانونية، بينما يكون الفلسطينيون في المملكة ممن وفدوا بعد فك الارتباط، مقيمين كسواهم من العرب.

ينشأ عن ذلك كله إطار قانوني صارم يحدد بوضوح مَن هو الأردني. وهذا هو الجواب السهل للسؤال السهل: مَن هو الأردني؟ ونلاحظ أنّه يتعلّق بإجراءات قانونية وإدارية. أما السؤال الثاني: «ماذا يعني أن تكون أردنياً؟» فهو سؤال صعب وشائك واستقطابي. وجواب هذا السؤال مرهون بالتطوّر الاقتصادي الاجتماعي للبلاد واتجاهه، والتعليم واتجاهه، وبمسار التحوّل الديموقراطي، وامكانية ولادة نخبة وطنية موحدة... الخ. لكن كل ذلك يظل خارج البحث ما لم يُحسم الجانب القانوني للمواطنة.

برأيي أنّ مركزية الدولة والقطاع العام الإداري والاقتصادي، وإخضاع القطاع الخاص لخطط تنموية وطنية، وتعزيز مكانة ودور المؤسسة العسكرية على الصعد الوطنية والاجتماعية والتنموية، واستحداث شبكة مواصلات وطنية بالسكك الحديد لضمان سيولة قوة العمل والتواصل السهل والسريع وغير المكلف بين المراكز السكانية المتباعدة، والاستثمار الزراعي والصناعي في المحافظات، ووقف تسليع الأراضي، وإحداث تغيير وطني وديموقراطي ومدني في المدرسة والجامعة والإعلام، وتوحيد الذاكرة والنظرة إلى الماضي و الرموز... هي بعض

المسارات المفضية إلى التوصل إلى بيئة الإجابة الصحيحة على سؤال: ماذا يعني أن تكون أردنياً؟ وهو ما يعني أنّنا بإزاء مشروع تاريخي لا بإزاء جواب إجرائي. عندما توصّل مهاتير محمد إلى تصوّر مشروع، كذاك، لتوحيد المجتمع الماليزي المنقسم إلى مالويين (في القطاع العام، كما هو حال الشرق أردنيين) وصينيين (في القطاع الخاص، كما هو حال الأردنيين - الفلسطينيين) وهنود (في القطاع التجاري التقليدي، كما هو حال الأردنيين - الشوام)، وضع الأسس للانتقال بماليزيا المتخلفة إلى موقع الاقتصاد رقم 14 على المستوى العالمي.

كيف فعل مهاتير محمد ذلك؟ ليس بإنكار هوية البلاد المالوية، ولا بالتشكيك بكيان المالويين السياسي واستسهال إرسالهم إلى هوامش الإفقار، بل من خلال الاحتفاظ بالقطاع العام المالوي ودوره، وتطوير نخبة مالوية جديدة متسعة باستمرار وادماجها في الاقتصاد الحديث.

أدمجت ماليزيا كل مكوناتها في إطار دولة وطنية مالوية - وليس في فدرالية مكوّنات إتنية. فاصبح التنوّع ميزة، حتى أنّه يُذكَر في اعلانات الترويج السياحي التي تقول فخورة: «ماليزيا... آسيا الحقيقية». يمكننا أن نتعلم من التجربة الماليزية، وربما في عقد واحد، يمكننا القول: «الأردن... الشام الحقيقية»! ففي عمان، اليوم، فوح غامر من ياسمين دمشق، وظلال كثيفة من القدس، وآفاق حياة مدنية حديثة من بيروت، في نسيج واحد يحوّل المدينة، في رؤى الاندماج، إلى مهرجان دائم.

الحورانية العمّانية: لهجة الاندماج الوطني

من المعروف عن أبناء وبنات مدينة السلط، حاضرة البلقاء التي تمثّل قلب شرق الأردن، اعتزازهم واعتزازهن بمدينتهم التي يسمّونها «كرسي البلقا»، و«البلقا كرسي البلاد». وحتى عندما يعود واحدهم من أوروبا، سيقول لك: «أبيش أحلى من السلط».

و«أبيش» أداة نفي في عائلة اللهجات الحورانية، اختفت إلا من لهجة السلط

(ويلفظها السلطية بتشديد السين وفتحها وتخفيف اللام المكسورة). وبحسب عالمة اللغويات الأردنية المقيمة في بريطانيا، الدكتورة إنعام الور، فإنّ اللهجات الحورانية تبدأ من جنوبيّ دمشق وتنتهي عند الموجب، حيث تبدأ شقيقتها عائلة اللهجات المؤابية. إلا أنّ المفارقة أنّ اكتمال اللهجات الحورانية سار من الشمال إلى الجنوب، لكي يستقر في السلط، بينما تتبدى المؤابية أكثر ما تتبدى في لهجة الكرك. وربما يكون ذلك عائداً إلى الأدوار المديدة التي لعبتها المدينتان كمركزين سياسيين.

لا توجد، بالنسبة لعلماء اللغويات، اختلافات بين اللهجات الحورانية (السائدة بين جنوبي دمشق حتى شمالي مؤاب) تسمح بتصنيفها خارج عائلة واحدة. وبينما يلمس أبناء المناطق الحورانية الفروقات الطفيفة بين لهجة إربد وجوارها وبين لهجة السلطية، فإنّ غير الأردني يصعب عليه التمييز بينهما، وهو يحتاج إلى تركيز ومعرفة لكي يلاحظ الاختلافات التي تميّز اللهجة المؤابية الكركية التي تظهر التفريق الجنسوي المضاعف للمخاطَب (بفتح الطاء). فالحوراني يقول للمرأة: «عندتِش» بينما يقول لها الكركي: «عندكي». وربما يكون الأصل في ذلك، ترسّخ حضور المرأة المؤابية أكثر من شقيقتها الحورانية.

إلا أنّ من علامات اندماج الكركي أردنياً، تخليه عن استخدام فروقات اللهجة المؤابية، لصالح التوافق مع اللهجة الحورانية. وهو ما ينطبق على أهالي الحواضر الفلسطينية المندمجين سياسياً واجتماعياً في عمان، ذلك أنّهم يتخلّون عن لهجاتهم لصالح الحورانية العمانية.

لهجة عمان الاندماجية هي تركيب حوراني خاص مستحدث من اللهجة السلطية مع مؤثرات اللهجة النابلسية المدينية المحدثة. وقد اخذت اللهجة العمانية المنحى الحوراني العام وتمسكت بالقاف (الملفوظة كالجيم المصرية)، وأحرف العلة، بينما أخذت من اللهجة النابلسية الأحرف الصامتة. ويحتاج تأثير نابلس ـ الذي لم يتح لمدينة فلسطينية أخرى ـ في التكوين الاجتماعي والسياسي والثقافي الأردني الحديث، إلى وقفة دراسية.

وللدكتورة الور، اكتشافات ميدانية في حقل دراستها، يتضمنها بحث غير منشور، سأركّز على أهم استنتاجاته ذات البعد السياسي. وهي:

1 - اللهجة العمانية المستحدثة ـ والتي لا يشمل استخدامها كل سكان عمان ـ أصبحت عضواً اصيلاً في عائلة اللهجات الحورانية. وبنشوء هذه اللهجة المدينية اكتملت عمان كواحدة من حواضر الشام الكبرى؛ دمشق، بيروت، القدس... التي طورت كل منها لهجتها الخاصة بها سابقاً. ويمكن القول إنّ الحورانية العمانية هي لهجة الاندماج اللهجوي الأردني.

2 - أن اللهجة العمانية هي، للأسف، لهجة الذكور المندمجين في الحياة السياسية. ومن علامات اندماجهم لفظ القاف الحورانية (كالجيم المصرية). وهو ما لا ينطبق على النساء المهمشات سياسياً، فيلفظن القاف (آ) متمثلات اللهجات الشامية والمدنية الفلسطينية واللبنانية، ويتبعن المؤثرات الأخرى لهذه اللهجات. فطريقة لفظ القاف تحكم منحى اللهجة كله.

3 - ولأنّ النساء ـ اللواتي بقين خارج دائرة الاندماج والنفوذ السياسيين ـ يقمن بعمل سياسي رئيسي هو تربية الأطفال، فإنهن يعرقلن التطور الطبيعي للهجة العمانية الحورانية، ويتركن لدى أطفالهن الذكور، خلائط لهجوية قد تعرقل اندماجهم وتطورهم السياسي. وهم يسعون لمغالبة تلك الخلائط بشيء من الصعوبة، ويضطرون لاستخدام لهجتين، واحدة مع اندادهم الذكور وأخرى مع الصبايا.

4 - قبل أن نعظ النساء بالأهمية السياسية القصوى للاندماج اللهجوي، علينا أولاً أن نساعدهن، بجد، على الاندماج السياسي، وعندها سيلفظن القاف الحورانية ـ المؤابية الجميلة مثل الرجال، ويسهمن بالاندماج اللهجوي الذي لا مفر منه لتوحيد التكوين الوطني الثقافي وإغناء الحياة اليومية والتواصل الاجتماعي والعاطفي وخلق الفضاء العام المديني الموحد وتطوير الدراما والأغنية... الخ.

هل الحراك الأردني شوفيني حقاً؟

تحت عنوان «حماس في الهلال الأميركي»، كتب جوزيف مسعد في «الأخبار» (22 آب 2012) مقالاً لا يمكن المرء إلا أن يؤيد خطه العام. ومما يسرني بالفعل، أنّ مسعد لا يتبع الليبراليين ويسير في الخط الوطني التحرري في ما يتصل بالمسائل المطروحة اليوم على الساحة العربية والفلسطينية.

غير أنّني أدهش من إصراره على قراءة المشهد الأردني من وجهة نظر الخصوم السياسيين الذين يساجلهم برؤية نقدية ثاقبة وصحيحة، في كل مكان، ما عدا الأردن، حيث يتبنى جملة من الادعاءات التي يؤلفها التحالف الليبرالي الإخواني، وينشرها، وينسج منها أطروحة التأسيس للوطن البديل.

أولاً، لكي يكون البحث في مسألة الأردنيين الفلسطينيين نزيهاً وغير ملتبس، ينبغي التمييز بين هؤلاء الذين يشكلون نحو 40 بالمائة من إجمالي المواطنين الأردنيين، والجالية الفلسطينية التي تقيم في البلاد، ويربو عديدها على المليون من مواطني السلطة الفلسطينية المتمتعين بحق الإقامة القانونية في الضفة الغربية، الذين وفدوا إلى الأردن بعد قرار فك الارتباط في 1988، وليسوا لاجئين ولا نازحين. وقد وفد هؤلاء للدراسة أو الاستثمار أو العمل... إلخ. وتُمارَس، منذ وقت، ضغوط أميركية وإخوانية وليبرالية، لمنح هؤلاء المقيمين الجنسية الأردنية.

وقد أثمرت تلك الضغوط المرتبطة بمؤسسة الفساد والرشى، تجنيس نحو المائة ألف منهم، بقرارات إدارية. وهذا هو ما يرفضه الوطنيون الأردنيون ويطالبون بوقفه من خلال قوننة قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية، بما يضع حداً للهجرة الطوعية من فلسطين نحو الأردن. والقسم الثاني من الجالية الفلسطينية يتمثل في نازحي غزة. ولا يترتب لهؤلاء حقوق سياسية في الأردن أصلاً، لأنّ قطاع غزة لم يكن جزءاً من الدولة الاتحادية السابقة.

ثانياً، يستعير مسعد من الشائعات الدارجة حول الأردن أنّ أغلبية الأردنيين من أصول فلسطينية، نأوا بأنفسهم عن المشاركة في الحراك الشعبي الشرق أردني، بسبب «الرعب»، ليس فقط «من جانب التمييز الحكومي الجاري والممأسس ضدهم»، بل أيضاً من جانب «الوطنيين الشرق أردنيين من اليمين

واليسار على حد سواء». ويتابع: «حتى العديد من العناصر الثورية التي تقود الحراك الشعبي، يرون نضالهم المشروع من أجل الديموقراطية وضد دكتاتورية النظام وشوفينيتهم المعادية للفلسطينيين، على أنها المعركة نفسها».

في واقع الحال، هذه شائعات فعلاً؛ إذ لا يوجد أي تمييز ضد الأردنيين - الفلسطينيين، لا حكومياً ولا شعبياً، ولا يوجد شيء اسمه سحب جنسية من أردني مهما كان أصله، بل لا توجد جهة لها مثل هذه الصلاحية بموجب أحكام الدستور والقانون. أما ما يثار عن سحب الجنسيات - وهي حالات محدودة - فيتصل بفلسطينيين، لا أردنيين من أصل فلسطيني - حصلوا على الجنسية بقرار إداري، وفق تعليمات فك الارتباط مع الضفة الغربية في 1988، بشرط واضح هو عدم التخلي عن حق الإقامة في الضفة الغربية أو القدس. لذلك، إن مَن لا يجدد تصريح العودة أو الهوية المقدسية، يتعرض لعقوبة هي وقف جنسيته الأردنية. ومن الواضح أنّ هدف هذا الإجراء إجبار المعنيين على إدامة صلاتهم مع الضفة والقدس وحقوقهم فيها.

أما في ما يتصل بمواقف الوطنيين والثوريين الشرق أردنيين، فإنّ اتهام أمثال هؤلاء بالشوفينية، هو افتئات على مناضلين، وتشويه، بلا دليل، لحركة وطنية اجتماعية تلتزم، في خطها العام، مبادئ حركة التحرر الوطني، سواء لجهة عدائها المتجذر للإمبريالية الأميركية وإسرائيل، أو لجهة مطالبتها باستعادة القطاع العام وإقامة الديموقراطية الاجتماعية، أو لجهة نضالها ضد التدخل في سوريا.

الأردنيون الفلسطينيون ليسوا مرعوبين أبداً. ويمكن أي باحث نزيه أن يلاحظ الفارق النوعي في تعامل السلطات الخشن جداً مع مواطني المحافظات الشرق أردنيين، وتعاملها الناعم - والسياحي - مع مواطني عمّان حيث الكثافة السكانية للأردنيين - الفلسطينيين. وهذا التمييز ليس إثنياً بالطبع. إنّه تمييز اجتماعي ضد المفقَرين والمهمشين والعُصاة.

اتجاه الأردنيين - الفلسطينيين إلى عدم المشاركة في الحراك الشعبي

الأردني، له أسباب عديدة أبرزها سببان: (1) أنّ ذلك الحراك له حوافز وغايات اقتصادية اجتماعية بالدرجة الأولى، لا تهمّ أغلبية الأردنيين الفلسطينيين الذين تحوز الفئات البورجوازية والبورجوازية الصغيرة منهم 65 بالمئة من ثروات البلاد، بينما تتكفل فرص العمل الثانوية في العاصمة وحوالات المغتربين في الخليج بتوفير هامش مرن للمناورة الاجتماعية في صفوف جماهيرهم. (2) أنّ قسماً رئيسياً من النشطاء الوطنيين من الأردنيين الفلسطينيين، ينطلق من أولوية الشأن الفلسطيني. ولذلك، فعندما تكون هناك فعاليات متصلة بأي شأن فلسطيني، بما في ذلك التظاهرات والاعتصامات، فإننا نلاحظ اختفاء «الرعب» الذي يتحدث عنه مسعد، والذي يمنع الأردنيين الفلسطينيين من المشاركة. بالعكس، تراهم يشاركون بكثافة.

ثالثاً، يزعم مسعد أنّ القيادات الأردنية من المحافظين والتقدميين، من اليمين واليسار، من الملكيين والثوريين، يتفقون على شيء واحد، هو الموقف الشوفيني ضد الأردنيين الفلسطينيين، بل إنّ مسعد يضيف أن هدف الحراك الأردني الرئيسي هو الاستيلاء على السلطة ومن ثم طرد الفلسطينيين من البلاد أو تهميشهم.

إذا كان ذلك الادعاء صحيحاً، فهو يطرح سؤالاً: ما السر الجيني الخطير وراء هذا الإجماع المستحيل الذي يخترق الصراع الاجتماعي والسياسي ليتدفق في نهر الشوفينية ضد الفلسطيني؟ ولكنّه، في الحقيقة، ادعاء زائف تماماً، بل إن احتدام الصراع داخل الفضاء السياسي الشرق اردني، حوّل الأردنيين الفلسطينيين إلى بيضة القبان المطلوب ودّها من طرفي الصراع اللذين أدركا استحالة الحسم من دون استمالة أولئك المحايدين حتى الآن إلى جانبه.

يستعين النظام، كما يذكر مسعد، بفتح وحماس معاً لاستمالة الأردنيين الفلسطينيين إلى جانبه، وبالمقابل، يبذل قادة الحركات الوطنية الاجتماعية الشرق أردنية، جهوداً مضنية لاستمالة مواطنيهم من الأصول الفلسطينية ودمجهم في الحركة الشعبية، لكن القوى التي تكسب الرهان، اليوم، في المخيمات

هي قوى الإسلام السياسي المتعدية للحدود (السلفية الجهادية، السلفية الوهابية، والإخوان المسلمون المتشددون) وخصوصاً بالعلاقة مع الصراع الدائر في سوريا. والسؤال الجدي المطروح اليوم على الباحثين يتمحور حول دواعي الشعبية التي يحظى بها التمرد السوري في المخيمات؟

رابعاً، تحظى النخب الفلسطينية ـ الأردنية بحصة وازنة في مجمل النظم المسيطرة في البلاد. وهي تتلقى، بالفعل، دعماً مفتوحاً من القصر الذي سعى على مدار العقد المنصرم إلى تبديل قاعدته الاجتماعية، ليس بسبب السخافات المتعلقة بدور زوجة الملك الفلسطينية الأصل، ولا بسبب عواطف الملك نفسه، بل بسبب التحوّلات النيوليبرالية التي هدمت القطاع العام الاقتصادي وبدلت موقع الثقل في الاقتصاد الأردني نحو القطاع الخاص، حيث تسيطر النخب الفلسطينية الأصل.

لكن ظلت هنالك مؤسستان لم تحظ تلك النخب فيهما بمواقع وازنة، هما الجيش والبرلمان. بالنسبة إلى الجيش، فإنّ التراتبية المؤسسية العسكرية الصارمة تتحكم بالصعود القيادي للعسكريين كما هو معروف، ما يجعل من المستحيل تجاوز الأنظمة لتعيين جنرالات من أصول فلسطينية، بينما كانت غالبية الأردنيين الفلسطينيين، ولا تزال، تعفّ عن العسكرية بالنظر إلى الفرص المفتوحة في القطاع الخاص والخليج، بينما تكاد تكون العسكرية، المسار الوحيد المفتوح أمام أبناء العشائر المفقَرين.

ولتلافي هذه العقدة، تفكر أوساط مقربة من القصر بدمج جيش التحرير الفلسطيني في الجيش العربي الأردني، بما يضمن حصصاً قيادية للأردنيين الفلسطينيين من دون الإخلال بالتراتبية العسكرية.

حصة الأردنيين الفلسطينيين الممكنة في البرلمان تدور حول 25 بالمئة، وغالباً ما لا يستفيدون منها بالكامل بسبب امتناعهم التقليدي عن المشاركة في العملية الانتخابية. لكن من الواضح أنّ نسبة التمثيل المتاحة هي أقل من نسبة المواطنين

من أصول فلسطينية، التي تدور حول 40 بالمئة من إجمالي المواطنين.

وهناك أسباب موضوعية تكمن وراء ذلك، أهمها الكوتات الجغرافية والمسيحية والبدوية والشركسية التي تعود إلى ما قبل 1948، ويستحيل المساس بها واقعياً. ومن خلال نظرة محايدة، يمكن القول إنّ النسبة المتاحة لتمثيل الأردنيين الفلسطينيين قد تطوّرت خلال العقدين الأخيرين بصورة مؤثرة في سياق النهج الحكومي للتوطين السياسي. غير أنّ القوى والتيارات الإسلامية والليبرالية ليست راضية عن ذلك التطور. وهي تريد الإفادة من الضغوط الغربية لتحقيق مطلبين هما:

- تجنيس المقيمين الفلسطينيين بما يرفع نسبة المكون الفلسطيني من الشعب الأردني إلى 55 بالمئة،

- إقرار نظام انتخابي على أساس الكثافة السكانية،

- نقل السلطات والصلاحيات إلى حكومة برلمانية تمثل «الأغلبية الفلسطينية».

وتمثل هذه المطالب مجتمعة، كما هو واضح، انتقالاً «ديموقراطياً» إلى الوطن البديل.

الوطنيون الأردنيون، بالمقابل:

- يسعون، بوسائل نضالية، برلمانية وغير برلمانية، إلى إسقاط الطبقة الكمبرادورية ونهج الخصخصة، وتفكيك مؤسسة الفساد، واستعادة القطاع العام الاقتصادي والخدمي.

- يرفضون تجنيس المقيمين، ويدعون إلى قانون جديد للجنسية يوحّد معايير المواطنة، على أساس تاريخ مرجعي واحد هو تاريخ فك الارتباط بين الضفتين في 31 تموز 1988،

- يؤيدون نظاماً انتخابياً على أسس سكانية وجغرافية واجتماعية وتنموية في آن واحد،

- ويعملون من أجل انتقال السلطات إلى حكومة وطنية ديموقراطية،

- ويناضلون من أجل إقرار سياسة دفاعية تحقق التوازن مع العدو الإسرائيلي، وتسمح للأردن بتحرير إرادته من معاهدة وادي عربة والتزاماتها، والعمل على تحرير الأراضي الأردنية المحتلة، وتوفير الدعم الفعال للمقاومة الفلسطينية.

الثلاثاء 4 أيلول 2012

جوزيف مسعد... الضحية جلاّداً

أعادني جوزيف مسعد إلى خريف 1995، حين نشرت مقالاً بعنوان «من هو الأردني؟» ردّ عليه الملك حسين بنفسه في خطاب، قال فيه: «هناك مَن يسأل مَن هو الأردني. وأنا أسأل: ما هو الأردن؟». ثم استرسل قائلاً إن الأردن لا شيء في الأصل، إنما صنعه الهاشميون. وهذه هي بالضبط الأطروحة الرئيسية لمسعد، في رسالته للدكتوراه، المدعية أنّ الكيان الأردني والهوية الأردنية، لا شيء بالأصل بل صنعهما البريطانيون، كما في مقاله المشوّش («الأردن بين الوطنية والشوفينية»، الأخبار، 10 أيلول 2012).

في صيف العام التالي، أي في 1996، استغلّ مدير الاستخبارات، سميح البطيخي، حملة الاعتقالات التي أعقبت انتفاضة الخبز في محافظات الجنوب، ليعتقلني، لكنني حوكمت، آنذاك، أمام محكمة أمن الدولة، بتهمة «إطالة اللسان على جلالة الملك»، وقدّم المدعي العام العسكري، نص مقالي «مَن هو الأردني؟»، كمستند لتجريمي بالتهمة المذكورة.

ولم يكتف أولئك الذين أغضبتهم جراءتي في طرح «سؤال المليون» في الأردن، بما عانيته من مطاردة وسجن ومحاكمة طويلة مضنية، ففي آب 1998، أرسلوا إلي أربعة قبضايات انهالوا علي بالضرب المبرّح أمام منزلي بعمان، ولاذوا بالفرار، بينما أجرى الأطباء لي جملة من العمليات المعقدة في الأمعاء التي أصابها التجلّط جراء الضرب «الفني» المستهدف القتل، انتهت باستئصال حوالى 240 سنتمتراً من أمعائي الدقيقة، قضيت، بعدها، زهاء شهرين في غرفة العناية الحثيثة في مستشفى لوزميلا في جبل اللويبدة بعمان.

مسعد، كما المدعي العام العسكري وأولئك الذين أرسلوا القبضايات لقتلي، أرّقهم أن يخرج صوت من بين صفوف المفقَرين والمهمّشين، ليقول: لا. لستم أميركا ولسنا الهنود الحمر! لم أطالب، ولم يطالب أي وطني أردني يوماً بطرد الأردنيين ـ الفلسطينيين أو الفلسطينيين من البلاد، بل بتنظيم العلاقة الثنائية،

قانونياً لوقف الهجرات الطوعية المتلاحقة من فلسطين صوب الأردن، وسياسياً بتأسيسها على التصدي لإسرائيل والمشروع الصهيوني، واجتماعياً بكشف تلطي البرجوازية الفلسطينية، وراء قضية الشعب الفلسطيني، لمنع الصراع الاجتماعي وتحطيم وحدة الكادحين في البلاد.

تغيب عن مسعد، في سرديته حول الوطنية الأردنية، محورية المواجهة مع المشروع الصهيوني. وهو ينسى أو يتناسى أنّه يتحدث عن لاجئين ونازحين من وطن مغتَصب ومحتَلّ. لذلك، فهو ينسب ظهور النقاشات الخاصة بالهوية الأردنية، إلى مناخ الحريات الليبرالية منذ 1989. وهذا غير صحيح.

يصوّر مسعد ذلك المناخ كأنّه هبط من السماء أو جاء كمنحة من الملك، متجاهلاً أنّ انتفاضة نيسان 1989 في المحافظات، هي التي كسرت الأحكام العرفية، وسمحت بالهامش الليبرالي الذي أتاح الطرح العلني للعديد من القضايا بالفعل، لكن إشكالية العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية، لم تُطرَح إلا بعد اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في 1993، وأساسها القبول بكيان فلسطيني في الضفة الغربية وغزة، والمعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية الموقعة في وادي عربة في 1994، التي تضمن البند الثامن منها توطين اللاجئين والنازحين في الأردن.

قبل ذلك، كان يُنظر إلى فلسطينيي الأردن كما ينظرون إلى أنفسهم ـ رغم كونهم مواطنين كاملي الحقوق ـ على أنّ وجودهم السياسي يرتبط بالتحرير أو بالحل الشامل الذي يتضمن حق العودة حكماً، لكن اتضح، وقتذاك، أنّ النظامين الفلسطيني والأردني معاً، تخلّيا عن ذلك الحق، بل وأخذت تُطرَح مشاريع لإقامة كونفدرالية ثنائية بين الأردن والكيان الفلسطيني، بل وثلاثية (اقتصادية) تشمل إسرائيل، وتحت قيادتها. وفي مواجهة هذا المناخ بالذات، كُتب مقال «من هو الأردني؟» للتعبير عن كينونة وطنية أردنية ترفض معاهدة وادي عربة والتوطين والكونفدرالية.

لا تكفي هذه المساحة لتفنيد ادعاءات مسعد أو تصحيح الأخطاء الابتدائية

التي وقع فيها لإنشاء سرديته حول الأردن. وهي سردية تسعى إلى الآتي:

أولاً، نفي وجود الأردن قبل الانتداب وقيام الإمارة، ككيان من كيانات الشام، بل إنه يورد إشارات عديدة حول ارتباك البريطانيين في تسمية الإمارة الوليدة. وكأن مشكلة الوجود هي مشكلة الاسم!

ثانياً، نفي وجود الشعب الأردني حتى قبل الهجرات الفلسطينية اعتباراً من 1948. وهو يعدّ الأردن بلد مهاجرين «سوريين وفلسطينيين وعراقيين وحجازيين ولبنانيين وأرمن وأكراد وأتراك وتوانسة ومغاربة... الخ. إضافةً إلى الشركس والشيشان! ومع هؤلاء وجد سكان «محليون» وبدو رحّل. وبالمناسبة، يستعيد مسعد، هنا، خطاب الرئيس بيل كلينتون في البرلمان الأردني في 1994، حين عدّ الأردن، كالولايات المتحدة، بلد مهاجرين (وفي ذهنه، بالطبع، المصير المحتوم للهنود الحمر). ويتجاهل مسعد أن كل التنويعات التي ذكرها لا تمثّل 3 إلى 5 بالمئة من الأردنيين لما قبل الهجرات الفلسطينية الكبرى. لكن الأهم من الأرقام والنسب، أنّ جميع أولئك المذكورين أعلاه، وفدوا إلى البلاد في ظروف طبيعية، واندمجوا في هويتها السياسية بلا لبس، بينما الهجرات الفلسطينية لما بعد 1948، نجمت عن التطهير العرقي الذي مارسه الصهاينة في فلسطين المحتلة. ويتمتع هؤلاء الذين لهم وضع خاص في القانون الدولي، كلاجئين ونازحين، بحق العودة إلى بلادهم، وفق القرارات الدولية.

ثالثاً، بناء حكاية عن مظلومية الأردنيين ـ الفلسطينيين الذين يجري تصويرهم ككتلة تخضع للقمع السياسي والأيديولوجي من قبل الدولة الأردنية.

رابعاً، الخلط المتعمد بين الأردنيين ـ الفلسطينيين، وجلّهم من اللاجئين والنازحين، وبين الهجرات الفلسطينية اللاحقة الطوعية لمواطني السلطة الفلسطينية ممن يحتفظون بحقوق الإقامة في الضفة الغربية، ويستطيعون العودة إليها في اي وقت، لكنّهم يفضلون، لأسباب مختلفة، الإقامة في الأردن. وقد بلغ عدد هؤلاء، في تشرين الثاني 2011 مليوناً وبضعة آلاف، وفقاً لتعداد صادر حينه في وثيقة رسمية عن وزارة الداخلية. وتطالب الولايات المتحدة وأوساط برجوازية

وإسلامية، بتجنيسهم أيضاً، بما يؤمن أغلبية ديموغرافية لديموقراطية الوطن البديل.

خامساً، إنكار واقع معروف للجميع، وهو واقع سيطرة الأردنيين-الفلسطينيين على الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة في البلاد. إنّ أسماء أعضاء مجالس الشركات المساهمة والشركاء في الشركات الخاصة وأصحاب المؤسسات الفردية، متاحة على الشبكة العنكبوتية. ويمكن لمسعد او سواه، إجراء إحصاء بنفسه للتأكد من صحة النسب التي اعتمدناها لأصول البرجوازيين في مقال سابق.

ما هي الخلاصة التي يريد مسعد التوصل إليها؟ إنها كالتالي: الأردن أرض (خلاء تاريخي) بلا هوية ولا شعب، لشعب بلا أرض! يعني أنّ مسعد يستعيد، إزاء الأردن، فحوى النظرية الصهيونية إزاء فلسطين. هكذا يتحوّل الضحية إلى جلّاد؛ يستنسخ الأولُ الثاني، أيديولوجية ومشروعاً.

عرف الأردن الحالي- أو أجزاء منه - أسماء عدة عبر التاريخ: ممالك عمون ومؤاب وآدوم، ثم «عبر الأردن» كما في التوراة، ثم «الولاية العربية» وفق التقسيمات الإدارية البيزنطية، و«جند الأردن» و«البلقاء» و«مملكة الكرك» في العصور الإسلامية، و«إمارة شرق الأردن» الصليبية. وفي 1878، صدر فرمان عثماني بتأسيس ولاية عمان او معمورة الحميدية - على أراضي الأردن الحالية - لكن مشكلة الاسم مطروحة في كل بلاد الشام؛ فسوريا الحالية أخذت اسم الكل للجزء، ولبنان أطلق اسم الجبل على أراض تتجاوز حدوده، ولم يكن اسم فلسطين مرتبطاً بالبلد الحالي؛ ففي التقسيمات الإدارية البيزنطية، كان اسم فلسطين مقتصراً على أجزاء من فلسطين الحالية، وفي الفترة العثمانية، لم تُعرَف فلسطين كولاية واحدة، بل تبعت تقسيمات إدارية ربطتها بدمشق والبلقاء وصيدا. وهكذا.

إذاً، فلنترك مشكلة الاسم جانباً، ولنركّز على المضمون الاقتصادي الاجتماعي الثقافي الخاص لكيان شرق الأردن، الذي شغل في التاريخ ما يمكننا أن نسميه منطقة حوران الكبرى. وهي تمتد من جنوبي دمشق حتى جنوبي

البلقاء، وتتصل اتصالاً وثيقاً بالمنطقة المؤابية ـ الآدومية حتى العقبة، وتشكلان معاً كياناً جيو ـ اجتماعياً سياسياً واحداً، تكمن ميزته الأساسية في أنّه يمثّل جزيرة رطبة طولية على سيف الصحراء، مما اضطر العشائر المستقرة فيها استقراراً فلاحياً، إلى الاحتفاظ بتنظيمها العشائري البدوي، لكي تحمي نفسها من هجرات عشائر جديدة. وبذلك، عرف الإقليم خصوصيته في تركيب اجتماعي خاص منحه شخصيته السياسية.

تترك العشائر المستقرة في الجزيرة الرطبة الحورانية المؤابية الآدومية، اقتصاد الإبل والترحال، إلى زراعة القمح وتربية الأغنام، وتتحوّل إلى عشائر ذات تركيبات متنوعة من أنصاف البدو ـ أنصاف الفلاحين. عشائر منظمة على أسس قرابية أو تحالفات قرابية وعلى التضامن والمساواتية ـ بما يضمن قدرتها على التحشيد القتالي ـ لكنها، في الوقت نفسه، تتكون من عائلات فلاحية. وقد طبع ذلك شخصية الإقليم الأردني وأهله الذين يعتبرهم اهل نجد والحجاز، فلاحين، بينما يعتبرهم أهل الساحل والمراكز المدينية في فلسطين وسوريا، بدواً.

تسود في الإقليم الأردني، لهجتان من العائلة اللهجوية نفسها، هما اللهجة الحورانية وشقيقتها اللهجة المؤابية. وتسود في الأردن الحالي اللهجة الحورانية المعدّلة التي تتميز، كلياً، عن اللهجات الفلسطينية والسورية واللبنانية. ولم يعرف الإقليم، حتى ثلاثينيات القرن العشرين، الملكية الخاصة للأرض، مما خصّب تربة الاتجاهات الاجتماعية المساواتية في ثقافته السياسية الحديثة وميّزها عن التنظيم التجاري في دمشق وشبه الإقطاعي في فلسطين. وتشارك سكان الإقليم الأساليب الانتاجية الزراعية نفسها، والعادات الغذائية القائمة على القمح ومنتجاته والحليب ومنتجاته. ويميل قسم من الشرق أردنيين، الأقرب إلى تخوم الصحراء إلى البداوة، بينما يميل القسم الآخر منهم، في المرتفعات الرطبة، إلى الفلاحة، لكن توجد بين القسمين روابط اقتصادية واجتماعية وسياسية عضوية هي التي جعلت انتظام عشائر الأردن ـ بكل تنويعاتها ـ في جسم سياسي واحد، ممكناً. وهو الجسم الذي يشكل العصب الأساسي للدولة الأردنية.

يُخطئ مسعد حين يعتبر الإمارة الأردنية، ناشئة عن اتفاقية سايكس بيكو في 1916. ففي تلك الاتفاقية كان الأردن جزءاً من سوريا الداخلية الممتدة من جنوب الأردن إلى دمشق وحمص وحماة وحلب، والمخصصة، جميعها، لإقامة الدولة العربية الموعودة للهاشميين، لكن الاستعمارين البريطاني والفرنسي، أعادا، في معاهدة سان ريمو في 1920، رسم خريطة بلاد الشام من جديد، فجرى فصل شرقي الأردن، تحت الانتداب البريطاني، عن الداخل السوري الذي جرى ربطه بالساحل في إطار سوريا الحالية.

ولدى تنفيذ سان ريمو على الأرض من قبل الفرنسيين الذين احتلوا «حصتهم» من سوريا الداخلية، وطردوا فيصل الأول منها، بقي شرق الأردن ينظر إلى نفسه كجزء من المملكة الفيصلية. وهذا ما يوضحه مؤتمر الوطنيين الشرق أردنيين في «أم قيس» في شمالي الأردن في 1920، وحضره ممثلون عن الجزء الذي غنمه الفرنسيون من حوران، وطالب بقيام دولة عربية مستقلة في شرق الأردن، لا صلة لها بحكومة فلسطين، ترث المملكة الفيصلية، وتسعى إلى استعادة المغصوب منها. وعلى هذا الأساس، جرى اختيار العلم السوري ذي النجمة، علماً لشرق الأردن. وهو، بالمناسبة، علم الأردن الحالي. وحتى نهاية أربعينيات القرن العشرين، كان النشيد المعتمد في المدارس الأردنية هو:

«أنتِ سوريا بلادي// انتِ عنوان الفخامهْ// كلٌّ من يأتيكِ يوما // طامعا يلقى حمامهْ».

على هذا، فإن الجماهير الشرق أردنية المدرّبة، ثقافياً، على الولاء لسوريا الأم، كانت تنتزع شارة الحدود في خمسينيات القرن العشرين، ليس لأنها لا تدرك هويتها، كما يدعي مسعد، بل لأنها تدركها إدراكاً عميقاً. الشرق أردنيون، بخلاف الفلسطينيين واللبنانيين معاً، لا يرون في هويتهم الكيانية ما يتناقض مع الهوية السورية الجامعة. ويعود ذلك، في رأيي، إضافةً إلى ما ذكرناه سابقاً، إلى أن الشرق أردنيين ـ المنتظمين في دولة وطنية ـ ينظرون إلى الجمهورية العربية السورية، كما إلى العراق، كمثلث كيانات مركزية في الهلال الخصيب. وقد شهد

هذا المثلث، علاقات ثنائية كان الأردن، الطرف الدائم فيها (مع سوريا حافظ الأسد ومع عراق صدام حسين). وإذا ما ضبطت التوقعات الحالية بنشوء تحالف بين دمشق وبغداد، فإنّ انضمام عمّان إلى هذا التحالف، سيكون استحقاقاً جيوسياسياً لا مفرّ منه. والتحدي الماثل أمام هذا الاستحقاق إنما يكمن في مشروع الوطن البديل الذي يرتدي، اليوم، قناعاً إسلامياً. في المقابل، فإنّ ظهور الوطنية الأردنية، الآن، على المسرح الإقليمي (من خلال مشروع الدولة الوطنية الاجتماعية والمجابهة مع المشروع الإخواني والحيلولة دون التورّط في الحرب السورية) يمثّل رافعة أساسية لوحدة الهلال الخصيب.

حتى في أسوأ الأوقات، أيام الصدام بين الجيش الأردني والفصائل الفلسطينية، كان في هذا الجيش فلسطينيون وفي الفصائل أردنيون. ولم تسجل، في سير المعارك كلها وما تبعها، حادثة قتل او اعتداء واحدة، قام بها مدنيون ضد مدنيين من الطرفين. ولم يعرف الأردن، الاضطهاد على أساس الأصل أبداً، وأدار المجتمع انقسامه بصورة متحضرة، بينما سعى النظام، بصورة مثابرة، إلى اجتذاب الفلسطينيين إلى صفوفه، ومنحهم الإغراءات للانضواء تحت جناحه.

فلسطينيو الأردن يحملون جنسيته، ولهم كامل الحقوق الدستورية، وكوتا معروفة في الحقائب الوزارية والمناصب الحكومية والبرلمان. وصحيح أنّها لا تساوي نسبتهم من بين المواطنين (حوالى 40 بالمئة) لكن علينا أن نتذكر هنا أنّ الدولة الأردنية تأسست قبل نحو 30 عاماً من قدوم أول هجرة فلسطينية، وأنّ هناك جملة من التعقيدات المحلية والإقليمية، التي تحول دون زيادة حصة الأردنيين ـ الفلسطينيين السياسية عن الحد الذي يصل بنا إلى الوطن البديل، وخصوصاً أن معظم الاستثمارات والثروات في البلاد يملكها فلسطينيون ـ ولا نقول «الفلسطينيون».

مؤسسة واحدة في البلاد لا يمثل فيها الأردنيون ـ الفلسطينيون حضوراً ذا معنى، هي المؤسسة العسكرية. ويعود ذلك إلى أسباب تاريخية واجتماعية. ففي مواجهات 1970 مع الفصائل الفلسطينية، انشق معظم الضباط والجنود من

أصل فلسطيني والتحقوا بفتح، بينما حالت الفرص المتاحة للعمل برواتب مجزية في القطاع الخاص والخليج، والعوامل النفسية الناتجة عن أحداث 1970، دون انخراط الأردنيين ـ الفلسطينيين في الجيش الأردني، الذي حاول استقطابهم (بنسبة 15 بالمئة على الأقل من إجمالي التجنيد) لكن من دون جدوى.

لا ترفض الحركة الوطنية الشرق أردنية، منح المزيد من الفرص السياسية للأردنيين ـ الفلسطينيين، لكن ليس على أساس المحاصصة بل على أساس المواطنة. وهي ترى ضرورة مراعاة ما يلي: (1) وقف الهجرة الناعمة المستمرة من الضفة الغربية، وخصوصاً وقف التجنيس السياسي المستهدف تحويل الأردنيين ـ الفلسطينيين، بصورة مصطنعة، إلى أغلبية في البلاد؛ (2) وقف السياسات النيوليبرالية ومراجعة الخصخصة واستعادة دور الدولة الاقتصادي الاجتماعي؛ (3) تنمية المحافظات؛ (4) تحديد هوية الدولة على أساس الديموقراطية الاجتماعية.

تكفل هذه الحزمة من السياسات، تحييد التشكّل الوطني الداخلي عن الحلول التصفوية للقضية الفلسطينية، وإعادة دمج الفئات السكانية على أسس تنموية واجتماعية لا اثنية، وبالتالي تمكين الفئات الشعبية من كل الأصول من المشاركة في ديموقراطية لا يسيطر عليها التحشيد الديموغرافي السياسي ولا أصحاب الثروات.

أخيراً، كلمة بشأن رئيس الوزراء الأردني الراحل وصفي التل، الذي يعيب مسعد على اليساريين الأردنيين تحويله إلى رمز، رغم أنّه «يميني». حسناً! وصفي التل رمز وطني أردني ماثل. وكل ما فعله اليساريون ـ وأنا منهم ـ هو السعي إلى اكتشاف الرجل وتجربته، والسر وراء رمزيته لدى الجماهير الشرق أردنية.

جدّد وصفي التل، في الستينيات، الدولة الأردنية بالكامل، ونقلها من تكوين الإمارة التقليدي إلى دولة حديثة، من خلال حزمة متكاملة من السياسات والإجراءات، منها استئصال الفساد، وتنظيم الإدارة، وبناء القطاع العام الاقتصادي، وتطوير الريف ودعم الزراعة، وتحسين الخدمات العامة، وتنظيم

المالية العامة وإنشاء البنك المركزي الأردني، والتوسع في التعليم العام وتأسيس أول جامعة في البلاد، ووقف العشوائية في عمل الأجهزة الأمنية، ودمج العديد من كوادر المعارضة في إدارات الدولة، وتوزير أبناء العشائر والفلاحين، بدلاً من أبناء الأرستقراطية القديمة. وقد أدى كل ذلك وسواه إلى نهضة شاملة في حياة الكادحين في البلاد.

إلى ذلك، كان وصفي التل قومياً عربياً، معادياً، بثبات عقائدي، للصهيونية. وكانت له تجربة قتالية في فلسطين ورؤية استراتيجية دفاعية في مواجهة إسرائيل، تؤكد دور الدولة الوطنية والانضباط ، وتتناقض مع فوضى المليشيات.

الثلاثاء 18 أيلول 2012

تغطية الأردن: صورة نمطية بالأسود والأبيض

حتى قبل «الربيع العربي» وافتضاح أمر «الجزيرة» على الملأ، كانت تغطية الفضائية القَطرية للأردن قد كرّست الصورة النمطية المعطاة في الأدب الاستشراقي للبلد، المفرَغ من ميكانزمات الدولة والمؤسسات والقوى الاجتماعية الوطنية، وحيث الملك والملَكية والاستخبارات يقابلهم الإخوان المسلمون، وحيث مكان بلا هوية تقطنه أغلبية فلسطينية مظلومة ومهددة. لقد استعادت «الجزيرة» وكوّنت، بالصورة، لوحة رسمتها الصحافة الغربية الوثيقة الصلة بالسردية الصهيونية حول الأردن بوصفه «الجزء العربي من فلسطين» و«كياناً مصطنعاً» إلخ.

في حلقات عديدة من برنامج «الاتجاه المعاكس» وبرامج حوارية أخرى ووثائقيات، سعت «الجزيرة» إلى استخدام عناصر منتقاة من تاريخ النظام الأردني المعادي لحركة التحرر الوطني العربية، لكن في سياق لئيم من المماهاة بين صورة النظام وصورة الأردن، بحيث تكون النتيجة دفع الأردني إلى الخجل من انتمائه الوطني وفقدانه الثقة بالذات، في حرب نفسية مثابرة لمنع تكوّن الحركة الوطنية الأردنية، المستقلة عن الإخوان المسلمين وعن النظام في آن واحد.

كوّنت «الجزيرة» فريقها للحوارات من مؤيدين للنظام، جرى اختيار أخفّهم وزناً وأثقلهم حضوراً، ومعارضيه الإسلاميين، بما يكرّس الثنائية في صورة تستثني القوى الاجتماعية السياسية الأخرى، وتخرجها من السجال. وفي نشرات الأخبار، ينقل فريق «الجزيرة» النشاطات الإخوانية حتى تلك الثانوية، لكنّه لن ينقل إضراباً عمالياً ضخماً يقوده يساريون، إلا إذا وقع صدام عنيف بين الأمن والمضربين، لا يمكن تجاهله. لكن حتى هنا سيجري تجاهل التوجهات الأيديولوجية لقيادات الإضراب.

بقرار، وليس اتفاقاً، طمست «الجزيرة» لوحة الصراعات والخلافات والاختلافات ووجهات النظر في البلد. وكثيراً ما شنّت، قبل انكشافها في 2011،

حملات مضادة للحركات الوطنية الاجتماعية الجديدة. في الأول من أيار 2010. حين أعلن المتقاعدون العسكريون الأردنيون حركتهم - وكانت وقتها الأكثر راديكالية في توجهاتها ومطالبها، سواء على الصعيد الديموقراطي الاجتماعي أو على الصعيد الوطني، وخصوصاً لجهة إعادة تعريف إسرائيل كعدو في إطار سياسة دفاعية جديدة - خصصت «الجزيرة» سلسلة من التغطيات، بينها يوم تلفزيوني كامل، للهجوم على الحركة الوليدة، وتشويه صورتها وكأنّها معادية للوجود الفلسطيني في الأردن. بينما عمل مراسل «الجزيرة» في عمّان، مستخدماً علاقات القناة وجهازها، على جمع تواقيع الإخوان والنيوليبراليين ودُعاة المحاصصة وأنصار التطبيع مع إسرائيل على بيان مضاد للمتقاعدين العسكريين. وقد حظي هذا النشاط الإعلامي - السياسي، بتقدير النظام الذي هادنته «الجزيرة»، زمناً، للتفرّغ لمجابهة ولادة القوة الثالثة.

مع الربيع العربي الإخواني الأميركي، انكشفت «الجزيرة» كأداة قَطرية - إسرائيلية، وفقدت تأثيرها الساحر الذي حازته ما يقارب عقداً كاملاً، لكن الكثير مما رسّخته من صورة تلفزيونية للأردن، تسرّب، مثلاً، إلى فضائية نشأت مضادّة «للجزيرة»، هي فضائية «الميادين» التي لا تزال تغطياتها الأردنية مرتكزة على داتا «الجزيرة» وإعادة إنتاج الصورة النمطية للبلد بالأسود والأبيض.

منذ سنوات، وأنا أبذل، مع آخرين، جهوداً متواصلة لكسر الحلقة النمطية للتغطية الإعلامية والكتابات والمداخلات حول الأردن، لكن سرعان ما يتلاشى أثر تلك الجهود، حالما تشتغل ماكينة التغطية حول حدث ساخن. حسناً هنالك قدرية ما تُقفل العقل العربي عن رؤية البلد وفهمه. ومع ذلك لن ندير ظهرنا للتفاعلات العربية؛ نريد التواصل مع فضائنا الممكن للاندماج في نهضة مشرقية وتفعيلها. ويأتي التفاهم، الضروري هنا، في مرتبة تالية. المهم الآن هو الفهم.

ومقاربتنا بسيطة، لكنها أساسية: لا يمكن اختصار الأردن بالملك أو بالنظام أو بالإخوان المسلمين أو بالفلسطينيين. الأردن، كسواه، بنية اجتماعية سياسية تاريخية، أي ماديّة، تتمفصل على صراعات داخلية، وتشغل حيّزاً جيوسياسياً،

وتتأثر بصراعاته وتؤثّر فيها. هل ينبغي التذكير دائماً بهذه الحقيقة الأولية؟ الإجابة - للأسف - هي نعم. ذلك أنّ معظم التغطيات عن الأردن، تغفلها. وليس المطلوب، بالطبع، الانحياز إلى جانب هذه القوة أو تلك من القوى الأردنية المتصارعة، بل ملاحظة ذلك الصراع وفهمه.

محرر عبقري في قناة «الإخبارية السورية»، أعدّ تقريراً هجائياً للنظام الأردني. حسناً. ولمَ لا؟ لكن أن يكون التقرير ذاك - المنقول بتصرّف عن «رويترز» - مؤيداً لوجهة نظر الإخوان المسلمين ضد العشائر وبيروقراطية الدولة، فأظن أنّ هذه - من وجهة النظر السورية تحديداً - بلاهة. فعلى امتداد عمر الأزمة السورية، كان «الإخوان» هم الذين يحرّضون للتدخل في سوريا، بينما كان الفريق الذي تهاجمه «الإخبارية» هو الذي يعرقل ويمنع ذلك التدخل، ويحشره في أضيق الحدود.

لا ينتظر المرء أن يعثر على الذكاء في الإعلام السوري، بل سيتوقع، مثلاً، للردّ على إعلان وزير الدفاع الأميركي، ليون بانيتا، وجود 150 عسكرياً أميركياً في شمال الأردن، استضافة النائب خالد عبّود لكي يهذر بأي كلام عن «جغرافيا بلا ذاتية»، و«تتلقى أوامرها من الخارج، وتنفّذ المطلوب منها». أهكذا؟

الصراع الأردني الداخلي حول سوريا، لم يُحسم بعد، ولا تزال القوى الاجتماعية الوطنية تحول دون تورّط البلاد في هذا الاتجاه. لا نعرف إلامَ سيؤول ذلك الصراع في المستقبل، لكنّنا نلحّ على وجوده وفعاليته في عرقلة الخطط الأميركية الموضوعة. احتجت الحركة الوطنية وتحتجّ بشدة على وجود قوات أميركية أو أجنبية في الأردن. لكن وجود تلك القوات، بالنظر إلى صغر حجمها وعدم تأثيرها الملحوظ على استمرار السياسة الرسمية المحايدة إزاء الشأن السوري، لم يتحوّل، بعد، إلى معركة. إنما لا شيء يمنع من ذلك. في رأيي أنّ قوى الممانعة الأردنية قد تمكنت من تحقيق توازن يمنع أي تدخل أردني في سوريا، ما دام نظام الرئيس بشار الأسد صامداً بالفعل. فإذا خسر النظام السوري، الحرب، سيخسرها الأردنيون الممانعون معه، ولن يستطيعوا، عندها، التأثير الجدي في الموقف.

يمكنك، بشأن الأردن، أن تؤلّف القصة التي تحلو لك. وهذا ما يفعله عادة، بصورة كاريكاتيرية، مراسل «القدس العربي» في عمان. لكنني كنتُ انتظر شيئاً آخر من الزميل بسام القنطار في "الاخبار".

للأسف الشديد، عرقل أمن المطار، دخول القنطار إلى عمّان، مدّة أربع ساعات. وهو تصرّف مدان بلا شك. لكن ليس صحيحاً البتة ما كتبه القنطار من أنّه «لم يعد الدخول إلى عمّان سهلاً»،

قضى القنطار وقتاً سيئاً في المطار. وهذا مخجل، بالنسبة إليّ كأردني، فعلاً. لكن قوله «التجربة في المطار توحي بخشية المملكة الهاشميّة من التغيير، وهي تصدّ له كل المنافذ»، مرسلٌ على عواهنه وملتبسٌ ومضحك. فليست تجربة شخصية كتلك صالحة للاستنتاج منها سوى وجود سماجة أمنية؛ ثم إنّ النظام يخشى التغيير فعلاً، لكن عوامل التغيير الفاعلة، هنا، هي العوامل الداخلية، وليست تلك الآتية من المنافذ. الصورة النمطية التي يكررها القنطار في جملتين عابرتين، توحيان كأنّنا إزاء مملكة ساكنة مغلقة على نفسها تخشى الثورة في حقائب المسافرين! يسرد علينا القنطار قصة ساعاته الأربع بالتفصيل، ويسرد، أثناءها، قصص سوريات وسوريين مُنعوا من الدخول إلى البلاد (هل المطلوب فتح باب الهجرة من سوريا؟) لكنه دخل وذهب إلى شارع المقاهي والمشارب في جبل عمان، شارع الرينبو، حيث سهر مع «رفاق شيوعيين أخبروني الكثير عن البلد الذي يغلي، وعن الشباب التوّاق الى التغيير. عن عمان التي لا تنام. أخبروني عن شعاراتهم المطلبية واستعادوا هتافاتهم في التظاهرات «الأسعار نار نار... والنشمي يلعب قمار» و«يا عبد الله يا ابن حسين... اسمع منا كلمتين... شوف مبارك صار وين».

ما قاله ندماء القنطار صحيح جزئياً فقط. فأولاً، ولشديد الأسف، ليس للشيوعيين حضور يُذكَر في الحراك الشعبي الأردني، وثانياً، إنّ تلك الشعارات التي تباهوا بها ليست شعاراتهم، بل هي شعارات شباب الحراك الكادحين والمهمشين في المحافظات. ومن هؤلاء ـ وليس من سواهم ـ هناك الآن 19 قيادياً

معتقلاً، يتعرّض بعضهم للتعذيب والإهانة، بينما يتحدث شيوعيو الرينبو لزوارهم عن التغيير، من دون أن نعرف أي تغيير يقصدون. هل التغيير الليبرالي باتجاه الانضمام إلى الربيع العربي الإخواني (أو هدم الدولة) والتوطين السياسي والمحاصصة في ظل النيوليبرالية ومعاهدة وادي عربة أم التغيير في سكة التحرر الوطني الاجتماعي والتنمية والمقاومة؟ هذا هو سؤال المليون في الأردن وفي المنطقة. لكن القنطار، يهتم فقط بالتغيير، كائناً ما كان المصير، ولذلك، فإنّه يحيي «شباب الإخوان المسلمين» وهم يهتفون «حرية من الله... غصب عنك عبد الله». لكن، أتدري، يا عزيزي بسام، ما هو نوع الحرية التي يريدها شباب الإخوان؟ إنّهم يريدون حرية العدوان على سوريا، حرية الانفراد بالسلطة وإخضاع البلاد للهيمنة الخليجية ومنع الثورة الاجتماعية، حرية تكفير الآخر، حرية التحريض الطائفي والمذهبي على المسيحيين والشيعة والعلويين والدروز إلخ، حرية مطاردة العلمانيين واليساريين والقوميين، وحرية إقفال المقاهي والمشارب في شارع الرينبو.

شباب الإخوان وحلفاؤهم من اليساريين الليبراليين هم الوجه الآخر «للسحّيجة» (البلطجية ـ الشبّيحة) الذين صادفهم القنطار على دواوير عمّان؛ هذه هي الثنائية القاتلة التي تسعى، عبثاً، إلى منع قيام القوة الثالثة الوطنية الشعبية في البلاد. والمفارقة ـ بالنسبة إلى القنطار تحديداً ـ أنّ قرابته لسمير أخّرته 4 ساعات في المطار، لكنّه لو وقع بين أيدي الإخوان والسلفيين، وعلموا أنّه متعاطف مع حزب الله، فهل كان نجا؟

الثلاثاء 16 تشرين الأول 2012

ابن العشائر في سردية الحكّام

شكل ظهور العشائر ككتلة حراكية عاملاً رئيسياً في السياسة الأردنية منذ 2010، وخصوصاً مع انتشار الحراك الشعبي وانتظامه في 2011 وحتى الآن، أربك صورة المملكة التقليدية المتكوّنة عادةً من عنصرين، هما الملك والفلسطينيون، ولاحقاً الملك والإخوان المسلمون. كيف يواجه قيادي إعلامي في الديوان الملكي الأردني تبعات هذا التطوّر غير المحسوب في الخطاب الرسمي؟

أسهل ما يمكنه القيام به هو شطب ذلك العامل المستجدّ من خلال تحقيره.

كانت الصحافية الأجنبية تسأل القيادي الإعلامي ذاك عن القائمين على الحراك الشعبي المتصاعد في المحافظات، فوصفهم بكلمة واحدة بالإنكليزية العامية: RIFF-RAFF، ومعناها القاموسي بالعربية «حثالة». لكنّ الكلمة تتضمن معاني أخرى أيضاً، مثل: «رُعاع» و«همج» و«سَوَقة»... الخ.

معين خوري (وهذا اسمه) كان يتحدث مع الصحافية الأجنبية بمنطق داخلي يقوم على وهم الشراكة: نحن البيض، المتحضرين، بيننا لغة تفاهم مختصرة في وصف هؤلاء البدائيين. وهو يعبّر عن المحتوى الشعوري الحقيقي لأعضاء نادي الحكم نحو الجماهير الشعبية التي انتقلت من حالة الجموع الموالية التي تنتظر المساعدات، إلى حالة المبادر السياسي الذي يهدد المعادلة كلها.

في تسجيل تسرّب من أروقة مدير «هيئة الطاقة الذرية الأردنية»، خالد طوقان، يصف هذا الوزير العابر للحكومات والموصوف بكونه عنواناً للحداثة التربويّة في البلاد، معارضي مشروع المفاعل النووي، تكراراً، بأنهم «حمير» و«زبالين أولاد زبّالين».

وصف الخصم بأنّه «حمار» متداول بين طلبة المرحلة الابتدائية. وربما كانت هذه المرحلة هي آخر عهد أعضاء النخب الأردنية النيوليبرالية بالثقافة والرصيد

اللغوي والحساسية الأدبية. لذلك، عندما ينفعل أحد أعضاء هذه النخب، فإنّه يعود إلى مكنونات وجدانه المتجمد منذ مرحلة الطفولة، فلا يجد سوى وصف «الحمير» لكي يشفي غليله من هؤلاء العشائريين الذين أصبحوا يفهمون في المشروع النووي ويعارضونه أيضاً. أما وصف «زبالين» فينتمي أيضاً إلى مرحلة الطفولة، لكن الطفولة البرجوازية المستعلية على الشعب الكادح، والتي ترى في مهنة الزبال وضاعة تخرج صاحبها من الإنسانية.

لكن الناطق الأكثر بلاغة باسم نادي رجال الأعمال والحكّام في الأردن، هو صديق النادي المدلّل، الصحافي في جريدة «الحياة» السعودية، جهاد الخازن. وقد سبق له أن استلّ قلمه للدفاع عن الملكة رانيا التي تتعرّض لهجمات شعبية، مستخدماً أسلوب الردح، وساخراً من الأسماء البدوية لأمهات الأردنيين وحياتهنّ الكادحة.

في مقال جديد له، في الجريدة نفسها، عنوانه «النكد، الطبيعة الثانية لابن العشائر»، يعتبر الخازن أنّ الأردني «شاين حالو». وربما أنّ الخازن - بسبب تجربته الطويلة مع طويلي العمر - لا يميّز بين الشعور الأصيل بكرامة المحتد والاعتزاز بالذات وبين «شوفة الحال». ثم إنّه يستكثر على «أبناء شرق الأردن» - على حد تعبيره - شعورهم بالعزّة لأنّ بلادهم «فقيرة جداً»! وهو معذور ما دام قد تعوّد على النظر إلى البترودولار بوصفه المعيار القيمي الوحيد في الحياة. في الأردن «لا ماء ولا نفط - يقول الخازن - بل شوية فوسفات»! حقاً؟ فكيف إذاً يصادق الخازن ملياردير استولى على خزّان مائي كامل (خزان الديسي) من أبناء الجنوب الفقراء، وبلا مقابل، ثم زرعها بدل القمح - كما ينص عقده مع الحكومة الأردنية - خضراً وفواكه يبيعها لجيوش الغزو الأميركي في المنطقة، ويحصد مئات الملايين، منذ أواسط الثمانينيات؟ أما بالنسبة «لشوية الفوسفات»، فهي تحقق لصديق ثان من نادي الحكّام أكثر من مليار دولار سنوياً منذ 2007.

يعتبر الخازن،«ابن شرق الأردن» حالماً إذ «يصر على أن «يسترجع»

بلاده، لتبقى له الدولة بمؤسساتها، والجيش والأمن». وهو يفسّر حدة «لهجة المعارضة في شرق الأردن» لا كظاهرة سياسية جديدة وإنما كظاهرة نفسية قديمة، أساسها أنّ«النكد طبيعة ثانية لابن العشائر» الذي وصلت به «قلّة الأدب» - على حد تعبير الخازن - حد التطاول على الملك! سردية نادي الحكّام حول الأردن، يلخصها الخازن كالتالي: الأردنيون «بدو حادّو الطباع»، يشكلون «السكان الأصليين» في بلد فقير الموارد. فليشكروا الله، إذاً، على نعمة الخبز والتحضّر التي جاءتهم من الخارج! وليتوقفوا عن «شوفة الحال» و«النكد»! صحيح أنّ أرض الأردن وثرواته كانت، يوماً ما، لهم، لكنها لم تعد كذلك. وهم واهمون إذا طمحوا إلى استعادتها الآن. أما حراكهم فهو «قليل الأدب» - طبعاً لأنّه ينكر النعمة! ثم إنّه «فالصو». لماذا؟ لسببين: أولاً بفضل الحماية الأميركية للوضع القائم، وثانياً لأنّ الفلسطينيين راضون! وهو ما يفتح الباب أمام بناء معادلة جديدة في البلد، بعيداً عن النكد وقلة الأدب.

الثلاثاء 19 حزيران 2012

الدولة الجديدة أو الانفجار..

تمخّض الحراك الشعبي الأردني، 2010 . 2011 . 2012،عن لوحة اجتماعية سياسية ونسب جديدة للقوى في البلاد. فبينما كان القصر يحتلّ مقدمة المشهد الأردني، بمشاركة جانبية من أجهزة الدولة من جهة والإخوان المسلمين من جهة أخرى، نلاحظ اليوم، تغييرا عميقا ومعقدا في ذلك المشهد الذي أصبح مفتوح الإحتمالات.

أظهرت تطورات الصراع الداخلي- المتصل، بالطبع، بالصراعات الإقليمية والدولية - وجود أربع قوى رئيسية في البلاد؛ منهما قوتان متداخلتان تشكلان معا قوة النظام السياسي، وهما (أ)القصر، بما هو ممثل لمصالح العائلة المالكة وصلاتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية، وحاشيتها من عائلات الإقطاع السياسي والنخب الكمبرادورية، مضافا إليها نخبة نيوليبرالية أنشأها وعززها الملك عبد الله الثاني، و(ب) قوة أجهزة الدولة الإدارية والأمنية الخ التي أظهرت الأحداث أن لها، على الرغم من إنتظامها في الولاء للعرش، وجودا مستقلا من حيث نهجها السياسي وحركتها وآلياتها وتغلغلها المؤسسي. وتنتظم هذه القوة في البيروقراطية الأردنية التقليدية وامتداداتها في جيش القطاع العام من العاملين والمتقاعدين والقيادات العشائرية التقليدية. ويُشار إلى هذه القوة، تعريضا بها، بمسميات منها" الحرس القديم" و" قوى الشدّ العكسي" و"الليكود الأردني". وهي مسميات يستخدمها الجناح النيوليبرالي، وأحيانا الملك نفسه، إعرابا منه عن ضيقه من بيروقراطية الدولة المسيّسة التي تعارض التوجهات النيوليبرالية في الإقتصاد والليبرالية في السياسة، بما في ذلك مساعي التجنيس والتوطين السياسي للفلسطينيين.

اللاعب الرئيسي الثالث في الأردن يتمثّل في الإخوان المسلمين الذين يشكلون مركزا للمعارضة السياسية الليبرالية (المرتكزة على المطالبة بتعديلات دستورية تحد من صلاحيات الملك ونظام إنتخابي يسمح بتمثيل أكبر للأردنيين من أصل فلسطيني وممثلي البرجوازية الليبرالية المستقلة وحكومة برلمانية الخ) وحول المركز الإخواني، تنتظم عناصر المعارضة الليبرالية .والمطالبة ب"الحقوق المنقوصة" والمحاصصة على أساس الأصول السكانية . من بين تيارات عديدة مختلفة، من القوميين حتى النشطاء المرتبطين بالتمويل الأجنبي. تستند هذه القوة إلى نفوذ واسع في صفوف الفئات البرجوازية والبرجوازية المتوسطة والصغيرة، وكذلك بين أوساط الأردنيين من أصل فلسطيني.

القوة الرابعة التي ظهّرها الحراك الشعبي وحوّلها إلى عامل سياسي رئيسي في البلاد، تتمثل في الحركات الاجتماعية والعمالية والشعبية، خصوصا من عمال القطاع العام والشركات المخصخصة والمعلمين والمتقاعدين العسكريين الخ وتجمعات المعارضة العشائرية الجديدة في المحافظات والعناصر اليسارية الشابة التي تتخطى في خطابها وتكوينها الإنشقاق السكاني وتدمج مناضلين من المحافظات والأصول الفلسطينية معا. ويمكن القول إن كل هذه المكونات تنطوي تحت مسمى عريض هو الحركة الوطنية الاجتماعية. وتتركز مطالبها حول الحريات، سيما حريتا التعبير والتنظيم النقابي، والدفاع عن المصالح القطاعية والمحلية، وعلى المستوى الوطني؛ تفكيك مؤسسة الفساد واستعادة القطاع العام وتنمية المحافظات وتوفير فرص العمل.

خلال الأعوام 2010 - 2012، اصطرعت هذه القوى الأربع، وتشابكت، أحيانا، في تقاطعات بين البيروقراطية و توجهات مؤسسات الدولة من جهة والحركة الوطنية الاجتماعية وخطابها من جهة أخرى، في مواقف مثل التصدي لتعاظم نفوذ الإخوان المسلمين أو الحد من سيطرة النيوليبراليين أو عرقلة مشاريع التجنيس السياسي أو عرقلة عودة قيادة وتنظيم " حماس" إلى الأردن. لكن الفريقين إصطرعا ويصطرعان، بشدة، حول قضايا ومواقف أخرى أساسية،

أهمها قضية الحريات، وقضية تصفية ملفات الفساد، والموقف من إتجاهات السياسة الخارجية، خصوصا العلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وأخيرا الموقف من العرش الذي إتجهت عناصر من الحراك الشعبي لمهاجمته في تصعيد غير مسبوق، ما أغضب البيروقراطية التي تريد الضغط على العرش لتعديل مساراته السياسية، وليس مهاجمته أو كسر هيبته أو إسقاطه.

طوال الربع الأول من العام 2011، تقاربت الحركات الوطنية والاجتماعية مع الإخوان المسلمين في سلسلة من النشاطات الجماهيرية التي هزت اركان النظام، وخلقت القناعة بأن التغيير على الأبواب. لكن، منذ 24 آذار من العام نفسه، حدث إنشقاق وصراع بين الفريقين، أولاً، بسبب ظهور الخلاف في الأولويات بينهما. فبينما ألحت قوى الحركة الوطنية الاجتماعية، وما تزال، على أولوية القضايا الاجتماعية، الح الإخوان المسلمون المستعجلون على تسنم الحكم، على أولوية الإصلاح السياسي، ثانيا، بسبب تبني الإخوان، برنامج التجنيس السياسي والمحاصصة، وثالثا، بسبب الخلاف على الموقف من الأزمة السورية.

حين كلف الملك عبدالله، العضو الأردني في محكمة العدل الدولية، عون الخصاونة، في خريف العام 2011، بتشكيل حكومة ذات صلاحيات، بديلاً من حكومة البيروقراطي الوطني معروف البخيت، كان القصر واقعا تحت نوعين من الضغوط الثقيلة، أولهما حراك شعبي متصاعد الشعارات ومتسع المشاركة في المحافظات المعتبرة، تقليدياً، قواعد له لكنها تحولت إلى التمرد ، وثانيهما تنامي قوة الإخوان المسلمين ، وسط «تشجيع» أميركي لدمجهم في أطر النظام، و ضغوط قَطرية لاستضافة قيادة حماس في الأردن، وأخرى، بمشاركة السعودية، للتدخّل في سورية التي بدا وقتذاك أنها تترنح تحت ثقل المعارضة الإسلامية.

ربما كانت حكومة عون الخصاونه - الغائب عن البلاد منذ 12 عاما في لاهاي - مناورة ملكية وربما كانت مسعى جادا منه لملاقاة الضغوط في منتصف الطريق. فالخصاونه، رغم ضعف صلاته المحلية، تبنى مقاربة التحالف مع «الإخوان» كحل استراتيجي لأزمة النظام الأردني، وبدا أنه رجل المرحلة بصفته قادرا على

القيام بهذه المهمة من دون أن يثير ذلك مخاوف الإسرائيليين الذين يعرفون الرجل جيدا ويقدرونه، منذ مشاركته البارزة في مفاوضات وادي عربة 1994، كذلك، فإن وظيفته كقاض دولي منحته قدراً من الإحترام لدى الرأي العام الغربي وحتى الرأي العام المحلي، وخصوصاً لدى «الإخوان» الذين استقبلوا تكليفه بالهتاف في الشارع « المصلح هيو جاي»

ترتيب العلاقة مع "الإخوان"له ممر إجباري هو ترتيب العلاقة مع "حماس". وقد أوجدت الأزمة السورية، سياقا ملائما لعقد صفقة كبرى مع القادة الحمساويين برعاية قطر التي أخرجتهم من دمشق، في إطار خطة شاملة تتضمن تأهيل "حماس" لتكون محاورا رئيسيا في الشأن الفلسطيني. هذه الخطة ليست ممكنة إلا بترتيبات شاملة مع الأردن، تسمح ليس فقط بإنتقال القيادة الحمساوية إلى عمان، بل،أيضا، بنقل ثقلها السياسي والتنظيمي إلى البلاد، بما يذكّر بالوجود الفتحاوي وازدواجية السلطة في الأردن في نهاية الستينيات.

وكان الخصاونة هو عنوان هذا المسار الذي واجه اعتراضا شديدا، سواء أمن قبل بيروقراطية الدولة أم من قبل الحركة الوطنية. أدار الملك أزمة الضغوط المتعارضة بشأن عودة "حماس"، وانتهى إلى إفشالها. في هذه اللحظة،بالذات، تلقت حكومة الخصاونة، الضربة الموجعة الأولى، ولكنها ماتت سياسيا منذ مطلع شباط2012 حين اتضح أن الحلف الروسي الصيني سوف يمنع تدخلا عسكريا دوليا في سورية التي استطاعت توجيه ضربات متتالية للمعارضة المسلحة، وبدا أنها نجت. وهو ما جعل الملك عبد الله الثاني يعيد حساباته، ويبدأ مواجهة مع رئيس وزرائه إنتهت باستقالة الأخير على نحو درامي منحته، تقديرا لشجاعته الشخصية، قدرا من الشعبية . وهو ما قد يساعده في الحصول على مقعد في البرلمان المقبل.

إنتهى شهر العسل بين القصر والإخوان المسلمين، سريعا. وفي ظل إنكفاء المشروع الإخواني إقليميا وتراجع الحراك الشعبي، توصل الملك إلى مقاربة من ثلاثة مستويات، في المستوى الأول، السعي إلى توحيد قوى النظام من خلال

العودة إلى التحالف مع البيروقراطية، فكلّف أحد عناصر الحرس القديم . فايز الطراونه، بتشكيل حكومة توافق بين القصر وأجهزة الدولة، تلحظ تمثيلا عشائريا كثيفا، وفي المستوى الثاني، الشروع في حملة لاستعادة ولاء فاعل للقوى العشائرية التقليدية في المحافظات، وبالتالي تأمين قاعدة للتراجع عن وعود 2011 وضبط الإصلاحات السياسية في حدود تحافظ على سيطرة قوى النظام وتتلافى إحداث تغييرات تفجيرية في تركيبة النظام السياسي الديموغرافية، والتوصل إلى حل وسط لتكوين تحالف بيروقراطي ـ كمبرادوري، من خلال برنامج يضغط على الكمبرادور للمساهمة في تمويل الدولة. وأهم تجليات هذا البرنامج، قرار الحكومة الجديدة إقرار قانون ضريبي تصاعدي، وفي المستوى الثالث، البحث عن بديل للدعم الخليجي ـ أو الضغط عليه ـ من خلال فتح قناة إتصال وتفاهم مع العراق. لقد كان عراق صدام حسين، الشريك الإقتصادي الأول للأردن، ليس فقط من خلال تأمين النفط المدعوم ـ شبه المجاني ـ للبلاد، ولكن، أيضا، من خلال عمليات النقل والوساطة والصناعة التحويلية الموجهة للسوق العراقية واستثمارات بغداد، الحكومية والخاصة، في الإقتصاد الأردني.

اليوم، بعد إفتراق حوالي العقد بين البلدين، وُجدتْ ظروف ملائمة لعودة العلاقات السابقة، ولو تدريجياً.

ثمة معطيات تقول بأن ضوءا أخضر مزدوجاً صدر مؤخراً من واشنطن وطهران، يمنح عمان وبغداد، الحرية لتفاهم يحتاجه البلدان. وإذا كانت حاجة الأردن للشريك العراقي ظاهرة في أزمته الإقتصادية المالية، فإن حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي ـ الصدّامي النزعة ـ يمكنها النظر إلى الأردن كمنطقة نفوذ عربية سنية تحجّم وتخنق التمرد في غرب العراق، وتفتح، في الوقت نفسه، آفاقا لاستعادة علاقات إقتصادية ذات فوائد متبادلة متعددة.

نحن الآن، إذاً، أمام ثلاث قوى وثلاثة مشاريع سياسية في الأردن، (1) قوة النظام الذي استعاد وحدته، ومشروعها هو تلاحم الفئات والقوى البرجوازية، البيروقراطية والكمبرادورية والعشائرية التقليدية، واستعادة الهيمنة على المجال

السياسي الداخلي من خلال المناورة في السياسة الخارجية، (2) قوة الإخوان المسلمين الذين استبعدوا، في إنتخاباتهم الداخلية مؤخرا، العناصر الوطنية والليبرالية، لصالح متشددين دينيين وحمساويين. ومشروعهم الآن هو التخلي عن تحالفاتهم الليبرالية، عائدين إلى التقوقع على الذات، وتكثيف خطابهم كممثلين للأردنيين من أصول فلسطينية، وكوكلاء لحركة "حماس". وهو ما يهدد وحدة النسيج الوطني الاجتماعي في البلاد، ويشكّل تحديا رئيسيا للنظام وللحركة الوطنية معا، (3) الحركة الوطنية الاجتماعية. وقد تراجع، في الآونة الأخيرة، حضورها الميداني، من دون أن يتراجع خطابها المهيمن عن مواقعه التي إحتلها في وعي الفئات الشعبية، خصوصا في المحافظات. إن التسوية المطروحة بين البيروقراطية والكمبرادور لن تجتذب إليها العناصر الشعبية والمسيّسة من العشائر التي تمدّ الحراك الشعبي بقياداته وجمهوره. ولا يوجد في الأفق مشروع تسوية داخلية مع هذا الحراك المصرّ على أربعة مطالب جوهرية هي (1) الحكم الدستوري، (2) تصفية مرحلة الخصخصة والفساد واستعادة أموال وأرضي وشركات ومرافق الدولة، (3) الفصل في قضية المواطنة واخضاع التجنيس للقانون وتأكيد هوية الدولة الأردنية في إطارها العربي، (4) تنمية المحافظات في خطة وطنية تستند إلى الإدارة المحلية.

بالمقابل، يسعى النظام إلى حل أزمته المالية المتفاقمة من دون المساس، جوهريا، بمصالح النخب الكمبرادورية، ويعجز، بالتالي، عن حل المشكلة الإجتماعية، في مثل عجزه عن حل المشكلة الوطنية. الأفكار المطروحة لحل الأزمة المالية، تقليدية، ومنها إزالة الدعم عن عدد من المشتقات النفطية والكهرباء. وهو إجراء سيقود، رغم توخي التعويض المالي للفئات الشعبية أو تلافي زيادة أسعار مستهلكاتها من الطاقة، إلى موجة تضخمية في ظل سوق حرة بلا ضوابط تدخلية. وهذا الإجراء الذي سيوفر على الخزينة ما لا يزيد عن 10 بالمئة من تمويل الدعم، سيكون له آثار ضاغطة جديدة على المستوى المعيشي للأغلبية الشعبية.

البديل الثاني الذي يسعى إليه النظام يتمثل في الحصول على مساعدات مالية سخية، مشكلتها تكمن، حتى إذا أتت، في أنها مؤقتة، بينما العجز في الموازنة مستمر ومتصاعد. لكن المشكلة الأساسية لهذا البديل المعتاد، تتمثل في عدم وجود آلية توزيع داخلي، مما يستهلك أي مساعدات، مهما كانت ضخمة، لحساب الفئات الكمبرادورية والمتنفذة.

ومن العجيب حقا أن قوى النظام السياسي تقفل عيونها عن الوقائع، وتحسب أنه يمكن إستعادة الإستقرار السياسي على أساس تجديد الإمتثالية، ومن دون الإستجابة للحد الأدنى من المطالب الاجتماعية.

الستاتيكو السياسي القائم في أردن اليوم، ناجم عن توازن القوى الحساس بين النظام والإخوان المسلمين والحركة الوطنية. إذا سار النظام في المشروع الإخواني فسوف ينتهي إلى الإنتحار السياسي، وإذا سار مع الحركة الوطنية، فسوف ينتهي إلى ضرب مصالح الفئات البرجوازية التي يعتمد عليها ويمثلها. إنه في مأزق. ومع ذلك، فهو ما يزال يتمكن من حل مشكلاته يوما بيوم، طالما أن الإخوان المسلمين عاجزين عن التفاهم مع الحركة الوطنية، وطالما أن الأخيرة عاجزة عن إستيعاب وتجنيد الفئات الشعبية من الأصول الفلسطينية. لكن تظل الحقيقة الأساسية قائمة، وهي أن المرجل الأردني يغلي بالقوى والمشاريع والتداخلات المحلية والإقليمية والدولية.

الاثنين 14 آذار 2012

ربيع الإخوان في خريف الأردن :
انشقاق المجتمع واستعصاء التسويات

70 ألفا، حسب الإخوان المسلمين، أم أقل من عشرة آلاف، حسب الأمن العام الأردني،كان عدد المشاركين في "جمعة إنقاذ الوطن"، 5 تشرين الأول 2012، في عمان؟ الرقم الواقعي، وفقا لحسابات المراقبين والصحافة العالمية، يدور حول الخمسة عشر ألفا. ولا يعدّ هذا الرقم تطورا نوعيا في كمّ المشاركة في فعاليات الحراك الشعبي التي شهدت مسيرات واعتصامات شارك فيها الآلاف سابقا. فما الجديد في هذا الحدث ليجعله مفصليا، وليحظى باهتمام سياسي وإعلامي غير مسبوق؟

جاءت هذه "الجمعة"، بعد توقف جُمَع الاحتجاجات الشعبية أشهرا، لتكون إخوانية بالكامل، من حيث الدعوة والتنظيم والبرنامج والشعارات؛ لا بل إنها تُعدّ النشاط الأول لهيئة سياسية جديدة أنشئت باسم " الهيئة العليا للإصلاح" مكوّنة، حصريا، من إخوان الجماعة وإخوان ذراعها السياسية في حزب جبهة العمل الإسلامي. وتعكس هذه الحصرية ، من جهة، قرارا إخوانيا بالانفراد بقيادة المعارضة الأردنية، ولكنها تشير، من جهة أخرى، إلى عزلة إخوانية عن أحزاب وقوى المعارضة التقليدية الأخرى. وهذه انفضت عن " الإخوان"، إما للنأي بنفسها عن نهج التصعيد، كما هو حال "الجبهة الوطنية للإصلاح" الليبرالية بقيادة الرئيس أحمد عبيدات، أو بسبب الخلاف حول الموقف من الصراع في سورية، كما هو حال القوميين واليساريين.

يستثمر "الإخوان" حالة الفوضى في صفوف الحراك الشعبي الذي خضع لعملية تفكيك سياسي ـ أمني انتهت بفقدانه البوصلة الذاتية وانكشافه على مؤثرات الأجندات المختلفة من خارجه. لقد تشقق ذلك الحراك ـ الذي كان

منسّقا في شبكة وطنية إلى أكثر من مائة وخمسين لجنة ومسمّى تشكل لوحة فوضوية. ويستخدم "الإخوان" عددا من تلك اللجان للحصول على غطاء سياسي، لكن من دون تمكين الحراكيين من المشاركة في صنع القرار المعارض.

عوامل عديدة ساهمت في انكماش وتشقق الحراك الأردني، اعتبارا من صيف 2012، منها الشكوك حول المآل غير الشعبي لأنظمة الربيع العربي، وتحوّل الحراك الديموقراطي إلى حرب مروّعة في سورية، والإصابة المبكّرة بأمراض الانشقاقات الحزبية والفئوية والفردية، وضعف الثقافة السياسية مقابل المؤثرات الإعلامية الليبرالية ـ الوهابية، إلا أن المسؤولية الرئيسية التي عرقلت وما تزال تعرقل وحدة الحركة الشعبية وفاعليتها، يتقاسمها طرفا الثنائية القاتلة (النظام/"الإخوان")، المتواطئة على منع قيام القوّة السياسية الثالثة في البلاد. وهي القوة الوحيدة المؤهّلة، ببرنامجها الوطني الاجتماعي، لتلافي انهيار الدولة تحت ضربات الانشقاق الأهلي بين الأردنيين والأردنيين ـ الفلسطينيين.

أصبح واضحا أن طرفيّ الثنائية تلك، يزمعان الخروج من أزمتيهما بأي ثمن، حتى لو كان الثمن هو الفوضى المعممة؛ ففي الفوضى، تُطوى ملفات محاكمة الفساد ومراجعة الخصخصة والتنمية والمسألة الوطنية، وتعيد النخب الحاكمة انتاج هيمنتها على المجتمع في مواجهة " الإخوان"، ويغتنم الأخيرون الفرصة لتفكيك الحركة الوطنية الشعبية واستلحاقها سياسيا، وتنظيم "الجهاد" للاستيلاء على السلطة، بالانتخابات أو بالعنف.

خلال الأشهر الأخيرة من عام 2012، تمحورت المعركة بين النظام و"الإخوان" حول قانون الانتخابات (سنتوقف، عنده، في عرض مرفق). وقد فشلت جميع المفاوضات الثنائية بشأنه بسبب الهوّة الواسعة بين الموقفين. باختصار، يريد" الإخوان" قانونا يمنحهم الأغلبية البرلمانية وتعديلات دستورية تمكنهم من الانفراد بالحكم. ولذلك، فقد رفضوا كل الحصص المغرية المقترحة، وأعلنوا عن مقاطعة التسجيل للانتخابات المبكرة.

نجحت "الهيئة المستقلة للانتخابات" في اجتذاب ثلثيّ الناخبين المحتملين للتسجيل، وخسر "الإخوان" معركة المقاطعة. ولعل ذلك قد اضطرهم إلى اللعب على المكشوف، وبالورقة الأخطر، ورقة التحشيد الديموغرافي - السياسي.

اللافت في فعالية جمعة "إنقاذ الوطن"، أن الإخوان المسلمين، نجحوا. كما لاحظ صحافيون أردنيون من بينهم فهد الخيطان في "الغد" الأردنية. "وربما للمرة الأولى، في حشد أردنيين من أصل فلسطيني خلف برنامج داخلي، وليس لأمر يتعلق بالقضية الفلسطينية كما جرت العادة في السابق".

نائب المراقب العام للجماعة، الحمساوي زكي بني رشيد، كان معنيا بالتركيز على هذا الجانب، فقال، في تصريحات صحافية متحدية، "إن غالبية المشاركين في مسيرة إنقاذ الوطن هم من عمان والزرقاء"، أيّ من أوساط الأردنيين من أصل فلسطيني.

ويعكس هذا التحدي تلويح الإخوان المسلمين بقدرتهم على كسر الحاجز السياسي و النفسي، والدفع بالكتلة الأردنية - الفلسطينية من حالة الانكفاء والصمت إلى حالة الحركة والتعبير عن مطالبها بالمحاصصة السياسية. هل يستطيعون؟

مؤشرات الجمعة الأولى من الربيع الجديد، لا تكفي للإجابة. فإذا كان صحيحا أن جمهور تلك الجمعة كان في أغلبيته الساحقة، فلسطينيا، فقد كان، بالقدر نفسه، إخوانيا، أي أنه من جمهور "الإخوان". وسيكون علينا أن ننتظر بعض الوقت لكي نرى ما إذا كانوا قادرين على اجتذاب أوساط أخرى.

بدأ "الربيع الأردني" الأول بمظاهرات حاشدة في عمان والمحافظات في 14 كانون الثاني 2011، واستمر، على مدار عشرين شهرا، في صعود وهبوط متتالين، انتهيا بستاتيكو مؤسس على توازن في القوى بين الحراك الشعبي والنظام، بينما كانت الكتلة الأردنية - الفلسطينية، محيّدة. والآن، هل نستطيع القول إن ربيع "الإخوان" - باسم المظلومية الفلسطينية، قد بدأ في الأردن ؟

يلاحظ سليمان الخالدي من "رويترز" أن الإخوان المسلمين يحتجون على

" قانون انتخابات يبقي على نظام يهمش تمثيل الأردنيين من أصل فلسطيني - الذين يستمد الإسلاميون التأييد منهم - لصالح الأردنيين الذين يمسكون بالسلطة بقبضة قوية، ويشكلون العمود الفقري لقوات الأمن والجيش التي تتمتع بنفوذ كبير".

و يؤكد تقرير للجزيرة نت أن "الإخوان" يقودون الاعتراض على قانون الانتخابات الذي " يعطي العشائر في المناطق الإقليمية التي يقطنها عدد قليل من السكان، حصة من المقاعد البرلمانية، أكبر بكثير من تلك المخصصة لمعاقلهم في المدن".

من الواضح أن"الإخوان"توصلوا، أخيراً، للدمج بين قضيتهم الخاصة المتعلقة بمطلبهم للشراكة في الحكم - أسوة ببلدان الربيع العربي - وبين قضية تيّار المحاصصة السياسية الساعي إلى استقطاب الأردنيين - الفلسطينيين.

وسوف يمنح هذا الدمج للطرفين قوة مضاعفة قادرة على تحفيز وتنظيم قاعدة جماهيرية متسعة وراء برنامج سياسي يحظى بدعم دولي (أميركي وأوروبي) علني، ويمكنه أن يفوز، أيضا، بالدعم الإقليمي من قبل قَطر وأنظمة الربيع العربي وتركيا.

لا تشغل سفراء الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي في الأردن، قضية، كما تشغلهم قضية زيادة التمثيل السياسي للأردنيين من أصل فلسطيني.

وتكشف وثائق ويكليكس الأردن أن الانشغال الرئيسي للسفارة الأميركية بعمان ينصبّ على هذه القضية المغرية من حيث أنها تمزج بين هدف يخدم المصالح الإسرائيلية في التوطين السياسي للفلسطينيين في الأردن وتقويض حق العودة، وبين هدف يخدم "المُثُل الديموقراطية". وبينما كانت السفارات الغربية تناقش هذا الموضوع الحيوي في السياسة الأردنية، لسنوات، مع نخب برجوازية معزولة عن جماهير المخيمات والأحياء الفلسطينية، أصبح لديها اليوم شريك سياسي قوي ذو مكانة إقليمية ومحلية، ويتمتع بقواعد جماهيرية، أعني الإخوان المسلمين.

لم تكن "جمعة إنقاذ الوطن" منسقة بين طرفيّ النقاش، لكن أحد السفراء

الأوروبيين، سأل وفدا إخوانيا، بصراحة، حول قدرة الجماعة على تنظيم مسيرة من خمسين ألفا، لكي يكون بالإمكان تسويغ دعم جدي وعلني للمطالب الإخوانية. كانت الرسالة واضحة. وهي التي حددت الرقم المعلن مسبقا للمسيرة الافتتاحية للربيع الإخواني المتأخر في خريف الأردن المستنزَف ماليا واقتصاديا والمعاقَب لصموده في رفض التدخّل في سورية؟

على هامش تلك المسيرة تعالت أصواتٌ بين "ضيوفها" من نشطاء الحراك الشعبي عبرت عن المزاج المناهض للفساد والخصخصة والمحتج على إفقار الأغلبية وتهميشها، لكن المحتوى السياسي الرئيسي للفعالية، ظل مؤطرا بالمطالب الإخوانية المحددة ب"شروط الاصلاح السبعة". وهي: "قانون انتخاب ديمقراطي وعصري يمثل إرادة الشعب، واصلاحات دستورية تمكن الشعب من أن يكون مصدرا للسلطات، وحكومة برلمانية منتخبة تحقق تداول السلطة على المستوى التنفيذي وترسيخ دولة القانون والمواطنة على أساس الحقوق والواجبات، والفصل بين السلطات وتحقيق استقلالية القضاء، وإنشاء محكمة دستورية، ووقف تدخل الأجهزة الأمنية في الحياة السياسية والمدنية، ومكافحة الفساد بجدية وفعالية".

نلاحظ، هنا، أن المطلب الشعبي الرئيسي المتصل بالتصدي للفساد قد احتل أسفل قائمة شروط الاصلاح. وقد صيغ بكلمات باهتة، ومن دون تحديد عياني، وبإغفال الزمن: فساد الماضي أم فساد المستقبل؟ الجميع يتحدث، بما في ذلك الفاسدون، عن "مكافحة" الفساد، ولكن القضية الشعبية الفعلية تتمثل في المحاكمات الشاملة والمتزامنة لملفات الفساد الكبرى، ومراجعة اتفاقيات الخصخصة،واسترداد أموال الخزينة وممتلكاتها وإحياء القطاع العام الاقتصادي. ولكنها مطالب لا تعني الإخوان المسلمين، ولا تمثّل جوهر قضيتهم في الأردن.

شروط الاصلاح الإخوانية مصاغة بصورة فضفاضة ومضطربة، لإخفاء مضمونها الفعلي؛ فالشرط الخاص باستصدار" قانون انتخاب ديموقراطي

وعصري يمثل إرادة الشعب" هو موضع سجال بين الإرادات الشعبية . ولا يوجد، في الواقع، أي نوع من الإجماع حول نظام انتخابي ما. وعلى سبيل المثال، فإن ما يهم المحافظات، بالدرجة الأولى، هو عدد مقاعدها، بينما تهتم النخب بطريقة الانتخاب وبالدائرة الوطنية، في حين يسعى تيار المحاصصة إلى إعادة توزيع المقاعد النيابية على أساس الكثافة السكانية. وعلى هذا، فإن المطلوب وطنيا وديموقراطيا، هو قانون انتخاب توافقي، ساهم الإخوان المسلمون في منع التوصل إليه بسبب الحاحهم على قانون انتخاب يضمن زيادة مؤثرة في تمثيل الأردنيين. الفلسطينيين ووفق نظام انتخابي يكفل للإخوان بالذات حصد نتائج تلك الزيادة والحصول على الأغلبية البرلمانية.

لا أعرف ما إذا كان هناك نقاش داخل "الإخوان" بشأن طبيعة الحكومة التي يريدونها، برلمانية أم منتخبة؟ ذلك أنهم طالبوا بالاثنتين معا في بند" الحكومة البرلمانية المنتخبة"، وهو خلط بين مطلبين متناقضين. فالحكومة البرلمانية هي غير الحكومة المنتخبة. الأولى تتشكل وفق المشاورات النيابية الملزمة أو الأغلبيات النيابية، أما الثانية، فتعني انتخاب رئيس الوزراء مباشرة من قبل المواطنين. وفي الحالتين، يظهر، بوضوح، أن "الإخوان" مصممون على انتزاع السلطة لأنفسهم، جزئيا بالأغلبية البرلمانية، أو كليا بانتخاب رئيس الوزراء. وهو ما يفتح باب الاحتمالات بشأن مدى الإصلاحات الدستورية التي يقترحونها.

المطلب الخاص بـ" دولة المواطنة على أساس الحقوق والواجبات" يعكس، في السياق السياسي العياني هنا ، محاولة لإثارة روحية " الحقوق المنقوصة"، لا غير. فمن الواضح أن الإخوان المسلمين لا يهتمون بالمساواة الحقوقية المدنية(حيث الأولوية للشرع) أو بالمساواة الدينية (هل يقبلون بمسيحي رئيسا للوزراء؟ أو بحق المواطن بالاعتقاد الخ ؟) أو بالمساواة بين الجنسين أو بالمساواة الاجتماعية.

الشرط الوحيد الصريح من شروط الاصلاح، هو الخاص ب "وقف تدخل الأجهزة الأمنية في الحياة السياسية والمدنية". تقليديا، وبينما كان الإخوان

المسلمون غارقين في التنسيق مع " الأجهزة"، كان ذلك المطلب أساسياً بالنسبة للمعارضة والحركات الشعبية الأردنية، ولكنه، في الظروف الجيوسياسية الملموسة القائمة اليوم، يعكس حاجة إخوانية لتحقيق هدفين، أولهما إطلاق حرية "الجهاد" ضد النظام السوري وحرية حماس بالعمل ضد السلطة الفلسطينية، وثانيهما إضعاف الدولة الأردنية بما يسمح للإخوان بالاستيلاء على السلطة وإقامة الدولة البديلة ذات الرداء الإسلامي، مستفيدين من فترة الفراغ السياسي الحالية قبل أن تنجز الحركة الوطنية الأردنية، مهمتها التاريخية في بناء حزبها القادر على تنظيم المجتمع وإدارة الدولة، على الضد من الحزبين السلطويين، حزب "الإخوان" وحزب النظام.

■ ملاحظات بصدد قانون الانتخابات العام لسنة 2012

التعديلات المُدخلة على قانون الانتخاب العام، لا تعكس النقاشات الطويلة حوله، إلا بالنسبة للمثقفين الواهمين. ذلك أنها، ببساطة، ليست سوى خلاصة لموازين القوى في البلاد. وهذه لا تسمح بأكثر من ثلاثة تعديلات: استحداث دائرة وطنية، وهيئة مستقلة للانتخابات، وشروط معقولة للنزاهة.

ما تداولته التيارات والشخصيات واللجان، طوال ما يقرب السنتين، حول قانون الانتخاب المأمول، لم يخرج عن نطاق اقتراحات وطموحات لم تتبلور في مشروع سياسي يحظى بالإجماع وبقوة الدفع الكافية لفرضه. وبالمحصلة، صدمت النخب بعدم قدرتها على التغيير. حتى الملك عبدالله الثاني نفسه، أعلن أنه غير راض عن قانون الانتخابات بصيغته النهائية.

تحت الضغط المتعدد الأشكال للعشائر وبيروقراطية الدولة، لم يكن ممكنا المساس بالدوائر المحلية ومقاعدها، فبقيت كما هي 108 مقاعد يتم انتخابها بموجب نظام اقتراع يقوم على الصوت الواحد للناخب، وهو نظام يتضمن عيوبا عديدة، وغير مرض حتى بالنسبة للقوى الاجتماعية في المحليات، لكن،

بالمقابل، كان تغيير ذلك النظام المعيب، يتطلب، بصورة أو بأخرى، إعادة توزيع المقاعد النيابية، بما يصطدم بمصالح محلية وازنة. وبذلك جرى إقرار الدوائر المحلية ونظام الاقتراع كما كانا في السابق. كما جرى الإبقاء على الكوتا النسائية وزيادتها إلى 15 مقعدا.

بالمقابل، وتحت ضغوط القوى الحزبية والمثقفين، جرى استحداث دائرة وطنية من 27 نائبا يتم انتخابهم وفق نظام القائمة المغلقة وعلى أساس النسبية. وهو ما يفسح في المجال لمنح الانتخابات محتوى سياسيا وأيديولوجيا ومدنيا.

لكن نسبة النواب المنتخبين على المستوى الوطني تظل محدودة، ولا تحدث أثرا نوعيا في تركيبة المجلس (27 مقعدا من أصل 150 مقعدا).

بات واضحا أن إصلاح النظام الانتخابي جذريا في الأردن، يتطلب أولا، وقبل كل اقتراح أو طموح، الإجماع على حسم ملف الهوية الوطنية والمواطنة والتحديد القانوني للهيئة الناخبة. وذلك من خلال اخضاع قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية للإجراءات الدستورية والقانونية التي تنهي حالة الفوضى والغموض الحاليين في مجال التجنيس السياسي المستمر وامكانية الانزلاق نحو كونفدرالية ثنائية مع الجزء المتروك، إسرائيليا، من الضفة الغربية.

رفض النظام، كما "الإخوان"، دائما، قوننة فك الارتباط. ومن المفهوم أن النظام يخشى أن تكتمل، بتلك القوننة، شروط التغيير الديموقراطي في البلاد، أما " الإخوان"، فإن غموض العلاقة مع الضفة الغربية، يقع في صلب مشروعهم لحكم الضفتين.

بالمقابل، فإن حسم ملف القضية الوطنية، سوف يخلق بيئة سياسية جديدة نوعيا، تسمح بتخليق الإجماع الشعبي على نظام انتخابي وطني وديموقراطي في آن معا، ويؤدي إلى الاندماج المجتمعي وتوحيد المجال السياسي في البلاد.

تبيّن الآن أن تلك الأطروحة ليست مجرد رأي طالما هوجم من قبل الموالاة والمعارضة معا، بل هو الأرضية الضرورية لأي اقتراح تقدمي في مجال الإصلاح السياسي، سواء لجهة تعميق التعديلات الدستورية أم لجهة التحوّل

الديموقراطي. وهذه المعادلة لا تزال ماثلة. ومن دونها ستظل القوة السياسية الرئيسية في بلدنا، المتمثلة في جماهير المحافظات، محشورة بين خيارين سيئين، (1) خيار الفئات الحاكمة التي لا تريد لهذه الجماهير أن تستقل سياسيا وأن تكوّن نخبها البديلة، و(2) خيار "الإخوان" المفضي إلى خلخلة المعادلة الديموغرافية السياسية للتكوين الوطني الأردني.

بين سندان الحكم ومطرقة "الإخوان"، تعددت الاقتراحات الخاصة بتعديل النظام الانتخابي، لكنها، جميعها، لم تحظ بالدعم الاجتماعي السياسي الكافي، بما يحوّلها إلى مشروع سياسي فعلي. وهكذا انتهينا إلى نظام انتخابي يكرّس العلاقات السياسية القديمة في الدوائر المحلية، بينما يسمح للتيارات والشخصيات العامة بالمنافسة على كعكة صغيرة للغاية.

المواطنة والهوية، الأردن وفلسطين

المواطنة مفهوم ليبرالي برجوازي أصيل وتقدمي، نُحتَ في مجابهة الأرستقراطية الإقطاعية والعسكرية والفئات صاحبة الامتيازات، بهدف خلق إطار متساو يندرج فيه البرجوازيون في عهد صعود الرأسمالية. وقد تطوّر هذا الإطار ليشمل، لاحقا، الفلاحين والعمال وكل الفئات الشعبية، بحيث أصبح كل فرد في الدولة، بغض النظر عن وضعه الطبقي، مواطنا، أي عضوا في الدولة، له حق الاقتراع للمجالس البلدية والتشريعية ـ وكان هذا الحق محصورا في السابق على الملاكين وأصحاب الامتيازات ـ ومتمتعا بالحريات المدنية والسياسية وبالمساواة القانونية. ولكن، ليس، بالطبع، المساواة الاجتماعية.

وقد تبيّن، في الممارسة التاريخية الملموسة، أن المواطنة، كإطار للمساواة القانونية والسياسية، هي مجرد وهم، طالما أن هناك فئات تحتكر وسائل الانتاج والثروة وتفرض سيطرتها الاقتصادية ـ وتاليا السياسية والثقافية ـ على الأغلبية الشعبية. وعلى هذه الخلفية، ظهرت الحركات الاجتماعية التقدمية الهادفة

إعادة توزيع الثروة والسلطة على المستوى القومي (كما في أنظمة التحرر الوطني) أو انتزاعها لصالح الأغلبية الشعبية (كما في التجارب الاشتراكية).

وفي بلد كالأردن، يتمتع حوالي 2 بالمائة فقط من مواطنيه ب60 بالمائة من ثرواته، ويعيش ثلث سكانه تحت خط الفقر وسدسهم تحت خط الجوع، فإنه لا معنى لرؤية تغييرية تستند إلى مفهوم المواطنة، بل أن هذه المفهوم، في الظروف الأردنية العيانية، مضلل إلى أبعد حد، ذلك أنه يسعى إلى المزيد من الضغوط على كتلة مفقَرة ومهمّشة. ولكن لنخبها بعض الامتيازات السياسية. لصالح نخب برجوازية، تريد، بالإضافة إلى استيلائها على الثروة، أن تستولي على السلطة السياسية، باسم المحاصصة على أساس الهوية.

لكن المواطنة تظل الإطار الذي لا غنى عنه للدولة الحديثة، سواء أكانت ديموقراطية أم لا. فمنطق الحداثة يستحضر منطق المواطنة. لماذا؟ لأن الدولة تتحقق في وحدة الهوية الوطنية، والمواطنة هي الإطار اللازم لجبّ الهويات الفرعية ذات الدينامية التفكيكية. لكن، لننتبه، هنا، إلى نوعية الهويات الفرعية التي ينبغي جبّها بالمواطنة. إنها الهويات الدينية والطائفية والمذهبية والجهوية والاتنية القومية الخ ولكن ليس بينها الهوية السياسية الوطنية. فدولة المواطنة تصهر الهويات الفرعية، ما عدا الهويات الوطنية السياسية التي، بإلغائها، لا تعود هناك دولة وطنية واحدة ، بل فدرالية لتجمّع هويات وطنية.

لم يكن المجتمع الأردني بحاجة إلى الفكر الليبرالي الغربي، لكي يبتدع أشكالا محلية مبدعة تجبّ الهويات الفرعية (مسلم مسيحي درزي عربي شركسي شيشاني أرمني شامي فلسطيني الخ) في وحدة مجتمعية ذات هوية وطنية واحدة هي الهوية العربية الشرق أردنية. وهي هوية نشأت على أسس نمط انتاجي فلاحي بدوي عشائري، وتطورت، لاحقا، في دولة وطنية.

لا توجد مشكلة هوية لدى الأردنيين بغض النظر عن الدين والجهة والأصل. ولا توجد مشكلة في أن قسما من الشعب الفلسطيني الشقيق تهجّر قسرا إلى الأردن، وحصل على الجنسية الأردنية، وأصبح في عداد المواطنة، لكن مع تمسكه

بالهوية الوطنية السياسية الفلسطينية التي تعد حصنا من حصون مقاومة المحو الصهيوني لفلسطين وشعبها. لكن المشكلة التي تواجهها الدولة الأردنية، اليوم، تكمن في مساعي شقّها على أساس ابتداع صراع زائف بين هويتين وطنيتين متعايشتين، واقعيا، في إطار مواطنة قانونية تعني الفرد ولا تعني الجماعة. الفرد - بغض النظر عن أصله. مواطن له حقوقه الكاملة في البلد المضيف، والجماعة - بغض النظر عن مواطنيّة أفرادها. جزء من الشعب الفلسطيني. وحقوقه في فلسطين.

خارج هذه المعادلة (مواطنة الفرد وهويّة الجماعة) تطرح القوى المناوئة لاستراتيجية المقاومة والوحدة القومية المشرقية، حلّين، يقوم أولهما على تذويب الهويتين الوطنيتين، الأردنية والفلسطينية، في هوية ثالثة، هاشمية أو " خليجية " أو عولمية الخ. ويقوم ثانيهما على اقتراح المحاصصة السياسية بين الجماعتين الوطنيتين في إطار فدرالية طوائفية تتأسس على حرب أهلية مستمرة، ساخنة أو باردة.

الثلاثاء ٩ تشرين الأول ٢١٠٢

نهاية نموذج الاقتصاد الكمبرادوري المُعال

تشكل نموذج الاقتصاد الكمبرادوري المُعال بالمعونات الخارجية والسياحة وحوالات المغتربين وبيع الأصول والمدمن على الاقتراض الخارجي والداخلي،، في عدد من البلدان العربية غير النفطية، أهمها مصر، حيث انهارت التجربة التنموية الوطنية بعد رحيل جمال عبدالناصر، لكن الحالة المثالية لذلك النموذج هي حالة الأردن.

فيما يلي وقفة مع الحالتين، المصرية والأردنية.

أولا، الحالة المصرية:

"إن السياسات الاقتصادية التي كانت متبعة في عهد مبارك، كانت تسير في الطريق الصحيح، لكن شابها تفشي الفساد والمحسوبية" **حسن مالك**، المنظّر الاقتصادي للإخوان المسلمين في مصر.

1. النموذج الكمبرادوري في الحالة المصرية

إذا كانت طموحات الليبرالية السياسية هي التي قادت النشطاء العرب الشباب إلى ميادين 2011، ضد الاستبداد، فإن جماهير الانتفاضات التي ما تزال مستمرة، وعتّ أم لم تع، تتحرك ضد الليبرالية الاقتصادية الكمبرادورية، ونتائجها الكارثية على حياة الشعوب، ومستقبلها.

في الحالة المصرية المثالية لتحليلنا، وجدنا أن تحقيق أهداف مثل إسقاط النظام الحاكم، وإطلاق الحريات العامة، وإجراء العمليات الانتخابية المتحررة من القيود السلطوية، لم تغيّر شيئا في الواقع البائس للاقتصاد والمجتمع

المصريين، وإنما زادته سوءا. لا يمكن، بالطبع، تجاهل تأثير الأحداث الثورية نفسها على تراجع المؤشرات الاقتصادية، بل يمكن النظر إلى ذلك التراجع كمرحلة مؤقتة، إذا كان هنالك أفق اقتصادي ـ اجتماعي بديل. إلا أن انغلاق الدائرة السياسية المصرية على سلطة الإخوان المسلمين والسلفيين ـ المؤمنين بالليبرالية الاقتصادية ـ ومعارضيها المجتمعين تحت راية الليبرالية السياسية والثقافية، أظهر أن مصر تعيش، الآن، بلا أفق للخروج من أزماتها الاقتصادية والاجتماعية البنيوية.

في خطاب له أمام الجالية المصرية في قطر، طمأن الرئيس محمد مرسي، جمهوره، بالقول إن " الدولة المصرية هي الفقيرة، لكن المجتمع المصري غني". وهكذا، ومن دون أن يدري، لخّص مرسي أزمة مصر: المجتمع المصري ليس غنيا بالطبع، وإنما فئات قليلة منه هي التي تملك الثروات. وهي لم تحقق ثرواتها هذه على الرغم من فقر الدولة، بل نتيجة إفقارها الناجم عن خمسة عوامل، هي :

أولاً، الخصخصة المنفلتة العشوائية التي أدت إلى انتقال العديد من أصول الدولة والمجتمع، إلى أيدي الرأسمال الأجنبي ووكلائه المحليين (الكمبرادور بالمعنى الواسع للكلمة) وشبكات النفوذ والفساد،

ثانياً، تقديم التسهيلات والامتيازات العقارية والضريبية والمالية ومعظم الدعم المقدّم للطاقة والمياه، لصالح المستثمرين المحليين والأجانب، خارج أي خطة وطنية، على حساب خزينة الدولة التي تتولى، أيضا، الإنفاق على البنى التحتية اللازمة للاستثمارات التي تكاد لا تخضع لأي قيود ،

ثالثاً، انسحاب الدولة من الانتاج، وقفل باب التنمية، وتحميلها، في الوقت نفسه، أعباء التعامل مع جماهير المفقَرين والمهمّشين، من خلال الدعم. إن الدعم الجزئي الموجه لتغطية بعض السلع الاستهلاكية الأساسية هو تعويض محدود لتدني الأجور والبطالة، لصالح المستثمرين الذين يُعدّ معدّل الأجور الواطئ ووجود جيش من العاطلين، شرطين لتمكينهم من تحقيق الأرباح، وإدارة سوق العمل، بما يكفل مصالحهم،

رابعاً، ولّما كان النموذج الاقتصادي الكمبرادوري، القائم على النهب والربح غير المقيّد اجتماعيا، عاجزا، بطبيعته، عن تشغيل قسم كبير من قوة العمل، فإن الدولة تتحمل تأمين فرص العمالة المقنّعة الزهيدة الأجور في إداراتها المتضخّمة وتاليا المترهلة والفاسدة. يقوم النموذج النيوليبرالي، نظريا، على الحكومة الصغيرة الكفؤ، لكن طالما ينتج النموذج نفسه، البطالة المتنامية، يغدو حل المعضلة محصورا بالتوظيف في الإدارات، والهجرة. وما يفيض عنهما، يلتحق بأشغال الارتزاق وعالم الجريمة والتهميش. وهو وضع يتطلّب جهازا أمنيا ضخما على نحو غير اقتصادي، تموّله الخزينة المرهقة،

خامساً، إن إدامة هذه اللوحة الشوهاء، تتطلّب تحييد المؤسسة العسكرية، سواء بالإنفاق الكثيف على ضباطها وتجهيزاتها أم بمنحها مجالا استثماريا خاصا بها، أي معاملتها التفضيلية كمستثمر خاصّ. وهو ما يكلّف الخزينة والاقتصاد، أعباء ليس ممكنا، بالنظر إلى طابعها العسكري الأمني، احتسابها.

كل ذلك، بالإضافة إلى كلفة الهدر والفساد، تتحمّله الدولة المصرية، ويلزّها إلى إدمان الاقتراض والبحث عن مساعدات خارجية، ويفقرها عن تقديم خدمات اجتماعية ذات كفاءة في الصحة والتعليم والتأهيل ودعم الحرفيين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطوير الزراعة، ما يؤدي، بدوره، إلى تعميق الفجوة الطبقية بين الأغنياء والفقراء، وتراجع الفرص أمام الفئات الوسطى، وارتفاع نسبة العاطلين والمهمّشين، وهكذا في دائرة جهنمية.

ظهرت آمال بعيد انتفاضة 25 يناير بالخروج من هذه الدائرة المغلقة، وشهدنا موجة من الخطط والمقترحات التنموية التي تقدّم بها خبراء ممتازون وحسنو النوايا، إلا أن التطورات اللاحقة، انتهت بهذه الموجة إلى الانكفاء، وبالجماهير إلى اليأس، والتحوّل إلى ممارسات الفوضى والعنف. ولقد أظهرت المؤشرات الاقتصادية للعام 2011 - 2012، أن "الثورة" لم تمس النموذج الكمبرادوري، كذلك ظهر أن السلطة الإخوانية، ليس عندها بديل عنه، وإنما هي تسعى إلى ترميمه بعدما أصابته الكسور بسبب " الثورة" مثل تراجع مداخيل السياحة.

وهي قطاع مركزي في الاقتصاد المصري. و صافي الاستثمارات الأجنبية وتنامي المطالب العمالية والجهوية، ما يضغط، مجددا، على الخزينة، وتدهور الانتاجية وأنظمة النقل والتوزيع الخ

يتبدى رأس جبل الجليد في أزمة المالية العامة المتفاقمة على نحو غير مسبوق، نوجزها وفقا لبيانات وزارة المالية 30 تشرين الأول 2012، كما يلي:

أولاً، ارتفاع العجز الكلي للموازنة العامة للدولة ليصل إلى 166.7 مليار جنيه أي ما يعادل 10.8 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2011/ 2012 مقابل 134.5 مليار جنيه خلال العام المالي السابق له وذلك لارتفاع المصروفات بنسبة فاقت الزيادة في الإيرادات العامة،

ثانياً، مكونات ارتفاع المصروفات تتمثّل في زيادة أجور الموظفين الحكوميين لمعالجة آثار التضخّم على امكانية انهيار الإدارات، وإعادة تأسيس الجهاز الأمني، وفي زيادة الفوائد على أذونات الخزينة (الدين المحلي)،

ثالثاً، ارتفاع العجز الكلي في ميزان المدفوعات ،خلال عام 2012، إلى 11.3 مليار دولار، مقارنة بعجز قدره 9.8 مليار دولار خلال العام المالي السابق،

رابعاً، ارتفاع نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بنهاية حزيران 2012 إلى 1155.3 مليار جنيه بما يعادل 74.9 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 967.3 مليار جنيه في نهاية حزيران 2011 بما يعادل 70.5 % من الناتج المحلي الإجمالي،

خامساً، حدوث انخفاض طفيف على رصيد الدين الخارجي بنسبة 1.5 % ليبلغ 34.4 مليار دولار بنهاية حزيران 2012 مقابل 34.9 مليار دولار بنهاية حزيران 2012، إلا أن الدين الخارجي مرشح لقفزة جديدة مع اتجاه الحكومة المصرية إلى اقتراض 4.8 مليار دولار من صندوق النقد الدولي.

ومن المعروف أن الصندوق لا يمنح قروض الهيكلة المالية هذه، إلا بشروط تضمن وفاء الدولة المقترضة بالتزاماتها إزاء الدائنين، وفق نموذج مالي وآخر اقتصادي. في النموذج المالي تقوم الدولة بإلغاء الدعم للسلع وخدمات المرافق

الأساسية، وضبط الأجورو نفقات الخدمات العامة كالصحة والتعليم ودعم التنمية الخ، بما يخفّض العجز المالي ضمن سقوف متفق عليها. وفي النموذج الاقتصادي، يشترط تأمين بيئة مناسبة لجذب من الاستثمارات الأجنبية لزيادة الصادرات، وكذلك زيادة الضرائب غير المباشرة (التي يتحمل المواطنون وليس الرأسماليين، أعباءها) وتمكين الدولة، بالتالي، من السداد. وفي ظل التزامات كهذه، فإنه لا يبقى لدى السلطات إلا القليل من حرية الحركة والقدرات التمويلية، لتغطية برامج تنموية واجتماعية.

(2) الإخوان المسلمون ليسوا بديلاً

إشتهر جمال، نجل الرئيس المخلوع حسني مبارك، في ملف توريث رئاسة الجمهورية. لكن الوريث كان، في واقع الأمر، ليس شخصا بعينه، وإنما رئيس يضمن النهج النيوليبرالي؛ فالفئات الكمبرادورية أو ما يُعرف بمجتمع رجال الأعمال الجُدد الطامحين إلى إحتكار السلطة السياسية من خلال استخدام آليات النظام القائم باتجاه التوريث، كانوا، قبل 25 يناير 2011، يدعمون نجل مبارك في مواجهة «الحرس القديم» وقادة الجيش، الذين اعترضوا على خيار التوريث، ليس من موقع الرفض المبدأي لهذا الخيار الملكي، ولكن من موقع السعي للحفاظ على امتيازاتهم التقليدية في مواجهة رئيس محتمل ارتبط تكوينه وفكره بمجتمع رجال الأعمال بالذات.

كسرت الانتفاضة المصرية، جدل التوريث داخل النخبة المباركية، وقفزت بمرشح جديد لنخبة رجال الأعمال الكمبرادوريين، مرشح الإخوان المسلمين. كان أولا خيرت الشاطر، الزعيم الحقيقي للإخوان، ثم، بسبب مشكلات قانونية، جرى ترشيح إخواني من الصف الثاني، محمد مرسي. لكن مرسي لا يعدو كونه ممثلاً - ربما غير ناجح - للشاطر، الرجل القوي في مصر الآن.

ما هي الفوارق الطبقية بين جمال وخيرت؟ كلاهما رجل مال وأعمال من

الطراز الجديد النيوليبرالي الذي لم يعد يوجد سواه في النظمة الإقتصادية المسيطرة القائمة على ما يسميه سمير أمين ب"الأمولة"، وترجمتها، في عالم الأعمال، الشركات القابضة التي توظف رأسمالا ماليا في نشاطات واستثمارات متعددة، بالشراكة أو عبر السوق المالية.

وكلاهما، جمال وخيرت، كوّنا إمبراطوريتهما المالية عبر شبكة دعم سياسية؛ الأول مستخدما نفوذ النظام وعلاقاته الإقليمية والدولية، والثاني مستخدما نفوذ " الإخوان" وعلاقاتهم وشبكاتهم المتعدية للقُطرية.

خيرت، كإسلامي ملتزم، له أياد بيض من الأعمال الخيرية وكفالة الأسر الخ، وجمال مثله،لكنه - كنيوليبرالي صريح - يسميها " المسؤولية الاجتماعية للشركات" التي ظهرت، كمفهوم وممارسة، لمعالجة نتائج النيوليبرالية الحتمية من انتشار البطالة والفقر المدقع والتهميش.

كان جمال وشركاؤه، بالطبع، يحتكرون، بقوّة السلطة، الأعمال الكبيرة أو يفرضون حصصهم على شركاتها. ولا ريب أن هذه الممارسة السلطوية أضرّت بتوسع ووحدة وفعالية الطبقة البرجوازية الكمبرادورية (كمبرادورية لأن نشاطاتها وثرواتها مرهونة بوكالة الرأسمال المعولَم من موقع التبعية).

"السياسات الاقتصادية التي كانت متبعة في عهد مبارك - حسب القيادي الإخواني حسن مالك - كانت تسير في الطريق الصحيح، لكن شابها الفساد والمحسوبية". الوعد الإخواني، هنا، واضح: لا مساس بالنهج النيوليبرالي ، ولا بالطبقة الكمبرادورية، وإنما تفعيل المنافسة في صفوفها عبر نزاهة الاجراءات والعدالة بين المتنافسين. وقد تلعب القيادة الإخوانية للكمبرادور، هنا، دورا في تفكيك الإحتكارية المباركية، وتسمح بقدر من المنافسة بين رجال الأعمال، خصوصا من المستويات الأدنى.

غير أن هذا الإتجاه التنافسيّ والتوسعي ليس مضمونا مع هيمنة إخوانية شاملة على مفاصل السلطات، تشغّل آليات احتكار حزبية وبالكثير.. إسلاموية. والأرجح أن نمط الإحتكارية والتواطوء والزبائنية، سوف يستمر وإنْ لدى فئات

جديدة، بحيث نكون أمام آليات أسلمة النخب الإقتصادية، وليس آليات إطلاقها من قيود التي تعرقل توسعها.

أربعة عوامل أساسية تتحكم بمسار الإنتقال من كمبرادورية إحتكارية سلطوية إلى كمبرادورية تنافسية وموسّعة على النموذج التركي، وهي: التعددية السياسية والحريات، والحد من سلطة وامتيازات المؤسسة العسكرية، والإستقلالية، والدولة المدنية. ونلاحظ، بصدد النموذج المصري الممكن، مايلي: أولا، إن التعددية السياسية - بمعناها الفعلي - مهددة بسيطرة إنتخابية محكمة للإخوان والسلفيين والجماعات الإسلامية، وهو ما يخلق مناخا شاملا لا يعوق التعددية السياسية فقط، وإنما، ايضا، التعددية الاجتماعية والثقافية،ويعطّل الحريات، ويدفع فئات ناشطة إلى السكون أو الهجرة، ويقيّد المبادرات الإقتصادية للعناصر المستبعدة، سياسيا أو ثقافيا أو طائفيا، ثانيا، أن سلطة الجيش في مصر مضمونة، بسبب ثقل المؤسسة العسكرية وتراثها واستثماراتها ودورها الإقليمي في تأمين السلام مع إسرائيل والاستقرار في المنطقة. ولدى حسبان هذا العامل الستراتيجي بالعلاقة مع الثقل الوطني التقليدي للجيش المصري، نرى أن موازين القوى بين البرجوازية الكمبرادورية - حتى في ثوبها الإخواني المدعوم حزبيا وإنتخابيا - وبين المؤسسة العسكرية، لا تسمح بلجم قيادات الجيش من دون تسوية تحفظ امتيازاته المؤسسية وتحول دون تقليص حصته من الكعكة الإقتصادية، وهو ما سيظل يفرض أشكالا من التشوّه الإقتصادي والإحتكار والضغوط على مجتمع الأعمال، ثالثاً، أظهر السلوك السياسي للإخوان المسلمين - كما السلفيين - ولاءهم الإمتثالي لثوابت النظام الدولي والإقليمي المسيطرين، وذلك من خلال التأكيد على العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والغرب، وعلى معاهدة السلام مع إسرائيل، ولكن الأهم من خلال العلاقات المتشابكة - والدونية - مع السعودية وقطر. بل أن خيرت الشاطر، رائد الإتصال والحوار مع الغرب وصاحب المقال الشهير منذ 2005 بعنوان "لا تخافونا"، لم يدفع باتجاه منافسة الاخوان على المنصب الرئاسيّ، إلا بعد أن ضمن له وفد إخواني زار واشنطن، قبول

اليمين الأميركي (الجمهوري جون ماكين) بمرشح إخواني للرئاسة المصرية، وبعد أن ضمن، شخصيا، مباركة قطر التي زارها للشأن نفسه. وهو ما يسمح بالقول إن الإخوان المسلمين لا يضمرون نزعة لسياسات استقلالية أو أو لنهج يستعيد مكانة مصر الإقليمية، كما يسمح بالإستنتاج أن الإسلام المصري يتجه لكي يتحول إلى وهابية صلدة. إن الإستقلالية النسبية ـ واسترداد مكانة مصر ـ شرطان لازمان للنمو السريع المتسع، غير الممكن من دون قدر من التنافسية الخارجية غير المقيّدة بالولاء الكامل للقوى الدولية والإقليمية، رابعا، إن الدولة المدنية مهددة في مصر. وهذا ما أظهرته فوضى قمعية تقودها السلطات ضد الحريات الفكرية والسياسية والثقافية. وسيكون لذلك التوجه آثار إقتصادية مباشرة تتعلق بجملة من النشاطات مثل السياحة الدولية والإنتاج الفني والثقافي الخ، لكن آثاره البعيدة المدى هي الأهمّ من حيث أنها تهدد وحدة المجتمع المصري وتهدد الأقباط بالتحول إلى مواطنين من الدرجة الثانية، وتضغط على الفئات المدنية وتلجمها، وتؤدي، في النهاية، إلى منع الإستقرار في البلاد، إلا بوسائل استبدادية، ما يعيد مصر إلى المربع الأول.

نلاحظ أن وضع تركيا، في كل من العوامل الأربعة الفائتة، مختلف نوعياً عن الوضع المصري. فالتعددية السياسية والحريات والاستقلالية النسبية والدولة المدنية، مصونة، دستوريا وواقعياً، في تركيا، مما سمح للإسلاميين بلعب دور قيادي في إطلاق التنافسية و توسّع البرجوازية وتمكينها من لجم المؤسسة العسكرية. سنلاحظ، هنا، أن نزعة العثمنة لا تتناقض مع المصالح القومية التركية، بل تخدمها داخليا (في مساعي الدمج الاجتماعي والإتني) وخارجيا (في مساعي التوسع السياسي والإقتصادي)، في حين أن النزعة الإسلاموية في مصر - والعالم العربي ـ تمثّل حساسية مناقضة للتوجه العروبي، ومن شأن نزعاتها الطائفية والمذهبية والوهابية، تفجير الإندماج الاجتماعي الوطني، كما أنها لا تستطيع أن تتمثّل المصالح القومية والوطنية، بسبب تذيّلها التقليدي للرجعية الخليجية.

مع ذلك كله، فإننا لا نستبعد توزيعا أكثر تنافسية في صفوف البرجوازية الكمبرادورية المصرية بقيادة "الإخوان". لكن الجوهري يبقى،هنا، متعلقا بالدور الاجتماعي للإسلام السياسي. وسيغدو احتمال تحقيق قدر، ولو محدود، من النجاح الإقتصادي المترافق مع إدارة خيرية للبطالة والفقر، علاجا مؤقتا للأزمة المصرية، يكفل تجديد هيمنة الإسلام السياسي لفترة قد تطول، ما لم تتجدد الموجة الثورية ضد النيوليبرالية.

لكن في الشروط المصرية الراهنة، حيث تسيطر الليبرالية السياسية على وعي النخب المصرية،بما فيها اليسارية، فإن المعركة الاجتماعية مع النيوليبرالية تغرق في الصراع السياسي العنيف بين الإسلام السياسي المتراجع والتحالف الليبرالي الصاعد. لكن الاعتراض المتسع على الإخوان، لم يمس بعد شروط اللعبة المباركية. الإخوانية، المتجسدة الآن بالمشروع الإسلامي، وخلاصته ضمان التوسع الكمبرادوري و التعايش الجماهيري البائس مع وحشية النيوليبرالية في مصر. ينطلق هذا المشروع من أن الكتلة السكانية المصرية الضخمة من المهمّشين، ستظل تشكّل خطرا على النظام المحلي وربما النظام الإقليمي، وطالما أنه لا يمكن استيعاب القوى العاملة المصرية في وظائف وشروط عمل تكفل لهم الكرامة الإنسانية، إلا في ظل إطاحة النيوليبرالية لصالح مثلث الإستقلالية والتنمية الوطنية والديموقراطية الاجتماعية، فإن الإخوان المسلمين والسلفيين هم أكفأ مَن يدير المجتمعات المفقَرة المهمّشة من خلال تنظيم الأعمال الخيرية والتكافل على نطاق مقونن، بما يسمح بلجم الفئات الشعبية وضبطها سياسيا وأيديولوجيا. الثغرة في هذا الحل الإسلامي للتكيّف مع النيوليبرالية، هي أن الطبقة البرجوازية الكمبرادورية لن تستطيع تمويل هذا الحل من خلال مواردها الذاتية. هنا، تأتي فوائض الخليج المالية لتسدّ الثغرة، وتسهم في نجاح النموذج الخيري. وسيكون الثمن هو منع مصر من النهوض بدورها القومي وإلحاقها بالمركز الخليجي.

إذا كان واضحا أن الإخوان المسلمين قد خسروا العديد من مواقعهم في

صفوف الطبقة الوسطى والعمالية، فإن جماهير المفقرين ـ المهمشين المصريين التي اقترعت لصالح الحل الخيري الإسلامي، سوف تبقي الإخوان، جنبا الى جنب مع الدعم الأميركي والخليجي، قوة رئيسية في مصر في المدى المنظور، ذلك أن تلك الجماهير على درجة من البؤس واليأس لا تسمح لها بالانخراط التنموي قبل نفاذ خطة انعاش وطنية تبدو مستحيلة اليوم، إلا بانتصار الثورة الوطنية الاجتماعية* .

---

* كتب الجزء الثاني من هذا الفصل، لاول مرة، ونشر تحت عنوان " جمال مبارك ملتحياً" في 10 -4 - 2012، وكتب، مرة أخرى، في مطلع نيسان 2013

ثانيا، الحالة الأردنية:

في حين يعتدّ النظام الأردني، تقليديا، بقدرته على تأمين تلك الإعالة، كمبرر لشرعيته الواقعية، ويستسهل، بالمقابل، تفسير الأزمات بنقص المساعدات التي لا يني يطالب بها من الغرب والخليج، لقاء دوره في حفظ الاستقرار الداخلي أو تشجيع العملية السلمية أو سوى ذلك من السياسات. المساعدات تنتمي إلى الإطار نفسه للدخل الناجم عن السياحة والحوالات المرهونة بالمتغيرات السياسية، بينما بيع الأصول له حد، حين يتم تجاوزه، ينتقل إلى بيع السيادة والمستقبل.

سنسعى، تاليا، من خلال تحليل أزمة المالية العامة الأردنية، إلى إظهار أن نموذج الاقتصاد المُعال، قد وصل طريق مسدود، كما سنقترح نموذجاً تنموياً بديلاً.

بلغ العجز المالي في الموازنة العامة لسنة 2012 (أرقام تشرين أول) ، قبل المنح، حوالي 1724مليون دولار، بينما بلغ عجز المؤسسات العامة المستقلة (مرافق الكهرباء والمياه خصوصاً) حوالي 1420مليون دولار أخرى، بإجمالي عجز بلغ حوالي 3144 مليون دولار ، وحين يضاف إليها حوالي 700 مليون دولار من العوائد المقدرة المفقودة ،فإننا أمام فجوة تمويلية . قبل المساعدات . تبلغ حوالي 3844 مليون دولار، بينما بلغت المساعدات الخارجية المعلنة 166 مليون دولار فقط.

يُظهر ذلك مدى خطورة الاعتماد على الإعالة الخارجية، في ظل المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية؛ فبينما كان استقرار النظام الأردني موضع شك في 2012، مما جمّد المنح والمساعدات الخارجية، فإن العائل التقليدي للخزينة الأردنية، أي المملكة العربية السعودية، كان يضغط على عمّان لكي تلعب دورا في الحرب على الدولة السورية. وبكلمة موجزة، فإن شدّة الانكشاف المالي نحو المعيلين، تحرم البلاد من الاستقلال السياسي الشكلي الذي تحظى به، وتعرقل أي مشاريع تنموية.

لدى تراجع امكانية الاقتراض الخارجي، التفتت الحكومة الأردنية المدمنة على الاقتراض، إلى الداخل، وبدأت تكثّف الحصول على قروض بنكية مرتفعة الكلفة. وهو ما حظي بترحيب رأس المال المالي الباحث عن فرص ربح مجزية ومضمونة.

الأخطر أن الفجوة التمويلية التي أوضحناها سابقا ، تساوي، تقريبا، حجم الفوائض المتوفرة لدى الجهاز المصرفي المحلي. وهو ما يعني أن الادخار الوطني، وتاليا الإمكانات الاستثمارية المحلية لدى القطاع الخاص، في حالة سالبة. وفي الحقيقة أن الاقتراض الحكومي من البنوك المحلية، في السنوات الخمس الأخيرة، هو الذي استنزف الادخار الوطني وعطل دور الجهاز المصرفي في تمويل الأعمال والاحتياجات العائلية، وقادت الاقتصاد إلى المزيد من الركود.

بلغ الدين العام الداخلي (تشرين أول 2012) حوالي 1647 مليون دولار، تشكل 51.9 بالمائة من الناتج الاجمالي المحلي، بينما بلغ الدين العام الخارجي حوالي 6775 مليون دولار، تشكّل 21.4 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي، أي أن اجمالي الدين العام بلغ حوالي 23251 مليون دولار تشكل أكثر من 73 بالمائة من ذلك الناتج. وتعني هذه الأرقام، أولا، أن التصنيف الائتماني الدولي للأردن، لم يعد يسمح بالاقتراض الخارجي، فجرى الاعتماد على الاقتراض الداخلي الذي يستنزف، بفوائده المرتفعة، الخزينة لصالح الرأسمال المالي. وهو أجنبي في معظمه ويحوّل أرباحه الربوية إلى الخارج. وتشير المعطيات إلى أن الحكومة استدانت في الثلث الأول من العام 2013، ما يقرب من ثلاثة مليارات دولار على شكل سندات وأذونات خزينة، ما أدى إلى قيام البنوك المحلية إلى بذل مساع لشفط الأموال من خلال زيادة سعر الفائدة للمودعين لآجال طويلة. وهو ما يعني تعطيل المدخرات عن النشاط الاقتصادي وزيادة عبء الفائدة على القروض الاستثمارية والشخصية، وثانيا، أن الدين العام وصل مرحلة الخطر المتفاقم، حيث ارتفع عن العام السابق، 2011، بمقدار4107 مليون دولار أي بحوالي 21.5 بالمائة. وهو مرشح لارتفاعات جديدة بحوالي ستة مليارات دولار،

منها قرض من صندوق النقد الدولي بحوالي ملياري دولار، وقروض من السوق العالمية بضمانات أميركية بأربعة مليارات دولار أخرى، أي أن اجمالي الدين العام سيرتفع، في العام 2013، إلى حوالي 29 مليار دولار، وإذا ما أضفنا إلى هذا المبلغ ثلاثة مليارات من الدين الداخلي، نصل إلى مديونية قائمة ب31 مليار دولار، تشكل ما يقرب من مائة بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي. ولكن، ماذا عن العام 2014 و2015 الخ؟

الحل الوحيد لدى النهج المسيطر هو تعميق الانكشاف السياسي أمام المعيلين المحتملين، حتى لو أدى ذلك إلى نسف أي مظهر سيادي، بل ولو أدى ذلك إلى الدخول في مغامرات عسكرية في المنطقة، أو حتى الإطاحة بالدولة الأردنية في مشروع الكونفدرالية / الوطن البديل.

حصلت الحكومة الأردنية من مجلس التعاون الخليجي على منحة لتمويل المشاريع الرأسمالية بقيمة خمسة مليارات دولار، يتم صرفها على مدار خمسة أعوام. ولهذه المنحة، بالطبع، كلفة سياسية واقتصادية باهظة، إذ أنها تبقي على البلد تحت المظلة الخليجية، وتمنعه من تنويع خياراته السياسية والاقتصادية مع الدول الصاعدة، إقليمياً وعالمياً. ومع ذلك، فإن الخطة الحكومية لإنفاق هذه المنحة ليس فيها جديد. وهي تقع، في جزء كبير منها، في باب الهدر الهيكلي للموارد، والاستمرار في تشييد بنى تحتية لمصلحة الاستيراد والمقاولين، من دون دراسة الأولويات أو تخصيص المبالغ اللازمة للتنمية المستدامة في المحافظات التي تعاني الإفقار والتهميش.

وتوجهت الحكومة إلى صندوق النقد الدولي، للحصول على قرض مشروط بحوالي ملياري دولار، على أساس الخضوع، مرة أخرى، لإعادة الهيكلة المالية التي تعني خفض الإنفاق على دعم السلع والخدمات، أي، عمليا، تحميل المجتمع نتائج أزمة المالية العامة، والحفاظ، في الوقت نفسه، على النموذج اللاتنموي القائم على تقديم التسهيلات والإعفاءات للمستثمرين الأجانب. لكن التجربة المريرة، كانت قد علمتنا أن الهيكلة المالية من دون الهيكلة الإدارية والهيكلة القطاعية،

لا تجدي نفعا. وعلى سبيل المثال، اشترط " الصندوق" خفض الإنفاق، لكنه لم يشترط المضي قدما في إعادة دمج المؤسسات المستقلة غير اللازمة في الجهاز الحكومي والعمل على تصغيره وزيادة كفاءته. كذلك، اشترط " الصندوق" تعويم أسعار المحروقات، وتاليا الكهرباء، لكنه لم يشترط، بطبيعة الحال، هيكلة قطاع الطاقة من أجل وقف الهدر وزيادة الفعالية الفنية والاقتصادية والاجتماعية، في عملياته المختلفة.

توجد اختلالات جدية في إدارة شراء والتزويد بالنفط والغاز، بعضها ناجم عن النفوذ السياسي والتربّح، وبعضها ناجم عن عجز فني في إدارة العمليات التجارية. يأتي، بعد ذلك الهدر الناجم عن تراجع القدرات التقنية والانتاجية في مصفاة البترول الوحيدة في البلاد، ومن ثم هناك الهدر في استهلاك المحروقات في شركة توليد الكهرباء المخصخصة، وأرباحها المضمونة حكوميا، والفاقد الذي بلغ حسب الأرقام الرسمية، 15 بالمائة. وإذا ما أضفنا عمليات الفساد المتوقعة في كل مستوى، فيمكننا أن نفهم، عندها، لماذا تبلغ كلفة الكيلو واط الواحد في الأردن 28 سنتا بينما تبلغ في ألمانيا 14 سنتا فقط.

البديل

المشكلة الكبرى التي تخيّم على الأردن الآن، أن الممارسة السياسية للحكم والمعارضة معا، يشتغلان في إطار النموذج القديم الآفل، ولا يملك الطرفان أي تصوّر شامل لبناء نموذج جديد؛ بالنسبة للحكم، فهو ما يزال متجمدا في الدائرة المغلقة: يسعى للحصول على المزيد من المساعدات والقروض. وقد لاحظنا أنها لم تعد فعالة. ويرفض المساس بمصالح الرأسمال الأجنبي والكمبرادور المحلي،بل إنه ما يزال عند إيمانه بالتعويل على الاستثمارات الأجنبية وما تولّده، افتراضيا، من فرص عمل الخ في حين أن تلك الاستثمارات، المباشرة وغير المباشرة، لم تأت إلى البلد - حتى في عزّها - إلا بسبب عاملين هما (1) الخصخصة التي أتاحت للمستثمرين الأجانب ووكلائهم المحليين، الحصول على أصول منتجة وواعدة

ومرافق عامة وامتيازات وعقارات نوعية باستثمارات مالية زهيدة، وفي اتفاقات إذعان مشوبة بالفساد، ولم توفّر، مع ذلك، توسعات استثمارية جديدة إلا بحدود هامشية، ولم توفر للعاملين الأردنيين، خلال عقد كامل، سوى خمسين ألف فرصة عمل من بين ربع مليون فرصة للعمالة الوافدة غير المدربة والرخيصة، بينما تحوّل أرباحها بالدولار إلى خارج البلاد، (2) الاستقرار السياسي والأمني الراسخ الذي بدأ يتخلخل منذ 2010، ولم يعد ممكنا استرجاعه إلا بالسيطرة على الشركات والأصول المخصخصة واستئصال الفساد وتحديد هوية البلد وكيانه والتحول نحو ديموقراطية اجتماعية. وهو ما سيلغي مفاعيل العامل السابق.

بالنسبة للمعارضة التقليدية من الإخوان المسلمين وحلفائهم الليبراليين، فهي تستخدم الأزمة المالية الاقتصادية لتحقيق مكتسبات سياسية تمكنها من الحكم أو المشاركة في الحكم، من دون أن يكون لديها برنامج اقتصادي اجتماعي بديل، فسقفها هو النموذج النيوليبرالي الكمبرادوري أيضا، بينما يكمن اعتراضها الجزئي على الفساد الذي يقع، في النهاية، في صميم ذلك النموذج. وبالنسبة للمعارضة الشعبية الجديدة، فهي، رغم مضمونها الاجتماعي المعادي للخصخصة واقتصاد السوق، فهي ما تزال في إطار الشعارات المطلبية الجزئية، ولم تملك بعد تصورها لنموذج جديد.

والنموذج الجديد الوحيد الواقعي هو، في رأينا، النموذج الوطني الاجتماعي الذي يحتاج إلى قوة دفع سياسية لم تتوفر بعد. ونحن، هنا، أمام صراع مع الزمن؛ فإما تتمكن الأغلبية الشعبية من فرض هذا النموذج، وإما انهيار الدولة والفوضى. وانهيار الدولة لا يعني سقوط النظام بالضرورة، ولكنه يعني الانهيار الاقتصادي والدولرة والإفقار المعمم وتفاقم التدخلات الخارجية بما يحوّل الأردن إلى " ساحة" للصراعات الإقليمية والمحلية والمليشيات والمناطق الأمنية الخ.

النموذج الجديد المقترح يستند إلى أولوية البدائل الوطنية والاجتماعية.

وهو لا يقاطع المساعدات والاستثمارات الأجنبية من حيث المبدأ، وإنما لا يعتمد عليها جوهريا، ويوظّفها في إطار مشروعه الاقتصادي وليس العكس كما هو قائم حاليا، حيث يتم توظيف الاقتصاد الوطني لحساب المستثمرين الأجانب وشركائهم المحليين.

إن سرّ الأزمة الأردنية المركّبة يكمن في أن السياسات الاقتصادية قسمت البلد إلى قطاعين: قطاع رأسمالي نيوليبرالي يقوم على الخصخصة وحرية السوق وقوانينها، وقطاع تقليدي قديم من الفئات العشائرية في المحافظات التي عُوملت كفائض سكاني له وظيفة مستمرة هي رفد الأجهزة الإدارية التقليدية والعسكرية والأمنية بالعمالة الكفؤة في مجالاتها والرخيصة الأجور، وتكليف الخزينة بسدّ احتياجات هذه الفئات المفقَرة والمهمّشة، المضطرة، في الوقت نفسه، إلى العيش بأسعار السوق ومعاييرها. بمعنى أنه جرى، لأسباب سياسية وأمنية وعنصرية، عزل حوالي نصف السكان عن اقتصاد السوق، مضطرين، مع ذلك، إلى الاحتكام إلى معادلاته السعرية المعولمة. وهو ما يعني أن مئات آلاف الأسر تتقاضى دخولها المحدودة وفق معادلات الدولة التقليدية المحلية، بينما هي مضطرة للإنفاق وفق معادلات القطاع الخاص الرأسمالي، أي بالأسعار العالمية. وقد ترك الكمبرادور للخزينة، حل المشكلة المتفاقمة لتلك الفجوة، وأفاد، إلى ذلك، من سياسات الدعم. ذلك أن مَن يملك أموالا أكثر يفيد أكثر من تلك السياسات.

حين نتفق على هذا التوصيف للأزمة الاقتصادية الاجتماعية في البلاد، يمكننا تصوّر الملامح الأساسية للنموذج البديل، في المجال السياسي من خلال نظام انتخابي يكفل التمثيل السياسي على أسس اجتماعية وتنموية، وإطلاق حرية التنظيمات النقابية والاجتماعية والإضرابات للعمال والفئات الشعبية، ودعم التعاونيات، وفي الجانب الاقتصادي ـ الاجتماعي، المطلوب حزمة متلازمة من السياسات، أهمها،

أولا، الهيكلة الإدارية الصارمة للجهاز الحكومي وإلغاء المؤسسات المستقلة

غير الضرورية فنيا، ووقف الهدر وزيادة فعالية الحكومة، والإفادة من قدرات القوات المسلحة التنموية،

ثانيا، هيكلة المالية العامة من خلال توحيد جهات الاقتراض والحصول على المنح، وإخضاعها لمتطلبات دراسة الجدوى، وتوحيد خطة الإنفاق في الموازنة العامة على أساس الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال صندوق وطني مستقل يناظر البنك المركزي،

ثالثا، إقرار معادلة الراتب الاجتماعي للموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين، مقابل إزالة الدعم عن السلع والخدمات. ويقوم الراتب الاجتماعي على معادلة متحركة، حسب التضخم، لسلة العيش بالنسبة للأسر، بما في ذلك الغذاء والدواء والكساء والسكن والتدفئة الخ مضافا إليه امتيازات غير مدفوعة:العلاج و التعليم الجامعي المجاني والتدريب والتأهيل الخ وحل مشكلة النقل بين المحافظات وداخلها بشبكة عامة منتظمة وكفؤا من الحافلات. ولاحقا القطارات. بسعر الكلفة، ومجانا بالنسبة للطلاب.

ويشكّل الراتب الاجتماعي، الأساس في تحديد أجر الحد الأدنى الملزم، قانونيا، لدى القطاع الخاص، وذلك بالنسبة للعاملين الأردنيين والوافدين على السواء. وهو ما يضمن تلافي إحلال العمالة الوافدة محلّ العمالة الأردنية.

رابعا، الدعم السياسي والإداري والمالي للاستثمارات المحلية الصغيرة والمتوسطة في المحافظات المفقرة، وإحياء الفلاحة التقليدية والمحدّثة عبر تعاونيات الحليب والحبوب، أي تربية الماشية وزراعة الحبوب ومنتجاتها. وبدلا من بيع الأعلاف المدعومة لكبار الملاك والتجار، يتم توجيه الدعم للتعاونيات، وبدلا من دعم الرغيف المنتج بطحين مستورد، يوجّه الدعم لمزارعي الحنطة.. وهكذا.

خامسا، إعادة هيكلة الضريبة على الدخول والأرباح من أي مصدر كان، وجذريا، على أساس تصاعدي يصل إلى خمسين بالمائة، وكذلك الضريبة العامة على المبيعات من صفر للسلع والخدمات الشعبية إلى 24 بالمائة على السلع

والخدمات البرجوازية. وفيما يتصل بالرسوم والضرائب غير المباشرة، ينبغي إعادة هيكلتها على أساس جغرافي تنموي، بحيث تتم إعادة تدوير السكان من العاصمة باتجاه المحافظات، ووقف التصحر الاجتماعي والبيئي فيها.

سادسا، إعادة السيطرة الحكومية على التجارة الخارجية والداخلية للسلع الخاصة بسلة العيش، من خلال وزارة تموين ذات صلاحيات تدخلية في السوق،

سابعا، إلغاء قانون التخاصية، والحفاظ على ما تبقى من الموجودات الحكومية في الشركات المخصخصة، وإدارتها من قبل هيئة مركزية، و تدبير سياسات وإجراءات للسيطرة الحكومية على القطاعات الإستراتيجية (المناجم والاتصالات والنقل والطاقة والخدمات الأساسية كالتعليم الجامعي والطبابة). ولا تعني السيطرة الحكومية، هنا، التأميم بالضرورة أو إعادة شراء الحصص المباعة للشركاء الأجانب ووكلائهم المحليين، بل تعني إلغاء اتفاقيات الإذعان الفاسدة الموقعة معهم، واستعادة القرار الإداري والاستثماري لصالح القطاع العام، ووقف الاحتكارات، واعادة الاستثمار الحكومي أو التعاوني في المجالات الرئيسية أو المساندة في هذه القطاعات، في سياق إعادة هيكلتها، منفردة ومجتمعة، في ضوء متطلبات خطة تنموية.

ثامنا، الشروع في خطة تصنيع وطنية؛ فالصناعة هي التي تستوعب الكم الأكبر من قوة العمل، وتراكم الثروة الوطنية. ولا يمكن التوصل إلى اختراق في مجال التصنيع من دون تدخل الدولة في أربعة مجالات هي، أولا، خفض أسعار الفائدة والضرائب على الصناعيين، ثانيا، تقديم الحوافز لاندماج الشراكات وتعاضد الصناعيين في مجمعات متكاملة، ثالثا، توفير مظلة الحماية الجمركية للسلع الصناعية، رابعا، نقل التكنولوجيا الصناعية والتأهيل والتدريب على حساب الخزينة. ويحظى الصناعيون بمجالات الدعم هذه بشروط تحقيق التنافسية مع السلع الأجنبية من حيث الجودة والاتقان، وتشغيل العمالة المحلية، وزيادة نسب القيمة المضافة في السلع المنتجة، والقدرة على التصدير.

هذه اتجاهات وملامح المخرج الممكن من أزمة نموذج الاقتصاد المُعال

بالمساعدات والقروض. وهو مخرج ليس ممكنا، بسبب تعارضه الشديد مع مصالح الطبقة الكمبرادورية الحاكمة، مما يجعل إسقاطها ضرورة وطنية راهنة. فهل تحقيق هذه الضرورة ممكن في المدى المنظور؟ هذا هو السؤال الجوهري المطروح على الحراك الأردني *.

---

* كُتب هذا الفصل للمرة الأولى ونشر تحت عنوان " الأردن ، نهاية نموذج الاقتصاد المعال" في 5 حزيران2012. وكُتب، مرة ثانية، في 28 نيسان 2013

المحتويات

هذا الكتاب 5

تحولات وملاحظات 7

من «الربيع الأميركي» إلى القطبية الجديدة 41

اليسار الليبرالي في الزمن الخليجي 51

اليسار العربي: تحديّات الانتقال من الهامش إلى المركز 61

الديموقراطيّة المضادّة... شرعيّة المقاومة الشعبيّة المستمرّة 69

مناقشة مع سعد الله مزرعاني 77

اليسار والكتلة العمّالية الجديدة 81

حروب الخليج في الهلال الخصيب 91

سوريا بوصفها دولة المقاومة العربية 101

نصر الله والعلمانية الوطنية 109

الليبراليّ والإسلاميّ: جدل الإلتباس 123

الربيع الحقيقي : تجديد حركة التحرر الوطني 137

وقفة مع «الحليف الإيراني» حول «الصحوة الإسلامية»
و"الإخوان" و"حماس" 151

الإمبريالية و«حرب ما بعد الحداثة» 161

فلنتذكّرْ مهدي عامل... 175

من ثنائية النظام المعارضة إلى وحدة الحركة الوطنية السورية 189

عملية «أيوب» الكبرى في السياسة الدولية 199

رؤية جديدة لحلف قديم 205

بعض قضايا التحرر الوطني في الأردن 217

« وادي عربة» ماتت... تحيا المقاومة 219

الهوية الوطنية للأردن: حلّ مع الفلسطينيين ومقاومة إسرائيل 235
الأردن، أفق لبناء «الشام الحقيقية» 243
الدولة الجديدة أو الانفجار.. 271
ربيع الإخوان في خريف الأردن : انشقاق المجتمع واستعصاء التسويات.. 279
نهاية نموذج الاقتصاد الكمبرادوري المُعال 291

بين نيسان وتشرين ثاني ٢٠١٢، خصصت صحيفة «الأخبار» اللبنانية، للكاتب، مساحة ضافية، كل ثلاثاء، للسجال الفكري ـ السياسي ضد الفوضى الفكرية والنزعات الرجعية، الإسلاموية والليبرالية، المرتبطة بـ «ثورات» ٢٠١١ العربية.

وفي ربيع ٢٠١٢، كانت جمهرة المثقفين والمناضلين العرب، ما تزال، باستثناءات محدودة، سكرى بالوهم القائل بإمكانية حل الأزمة التاريخية للبلدان العربية، بإقامة ديموقراطية على الطراز الغربي، خارج اشتراطات الواقع، وبغض النظر عن حل قضايا التحرر الوطني التنمية والديموقراطية الاجتماعية، بل وبشطب مقاومة العدوان الصهيوني من الأجندة العربية. وكان لا بد من التصدي لهذه الوهم القاتل. وهو ما حاولت القيام به من خلال عمليتين فكريتين سارتا معا، هما.

اولاً: نقد «الثورات» العربية التي سرعان ما تدهورت من ليبرالية شعبوية، إلى سيطرة الإسلام السياسي، فإلى هيمنة السلفية الإرهابية، كما وقع، خصوصا، في سوريا،

ثانياً: الاشتغال على تجديد طروحات حركة التحرر الوطني الاجتماعي، وإعادة اكتشاف مركزية الدولة الوطنية ومفاهيم التنمية والديموقراطية المضادة والثقافة المشرقية والمقاومة.

التقدم الأردني